المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا

دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بها منذ عام 2002

د. أمل خيري أمين محمد

رقم التسجيل: VR.3383.6413.B

المركز الديمقراطي العربي

أمل خيري أمين محمد

THE ROLE OF THE ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION IN THE PROMOTION OF INTRA-TRADE FOR SUB-SAHARAN AFRICAN MEMBERS

AMAL KHAİRY AMİN MOHAMED

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030- 89899419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174278717

Bendjakhdel

إعداد الدكتورة أمل خيري أمين محمد

دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بها منذ عام 2002

إعداد الدكتورة:

أمل خيري أمين محمد

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان
اسم الكتاب: دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بها منذ عام 2002
إعداد الدكتورة أمل خيري أمين محمد
إشراف: د. سماح سيد أحمد المرسي
د. مروة عادل سعد الحسنين

ضبط وتدقيق: د. سالم بن لباد
التصميم والإخراج: أ. د. بدرالدين شعباني
رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6414 . B
عدد الصفحات: 294
الطبعة الأولى
سبتمبر 2020 م

الناشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means

without prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Berlin10315 Gensingerstr :112

Tel :0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

(سورة البقرة - آية 32)

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يقول:

(اللهم انفَعْني بما علمتَني، وعلِّمْني ما ينفعني، وزِدْني علمًا، الحمد لله على كل حالٍ، وأعوذ باللهِ مِن حال أهل النار).

رواه الترمذي

قال الشاعر أمين الجندي

وَمَا مِنْ كَاتِبٍ إِلّا سَيَفْنَى *** وَيَبْقَى الدَّهْرَ مَا كَتَبَتْ يَدَاهُ

فَلَا تَكْتُبْ بِكَفِّكَ غَيْرَ شَيْءٍ *** يَسُرُّكَ فِي القِيَامَةِ أَنْ تَرَاهُ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (سورة هود – آية 88)

أتوجه إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر العظيم على كرمه وعظيم منته، أن وفقني إلى تقديم هذا العمل البحثي المتواضع، وأسأله السداد، وأبتهل إليه أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله علمًا نافعًا. وعن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ليس منَّا من لم يجلَّ كبيرَنا، ويرحمْ صغيرنا، ويعرفْ لعالمنا حقَّه) رواه أحمد والترمذي.

من هذا المنطلق يسعدني ويشرفني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور/ عمر عبد الحميد سالمان أستاذ الاقتصاد بجامعة حلوان، والأستاذة الدكتورة هيام علي زين الدين البلاوي أستاذ الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة لتفضلهما بقبول المشاركة في لجنة الحكم والمناقشة، وتقديم الملاحظات النافعة التي تسهم في تطويرها وتحسينها، فلهما جزيل الشكر وفائق الاحترام والتقدير، وأسأل الله عز وجلّ أن يجعله في ميزان حسناتهما يوم القيامة، وأن يجزيهما عني خير الجزاء.

كما يشرفني ويسعدني توجيه شكر خاص لأستاذتي الفاضلة الدكتورة/ سماح سيد أحمد المرسي أستاذ الاقتصاد المساعد بالمعهد، لتفضلها بقبول الإشراف على رسالتي، وإرشادي ومنحي من وقتها الثمين وخبراتها القيمة، وما قدمته لي من دعم علمي ومعنوي كان له عظيم الأثر في خروج الرسالة على هذه الصورة، فجزاها الله عني خير الجزاء. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتورة مروة عادل سعد الحسنين مدرس الاقتصاد بالمعهد لمشاركتها الفاعلة في الإشراف على الرسالة، وتقديمها الدعم العلمي والمعنوي، فجزاها الله عني خير الجزاء.

وكما يقول ابن قتيبة: "لا يزال المرء عالمًا ما دام في طلب العلم، فإذا ظن أنه قد علم فقد بدأ جهله"؛ لذا فإن بحثي هذا ما هو إلا جهد بشري يعتريه الخطأ والنسيان، فما وافق في بحثي الصواب فهو من فضل الله وتوفيقه، وما خالف الصواب فهو من نفسي ومن الشيطان، وأسأله تعالى أن يتجاوز عني فيه. وأصلي وأسلم على أشرف خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليخ وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضي الله عن العلماء العاملين وحشرنا بمعيتهم تحت لواء سيد المرسلين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إهداء

❀❀ إلى من غرس فيّ مهارة الاطلاع والبحث، إلى من وجهني إلى حب العلم والاجتهاد فيه، إلى من كان كالبدر الذي يفتقد في الليلة الظلماء، إلى من كان حلمه رؤيتي في هذا المكان ولم يمهله الزمان، إلى والدي رحمه الله.

❀❀ إلى من أوصانا رسول الله بحسن صحبتها، إلى من ربتني وعلمتني ووجهتني، إلى والدتي أطال الله في عمرها.

❀❀ إلى من شجعني وساندني ماديًا ومعنويًا في مسيرتي الأكاديمية، وتحمل انشغالي، إلى رفيق عمري، إلى زوجي الغالي.

❀❀ إلى زهراتي التي تفتحت وعطرت لي الدنيا، إلى الشمْعات التي أضاءت لي طريقي، إلى أبنائي: أفنان، وأنس، وعمر.

❀❀ إلى كل من علمني حرفًا، إلى أساتذتي الأجلاء، إلى كل من ساندني وعاونني في إخراج هذا العمل البحثي.

❀❀ إلى كل باحث علم.

أهدى هذا العمل البحثي المتواضع راجية من الله التيسير والسداد والتوفيق وأن يعلمنا الله ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يرزقنا الصبر على استمرار التعلم وتلقي العلم، كما قال سعيد بن جبير رحمه الله تعالى: "لا يزالُ الرَّجلُ عَالِماً ما تَعَلَّمَ، فإذا تَرَكَ التَّعَلُّمَ وظَنَّ أنّه قد استغنى واكتفى بما عنده فهو أَجْهَلُ ما يكون". فاللهم زدني علمًا، وأغنني بالعلم وزيني بالحلم وأكرمني بالتقوى وجمّلني بالعافية.

إعداد الدكتورة أمل خيري أمين محمد

مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيها، مع التركيز على دول أفريقيا جنوب الصحراء. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل القياسي من خلال استخدام نموذج جاذبية التجارة لبيانات البانل لدراسة محددات التجارة البينية للدول محل الدراسة. وقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول ومبحث تمهيدي وآخر ختامي. استعرض المبحث التمهيدي أهم الأدبيات النظرية المفسرة للتجارة الدولية، ثم قدَّم الفصل الأول تعريفًا عامًا بمنظمة التعاون الإسلامي، ومراحل تطور نشأتها وأهم أهدافها، ورصد الفصل الثاني أبرز استراتيجيات وجهود المنظمة في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها، في حين تناول الفصل الثالث أبرز جهود المنظمة في دعم وتعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء، وأخيرًا قامت الدراسة في الفصل الرابع بتحليل أهم محددات التجارة البينية للدول محل الدراسة، وتقييم دور المنظمة في تعزيز التبادل التجاري لهذه الدول.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي: استهدفت منظمة التعاون الإسلامي الوصول بحجم التجارة البينية للدول الأعضاء بها إلى نسبة 25% بحلول عام 2025، ومن أجل تحقيق هذا الهدف دشنت العديد من البرامج لتعزيز التجارة البينية، ومن بينها إنشاء نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية. وأظهرت الدراسة تدني مساهمة دول المجموعة في التجارة الدولية، وكذا انخفاض حجم التجارة البينية، إضافة إلى وجود العديد من المعوقات التي تحد من فاعلية الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تعزيز التجارة البينية. وقد طبقت الدراسة نموذج جاذبية التجارة لدول المجموعة خلال الفترة (2002 -2016)، وأظهرت النتائج معنوية النموذج؛ حيث نجحت المتغيرات المستقلة في تفسير 94% من التغير في حجم التجارة البينية وفقًا لنموذج الآثار الثابتة، و90% وفقًا لنموذج التصحيح. وكان لكل من الناتج المحلي الإجمالي، والمسافة الاقتصادية بين الدولتين، واشتراك الدولتين في كل من الحدود الجغرافية واللغة الرسمية والعملة الرسمية أثرًا إيجابيًا، في حين كان لكل من عدد السكان، والمسافة الجغرافية بين الدولتين أثرًا سلبيًا في التجارة البينية، كما أكدت الدراسة وجود علاقة طردية بين حصول الدولة على التمويل من البنك الإسلامي وحجم تجارتها البينية، وكذا وجود علاقة طردية بين انضمام الدولة إلى نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية وحجم تجارتها البينية مع باقي دول المجموعة.

الكلمات الدالة: منظمة التعاون الإسلامي، الأفضليات التجارية، نموذج الجاذبية، بيانات البانل، التجارة البينية، تمويل التجارة، البنية التحتية للتجارة، الأداء اللوجستي، معدل الربط البحري، الحواجز الجمركية.

إعداد الدكتورة أمل خيري أمين محمد

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي من خلال جميع أجهزتها المتخصصة والمتفرعة والمنتمية، من أجل العمل على تعزيز وتفعيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء، مع التركيز على دول أفريقيا جنوب الصحراء البالغ عددها 22 دولة، وذلك من خلال رصد أهم البرامج التي وضعتها المنظمة لتحقيق هذا الغرض، مع تحليل أهم مؤشرات التجارة البينية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل القياسي من خلال استخدام نموذج جاذبية التجارة لبيانات البانل لدراسة محددات التجارة البينية للدول محل الدراسة خلال الفترة (2002 – 2016).

وقد تم تقسيم الدراسة إلى مبحث تمهيدي استعرض أهم الأدبيات النظرية المفسرة للتجارة الدولية، وقدم الفصل الأول تعريفًا عامًا بمنظمة التعاون الإسلامي؛ وذلك من خلال ثلاثة مباحث استعرض المبحث الأول مراحل نشأة المنظمة والتعريف بأهدافها، وأوضح المبحث الثاني هيكلها التنظيمي، وأشار المبحث الثالث إلى أبرز مجالات العمل التي تختص بها المنظمة خصوصًا على المستوى الاقتصادي.

أما الفصل الثاني فقد تناول أهم الاستراتيجيات والبرامج التي دشنتها المنظمة من أجل العمل على تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها؛ وذلك من خلال ثلاثة مباحث استعرض المبحث الأول استراتيجيات المنظمة لتعزيز التجارة البينية، في حين قدم المبحث الثاني تعريفًا بنظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية، وعرض المبحث الثالث لأهم جهود المنظمة في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها.

وتطرق الفصل الثالث لأهم مؤشرات التجارة الدولية والبينية في الدول محل الدراسة؛ وذلك في ثلاثة مباحث رصد فيها المبحث الأول أبرز مؤشرات التجارة الدولية والبينية في دول المجموعة، واستعرض المبحث الثاني أهم استراتيجيات المنظمة للتنمية الاقتصادية وتعزيز التجارة للدول الأفريقية، في حين سلط المبحث الثالث الضوء على جهود المنظمة في تيسير التجارة البينية في الدول محل الدراسة والعقبات التي تواجهها.

وانتقلت الدراسة في الفصل الرابع والأخير إلى الدراسة القياسية لأهم محددات التجارة البينية بين دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بتطبيق نموذج جاذبية التجارة، واشتمل الفصل الرابع على ثلاثة مباحث، استعرض المبحث الأول الإطار النظري لنموذج جاذبية التجارة، وعرض لأهم الدراسات السابقة التي طبقته، أما المبحث الثاني فأوضح منهجية التحليل والتطبيق الإحصائي للنموذج القياسي، وخصص المبحث الثالث لعرض النتائج الإحصائية والاقتصادية للدراسة القياسية.

وأخيرًا نخص المبحث الختامي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع اقتراح رؤية مستقبلية لدور المنظمة في تعزيز التجارة البينية للدول محل الدراسة.

وقد جاءت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

- دور الترتيبات التجارية الإقليمية في تعزيز التجارة البينية، والذي يتمثل في كل من أثري الإنشاء والتحويل، مما يترتب عليه زيادة حجم التجارة البينية للدول الداخلة في ترتيبات تجارية، ومن ثم كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة الرفاه الاقتصادي.
- أهمية منظمة التعاون الإسلامي كأحد أهم التجمعات عبر الإقليمية باعتبارها ثاني أكبر منظمة حكومية بعد الأمم المتحدة من حيث عدد الدول الأعضاء بها.
- تنوع مجالات عمل منظمة التعاون الإسلامي، والتي تستهدف تحقيق التضامن الإسلامي، ويعد المجال الاقتصادي من أهم المجالات التي تركز المنظمة عليها، حيث قامت بإنشاء عدة أجهزة اقتصادية تضطلع بتحفيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كما أقرت عدة اتفاقيات، ووضعت برامج عمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري.
- استهدفت منظمة التعاون الإسلامي الوصول بحجم التجارة البينية للدول الأعضاء بها إلى نسبة 25٪ من إجمالي التجارة الخارجية بحلول عام 2025٪. وتنوعت أنشطة المنظمة في مجال تعزيز التجارة البينية، ما بين أنشطة تمويل التجارة، وأنشطة التسويق والدعم الفني.
- أهمية نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية، والذي يستند إلى ثلاث اتفاقيات (الاتفاقية الإطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية، بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية، واتفاقية قواعد المنشأ).
- انخفاض نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء في التجارة الدولية، وكذلك انخفاض نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفاض حجم التجارة البينية في دول المجموعة، حيث بلغت 22.31% في المتوسط خلال الفترة (2002- 2017).
- تنامي جهود المنظمة لتعزيز التجارة البينية للدول محل الدراسة، ومن أهمها مبادرة دعم التجارة في أفريقيا خلال الفترة (2015 -2019)، وبرنامج جسور التجارة (العربية – الأفريقية)، ومشروع خط حديد (داكار- بورتسودان).
- تزايد عوائق تعزيز التجارة البينية في الدول محل الدراسة، وعلى رأسها المعوقات الاقتصادية والمعوقات المادية واللوجستية والمعوقات التشريعية والسياسية.

- تعدد محددات التجارة البينية للدول محل الدراسة؛ فقد بينت الدراسة من خلال النموذج القياسي التطبيقي تعدد العوامل التي تؤثر على تدفقات التجارة البينية لدول المجموعة، ومن العوامل ذات الأثر الإيجابي: الناتج المحلي الإجمالي، والمسافة الاقتصادية بين الدولتين، واشتراك الدولتين في كل من الحدود الجغرافية واللغة الرسمية والعملة الرسمية. في المقابل كان لكل من عدد السكان، والمسافة الجغرافية بين الدولتين أثرًا سلبيًا في التجارة البينية، وهو ما يتفق مع كل من النظرية الاقتصادية وما توصلت إليه الدراسات السابقة.
- الأثر الإيجابي لدور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية للدول محل الدراسة؛ حيث أشارت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حصول الدولة على التمويل من البنك الإسلامي وحجم تجارتها البينية مع شركائها التجاريين داخل المجموعة، كما أكدت وجود علاقة طردية بين انضمام الدولة إلى نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية وحجم تجارتها البينية مع باقي دول المجموعة.
- وقد أظهرت نتائج الدراسة معنوية النموذج الذي تم تطبيقه؛ حيث نجحت المتغيرات المستقلة في تفسير 94% من التغير في حجم التجارة البينية وفقًا لنموذج الاثار الثابتة، وتفسير 90% من التغير في حجم التجارة البينية وفقًا لنموذج التصحيح.

وقدمت الدراسة عددًا من التوصيات والمقترحات التي تسهم في تفعيل دور المنظمة في تعزيز التجارة بين دول أفريقيا جنوب الصحراء، ومن أهمها:

- إدماج الاقتصاد غير الرسمي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتفعيل دور القطاع الخاص في تطوير القدرات التصديرية.
- زيادة التمويل من أجل تحسين البنية التحتية اللازمة للتجارة، وإدماج الدول الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية، وتشجيع تجارة المنتجات الحلال.
- الاستفادة من الفرص التصديرية للدول الأفريقية، وتيسير المبادلات التجارية البينية، وتنمية القدرات التجارية، وبناء الشراكات الدولية.

Abstract

This study aimed to recognize the role of the Organization of Islamic Cooperation (OIC) in promoting intra-OIC trade, focusing on the countries of Sub-Saharan Africa (SSA-OIC). The study depended on econometric analysis using the Gravity model for panel data to specify the determinants of intra-SSA-OIC trade.

The study was divided into four chapters. The first one presented a brief description of the Organization of Islamic Cooperation, the second chapter stated the most prominent strategies and efforts of the Organization in enhancing intra-OIC trade, the third chapter was dedicated to Sub Saharan African members of OIC, the fourth chapter analyzed the most important determinants of intra-SSA-OIC trade and evaluated the role of the Organization in promoting the intra-trade of these countries.

The study concluded these important results: The OIC aimed to reach 25% of the intra-OIC trade by 2025. To this end, many programs were launched to promote intra-OIC trade, including the establishment of the Trade Preferential System among the OIC Countries (TPS-OIC). The study showed the low contribution of SSA-OIC countries in international trade, as well as the decrease in the volume of intra-trade. The study also explained the obstacles that limit the effectiveness of the efforts of the organization to promote intra-trade.

The study applied the Gravity model for SSA-OIC countries during (2002-2016), and its results indicated the explanatory power of the model; that the independent variables succeeded in explaining 94% of the change in the volume of intra-SSA-OIC trade according to the fixed effects model, and 90% according to the correction model. Both the gross domestic product (GDP), the economic distance between the two countries, and their sharing of both the geographical boundaries, the official language, and the official currency had a positive impact, while both the population and geographical distance between the two countries

had a negative impact on intra-SSA-OIC trade. The results also referred to the positive role of financing from the Islamic Development Bank in intra-trade volume, as well as the signature of the TPS-OIC system which had a positive impact on intra-SSA-OIC trade.

Keywords: OIC, TPS-OIC, Gravity model, Panel Data, Intra-trade, Trade finance, Trade infrastructure, Logistics performance, Liner shipping connectivity, Tariff barriers.

Summary

This study aims to recognize the role of the Organization of Islamic Cooperation (OIC) through all its specialized, subsidiary and affiliated organs in order to promote intra-OIC trade with a focus on the 22 Sub-Saharan African countries (SSA-OIC) by monitoring the most important programs developed by the Organization for this purpose, with the analysis of the main indicators of intra-SSA-OIC trade.

In order to achieve this objective, the study depended on the econometric analysis using the gravity model for panel data to identify the determinants of trade between the countries under study during the period (2002-2016).

The study was divided into a preliminary section and four chapters plus final section. The preliminary section reviewed some of the theoretical literature explaining international trade. The first chapter presented a brief description of the Organization of Islamic Cooperation, which contained three subchapters, the first one reviewed the stages of the OIC establishment, and stated its objectives, the second one browsed its organizational structure, the third one explained its areas of work, especially at the economic level.

The second chapter dealt with the most important strategies and programs launched by the Organization in order to promote the intra-OIC trade through three subchapters. The first one discussed the strategies of the Organization to promote intra-OIC trade, while the second one presented a definition of the Trade Preferential System among the OIC Countries (TPS-OIC), the third one reviewed the main efforts of the Organization in promoting intra-OIC trade.

The third chapter studied the key indicators of international trade and intra-trade of SSA-OIC countries through three subchapters, the first one highlighted the most important indicators of international and intra-trade of selected countries, the second one reviewed the main strategies of the organization in economic development and trade promotion for African countries, while the third

one stated the OIC efforts to facilitate intra-trade in the countries under study and obstacles encountered.

In the fourth chapter, the study tried to study the most important determinants of intra-trade between the Sub-Saharan member countries of the Organization of Islamic Cooperation by applying the gravity model for panel data. The fourth chapter included three subchapters, the first one presented the theoretical framework of the gravity model and reviewed previous studies that applied it, the second one explained the methodology of statistical analysis and application of the econometric model, the third one concluded the statistical and economic results of the gravity model.

- Finally, the final section summarized the main findings of the study, while suggesting a future vision for the role of the Organization in promoting intra-trade between the countries studied.
- The main results of the study were as follows:
- The role of regional trade arrangements in promoting intra-trade, which consists of both trade creation and trade diversion, resulting in an increased intra-trade volume of States involved in trade arrangements, thus efficient allocation of resources and increased economic well-being.
- The importance of the Organization of Islamic Cooperation which is one of the most important cross-regional groupings as the second largest governmental organization after the United Nations in terms of the number of its member states.
- The diversity of the areas of work of the Organization of Islamic Cooperation, which aims at achieving Islamic solidarity. The economic field is one of the most important areas in which the Organization focuses on it. It has established several economic organs that stimulate economic and commercial cooperation among member States.

- Organization of Islamic Cooperation (OIC) has targeted the volume of intra-OIC trade to 25% of total foreign trade by 2025. Its activities in the promotion of intra-trade have varied between trade finance, marketing, and technical support.
- The importance of the Preferential System among the OIC Countries (TPS-OIC), which is based on three agreements (the framework agreement on the system of trade preferences, The Protocol on Preferential Tariff Scheme for TPS-OIC (PRETAS), and the rules of origin agreement).
- Low share of Sub-Saharan African countries in international trade, as well as the low contribution of foreign trade to GDP.
- Low volume of intra-trade in the SSA-OIC countries; which amounted to 22.31% on average during the period (2002 - 2017).
- The growing efforts of the Organization to promote intra-trade between the countries under study, the most important of which is the Trade Support in Africa Initiative (2015-2019), the Arab-African Trade Bridges Program and the Dakar-Port Sudan Railway Project.
- Increasing barriers to the promotion of intra-trade in the countries under study include economic, logistical, legislative and political obstacles.
- The study showed, through the applied econometric model, the multiple factors affecting the intra-SSA-OIC trade. Positive factors include GDP, economic distance between the two countries, and sharing of the geographical boundaries, the official language, and official currency. In contrast, both the population and the geographical distance between the
- two countries had a negative effect on intra-trade, which is consistent with both economic theory and the findings of previous studies.
- There is a positive impact of the role of the Organization of Islamic Cooperation on promoting intra-trade between the countries under study. The study pointed to a positive relationship between the state's access to financing from the Islamic Development Bank and the volume of its trade with its trading partners within

the group. It also confirmed a positive relationship between the state's joining to the Preferential System among the OIC Countries and the size of their trade with the rest of the group.

- The results of the study showed the significance of the econometric model applied. The independent variables succeeded in explaining 94% of the change in the volume of intra-trade according to the fixed effects model and explaining 90% of the change in the volume of intra-trade according to the correction model.

The study presented some recommendations that contribute to enhancing the role of the Organization in promoting trade among Sub-Saharan African countries:

- Integrating the informal economy, supporting small and micro enterprises, and activating the role of the private sector in the development of export capacities.
- Increase funding to improve trade infrastructure, integrate African countries into global value chains, and promote Halal trade.
- Taking advantage of the export opportunities of African States, facilitating intra-trade exchanges, developing trade capacities and building international partnerships.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	5
إهداء	6
مستخلص	7
ملخص الدراسة	8
Abstract	11
Summary	13
قائمة المحتويات	16
قائمة الاختصارات الواردة	20
مقدمة	24
مبحث تمهيدي: الأدبيات النظرية لدراسة التجارة الدولية والإقليمية والبينية	32
الفصل الأول: منظمة التعاون الإسلامي (النشأة والأهداف – الأجهزة – مجالات العمل)	51
المبحث الأول: نشأة وأهداف منظمة التعاون الإسلامي	53
المطلب الأول: التعريف بمنظمة التعاون الإسلامي ونشأتها	53
المطلب الثاني: ميثاق وأهداف منظمة التعاون الإسلامي	57
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة التعاون الإسلام	63
المطلب الأول: الأجهزة الرئيسة لمنظمة التعاون الإسلامي	63
المطلب الثاني: الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي	68
المبحث الثالث: مجالات عمل منظمة التعاون الإسلامي	73
المطلب الأول: مجالات العمل الأساسية لمنظمة التعاون الإسلامي	73
المطلب الثاني: مجالات العمل الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي	77
الفصل الثاني: استراتيجيات وجهود منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لأعضائها	83

المبحث الأول: استراتيجيات المنظمة لتعزيز التجارة البينية	85
المطلب الأول: الأجهزة الاقتصادية المختصة بتعزيز التجارة البينية	85
المطلب الثاني: برامج العمل الخاصة بتعزيز التجارة البينية	89
المبحث الثاني: نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية	93
المطلب الأول: اتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية	93
المطلب الثاني: نظام التجارة التفضيلية (بريتاس) واتفاقية قواعد المنشأ	98
المبحث الثالث: جهود المنظمة في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها	102
المطلب الأول: أنشطة المنظمة في تعزيز التجارة البينية في الدول الأعضاء	402
المطلب الثاني: تحليل أداء التجارة البينية في الدول الأعضاء بالمنظمة	108
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات التجارة البينية في دول أفريقيا جنوب الصحراء المنتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي (SSA-OIC)	117
المبحث الأول: واقع التجارة الدولية والبينية في دول (SSA-OIC)	120
المطلب الأول: خصائص التجارة الدولية والإقليمية في دول (SSA-OIC)	120
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التجارة البينية في دول (SSA-OIC)	127
المبحث الثاني: استراتيجيات المنظمة للتنمية الاقتصادية وتعزيز التجارة لدول (SSA-OIC)	136
المطلب الأول: برامج ومبادرات المنظمة لدعم وتنمية دول (SSA-OIC)	136
المطلب الثاني: استراتيجيات المنظمة لتعزيز التجارة البينية لدول (SSA-OIC)	141
المبحث الثالث: جهود المنظمة في تيسير التجارة البينية في دول (SSA-OIC) والعقبات التي تواجهها	147
المطلب الأول: مساهمات المنظمة في تيسير التجارة البينية في دول (SSA-OIC)	147
المطلب الثاني: عوائق تعزيز التجارة البينية في دول (SSA-OIC)	153
الفصل الرابع: محددات تعزيز التجارة البينية بين دول (SSA-OIC): دراسة قياسية	163
المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج جاذبية التجارة	165
المطلب الأول: الأسس النظرية لنموذج جاذبية التجارة	165
المطلب الثاني: أهم الدراسات السابقة التي طبقت نموذج جاذبية التجارة	170

المبحث الثاني: منهجية التحليل والتطبيق الإحصائي للنموذج القياسي	178
المطلب الأول: منهجية التحليل والبيانات المستخدمة	178
المطلب الثاني: التقدير الإحصائي للنموذج القياسي	183
المبحث الثالث: تحليل نتائج نموذج جاذبية التجارة	189
المطلب الأول: النتائج الإحصائية للنموذج القياسي	189
المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية للنموذج القياسي	192
مبحث ختامي: نتائج الدراسة ورؤية مستقبلية	200
المطلب الأول: نتائج الدراسة	201
المطلب الثاني: رؤية مستقبلية	207
قائمة المراجع	217
ملحق الجداول	234
ملحق الأشكال البيانية	277
الملحق الإحصائي	284

قائمة الاختصارات الواردة بالدراسة Acronyms

APEC	Asia-Pacific Economic Cooperation	منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي
CEMAC	central African Economic and Monetary Community	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا
CEN-SAD	Community of Sahel-Saharan States	تجمع دول الساحل والصحراء
COMCEC	Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
COMESA	Common Market for Eastern and Southern Africa	السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا
COMIAC	Standing Committee for Information and Cultural Affairs	اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية
COMSTECH	Standing Committee for Scientific and Technological Cooperation	اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي
EAC	East African Community	تجمع شرق أفريقيا
ECCAS	Economic Community of Central African States	الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا
ECOWAS	Economic Community of West African States	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

ESCWA	United Nations Economic and Social Commission for Western Asia	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
GAETCC	General Agreement of Economic, Technical and Commercial Cooperation	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري
GATS	General Agreement on Trade in Services	الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade	الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
GTRC	The Group Trade Related Issues Committee	لجنة القضايا المتعلقة بالتجارة
ICCIA	Islamic Chamber of Commerce, Industry & Agriculture	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
ICD	Islamic Corporation for the Development of the Private Sector	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ICDT	Islamic Centre for Development of Trade	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
ICIEC	The Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
IGAD	Intergovernmental Authority on Development	الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية
ISDB	Islamic Development Bank	البنك الإسلامي للتنمية

ISFD	Islamic Solidarity Fund	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
ITFC	The International Islamic Trade Finance Corporation	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
NAFTA	North American Free Trade Agreement	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
OIC	Organization of Islamic Cooperation	منظمة التعاون الإسلامي
OIC-TPO	Organization of Islamic Cooperation Trade Promotion Organs Network	شبكة المعلومات التجارية الإسلامية
PRETAS	Protocol on the Preferential Tariff Scheme for TPS-OIC	بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية بين الدول الأعضاء
PTAs	Preferential trade agreements	اتفاقيات التجارة التفضيلية أو الأفضليات التجارية
SADC	Southern African Development Community	تجمع تنمية الجنوب الأفريقي
SESRIC	The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries	مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
SMIIC	Standards and Metrology Institute for the Islamic Countries	معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

SPDA	Special Program for the Development of Africa	البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا
SSA-OIC	Sub-Saharan African Countries members of the Organization of Islamic Cooperation	دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي
TCPP	Trade Cooperation and Promotion Program	برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة
TPS- OIC	Trade Preferential System among OIC Countries	الاتفاقية الإطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي
UEMOA	West African Economic and Monetary Union	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

مقدمة

يُعد العمل على تحفيز البيئة التي تدعم التجارة وتجذب الاستثمار الخارجي أحد محددات النمو الشامل والمستدام، والذي يُنظر إليه باعتباره أحد الأدوات الأساسية لمكافحة الفقر والقضاء على عدم المساواة، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، والاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

وتضطلع التجارة بدورٍ حيوي في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية، خصوصًا في أقل البلدان نموًا، ومن بينها البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وذلك وفق ما أشارت إليه الأدبيات الاقتصادية المختلفة.

وتتزايد أهمية منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كأحد المناطق التي شهدت تسارعًا نسبيًا في النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، والذي وصل إلى 4.9٪ عام 2013، غير أنه تراجع إلى 4.6٪ عام 2014، ثم استمر في الانخفاض إلى 1.3٪ عام 2016، مدفوعًا بتراجع أسعار النفط، وانخفاض الطلب العالمي على الصادرات الأفريقية، وأزمة انتشار مرض الإيبولا الذي حصد آلاف الأرواح.

إلا أن المؤشرات الأخيرة تفصح عن تعافي اقتصاد أفريقيا جنوب الصحراء عام 2017 ليصل معدل النمو الاقتصادي إلى 2.4٪؛ وذلك بفضل تنامي الإنتاج في قطاعي التعدين والزراعة في العديد من دول المنطقة، والارتفاع النسبي في أسعار السلع الأولية.

وتشير توقعات البنك الدولي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 3.2٪ عام 2018، و3.5٪ عام 2019، مع توقعات باستقرار أسعار السلع الأولية، يرافق ذلك ارتفاع الطلب الدولي والمحلي على الصادرات الأفريقية[1].

وعلى الرغم من ارتفاع حجم التجارة العالمية في السنوات الأخيرة بفضل تحرير التجارة، ما زالت أفريقيا جنوب الصحراء تكافح لجني ثمارها؛ ففي عام 2000 لم تتجاوز حصة المنطقة 1.02٪ من الصادرات العالمية من السلع، و1.17٪ من الواردات العالمية من السلع، بما يوازي 1.1٪ من إجمالي التجارة العالمية. وبحلول عام 2016 انخفضت نسبة مساهمة أفريقيا جنوب الصحراء في الصادرات العالمية من السلع إلى0.83٪، و1.1٪ من الواردات العالمية، ومن ثم فإن مساهمتها في إجمالي التجارة العالمية تقتصر على 0.96٪[2].

وتواجه المنطقة تحديات كبيرة في الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، من بينها ضعف البنية التحتية، والتي من شأنها تثبيط فرص التبادل التجاري، والحد من سهولة انتقال السلع والخدمات، وكذلك انخفاض القدرة على جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال التي تشتد حاجة المنطقة إليها لإنشاء

(1) World Bank Group, **Africa's Pulse** (Washington, DC: World Bank, No. 15, April 2017) p.18.

(2) بيانات محسوبة من قاعدة بيانات unctadstat، على الرابط: http://unctadstat.unctad.org.

صناعات تنافسية. يضاف إلى ذلك معوقات أخرى كارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات الأفريقية للدول المتقدمة، واستمرار هذه الأخيرة في تقديم الدعم لمنتجيها.

وفي ظل ما تواجهه دول المنطقة من تحديات في الوصول إلى الأسواق العالمية، فإن التجارة البينية تمثل فرصةً وبديلًا محفزًا للنمو الاقتصادي، إلا أن حجم التجارة البينية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ما زال منخفضًا مقارنةً بغيرها من المناطق.

من هنا فإن بناء القدرات التجارية العالمية والإقليمية أمرٌ لازمٌ لتحفيز النمو اللازم لدعم سبل المعيشة المستدامة، مما يستلزم معه العمل على تقديم المساعدات الإنمائية لدول المنطقة، وتصميم البرامج المتخصصة لدعم الصادرات الأفريقية، وتطوير البنية التحتية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم التجارة البينية، وزيادة المعونة من أجل التجارة لتحسين القدرة التنافسية.

وتشير التوقعات إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء مرشحة لأن تكون واحدة من أكثر المناطق حيوية في العالم مع تحسين مناخ الاستثمار، وإزالة الحواجز أمام التجارة البينية والإقليمية والعالمية، كخطوة رئيسة لمواجهة الفقر، وهو الدور الذي تضطلع به العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

وتُعد منظمة التعاون الإسلامي Organization of the Islamic Cooperation (OIC) – والتي أُنشئت عام 1969- أحد المنظمات الناشطة في مجال العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء البالغ عددها 57 دولة من بينهم 27 دولة في أفريقيا، ومع استبعاد دول شمال أفريقيا، يصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 22 دولة، يتم تصنيف أغلبهم ضمن الدول الأقل نموًا.

وقد أسست منظمة التعاون الإسلامي اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) The Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation (COMCEC) عام 1981؛ بغرض وضع برامج للعمل المشترك، وكذلك تنسيق ومتابعة الأنشطة التي من شأنها تعزيز هذا التعاون.

ومنذ نشأتها أطلقت الكومسيك العديد من البرامج والمشروعات من أهمها الخريطة الاسترشادية لتعزيز التجارة البينية عام 2009، والتي تشمل خمسة مجالات: تمويل التجارة وتشجيع التجارة وتسهيل التجارة وبناء القدرات وتطوير السلع الاستراتيجية. كما قامت الكومسيك بوضع الأساس القانوني لنظام الأفضليات التجارية بين أعضائها والذي يشمل ثلاث اتفاقيات (اتفاقية الإطار – بروتوكول التعريفة التفضيلية "بريتاس" – اتفاقية قواعد المنشأ).

كما أنشأت منظمة التعاون الإسلامي عدة أجهزة متفرعة ومتخصصة من أجل هدف تعزيز التجارة البينية من أهمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة. كما يضطلع البنك

الإسلامي للتنمية – وهو أحد الأجهزة المتخصصة للمنظمة - بمهمة تقديم المعونات والتمويل اللازم لدعم الصادرات والتجارة البينية.

وتُولي المنظمة اهتمامًا متزايدًا بهذه المجموعة من الدول، نظرًا لكونها منطقة تواجه تحديات تنموية كبيرة، في الوقت الذي تمتلك فيه فرصًا كبيرة للنمو.

أولًا- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة أولية للتعرف على الدور الذي تقوم به منظمة التعاون الإسلامي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، من أجل تحفيز التجارة البينية كأحد محركات النمو الشامل والمستدام.

ومن ثم تأتي الأهمية العلمية للدراسة من سعيها لوضع إطار نظري يرصد دور المنظمة وكافة أجهزتها في العمل على تعزيز التجارة البينية في دول المنطقة تحديدًا، وأهم البرامج الموجهة لهذا الغرض؛ فعلى الرغم من تعدد الدراسات التي ترصد دور المنظمة في تنشيط التعاون التجاري، إلا أن هذا الرصد يأتي عامًا لجميع الدول الأعضاء، مما يوجب دراسة هذا الدور في أفريقيا جنوب الصحراء نظرًا لخصوصية المنطقة.

يضاف إلى ذلك أن الدراسات التي سعت إلى دراسة دور المنظمات الدولية والإقليمية في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء لم تُشر إلى دور منظمة التعاون الإسلامي، على الرغم من الاهتمام الذي توليه المنظمة لهذه المنطقة، وتعدد البرامج الموجهة للتنمية وتعزيز التجارة البينية في هذه الدول والتي لم تحظَ حتى الآن بالاهتمام الكافي من الباحثين.

أما الأهمية العملية للدراسة فتنطلق من السعي لقياس حجم وطبيعة هذا الدور كميًا من أجل التعرف على جدواه الحقيقية، وبيان موقعه بين باقي محددات تعزيز التجارة البينية في المنطقة، ورصد أهم العقبات التي تواجه المنظمة في هذا الصدد، مما يمكن معه اقتراح توصيات عملية لمواجهة هذه العقبات، وتفعيل دورها في هذه المنطقة التي تحظى باهتمام كبير من المنظمة وأجهزتها المختلفة.

ثانيًا- الهدف من الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الوقوف على طبيعة الدور الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي من خلال جميع أجهزتها المتخصصة والمتفرعة والمنتمية، من أجل العمل على تعزيز وتفعيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء، مع التركيز على دول أفريقيا جنوب الصحراء.

من ثم يمكن تحديد أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

1- التعريف بمنظمة التعاون الإسلامي ونشأتها وأهم المؤسسات التابعة لها، وأبرز مجالات عملها بصفة عامة مع التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء.
2- رصد أهم المبادرات والبرامج والسياسات التي اتخذتها المنظمة وأجهزتها من أجل تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء عامة، ودول أفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص.

3- تحليل أهم مؤشرات التجارة البينية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث حجمها وهيكلها السلعي.
4- إبراز أهم العقبات والتحديات التي تواجه التبادل التجاري بين الدول محل الدراسة، وسبل التغلب عليها.
5- توضيح أهم محددات تعزيز التجارة البينية بين الدول محل الدراسة؛ من أجل بيان أثر انضمام هذه الدول إلى المنظمة، وقياس دور المنظمة وحجمه وطبيعته.

ثالثًا- إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية الأساسية للدراسة في أنه على الرغم من وجود عدة منظمات إقليمية ودولية تنشط في عمليات تحفيز التجارة البينية في أفريقيا جنوب الصحراء، سواء بتقديم المعونات من أجل التجارة أو تطوير البنية التحتية اللازمة للتجارة، وكذا قيام العديد من التجمعات الإقليمية وجهود التكامل الاقتصادي، فإن حجم التجارة البينية في المنطقة ما زال منخفضًا مقارنة بباقي مناطق العالم.

وعلى الرغم من تدشين منظمة التعاون الإسلامي للعديد من الاستراتيجيات والبرامج لتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء خصوصًا في أفريقيا جنوب الصحراء، فإن أثر هذه البرامج لا يعد ملموسًا بصورة واضحة؛ لذا تسعى الدراسة لقياس هذا الدور وبيان حجمه وأثره، وأهم العقبات التي تواجهه.

رابعًا- تساؤلات الدراسة:

انطلاقًا من الإشكالية السابقة، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الأساسي المتمثل في: ما هو أثر انضمام دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى منظمة التعاون الإسلامي في حجم وأهمية التجارة البينية لهذه الدول؟

وتنبثق عن هذا التساؤل الأساسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

1- متى أُنشئت منظمة التعاون الإسلامي؟ وما هي أهدافها وأهم الأجهزة التابعة لها؟ وماذا عن مجالات عملها؟
2- ما هي أبرز البرامج والاستراتيجيات التي وضعتها المنظمة من أجل تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء؟
3- لماذا تهتم المنظمة بدول أفريقيا جنوب الصحراء؟ وأي الاستراتيجيات التي وضعتها لتعزيز التجارة البينية في هذه الدول؟
4- كيف أسهمت المنظمة وأجهزتها في تمويل التجارة في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وإلى أي مدى كان لهذه المساهمة أثر في زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول؟
5- كم يبلغ حجم التبادل التجاري بين الدول محل الدراسة؟ وهل يتجه نحو الزيادة أم الانخفاض مع تعدد التجمعات الإقليمية؟

6- ما هي أهم محددات كثافة التجارة البينية بين الدول محل الدراسة، وهل من بينها عضوية هذه الدول في منظمة التعاون الإسلامي؟

7- كيف يمكن التغلب على العقبات التي تحد من حجم التبادل التجاري بين الدول محل الدراسة؟

خامسًا- فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية والتي تسعى إلى التحقق من صحتها:

إن عضوية دول أفريقيا جنوب الصحراء في منظمة التعاون الإسلامي، واستفادة هذه الدول من برامجها والتمويل المقدم منها ربما يكون من شأنه المساهمة في تعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول.

ويمكن اشتقاق الفرضيتين الفرعيتين التاليتين من هذه الفرضية العامة، وهما:

- توجد علاقة طردية بين حصول الدولة على تمويل التجارة المقدم من البنك الإسلامي للتنمية وحجم تجارتها البينية مع شركائها التجاريين من الدول محل الدراسة.
- توجد علاقة طردية بين انضمام الدولة إلى نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية وحجم تجارتها البينية مع باقي الدول محل الدراسة.

سادسًا- الإطار المكاني والزماني للدراسة:

يبلغ عدد الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سبعًا وعشرين دولة، من بينهم اثنتان وعشرون دولة تقع جنوب الصحراء، وانطلاقًا من هدف الدراسة المتمثل في تحديد أثر انضمام دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى منظمة التعاون الإسلامي في التجارة البينية بين هذه الدول، فقد تم تحديد الإطار المكاني للدراسة بالدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الأعضاء بالمنظمة بعد استبعاد دول شمال أفريقيا؛ لما لها من خصوصية قد تؤثر على نتائج الدراسة، وتتمثل الدول محل الدراسة في:

بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وجزر القُمُر وساحل العاج وجيبوتي والجابون وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموزمبيق والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون والصومال والسودان وموريتانيا وتوجو وأوغندا.

ومن أجل التبسيط والإيجاز، تستخدم الدراسة اختصار (SSA-OIC) للدلالة على عينة الدراسة المتمثلة في دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتضم هذه الدول 508.4 مليون نسمة بما يوازي 49.7٪ من إجمالي عدد سكان أفريقيا جنوب الصحراء البالغ 1.022 مليار نسمة عام 2017، ويوازي 28.21٪ من إجمالي عدد سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ 1.802 مليار نسمة، وتضم هذه الدول 40.47% من إجمالي

عدد سكان القارة الأفريقية، و6.7٪ من إجمالي عدد سكان العالم البالغ عددهم 7.5 مليار نسمة عام 2017.[1]

أما الإطار الزماني للدراسة فتم تحديده منذ عام 2002. ويكمن السبب في اختيار عام 2002 كنقطة بداية للفترة الزمنية محل الدراسة؛ لكونه العام الذي تم فيه تدشين مبادرة البنك الإسلامي للتنمية، وجاءت المبادرة بعنوان "إطار البنك الإسلامي للتنمية من أجل التعاون مع أفريقيا"، والتي تم إقرارها عقب اجتماع مجلس محافظي البنك في بوركينا فاسو في نفس العام، واستهدفت تقديم تمويل مقداره 2 مليار دولار للدول الأقل نمواً في أفريقيا، من أجل العمل على تنمية هذه الدول في مجالات عدة من أهمها تعزيز التجارة البينية.

سابعًا- منهجية الدراسة:

ترتيباً على ما ترمي إليه الدراسة من تحليل الدور الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بها، تعتمد الدراسة على أدوات تحليل المنهج الاستقرائي، وذلك في تناول الجزء النظري من الدراسة المتعلق باستعراض الأدبيات المختلفة للنظريات المفسرة للتجارة الدولية، وكذا في عرض الدراسات السابقة. كما استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في التعريف بمنظمة التعاون الإسلامي، وأهدافها، ومجالات عملها، وهيكلها التنظيمي، وكذلك في استعراض برامج واستراتيجيات المنظمة المختلفة في مجال تعزيز التجارة البينية.

كما تعتمد الدراسة على أدوات التحليل الإحصائي من أجل تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بمؤشرات التجارة الخارجية، وبجهود منظمة التعاون الإسلامي في مجال تعزيز التجارة البينية، من واقع التقارير الرسمية التي تصدر عن المنظمة وأجهزتها المختلفة.

كما تم الاستعانة بأحد أدوات التحليل القياسي المتمثلة في نموذج جاذبية التجارة Gravity Model لقياس محددات التجارة البينية بين الدول محل الدراسة، ودور المنظمة في هذا الإطار؛ من أجل اختبار فرضية الدراسة والتحقق من مدى صحتها.

ثامنًا- تقسيم الدراسة:

بناءً على ما تقدم، ومن أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية، يتم تناول كل محور في فصل مستقل ويضم كل فصل ثلاثة مباحث، إضافة إلى مبحث تمهيدي وآخر ختامي، وملاحق الدراسة وقائمة المصادر التي استندت إليها.

---

(1) بيانات محسوبة من:
United Nations (UN), **World Population Prospects 2017** (New York: UN, 2017) pp.12-18.

يستعرض المبحث التمهيدي أهم الأدبيات النظرية المفسرة للتجارة الدولية، ومفهوم التكامل الإقليمي ومراحله، كما يعرض لأهم أشكال الترتيبات التجارية الإقليمية، والدور الذي تؤديه في تعزيز التجارة البينية والإقليمية.

ويتتبع الفصل الأول مراحل نشأة منظمة التعاون الإسلامي، ويعرض أهم أهدافها التي أوردها ميثاق المنظمة، مع توضيح هيكلها التنظيمي، وأبرز مجالات العمل التي تختص بها.

ويتناول الفصل الثاني أهم الاستراتيجيات والبرامج التي دشنتها المنظمة من أجل العمل على تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها، وأبرز الجهود التي تقوم بها في تيسير المبادلات التجارية البينية، وانعكاسها على الأداء التجاري للدول الأعضاء.

ويتطرق الفصل الثالث لأهم مؤشرات التجارة الدولية والبينية في دول (SSA-OIC)، ويتناولها بالتحليل، مع استعراض البرامج التي وضعتها المنظمة من أجل تعزيز التجارة البينية في هذه الدول، وأهم العقبات التي تواجهها.

وتنتقل الدراسة في الفصل الرابع والأخير إلى الدراسة القياسية لأهم محددات التجارة البينية بين دول (SSA-OIC) باستخدام نموذج جاذبية التجارة، وذلك بالتعريف بالنموذج واستعراض أهم نتائج الدراسات السابقة التي اعتمدت عليه، ثم التقدير الإحصائي للنموذج، وعرض النتائج الإحصائية والاقتصادية للدراسة القياسية.

ويعرض المبحث الختامي لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع اقتراح رؤية مستقبلية لدور المنظمة في تعزيز التجارة البينية لدول (SSA-OIC)، تشمل مجموعة من التوصيات المقترحة التي يمكن أن تُسهم في تعزيز دور المنظمة في هذا الصدد.

إعداد الدكتورة أمل خيري أمين محمد

مبحث تمهيدي

الأدبيات النظرية لدراسة التجارة الدولية والإقليمية والبينية

يُعد التبادل التجاري بين الدول أمرًا لا يمكن الاستغناء عنه، إذ لا يمكن لأي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تستقل باقتصادها عن غيرها من الدول. وقد شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية على مدى تجاوز النصف قرن، تنازعًا مستمرًا بين اتجاهين قويين في المجال التجاري، تمثلا في نزعتي التحررية والحمائية.

ففي حين كان من المتوقع إثر نشأة منظمة التجارة العالمية، أن يؤدي التوجه المتزايد نحو تحرير المبادلات التجارية، وإلغاء القيود والحواجز التي تعوق التبادل التجاري، إلى الانحسار التدريجي للنزعة الحمائية التي ظللت العلاقات التجارية على مدى طويل، نجد الواقع يؤكد تزايد التوجه نحو الحمائية، من خلال تنامي التكتلات والتجمعات الاقتصادية التجارية، بجميع أشكالها سواء الإقليمية أو شبه الإقليمية أو عبر الإقليمية[1]، وذلك بعيدًا بالطبع عن استمرار الدول المتقدمة في فرض الحماية على منتجاتها وتقديم الدعم لمنتجيها، الذي كانت له انعكاساته السلبية على المنتجين في الدول النامية، مما دفعها إلى أن تسعى بقوة إلى التوجه نحو التكتلات الاقتصادية، لتستمد منها الحماية والدعم في مواجهة حدة التنافس العالمي.

وتحاول الدراسة في هذا المبحث إلقاء الضوء على هذا التنازع بين كلٍ من التحرير التجاري الذي فرضته العولمة والجات، من جهة، والحمائية التي يمثلها التوجه المطرد نحو التكتلات الاقتصادية والنزعة الإقليمية، من جهة ثانية، وذلك باستعراض سريع لأبرز نظريات التجارة الدولية الكلاسيكية، والحديثة، وأهم أنواع وأدوات السياسات التجارية التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية، ثم التعريج على مفهوم التكامل الاقتصادي ومراحله، وعرض أهم نظرياته، وأخيرًا توضيح أبرز أشكال الترتيبات التجارية الإقليمية، ودورها في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها.

أولًا- نظريات التجارة الدولية:

ينصرف مدلول مصطلح التجارة الدولية International Trade بين الاقتصاديين إلى مفهوم ضيق وآخر واسع؛ ففي حين يشير المدلول الضيق إلى تبادل السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة بين الدول عبر الحدود الوطنية، فإن المدلول الواسع يشمل بالإضافة لذلك حركة العمالة الدولية (انتقال الأفراد)، وحركة رؤوس الأموال. ويطلق بعض الاقتصاديين على المدلول الضيق مصطلح التجارة الخارجية، في حين يُطلَق المدلول الواسع على التجارة الدولية[2].

وقد تطور الفكر الاقتصادي المتعلق بالتجارة الدولية منذ القرن السادس عشر حتى الآن، وبرزت نظريات عديدة في هذا الإطار، يمكن إجمالها في الجدول رقم (1) الذي يعرض تطور نظريات التجارة

(1) صلاح الدين فهمي محمود، **العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام دراسة مقارنة** (القاهرة: الجامعة الأمريكية المفتوحة، د.ت) ص 13.

(2) سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، 1994) ص 36.

الدولية بداية من المرحلة التي سبقت الفكر الكلاسيكي، مرورًا بالمدرسة الكلاسيكية والنيو كلاسيكية، وأخيرًا النظريات الحديثة للتجارة الدولية.

جدول رقم (1): أهم نظريات التجارة الدولية

المرحلة	النظرية	
ما قبل الكلاسيك	**المذهب التجاري Mercantilism (1500 -1750)**	
	أهم المنظرين	Jean-Baptiste Colbert, William Petty, Thomas Mun, Antoine de Montchrétien, Gerard De Malynes and Edward Misselden.
	أهم الأفكار	- تقاس ثروة الأمم بما تمتلكه من معادن نفيسة خصوصًا الذهب والفضة. - اتباع سياسة تمييز المعدن عن غيره من السلع من خلال وقف عملية تصدير المعادن النفيسة والتوسع في استيرادها؛ لجمع أكبر قدر ممكن منها. - الدعوة إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات؛ من أجل تدفق النقود المعدنية والذهب إلى الدولة. - الدعوة إلى حماية السوق، وتخفيض التكاليف لدعم التنافس الخارجي. - التوسع في دور الدولة، وتقييد التجارة الدولية[1].
تابع: ما قبل الكلاسيك	**الطبيعيون (الفيزيوقراط Physiocrats) (1750- 1789)**	
	أهم المنظرين	François Quesnay, Mercier De La Rivier, Murabeau, Dupont de Nemours, Anne-Robert-Jacques Turgot, Pierre Le Pesant, Sieur de Boisguilbert.
	أهم الأفكار	- انتقاد المذهب التجاري فيما يتعلق بقياس ثروة الأمم، والتأكيد على أن المصدر الرئيس للثروة يتمثل في جهد المزارعين لا ما تمتلكه الدولة من معادن نفيسة، وأن هذه المعادن وسيلة للنشاط الاقتصادي لا غاية له.

(1) Abdul Azim Islahi, "The Emergence of Mercantilism as a Reaction against Muslim Power: Some of the Evidences from History", **Review of Islamic Economics** (Munich: Munich University Library, Vol.12, No.1, 2008) pp.137-150.

المرحلة	النظرية	
		- الدعوة إلى تقليص دور الدولة، وتحرير التجارة من القيود التي تعترضها، وفق مقولة (دعه يعمل، دعه يمر) [1].
الكلاسيك	**نظرية الميزة المطلقة The Absolute Advantage**	
	أهم المنظرين	آدم سميث Adam Smith في كتابه ثروة الأمم (1776).
	أهم الأفكار	- تتحدد قيمة السلع بتكلفة إنتاجها المتمثلة في كمية العمل اللازم لإنتاجها. - يتمثل المصدر الرئيس للثروة في الإنتاج، وهذا الإنتاج محدود بمحدودية الموارد؛ لذا فإن إنتاج المزيد من إحدى السلع يعني التخلي عن إنتاج سلع أخرى. - اعتماد مبدأ التقسيم الدولي للعمل؛ إذ تُصدِّر كل دولة السلع التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، تتمثل في انخفاض التكلفة مقارنة بالدول الأخرى. - إطلاق اليد الخفية Invisible Hand في السوق المحلي والدولي[2].
	نظرية الميزة (التكاليف) النسبية The Comparative Advantage	
	أهم المنظرين	ديفيد ريكاردو David Ricardo (1817).
	أهم الأفكار	- تعد تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل الداخلي والخارجي. - السلع التي تتمتع الدولة فيها بميزة نسبية هي السلعة التي تتضمن تكاليف عمل أقل. - تتخصص الدولة في تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وذلك مع افتراض سيادة المنافسة التامة، وحرية انتقال العمل داخل الدولة وليس بين الدول[3].

(1) Steven G. Medema, **The Hesitant Hand: Taming Self-Interest in the History of Economic Ideas** (New Jersey: Princeton University Press, 2009) pp.14-17.
(2) **Ibid.**, pp.17-25.
(3) أحمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **سلسلة جسر التنمية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، السنة الثامنة، ع 81، مارس 2009) ص ص 3-5.

المرحلة	النظرية	
تابع: الكلاسيك	**نظرية القيم الدولية Theory of International Values**	
	أهم المنظرين	جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806 -1873).
	أهم الأفكار	- تقوم فكرة القيم الدولية على معدل التبادل الدولي Terms of Trade الذي يتم به تبادل السلع بين الدول. - تتوقف نسبة التبادل التجاري أي معدل التبادل التوازني بين دولتين على الطلب المتبادل لكل منهما على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى، وعلى مرونة الطلب. - التركيز على الميزة (الكفاءة) النسبية لعنصر العمل، بدلًا من التركيز على النفقة (التكلفة) النسبية للعمل وفقًا لريكاردو. - تجني الدولة ذات الطلب غير المرن الفائدة الأكبر من التجارة الدولية في ظل المنافسة التامة[1].
النيوكلاسيك	**نظرية تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost Theory**	
	أهم المنظرين	هابرلر Haberler (1936).
	أهم الأفكار	انتقد هابرلر نظرية الميزة النسبية لريكاردو لاعتمادها على قياس تكلفة إنتاج السلعة بكمية العمل المبذول في إنتاجها. تتمثل تكلفة إنتاج سلعة معينة في كمية السلعة الأخرى التي ضحى بها المجتمع من أجل إنتاج السلعة الأولى[2].
	نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج هكشر - أولين Heckscher- *Ohlin* Theory	
	أهم المنظرين	هكشر Heckscher (1919)، وأولين Ohlin (1933).

(1) Christian Gehrke, "Foreign Trade, International Values, and Gains from Trade: Ricardo, Pennington, Whewell, and John Stuart Mill", **Submitted to Ricardo Conference "International Trade and Ricardo before and after Ricardo and his Contemporaries"** (Okinawa: Okinawa Women Foundation, 6-8 March 2015) pp.17-19.

(2) إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي** (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008) ص 48.

المرحلة	النظرية	
	أهم الأفكار	تتخصص الدولة في إنتاج وتصدير السلعة التي تعتمد على عنصر الإنتاج الوفير، وتستورد السلعة التي تعتمد على عنصر الإنتاج النادر. شدد أولين على دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج[1].
النظريات الحديثة	**نظرية الفجوة التكنولوجية Technology Gap Theory**	
	أهم المنظرين	ميشال بوسنر Michael Posner (1961).
	أهم الأفكار	تتمتع الدولة صاحبة الاختراع الجديد باحتكار مؤقت لإنتاج وتصدير المنتَج، لحين قيام دول أخرى بإنتاج نفس المنتَج. تنشأ الفجوة التكنولوجية نتيجة فجوتي الطلب والتقليد، حيث تشير فجوة الطلب إلى الفترة الزمنية بين إنتاج السلعة في الدولة صاحبة الاختراع وبين استهلاكها، في حين تشير فجوة التقليد إلى الفترة الزمنية بين إنتاج السلعة في الدولة الأم وبداية إنتاجها في الخارج[2].
تابع: النظريات الحديثة	**نظرية دورة حياة المنتَج الدولية Product Life-Cycle Theory**	
	أهم المنظرين	فيرنون Raymond Vernon (1966)، ويلس Louis Wells (1968).
	أهم الأفكار	تمر دورة إنتاج منتَج معين بثلاث مراحل، هي: الابتكار، والنضج، والمعيارية. في البداية يتم ابتكار المنتَج الجديد من قِبل الدولة المتقدمة تكنولوجيًا، ثم يبدأ نضوج المنتَج وتصديره إلى الخارج، وأخيرًا يكتسب المنتَج مواصفات قياسية، فيتم إنتاجه في دول أخرى ومن بينها الدول النامية، التي بدورها تقوم بتصدير

(1) محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي** (الإسكندرية: مكتبة شباب الجامعة، 1999) ص ص 20-21.

(2) V. Jeníček, V. Krepl, "The Role of Foreign Trade and its Effects", **Agricultural Economics** (Czech: Czech Academy of Agricultural Sciences, Vol.55, No.5, 2009) pp.211-220.

المرحلة	النظرية	
		المنتَج لجميع الدول، ومن بينها الدولة صاحبة الاختراع، حيث تكون التكاليف في أدنى حد ممكن[1].

المصدر: إعداد الباحثة من المصادر المذكورة.

من مجمل العرض السابق لنظريات التجارة الدولية عبر المراحل المختلفة، يمكن أن نستنتج ما يلي:

1- تباينت نظريات مرحلة ما قبل الكلاسيك بين الدعوة إلى تقييد التجارة وتحريرها، في حين أن مرحلة الكلاسيك اتسمت بالدعوة إلى تحرير التجارة، وبدء ظهور مبدأ التقسيم الدولي للعمل. وكان التباين بين نظرياتها متعلقًا بالاختلاف حول مصدر الثروة، والعوامل التي تتوقف عليها نسبة التبادل التجاري بين الدول.

2- توسعت نظريات مرحلة النيو كلاسيك في العوامل التي تُحتَسَب على أساسها تكلفة الإنتاج، ولم تقتصر على تكلفة عنصر العمل فحسب، وبرز دور الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

3- مثلت النظريات الحديثة طفرة في تحليل التجارة الدولية بتسليط الضوء على دور التكنولوجيا والمعيارية في الإنتاج.

بالإضافة إلى هذه النظريات جرت محاولات عدة لتطوير النظريات الحديثة، ومن بينها نظرية اقتصاديات الحجم، ونظرية الطلب المماثل أو تشابه الأذواق لليندر، ونظرية الميزة التنافسية الوطنية لبورتر، ونظرية التبادل اللامتكافئ لميردال وسنجر وإيمانويل، وغيرها من التحليلات والنماذج التي سعت إلى تطوير النظريات الحديثة في التجارة الدولية.

ثانيًا- السياسات التجارية (الأهداف والأدوات):

يقصد بالسياسة التجارية: "مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى"[2].

أو هي: "برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تؤثر على حركة التجارة الدولية خلال فترة معينة، وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقًا لآلية السوق الحرة"[3]. ورغم تنوع أهداف السياسة التجارية،

(1) Grazia Ietto-Gillies, "Theories of International Production. A Critical Perspective", **Critical Perspectives on International Business** (Bingley, UK: Emerald Group Publishing, Vol.3, No.3, 2007) pp.196 – 210.

(2) سماح سيد المرسي، **أثر اتفاقات الجات على تجارة السلع الزراعية الأفريقية منذ عام 1995** (الجيزة: المركز الدولي للتحكيم والتوفيق والوساطة والملكية الفكرية،2012) ص 20.

(3) عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية وأهم أدواتها** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000) ص 12.

إلا أنه يمكن القول إنها تدور في مجملها حول مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، وذلك على النحو التالي[1]:

1) الأهداف الاقتصادية:

تتنوع ما بين تحقيق موارد للخزانة العامة، وتحقيق توازن الميزان التجاري، وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وحماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق، وحماية الصناعة الوليدة، وحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية.

2) الأهداف الاجتماعية:

تشمل حماية مصالح فئات اجتماعية معينة، وإعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

3) الأهداف الاستراتيجية:

تتمثل في حماية أمن المجتمع في بُعده الاقتصادي أو العسكري، وتحقيق الأمن الغذائي، وحد أدنى من الإنتاج الحربي، ومصادر الطاقة.

وتتراوح السياسة التجارية المطبقة فعليًا في مختلف الدول ما بين الحرية التجارية والحماية التجارية؛ فهي ليست حرية مطلقة ولا حماية مطلقة، بل خليط من السياستين معًا، حسب الأهداف التي تتوخاها الدولة من خلال تجارتها الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية، التي يحددها التوجه الفكري والاقتصادي للدولة.

ويقصد بالحرية التجارية: "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة، لتعمل على زيادة تدفق التجارة عبر الحدود، لتحقيق أهداف معينة"[2].

وترجع فكرة الحرية التجارية إلى مذهب الكلاسيك، في حين تعود فكرة الحماية التجارية في جذورها إلى المذهب التجاري؛ فقد عالج توماس مان عام 1664، مجموعة من القضايا التي تتعلق بالحماية التجارية، فقدم مجموعة من المقترحات التي من شأنها تحقيق الفائض في الميزان التجاري، من بينها العمل على تشجيع الصادرات، وتخفيض الواردات إلى حدها الأدنى، وقصرها على المواد الأولية بقصد التصنيع وإعادة التصدير، وعدم التوسع في الاستهلاك سواء للسلع المستورَدة أو المنتَجة محليًا، وقصر نقل التجارة الخارجية على السفن الوطنية، والسماح بخروج النقود فقط عند الضرورة[3].

---

(1) سماح سيد المرسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 20-26.

(2) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003) ص 203.

(3) Sophus A. Reinert, Economic Emulation and the Politics of International Trade in Early Modern Europe. in: Erik S. Reinert, Jayati Ghosh & Rainer Kattel (eds.), **Handbook of Alternative Theories of Economic Development** (Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, 2016) p.50.

وتتباين الدول فيما بينها من حيث نطاق تطبيق سياسات التجارة الخارجية، التي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع أساسية:

1) سياسات التجارة الخارجية القومية:

يقتصر هذا النوع من السياسات، على الإجراءات التي تتخذها الدولة بمفردها للتأثير في سياستها الخارجية على المستوى القومي، وذلك بغض النظر عن علاقاتها التجارية بغيرها من الدول. ومن أهم هذه السياسات: الرقابة على التجارة الخارجية، وسياسة الإحلال محل الواردات، وسياسة التوجه نحو الصادرات، وسياسة تدعيم الصناعات الناشئة، وغيرها[1].

2) سياسات التجارة الخارجية الإقليمية:

ينصرف هذا النوع من السياسات إلى ما تتشارك في اتخاذه مجموعة من الدول على المستوى الإقليمي؛ بغرض تحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة، ومن أهمها السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية، أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية المختلفة، مثل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، والأسواق الاقتصادية المشتركة، والاتحادات الاقتصادية[2].

3) سياسات التجارة الخارجية الدولية:

تتم هذه السياسات في إطار منظومة عالمية أو اتفاقيات متعددة الأطراف؛ بقصد تنظيم التبادل التجاري على المستوى الدولي، وتعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية أشهر النماذج في هذا الصدد، فقد أُنشِئَت من أجل العمل على تحرير التجارة الدولية من القيود التي تكتنفها[3].

أما أدوات وأساليب السياسة التجارية فيقصد بها كل الوسائل التي يمكن بها التأثير في التجارة الخارجية للدولة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. وتشمل أساليب سعرية وكمية وتنظيمية، وذلك كما يلي[4]:

1) الأساليب السعرية: تشمل القيود التعريفية أي الرسوم الجمركية التي تُفرض على الواردات أو الصادرات بمناسبة عبور السلع الحدود الدولية، كما تشمل إعانات التصدير، وتخفيض سعر الصرف، والتمييز السعري.

2) الأساليب الكمية: يُطلق عليها القيود غير التعريفية ومن بينها الحصص، وتراخيص الاستيراد، بالإضافة إلى صور جديدة مثل: الدعم، والإغراق، والضبط الاختياري للصادرات، والقيود الفنية على التجارة[5].

---

(1) عبد الباسط وفا، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

(2) **المرجع السابق**، ص 6.

(3) **المرجع السابق**، ص 10-11.

(4) سماح سيد المرسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 20-26.

(5) **نفسه**.

3) الأساليب التنظيمية: تنصرف إلى الوسائل التي تتشارك مجموعة من الدول في إنشائها، بقصد التأثير في التجارة الخارجية ومن أهمها: المعاهدات التجارية، والاتفاقيات التجارية، واتفاقيات الدفع، والتكتلات الاقتصادية، وإجراءات الحماية الإدارية.

ثالثًا- التكامل الاقتصادي... تعريفه ومراحله:

تتعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم التكامل الاقتصادي، وإن كان أشهرها وأكثرها دلالة تعريف الاقتصادي جونار ميردال للتكامل الاقتصادي، الذي انتهى فيه إلى أنه: "عملية اقتصادية واجتماعية تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل"[1]. ووفقًا لهذا التعريف فإن عملية التكامل الاقتصادي تتضمن السعي الحثيث من قبل مجموعة من الدول إلى إزالة العوائق التي تعترض التعاون الاقتصادي فيما بينها، بغرض تحقيق الاندماج والوحدة[2].

ويعد التكامل الاقتصادي عملية مستمرة ومتدرجة، ومن ثم تأخذ التجمعات الاقتصادية التكاملية ستة أشكال أو مراحل متتاليات على النحو التالي:

1) اتفاقيات التجارة التفضيلية Preferential Trade Agreements:

تُعد أ ضعف أ شكال التكامل الإقليمي، وتقتصر على منح دولة أو عدة دول معاملة تمييزية بتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات منها، من دون إزالة التعريفة نهائيًا[3].

2) منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

تتضمن هذه المرحلة إنشاء منطقة تجارة حرة تتم فيها إزالة جميع الرسوم الجمركية والقيود غير الكمية المفروضة على التجارة فيما بين الدول الأعضاء، في الوقت الذي يستمر فيه الاحتفاظ بهذه القيود في مواجهة الدول غير الأعضاء. ويُشتَرَط في هذه الحالة تطبيق "قواعد المنشأ".

وتُعرف قواعد المنشأ على أنها: "القوانين واللوائح والضوابط التي تسمح بتحديد جنسية السلعة". وتوجد ثلاث طرق لتحديد جنسية السلعة: طريقة القيمة المضافة، وطريقة تغيير القيد الجمركي، وطريقة العمليات

---

(1) محمد عبد الحليم عمر، "الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية"، **بحث مقدم إلى مؤتمر وحدة الأمة الإسلامية** (مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، 1 -3 رجب 1426هـ/ الموافق 6-8 أغسطس 2005م) ص 4.

(2) يختلف مفهوم التكامل الاقتصادي عن مفهوم التعاون؛ ففي حين يقتصر هدف التعاون على تذليل العقبات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن التكامل يسعى في نهاية المطاف إلى الاندماج الاقتصادي، وإنشاء كيان اقتصادي جديد، وإعادة ترتيب الهياكل الاقتصادية القائمة، وذلك من خلال اتفاقيات تجارية إقليمية متعددة الأطراف. انظر: صلاح الدين فهمي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

(3) أحمد الكواز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 8-10.

التصنيعية المتخصصة[1]. أي أن منشأ السلعة هو المكان أو الدولة التي يتم فيها إنتاج السلعة؛ ومن ثم في ظل منطقة التجارة الحرة يتم منع قيام دولة باستيراد سلعة مُنتَجة في دولة ثانية ذات تعريفة أقل، وإعادة تصديرها لدولة أخرى ذات تعريفة جمركية أعلى، بل يُشترط أن تكون دولة التصدير هي دولة المنشأ نفسها[2].

وقد أخذت المناطق الحرة في التزايد منذ النصف الثاني من القرن العشرين؛ حيث سعت عدة دول إلى تكوين مناطق حرة على المستوى الثنائي والجماعي، ومن أمثلة المناطق الحرة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الجنوبية عام 1960[3].

3) الاتحاد الجمركي Custom Union:

يُقصد بمنطقة الاتحاد الجمركي قيام الدول الأعضاء بالاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بينها، وفي الوقت نفسه وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء. أي أن الاتحاد الجمركي يرمي إلى اعتبار عدة دول أرضًا جمركية واحدة. ومن أشهر الأمثلة على الاتحادات الجمركية: الاتحاد الجمركي للجماعة الأوروبية الذي تحول فيما بعد إلى الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي[4].

4) السوق المشتركة Common Market:

تُعد السوق المشتركة المرحلة التالية في عملية التكامل الاقتصادي، وترتكز على حرية انتقال السلع والمنتجات، ورؤوس الأموال، والأفراد، مما يعني أن السوق المشتركة تعمل على إزالة القيود تمامًا على انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) والسلع والمنتجات[5].

5) الاتحاد الاقتصادي Economic Union:

يُمثل الاتحاد الاقتصادي درجة أعلى من التكامل الاقتصادي؛ فبالإضافة إلى قيام سوق مشتركة، يتم تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء. ويتضمن الاتحاد الاقتصادي تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها الاقتصادية لمصلحة سلطة عليا يكون لقراراتها صفة الإلزام. ويُعد الاتحاد الأوروبي من أبرز الأمثلة على الاتحاد الاقتصادي[6].

---

(1) أحمد فاروق غنيم، **حول تحرير التجارة** (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، 2006) ص 30.

(2) أحمد الكواز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 8-10.

(3) صلاح الدين فهمي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

(4) **المرجع السابق**، ص 23.

(5) **نفسه**.

(6) **المرجع السابق**، ص ص 25-26.

6) الاتحاد النقدي Monetary Union:

يُعد الاتحاد النقدي المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي، حيث يتم إنشاء هيئة نقدية مركزية تختص بإصدار عملة نقدية موحدة، وكذلك تضطلع بتنسيق السياسة النقدية للتكتل الاقتصادي. ومن الأمثلة على ذلك قيام الاتحاد الأوروبي بإصدار عملة "اليورو" منذ عام 1999[1].

شكل رقم (1): مراحل التكامل الاقتصادي

المصدر: إعداد الباحثة.

رابعًا- نظريات التكامل الاقتصادي:

شهدت الأدبيات النظرية المتعلقة بنظريات التكامل الاقتصادي تطورات كبيرة في الإطار التنظيري منذ الخمسينيات من القرن العشرين، رافقتها تطورات مماثلة على المستوى التطبيقي. وقد نشأت نظريات التكامل في الأساس لتفسير عملية التكامل الأوروبي، حيث كانت أوروبا القارة الأولى التي شرعت في التوجه نحو التكامل الإقليمي منذ عام 1952 بنشأة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وقد اهتم عدد من الاقتصاديين في هذه الفترة بدراسة تجربة التكامل الإقليمي في أوروبا[2].

(1) أحمد الكواز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 8-10.

(2) Finn Laursen, "Theory and Practice of Regional Integration", **Paper Prepared for Presentation at the European Union Centre**, (Miami: University of Miami, Miami-Florida European Union Center of Excellence, 25 February 2008) pp.4-5.

وفي الوقت الذي تعددت فيه النظريات المفسِّرة لعملية التكامل على المستوى السياسي[1]، فإن أدبيات التكامل الاقتصادي جاءت في الأساس نتاج مساهمات عدد من المفكرين الاقتصاديين الذين ينتمون إلى جيلين أساسيين من الاقتصاديين المهتمين بالتكامل الإقليمي:

الجيل الأول:

النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية (The Basic Theory of Economic Integration):

ويمثل هذا الجيل كلٌ من:

Balasa, Viner, J. EMead, Melvin, Lipsey, Bhagwati, Gehrels.

وقد اهتم هؤلاء الاقتصاديين بإبراز الآثار الناتجة عن قيام الاتحادات الجمركية على اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد، حيث رأوا أن تكوين الاتحاد الجمركي يُسهم في زيادة أو تراجع مستويات الرفاهية الاقتصادية[2].

الجيل الثاني:

النظرية الاقتصادية للحماية (Economic Theory of Protectionism):

ينتمي لهذا الجيل كلٌ من Cooper، Jhonson، Massell، Krauss. وقد بدأ هؤلاء بتوجيه الانتقادات لأفكار الجيل الأول، نظراً لتسليمهم المطلق بوجود ظاهرة الاتحادات الجمركية دون الاهتمام بدراسة دوافع تكوين هذه الاتحادات، ومن ثم عجز مفكرو الجيل الأول عن الإجابة عن تساؤل مهم: ما الذي يدفع الدولة لتخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية المفروضة على تجارتها مع الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، في الوقت الذي تستغني فيه عن واردات أكثر جودة وكفاءة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد؟

ويرى أنصار الجيل الثاني أن السبب في ذلك يكمن في قيام النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية منذ البداية على فكرة حرية التجارة، ومن ثم لم تهتم بالبحث عن الدوافع الخاصة لتكوين الاتحادات، ومن هنا فقد انتهوا إلى ضرورة تبني التوجه الحمائي، ونادوا بوجود نظرية اقتصادية للحماية.

---

(1) تمثلت أهم نظريات التكامل السياسي في النظرية الوظيفية لميتراني، والنظرية الوظيفية الجديدة لإرنست هاس، ونظرية الاتصال لكارل دويتش، والنظرية الفيدرالية (الاتحادية). انظر: بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة العاشرة، ١٩٩٨).

(2) علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث** (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع 7، 2009-2010) ص ص 107-122.

ووفقًا لهذه النظرية، فإن الدافع الرئيس وراء إنشاء الاتحاد الجمركي يتمثل في رغبة الدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الإقليمي، لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى الوطني[1].

خامسًا- الترتيبات التجارية الإقليمية ودورها في تعزيز التجارة البينية:

تُمثل اتفاقيات الترتيبات التجارية الإقليمية استثناءً على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي أقرته اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT)؛ فقد أجازت كلٌ من المادة 24 من اتفاقية الجات، والمادة الخامسة من اتفاقية الجاتس (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS) الترتيبات التجارية الإقليمية بشرط ألا يُخِل قيام الاتفاقية التجارية الإقليمية بأحكام منظمة التجارة العالمية[2].

وشهد الربع الأخير من القرن العشرين قيام العديد من أشكال الترتيبات التجارية الإقليمية؛ حيث بلغ إجمالي عدد اتفاقيات ترتيبات التجارة الإقليمية التي تم التبليغ بها لمنظمة التجارة العالمية 459 اتفاقية منذ عام 1948 حتى يونيو 2018، في حين بلغ العدد التراكمي لاتفاقات التجارة الإقليمية الفعلية المعمول بها 287 اتفاقية في نفس الفترة[3].

وتعرض الدراسة فيما يلي أهم أشكال الترتيبات الإقليمية، ثم تُعرِّج على بيان دورها في تعزيز التجارة البينية.

1) أشكال الترتيبات التجارية الإقليمية:

أ. الترتيبات التجارية شبه الإقليمية:

تضم هذه التجمعات عددًا محدودًا من الدول التي تجمعها روابط الجوار الجغرافي، وروابط التاريخ واللغة المشتركة، ومن أمثلتها: اتحاد البينيلوكس[4]، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي. ويواجه هذا النوع من التجمعات –خصوصًا في الدول النامية- عقبات ناتجة عن غياب مقومات التكامل الاقتصادي؛

(1) **نفسه.**

(2) Ildikó Virág-Neumann, "Regional Trade Agreements and the WTO", **Submitted to the 7th International Conference on Management, Enterprise and Benchmarking (MEB 2009)** (Budapest: Óbuda University, Keleti Faculty of Business and Management, 5-6 June 2009) pp.381- 390. Link: https://kgk.uni-obuda.hu/sites/default/files/32_Neumann-Virag.pdf

(3) بيانات محسوبة من قاعدة بيانات Regional Trade Agreements Information System (RTA-IS) ، تاريخ الوصول: 2018/6/7، على الرابط: http://rtais.wto.org.

(4) يتكون من: بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج.

بالنظر لتشابه هياكلها الإنتاجية، من جهة، واعتمادها على تصدير السلع الأولية، من جهة ثانية، وافتقارها إلى المقومات اللوجستية اللازمة للتجارة، من جهة ثالثة[1].

ب. الترتيبات التجارية الإقليمية:

تضم عدداً من الدول الواقعة في إقليم جغرافي معين، ويمكن لجميع الدول في هذا الإقليم الانضمام إلى هذا التجمع، أي أن العضوية مفتوحة لدول الإقليم. ومن أهم الأمثلة على هذا النوع من التجمعات: الإيكواس، وسادك، والاندوجو، والكوميسا، وإيجاد وغيرها. ورغم انتشار التجمعات الإقليمية إلا أن العديد منها يفتقر إلى مقومات النجاح والفاعلية[2].

ج. الترتيبات التجارية عبر الإقليمية:

بدأ ظهور هذا النوع من التجمعات منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وهي تنظيمات اقتصادية تضم دولًا تنتمي إلى أكثر من قارة، وتسعى بالأساس إلى تعزيز التجارة البينية، وتخفيض المعوقات التي تعترض تدفق التجارة بين مجموعة من الدول بغض النظر عن الجوار الجغرافي. ومن أمثلتها: مجموعة الثماني الإسلامية، ومجموعة الخمسة عشر، ومجموعة العشرين، وتجمع المحيط الهندي، ومجموعة البريكس[3]. ويُطلِق البعض على هذا النوع من التجمعات مصطلح الإقليمية المفتوحة Open Regionalism، وكان نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة منطقة تجارة حرة مع كلٍ من كندا والمكسيك (NAFTA) حافزاً لظهور العديد من التجمعات الإقليمية المفتوحة[4].

وتتفاوت دوافع وأهداف نشأة التجمعات عبر الإقليمية؛ ففي حين يسعى بعضها إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب لتعزيز مركزها التفاوضي أمام دول الشمال، مثل مجموعة الخمسة عشر، فإن البعض الآخر نشأ لتفادي الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت الأسواق المالية الناشئة في آسيا وأمريكا الجنوبية مثل مجموعة العشرين[5].

ومن أهم ما يميز هذه التجمعات اتساع نطاق وحجم مساهمتها في الاقتصاد العالمي، على سبيل المثال أصبحت منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) أحد المحافل عبر الإقليمية

(1) صلاح الدين فهمي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 35-36.
(2) **نفسه**.
(3) **نفسه**.
(4) علاوي محمد لحسن، **مرجع سبق ذكره**.
(5) صلاح الدين فهمي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 35-36.

المهمة في آسيا والمحيط الهادئ، تضم في عضويتها 21 دولة، ويبلغ عدد سكانها 2.8 مليار نسمة، وتستحوذ على نحو 59٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و49٪ من التجارة العالمية في عام 2015[1].

كما يميز هذه التجمعات ارتفاع معدلات التجارة البينية الإقليمية من إجمالي تجارة الدول الأعضاء بالنسبة للعديد من التكتلات، فالتجارة البينية لمجموعة (APEC) تبلغ 69.79٪ من إجمالي التجارة الدولية للدول الأعضاء، وتصل هذه النسبة إلى 68.63% في مجموعة (OECD)، ونسبة 61.67% في دول الاتحاد الأوروبي، ونسبة 60.64% لمجموعة العشرين، ونسبة 42.78% لمجموعة الـ77، ونسبة 35.5% في مجموعة الثماني، ونسبة 23.46% في رابطة الآسيان، في حين تبلغ هذه النسبة 19.4٪ لدول منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، وتتدنى هذه النسبة في مجموعات أخرى مثل اتحاد المغرب العربي الذي لا تتعدى نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الدولية للدول الأعضاء 3.13٪، وفي حالة دول الكوميسا 6.85٪، والايكواس 9.98٪، وذلك وفقًا لإحصاءات الأونكتاد لعام 2016[2].

2) دور الترتيبات التجارية الإقليمية في تعزيز التجارة البينية:

تُمثل التجارة بين الدول أحد الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث تسمح التجارة البينية بتبادل فائض الإنتاج الوطني من سلعةٍ ما لدى إحدى الدول مع البلدان الأخرى التي تفتقر إلى هذه المنتجات. كما أن التجارة من شأنها تحقيق الاستفادة المثلى من تخصيص الموارد بين القطاعات وفقًا للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المختلفة، ومن ثم تزيد فرص العمل وترفع معدلات الدخل والرفاه الاقتصادي.

وتُعد الترتيبات التجارية الإقليمية من الوسائل المهمة لزيادة معدلات التجارة البينية للدول الداخلة فيها، وذلك من خلال ما يعرف بأثري الإنشاء والتحويل، الذين حددهما جاكوب فاينر (viner) في كتابه عن الاتحادات الجمركية[3].

ويقصد بأثر إنشاء التجارة Trade Creation، أن تستعيض الدولة عن منتجاتها المحلية من سلعة ما باستيراد نفس السلعة من دولة أخرى عضو معها في اتفاق التجارة الإقليمية، ما دامت الواردات أقل تكلفة من الإنتاج المحلي.

وينتج عن تأثير إنشاء التجارة تحقيق مكاسب للدولتين، حيث تمتنع الدولة المنتِجَة للسلع ذات التكلفة المرتفعة عن الإنتاج، في حين تزيد صادرات الدولة المنتِجَة للسلع ذات التكلفة المنخفضة، مما يؤدي إلى

(1) http://www.apec.org/About-Us/About-APEC/Achievements%20and%20Benefits, Retrieved on: 23/5/2018.

(2) تم استخراج هذه البيانات من موقع الأونكتاد، يوم 2018/5/23، على الرابط: http://unctadstat.unctad.org.

(3) Francis Cherunilam, **International Economics** (New Delhi: Tata McGrow-Hill publishing Company, 2006, 4th ed.) pp.292-294.

أن تتخصص كل دولة في السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، ومن ثم إعادة توزيع واستخدام الموارد بكفاءة أكبر، وزيادة الرفاه الاقتصادي للدولتين[1].

يترتب على ذلك أن الأثر الإنشائي للتجارة يؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين دول التكتل الاقتصادي (التجارة البينية)؛ نتيجة تحرير التجارة وتخفيف القيود فيما بينهم، إلا أن ذلك لا يؤثر على تجارة هذه الدول مع باقي دول العالم (التجارة الدولية).

ويقصد بأثر تحويل التجارة Trade Diversion، أن تستعيض الدولة عن استيراد المنتجات ذات التكلفة المنخفضة من الدول غير الأعضاء في الاتفاقية مقابل استيراد منتجات ذات تكلفة أعلى من دولة عضو معها في الاتفاقية. ويرى البعض أن هذا التحويل يكون لفائدة المنتجات الأقل في التكلفة والكفاءة؛ لذا يجب مقارنة أثر إنشاء التجارة مع أثر تحويل التجارة؛ بحيث إذا زاد الأول عن الثاني كان لاتفاق التجارة التفضيلية أثر إيجابي يتمثل في كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية وزيادة الرفاه الاقتصادي[2].

أما آثار الترتيبات التجارية الإقليمية على المدى الطويل فتتمثل في زيادة المنافسة، ووفورات الحجم، وتحفيز الاستثمار، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية[3].

وعلى الرغم من هذه الآثار الإيجابية يختلف الاقتصاديون حول الأثر التوزيعي للفوائد الإجمالية بين الدول؛ إذ لا يوجد ما يضمن تقاسم المنافع بالتساوي بين الشركاء التجاريين. وتعتمد مكاسب كل دولة على عدة عوامل من بينها سعر الصرف، وشروط التبادل التجاري بين الشركاء التجاريين، ومرونة السلع التصديرية وغير ذلك[4].

ويلاحظ وجود تزايد مطرد في أعداد الترتيبات التجارية الإقليمية، التي كان من المفترض أن تتجه إلى الانخفاض في ظل توجه العالم نحو العولمة وتحرير التجارة بعد نشأة منظمة التجارة العالمية، ويمكن أن يُعزى هذا التزايد إلى العوامل التالية:

1. عدم توصل الجماعة الدولية إلى صيغة توفيقية موحدة على المستوى التجاري تعمل بها جميع الأطراف إزاء القضايا الشائكة؛ ومن ثم فإن تحول العالم إلى سوق داخلية واحدة أمرًا ما زال بعيد المنال.

---

(1) C. Parr Rosson, C. Ford Runge, & Kirby S. Moulton, "Preferential Trading Arrangements: Gainers and Losers from Regional Trading Blocs, Southern Agriculture in a World Economy", **SRDC No.198-8** (Mississippi State: The Southern Rural Development Center, Mississippi State University, 2003) p.6.

(2) هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010) ص 468.

(3) C. Parr Rosson, C. Ford Runge, & Kirby S. Moulton, **op. cit.**, p.6.

(4) Ismaeel Ibrahim Naiya & Musa Jega Ibrahim, "Beyond 20 Percent OIC Intra-Trade Target". in: Abdelrahman Elzahi Saaid Ali & Abdul Ghafar Ismail (eds.), **Intra-trade in OIC** (Jeddah: Islamic Research & Training Institute, 2017) p.12.

2. سعي مختلف الدول (المتقدمة أو النامية) إلى تحقيق مكاسب في مفاوضات تحرير التجارة، وانخراط هذه الدول في إطار ترتيبات تجارية إقليمية يتيح لها تعزيز موقفها التفاوضي[1].
3. جني الدول المتقدمة والنامية فوائد كبيرة من الانضمام إلى التجمعات الإقليمية، وإن اختلفت دوافع كل منها؛ ففي حين تسعى الدول الصناعية المتقدمة إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، بفضل استقرار هياكلها الاقتصادية، أي أنها أهداف ديناميكية، فإن الدول النامية التي تتسم بضعف هياكلها الاقتصادية يقتصر هدفها من التكتلات الإقليمية على الأهداف الهيكلية؛ إذ تسعى إلى تنمية وحماية الصناعات الناشئة، بالاستفادة من التنسيق مع الدول الأخرى، للتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم أو النطاق التي تتيحها التكتلات الاقتصادية[2].
4. التغيرات المهمة التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية التي حفزت زيادة التوجه نحو التكتلات الإقليمية، ومن أهمها تأثير نجاح الاتحاد الأوربي، وانهيار المعسكر الاشتراكي وما رافقه من تحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مما شجع كثير من الدول على الانضمام إلى أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة[3].

وتتسم الترتيبات التجارية الإقليمية الراهنة بالتعقيد والتشابك سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي؛ فالدولة الواحدة تنخرط في عضوية عدة تكتلات إقليمية، ويكون دافعها في ذلك توسيع أسواق تصريف منتجاتها، وضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، وتنويع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الأساسيين في التكتل.

وتركز الترتيبات التجارية الإقليمية على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي. كما تهتم بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يُضاف إلى ذلك انتشار ترتيبات تكاملية تجمع بين دول نامية وأخرى متقدمة[4].

وتُعد دول العالم الإسلامي البالغ عددها 57 دولة من أهم التجمعات عبر الإقليمية التي انضوت تحت لواء أحد أكبر المنظمات الدولية، وهي منظمة التعاون الإسلامي Organization of Islamic Cooperation (OIC)، التي تتوزع دولها على أربع قارات (آسيا- أفريقيا- أوروبا- أمريكا الجنوبية). وتضم المنظمة في عضويتها دول ذات غالبية مسلمة من منطقة الوطن العربي وشمال أفريقيا، وأفريقيا

(1) صلاح الدين فهمي محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.
(2) علاوي محمد لحسن، **مرجع سبق ذكره**.
(3) **نفسه**.
(4) **نفسه**.

جنوب الصحراء، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا، وشبه القارة الهندية، ومنطقة البلقان (البوسنة وألبانيا)، ودولة واحدة في أمريكا اللاتينية وهي جويانا.

وتبلغ مساحة دول المنظمة 32 مليون كم^2، ووصل الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية لدول المنظمة إلى 18.3 تريليون دولار عام 2016 بما يمثل نسبة 15.3٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ونسبة 26.3٪ من إجمالي الناتج في الدول النامية.

وسجل معدل النمو الاقتصادي الحقيقي لدول المنظمة 3.7٪ عام 2016. وتصل حصة دول المنظمة من التجارة العالمية إلى 3 تريليون دولار عام 2016، في حين تبلغ قيمة تجارة السلع البينية لدول المنظمة 540 مليار دولار، بما يمثل نسبة 19.4٪ من إجمالي التجارة السلعية العالمية لهذه الدول في العام نفسه[1].

وتبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المنظمة 96.3 مليار دولار بنسبة 5.6٪ من إجمالي التدفقات العالمية، ونسبة 15.4٪ من إجمالي التدفقات الاستثمارية في الدول النامية لعام 2016[2].

ويمتلك العالم الإسلامي ثروات متنوعة؛ إذ تستحوذ دول المنظمة على 56٪ من الإنتاج العالمي من القصدير، و52.7٪ من إجمالي إنتاج اليورانيوم، و40٪ من إنتاج الكروم، و25٪ من إنتاج كلٍ من الفوسفات والنحاس، و24٪ من إنتاج المنجنيز، و23٪ من إنتاج البوكسيت. كما تضم المنظمة 21٪ من مساحة الأراضي الزراعية في العالم، و69٪ من احتياطي النفط العالمي، و58.8٪ من احتياطي الغاز العالمي، و40٪ من صادرات المواد الخام، وذلك وفق إحصاءات عام 2015[3].

وبالنظر إلى الأهمية النسبية التي تحتلها هذه الدول، تنتقل الدراسة في الفصل الأول إلى التعريف بمنظمة التعاون الإسلامي، ونشأتها وأهدافها، وهيكلها التنظيمي، وأهم مجالات عملها، خصوصًا في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، تمهيدًا لاستعراض أهم جهود المنظمة في مجال الترتيبات التجارية الإقليمية وتعزيز التجارة البينية في الفصل الثاني.

(1) Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC), **OIC Economic Outlook 2017 Industrial Development for Structural Transformation** (Ankara: SESRIC, 2017) pp.3-6.
(2) **Idem**.
(3) Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC), **OIC Economic Outlook 2016 Transforming the Potentials into Impact** (Ankara: SESRIC, 2016) pp.2-5.

الفصل الأول

منظمة التعاون الإسلامي (النشأة والأهداف – الأجهزة – مجالات العمل)

شهدت الدولة الإسلامية منذ العهد النبوي وحتى سقوط الخلافة الإسلامية مطلع القرن العشرين تنامياً متزايداً للعلاقات الدولية مع باقي أجزاء العالم، ومع ذلك لم تكن هناك حاجة إلى إنشاء تنظيم دولي يجمع الأقاليم المنضوية تحت لواء الخلافة الإسلامية؛ إذ كانت الخلافة نفسها تمثل الإطار الجامع للمسلمين في أرجاء العالم، فلم تعترف بالحدود بين هذه الأقاليم التي شهدت نوعًا من الوحدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية والحضارية رغم تعدد اللغات والأعراق.

وبعد انتهاء الخلافة الإسلامية وتكالب القوى الغربية على تقسيم تركة الامبراطورية العثمانية، ظهرت لأول مرة فكرة الدول والحدود بين الأقاليم التي كانت تابعة لهذه الامبراطورية، فباتت الحاجة مُلِحّة إلى قيام تنظيم دولي يجمع هذه الدول مرة أخرى لإحياء الخلافة أو حتى إيجاد بديل لها، إلا أن المحاولات التي تمت لم تحقق النتائج المرجوة؛ نظراً لوقوع غالبية هذه الدول تحت سيطرة الاحتلال فلم تكن لها إرادة مستقلة آنذاك.

ومع تبلور فكرة التنظيم الإقليمي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة عام 1945، واعتراف ميثاق الأمم المتحدة بفكرة الإقليمية، والنظر إلى المنظمات الإقليمية كأحد وسائل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، أخذت المنظمات الإقليمية في الازدياد فنشأت منظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها، فعادت المحاولات مرة أخرى لإيجاد إطار تنظيمي جامع للعالم الإسلامي، وصلت في نهاية المطاف إلى إنشاء منظمة التعاون الإسلامي التي أصبحت تُمثل الإطار التنظيمي الدولي الجامع للعالم الإسلامي.

ويتناول الفصل الأول التعريف بمنظمة التعاون الإسلامي (OIC)، وذلك من خلال استعراض نشأة المنظمة وأهدافها التي أُنشئت من أجلها، وأهم ملامح الهيكل التنظيمي لها، وأخيرًا مجالات العمل التي تضطلع بها من أجل تحقيق الهدف الأسمى لها وهو تعزيز التضامن الإسلامي، وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة وأهداف منظمة التعاون الإسلامي.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة التعاون الإسلامي.

المبحث الثالث: مجالات عمل منظمة التعاون الإسلامي.

المبحث الأول: نشأة وأهداف منظمة التعاون الإسلامي

تُعد منظمة التعاون الإسلامي Organization of Islamic Cooperation (OIC) ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة من حيث عدد الأعضاء[1]؛ إذ تضم في عضويتها سبعًا وخمسين (57) دولة عضوًا موزعة على أربع قارات[2]. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي الذي يبتغي صون مصالحه والتعبير عنها، تعزيزًا للسلم والتناغم الدوليين بين مختلف شعوب العالم[3].

وقد أُنشئت المنظمة بقرارٍ صادرٍ عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في الخامس والعشرين من سبتمبر عام 1969، ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة[4]. ويستعرض هذا المبحث نشأة وأهداف منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في مطلبين، يتناول المطلب الأول التعريف بالمنظمة ونشأتها، ويستعرض المطلب الثاني ميثاق وأهداف المنظمة.

المطلب الأول: التعريف بمنظمة التعاون الإسلامي ونشأتها

عقب سُقوط الخلافة الإسلامية عام 1924، برزت عدة محاولات لإيجاد بديل لها، وبدأت جهود عدد من قادة الدول الإسلامية والناشطين والمفكرين؛ من أجل إطلاق حملات لإحياء مفهوم التضامن في العالم الإسلامي. واستمرت هذه المحاولات على مدى خمسٍ وأربعين عامًا، حتى تكللت بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، التي عُرفت فيما بعد باسم منظمة التعاون الإسلامي.

أولًا- محاولات إحياء التضامن الإسلامي:

بدأت محاولات إحياء الخلافة الإسلامية فور إعلان مصطفى كمال أتاتورك إلغاءها معلنًا سقوط الدولة العثمانية في الثالث من مارس عام 1924؛ حيث عقد الخليفة العثماني المخلوع عبد المجيد الثاني في سويسرا مؤتمرًا صحفيًا لتأكيد رفضه قرار إلغاء الخلافة، ودعا قادة العالم الإسلامي إلى تنظيم مؤتمر دولي لمناقشة التداعيات المترتبة على هذا القرار[5].

---

(1) https://www.oic-oci.org/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar, Retrieved on: 6/6/2018.

(2) انظر جدول رقم (1م): قائمة بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وتاريخ انضمامها، بملحق الجداول، ص 249، وشكل رقم (3ح): خريطة توضح توزيع الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على قارات العالم، بالملحق الإحصائي، ص 306.

(3) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969– 2009** (جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2009) ص 8.

(4) **المرجع السابق**، ص 13.

(5) أكمل الدين إحسان أوغلو، **العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي** (القاهرة: دار الشروق، 2013) ص 40.

وكان الدكتور عبد الرازق السنهوري أستاذ الفقه والقانون المصري من أبرز الذين درسوا تاريخ الخلافة الإسلامية، وقد استفزه إلغاؤها، فكتب رسالة دكتوراه عام 1926 حول "فقه الخلافة وتطورها لتصبح هيئة أمم شرقية"، قدم فيها تصورًا مستقبليًا تضمن الدعوة لإحياء الخلافة وتجديدها[1].

وتوالت الدعوات من عدة مفكرين لإحياء الخلافة باعتبارها السياج الحامي للتضامن الإسلامي، كما عُقد العديد من المؤتمرات لمناقشة تداعيات سقوط الخلافة، ومحاولة البحث عن إطار تنظيمي جامع للمسلمين كبديلٍ لا بدَّ منه. ويوضح شكل رقم (2) أهم هذه المؤتمرات.

شكل رقم (2): المؤتمرات السابقة على نشأة منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: إعداد الباحثة.

ومن أهم النتائج التي ترتبت على هذه المؤتمرات ما يلي:

- اتفق المجتمعون في مؤتمر مكة عام 1926على تكوين لجنة دائمة باسم "مؤتمر العالم الإسلامي"، على أن تجتمع في مكة سنويًا.
- اختيرت القدس مقرًا لهذا المؤتمر وذلك خلال المؤتمر الإسلامي العام في القدس عام 1931.
- دعا مؤتمر كراتشي عام 1949 إلى تأسيس كتلة إسلامية تكون مسؤولة عن رعاية التعاون بين المسلمين.
- تبنى مؤتمر بغداد عام 1962 دستورًا للمؤتمر وتم إقراره.

(1) محمد عمارة، **إحياء الخلافة الإسلامية حقيقة أم خيال** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005) ص ص 39 – 44.

- نتج عن مؤتمر مكة عام 1962 إنشاء رابطة العالم الإسلامي[1].
- دعا العاهل السعودي الملك فيصل بن عبد العزيز خلال مؤتمر مقديشيو عام 1964 إلى تشكيل الحلف الإسلامي، ولم يوافق على الانضمام إليه إلا إيران والأردن، فقد رؤي أنه محاولة لتوسيع حلف بغداد الموالي للغرب ضد المد الثوري في العالم العربي في خضم الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي[2].
- طُرحت في المؤتمر نفسه فكرة إنشاء منظمة حكومية دولية تجمع دول العالم الإسلامي إلى جانب عقد قمة إسلامية.
- اقترح رئيس الوزراء الماليزي في مؤتمر ماليزيا عام 1969 إنشاء كومنولث إسلامي من شأنه العمل على تعزيز التعاون من أجل مصلحة المسلمين[3].

تزامنت مع هذه المؤتمرات محاولات أخرى من قِبَل مصر والسعودية وباكستان؛ حيث شرعت هذه الدول في إجراء محادثات بشأن تأسيس مؤتمر إسلامي، وتم وضع ميثاق لهذا الكيان. وقد ركز الميثاق على الأنشطة التعليمية والثقافية، إضافة إلى الأهداف السياسية، وتم تأسيس أمانة دائمة في القاهرة، وعُين أنور السادات أمينًا عامًا لها. إلا أن انسحاب باكستان عام 1957، ثم نشوب الخلافات بين مصر والسعودية عام 1958 أدى إلى تجميد المؤتمر[4].

في الوقت نفسه، عملت بعض الدول الإسلامية على تكوين مؤسسات إقليمية، ومن بينها: الجامعة العربية عام 1945، وميثاق سعد أباد عام 1973 الذي ضم إيران والعراق وتركيا وأفغانستان، واللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي عام 1964، ومجلس التعاون الخليجي عام 1981، ومنظمة نهر السنغال بين غينيا وموريتانيا والسنغال عام 1986، واتحاد المغرب العربي عام 1989، إلا أن هذه المؤسسات لم تقم على أساس الانتماء الإسلامي، بل قامت بغرض التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين مجموعة من الدول[5].

ثانيًا- تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي:

مثلت حادثة حريق المسجد الأقصى في الحادي والعشرين من أغسطس عام 1969 على يد أحد المتطرفين اليهود شرارة الانطلاق التي ألهبت مشاعر المسلمين في العالم، وشكَّلت دفعة قوية لإنشاء إطار

(1) أكمل الدين إحسان أوغلو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42-53.

(2) أليكس فاسيلييف، خيري الضامن (مترجم)، **تاريخ العربية السعودية** (بيروت: دار الفارابي، 2011) صفحات متفرقة.

(3) أكمل الدين إحسان أوغلو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42-53.

(4) **نفسه**.

(5) ودودة عبد الرحمن بدران، **وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة** (القاهرة: المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1996) ص 55.

تضامني يُمكِّن الأمة الإسلامية من الدفاع عن مصالحها ومقدساتها[1]. ظهرت في هذا الإطار جهود الملك فيصل بن عبد العزيز عاهل السعودية، والحسن الثاني ملك المغرب؛ حيث تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة بالعاصمة المغربية الرباط في 22 سبتمبر عام 1969، وشاركت في المؤتمر وفود من 25 دولة إسلامية. وكانت القمة بمثابة اللبنة الأولى لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي[2].

وأدانت القمة في بيانها الختامي جريمة إحراق المسجد الأقصى، كما دعت إلى عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مارس عام 1970 في جدة؛ لمناقشة إنشاء أمانة دائمة تتولى مسؤولية الاتصال بالحكومات المُمَثلَة في المؤتمر. وفي هذا الاجتماع تم إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي رسمياً، وإعلان جدة المقر الرئيس للأمانة العامة للمنظمة[3]. ثم عُقد المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية في كراتشي في ديسمبر عام 1970، وخلال المؤتمر تم انتخاب تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا الأسبق أول أمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما وُضعت خلال المؤتمر الأُسس الأولية لميثاق المنظمة. وتم اعتماد مشروع الميثاق بشكل نهائي في المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية في جدة في مارس عام 1972[4].

يقع مقر المنظمة الحالي في جدة بالسعودية. وقد تم تغيير اسم المنظمة من منظمة المؤتمر الإسلامي إلى منظمة التعاون الإسلامي خلال افتتاح أعمال الدورة 38 لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في العاصمة الكازاخية أستانا في 28 يونيو 2011[5]. ويتولى حالياً الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي منذ 17 نوفمبر 2016، ليكون بذلك الأمين العام الحادي عشر للمنظمة، ويوضح جدول رقم (2) الأمناء العامون السابقون لمنظمة التعاون الإسلامي منذ نشأتها عام 1970.

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

(2) **نفسه**.

(3) أكمل الدين إحسان أوغلو، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

(4) **نفسه**.

(5) سفارة المملكة العربية السعودية في أنقرة، **القمم الإسلامية وجهود المملكة العربية السعودية لتعزيز التضامن الإسلامي** (إسطنبول: قمة منظمة التعاون الإسلامي الثالثة عشرة، 14-16 أبريل 2016) ص14.

جدول رقم (2): الأمناء العامون لمنظمة التعاون الإسلامي منذ نشأتها عام 1970

م	الأمين العام	الدولة	بداية تولي المنصب	نهاية تولي المنصب
1	تنكو عبد الرحمن	ماليزيا	1970	1974
2	حسن التهامي	مصر	1974	1975
3	أمادو كريم غايي	السنغال	1975	1979
4	الحبيب الشطي	تونس	1979	1984
5	شريف الدين بيرزاده	باكستان	1984	1988
6	حامد الغابد	النيجر	1988	1996
7	عز الدين العراقي	المغرب	1996	2000
8	عبد الواحد بلقزيز	المغرب	2000	2004
9	أكمل الدين إحسان	تركيا	2004	2014
10	إياد بن أمين مدني	السعودية	2014	2016
11	يوسف بن أحمد العثيمين	السعودية	2016	حتى الآن

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على: الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969- 2009** (جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2009) ص ص 45-54.

المطلب الثاني: ميثاق وأهداف منظمة التعاون الإسلامي

يستعرض هذا المبحث أهم ما اشتمل عليه ميثاق المنظمة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما يوضح شروط اكتساب العضوية في المنظمة.

أولًا- ميثاق منظمة التعاون الإسلامي:

اعتُمد أول ميثاق للمنظمة في الدورة الثالثة لوزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972، وتم تسجيله بهيئة الأمم المتحدة طبقًا للمادة 102 من ميثاق الهيئة بتاريخ أول فبراير 1974، وجرى تعديل الميثاق عام 2008[1].

(1) منظمة التعاون الإسلامي، **البيان الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث** (جدة: الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فبراير / مارس 1972)، على الرابط:
http://www.oic-oci.org/arabic/conf/fm/3/3rd-icfm.htm

كان الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية السابق قد دعا في عام 2005 إلى عقد قمة استثنائية في مكة المكرمة للتصدي للتحديات التي تواجه المسلمين في القرن الحادي والعشرين. وقد تمخضت القمة عن برنامج للعمل العشري لمواكبة التغيرات المتلاحقة في العالم، ونص البرنامج على الأهمية الكبرى لتعديل ميثاق المنظمة[1].

استمرت المناقشات حول الميثاق زُهاء عامين، وأخيرًا تم إقرار الميثاق الجديد خلال القمة الإسلامية الحادية عشرة التي انعقدت بالعاصمة السنغالية داكار عام 2008. ويحتوي الميثاق على ثمانية عشر فصلًا، تضمنت تسعًا وثلاثين مادة[2].

وقد شدَّد الميثاق على المرجعية العامة له المنبثقة من الاسترشاد بالقيم الإسلامية النبيلة، المتمثلة في الوحدة والإخاء. كما أكد الموقعون على الميثاق ضرورة تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء لتأمين مصالحها المشتركة في الساحة الدولية، وأعلنوا التزامهم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، لذلك افتُتِحت ديباجة الميثاق بالقرارات التالية[3]:

1- الحفاظ على القيم الإسلامية النبيلة المتمثلة في السلام والتراحم والتسامح والمساواة والعدل والكرامة الإنسانية، وتعزيزها.

2- العمل على تعزيز دور الإسلام الرائد في العالم مع ضمان التنمية المستدامة والتقدم والازدهار لشعوب الدول الأعضاء.

3- تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الشعوب المسلمة والدول الأعضاء.

4- احترام السيادة الوطنية لجميع الدول الأعضاء، واستقلالها ووحدة أراضيها، وصونها والدفاع عنها.

5- المساهمة في السلم والأمن الدوليين، والتفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، وتعزيز وتشجيع العلاقات الودية وحسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون.

6- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية والمساءلة في الدول الأعضاء وفقًا لأنظمتها الدستورية والقانونية.

7- تعزيز الثقة وتشجيع العلاقات الودية والاحترام المتبادل والتعاون بين الدول الأعضاء، وبينها وبين غيرها من الدول.

---

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

(2) **المرجع السابق**، ص ص 75-76.

(3) الموقع الالكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
http://ww1.oic-oci.org/arabic/charter/oic_charter_new_ar.pdf

8- دعم القيم الإسلامية النبيلة المتعلقة بالوسطية والتسامح واحترام التنوع والحفاظ على الرموز الإسلامية والتراث المشترك والدفاع عن عالمية الدين الإسلامي.
9- النهوض باكتساب المعرفة وإشاعتها بما ينسجم مع مُثل الإسلام السامية لتحقيق التميز الفكري.
10- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بما يساعدها على اندماج فعلي في الاقتصاد العالمي، وفقًا لمبادئ الشراكة والمساواة.
11- حماية وتعزيز كل الجوانب المرتبطة بالبيئة لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية.
12- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.
13- دعم كفاح الشعب الفلسطيني الخاضع حاليًا للاحتلال الأجنبي وتمكينه من الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، مع المحافظة على طابعها التاريخي والإسلامي وعلى الأماكن المقدسة فيها.
14- صون وتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في شتى مجالات الحياة وفقًا لقوانين الدول الأعضاء وتشريعاتها.
15- تهيئة الظروف الملائمة لتنشئة الطفولة والشباب المسلم تنشئة سليمة وغرس القيم الإسلامية فيه من خلال التربية، تعزيزًا لقيمه الثقافية والاجتماعية والأخلاقية والخُلقية.
16- مساعدة الجماعات والمجتمعات المسلمة خارج الدول الأعضاء على المحافظة على كرامتها وهويتها الثقافية والدينية.
17- تأييد أهداف ومبادئ هذا الميثاق وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مع التقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون التي تندرج أساسًا ضمن نطاق التشريعات الداخلية لأي دولة.
18- السعي الحثيث من أجل تحقيق الحكم الرشيد على المستوى الدولي ودمقرطة العلاقات الدولية، استنادًا إلى مبادئ المساواة والاحترام المتبادل بين الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تندرج ضمن تشريعاتها الداخلية.

ثانيًا- أهداف منظمة التعاون الإسلامي:

على الرغم من نشأة المنظمة على أساس الانتماء إلى الدين الإسلامي، إلا أنه بالنظر إلى ما ورد بالميثاق من أهداف بلغت عشرين هدفًا، نجدها تقوم على المبادئ التقليدية للمنظمات الدولية والقانون الدولي العام، مثل احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة

الدول الأعضاء، واستقلال ووحدة أراضي كل دولة، وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وغير ذلك، كما تعبر عن بعض الأهداف الخاصة لدول العالم الإسلامي[1].

وقد نص ميثاق المنظمة في المادة الثانية منه على الأهداف التالية[2]:

1- تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء.

2- صون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها؛ بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي على وجه الخصوص والمجتمع الدولي بوجه عام.

3- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.

4- استعادة السيادة الكاملة ووحدة أراضي أي دولة عضو خاضعة للاحتلال من جراء العدوان، وذلك استنادًا إلى القانون الدولي، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

5- ضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مصالحها المشتركة.

6- تعزيز العلاقات بين الدول على أساس العدل والاحترام المتبادل وحسن الجوار لضمان السلم والأمن والوئام العام في العالم.

7- تأكيد دعمها لحقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

8- دعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، والحفاظ على الهوية التاريخية والإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها.

9- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الإسلامي بين الدول الأعضاء، من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، بما يُفضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة.

10- بذل الجهود من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة والرفاه الاقتصادي في الدول الأعضاء.

---

(1) ودودة عبد الرحمن بدران، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

(2) توفيق بو عشبة، "أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي بين النظرية والتطبيق"، **مجلة الاقتصاد والإدارة** (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ع 18، سبتمبر 1983) ص ص 49-69.

11- نشر وتعزيز وصون التعاليم والقيم الإسلامية القائمة على الوسطية والتسامح، وتعزيز الثقافة الإسلامية، والحفاظ على التراث الإسلامي.

12- حماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها، والتصدي لتشويه صورة الإسلام، وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان.

13- الرقي بالعلوم والتكنولوجيا وتطويرها، وتشجيع البحوث والتعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات.

14- تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والحفاظ على قيم الأسرة الإسلامية.

15- تعزيز دور الأسرة وحمايتها وتنميتها باعتبارها الوحدة الطبيعية والجوهرية للمجتمع.

16- حماية حقوق الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء وصون كرامتها وهويتها الدينية والثقافية.

17- تعزيز موقف موحد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والدفاع عنها في المنتديات الدولية.

18- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع في المخدرات، والفساد وغسيل الأموال، والاتجار في البشر.

19- التعاون والتنسيق في حالات الطوارئ الإنسانية مثل الكوارث الطبيعية.

20- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاجتماعية والثقافية والإعلامية.

ويلاحظ شمولية الأهداف التي وضعتها المنظمة لتشمل أهدافًا سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية وأخلاقية، كما يظهر الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان وتأكيد قيم العدالة والمساواة.

وفي سبيل بلوغ هذه الأهداف، تلتزم الدول الأعضاء بالمبادئ التالية[1]:

- تلتزم جميع الدول الأعضاء بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.
- الدول الأعضاء دول ذات سيادة وتتساوى في الحقوق والواجبات.
- تقوم جميع الدول الأعضاء بحل نزاعاتها بالطرق السلمية، وتمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها.
- تتعهد جميع الدول الأعضاء باحترام السيادة الوطنية والاستقلال ووحدة الأراضي لكل منها وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

(1) الموقع الالكتروني لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
http://ww1.oic-oci.org/arabic/charter/oic_charter_new_ar.pdf

- تعزز الدول الأعضاء وتساند على الصعيدين الوطني والدولي الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

وتندرج منظمة التعاون الإسلامي ضمن المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي، وتتمتع بالعضوية الدائمة في الأمم المتحدة، ولا يمكن اعتبارها من بين المنظمات الدولية الإقليمية؛ على اعتبار الأساس الديني الذي تقوم عليه المنظمة، الذي يعبر عن عالمية الدعوة الإسلامية، من جهة، إضافة إلى عدم انطباق صفة الإقليمية بمعناها الضيق المتعارف عليه على حالة منظمة التعاون الإسلامي، من جهة أخرى؛ حيث يشترط في المنظمات الإقليمية شرطا التجاور الجغرافي، والانتماء الثقافي والحضاري.

وإذا كان شرط الانتماء الثقافي والحضاري يتوفر في الدول الأعضاء في المنظمة، إلا أن شرط التجاور الجغرافي لا يتحقق؛ نظراً لوجود تباعد جغرافي ملحوظ بين أقاليم العالم الإسلامي، الذي لا يوجد في أي منظمة دولية إقليمية[1]، ومن ثم تُعد المنظمة من المنظمات عبر الإقليمية.

ثالثًا- العضوية في منظمة التعاون الإسلامي:

نص الميثاق في المادة الثالثة منه المتعلقة بالعضوية في المنظمة على ما يلي[2]:

1- تتألف المنظمة من الدول السبع والخمسين (57) الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومن غيرها من الدول التي قد تنضم إلى هذا الميثاق طبقًا للفقرة الثانية من المادة الثالثة.

2- يجوز لأي دولة، عضو في الأمم المتحدة، ذات أغلبية مسلمة تقدم طلبًا للعضوية أن تنضم إلى المنظمة، إذا تمت الموافقة على ذلك، بتوافق الآراء فقط لمجلس وزراء الخارجية، على أساس المعايير المتفق عليها والمعتمدة من طرف مجلس وزراء الخارجية.

3- ليس في هذا الميثاق ما يمس بحقوق والتزامات الدول الأعضاء الحالية فيما يتعلق بالعضوية أو بأي مسألة أخرى.

كما نصت المادة الرابعة -المتعلقة بمنح صفة مراقب للدول والمنظمات[3]- على أنه:

---

(1) مصطفى دسوقي كسبة، "الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي: بين خصائص الواقع ومتطلبات الاقتصاد الإسلامي"، في: نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، **مجلة حولية أمتي في العالم 2001 "الأمة في قرن"** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ع 1، 2002) ص 401.

(2) منظمة التعاون الإسلامي، **ميثاق منظمة التعاون الإسلامي**، 2008، على الرابط التالي:
http://www.oic-oci.org/arabic/charter/oic_charter_new_ar.pdf

(3) انظر جدول رقم (2م): قائمة بالمراقبين في منظمة التعاون الإسلامي من الدول والمؤسسات، بملحق الجداول، ص 250.

1- تُمنح صفة المراقب لدولة، عضو في الأمم المتحدة، بقرار من مجلس وزراء الخارجية بتوافق الآراء فقط، وعلى أساس المعايير المتفق عليها.

2- تُمنح صفة المراقب للمنظمات الدولية بقرار من مجلس وزراء الخارجية بتوافق الآراء فقط وعلى أساس المعايير المتفق عليها من المجلس.

وتقوم المنظمة بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة؛ حيث يعقد اجتماع تنسيقي مشترك مرة كل عامين من أجل توثيق التعاون بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة[1].

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لمنظمة التعاون الإسلامي

منذ نشأتها، حرصت منظمة التعاون الإسلامي على ألا يقتصر عملها على الشؤون السياسية فقط؛ لذا اتجهت إلى تكوين أجهزة ومؤسسات تشمل جميع مجالات التعاون للعمل على تعزيز التضامن الإسلامي، من جهة، ومحاكاة الهيكل التنظيمي للمنظمات الدولية والإقليمية، من جهة أخرى[2]. وقد توسعت المنظمة في بنيتها التنظيمية لتضم عشرات الهيئات والأجهزة التي يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين[3]:

- الأجهزة الرئيسة: وتشمل الهيئات الأساسية واللجان الدائمة، ويتم استعراضها في المطلب الأول.
- الأجهزة التابعة: وتشمل الهيئات المتفرعة والمؤسسات المتخصصة والمؤسسات المنتمية للمنظمة والجامعات الإسلامية، ويتناولها المطلب الثاني.

المطلب الأول: الأجهزة الرئيسة لمنظمة التعاون الإسلامي

تشمل الأجهزة الرئيسة لمنظمة التعاون الإسلامي كلًا من الهيئات الأساسية واللجان الدائمة (المتخصصة).

أولًا- الهيئات الأساسية:

تضم المنظمة أربع هيئات أساسية وهي: القمة الإسلامية، ومجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الإسلامية الدولية.

1) القمة الإسلامية (مؤتمر ملوك وأمراء ورؤساء الدول والحكومات):

تُعد القمة الإسلامية بمثابة السُلطة العليا للمنظمة، وتتألف من قادة وحكام الدول الأعضاء. وتختص القمة بتبادل النقاش واتخاذ القرارات المرتبطة بالسياسات، كما تقدم توجيهات بشأن جميع القضايا المتعلقة

(1) http://www.sesric.org/activities-oic-un-coordination-ar.php. Retrieved on: 23/5/2018.

(2) أكمل الدين إحسان أوغلو، **مرجع سبق ذكره**، ص 311.

(3) انظر الأشكال (1م)، (2م)، (3م) التي توضح الهيكل التنظيمي للمنظمة، بملحق الأشكال البيانية، ص 292، 293، 294 على التوالي.

بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق، وتبحث القضايا الأخرى التي تحظى باهتمام الدول الأعضاء والأمة الإسلامية.

تجتمع القمة الإسلامية مرة كل ثلاث سنوات في إحدى الدول الأعضاء، ويقوم مجلس وزراء الخارجية، بمساعدة من الأمانة العامة، بإعداد جدول أعمال القمة وجميع الترتيبات الضرورية لعقدها[1].

كما تعقد القمة دورات استثنائية، للنظر في القضايا الطارئة التي تمثل أهمية حيوية أو مصلحة خاصة للأمة الإسلامية، ولتنسيق سياسة المنظمة تبعًا لذلك. كما يجوز عقد الدورة الاستثنائية بتوصية من مجلس وزراء الخارجية أو بمبادرة من إحدى الدول الأعضاء أو من الأمين العام، شريطة أن تحصل هذه المبادرة على دعم الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء[2].

وقد عُقدت حتى الآن ثلاث عشرة قمة إسلامية عادية كان آخرها في إسطنبول في أبريل 2016، إضافة إلى سبع قمم استثنائية[3]، احتضنت إسطنبول أيضًا آخرها في 18 مايو 2018، والتي عُقدت رداً على التطورات الخطيرة في دولة فلسطين جرّاء استمرار العدوان الإسرائيلي الوحشي على الشعب الفلسطيني، والافتتاح غير القانوني للسفارة الأمريكية في القدس[4].

2) مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية:

يجتمع المؤتمر دوريًا كل سنة في إحدى الدول الأعضاء، للنظر في وسائل تنفيذ السياسة العامة للمنظمة، واتخاذ القرارات ذات الأهمية، ويجوز لمجلس وزراء الخارجية أن يعقد دورة استثنائية بمبادرة من أي دولة من الدول الأعضاء، أو من الأمين العام إذا ما وافقت الدول الأعضاء على ذلك. كما يحق لمجلس وزراء الخارجية أن يوصي بعقد اجتماعات وزارية قطاعية أخرى؛ لمعالجة قضايا محددة تحظى باهتمام الأمة. وترفع هذه الاجتماعات تقاريرها إلى القمة الإسلامية وإلى مجلس وزراء الخارجية.

ويضطلع مجلس وزراء الخارجية بدراسة وسائل تنفيذ السياسة العامة للمنظمة من خلال:

- اعتماد قرارات وتوصيات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، تنفيذًا لأهداف المنظمة وسياستها العامة.
- استعراض التقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن الاجتماعات السابقة لمؤتمرات القمة الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية.

---

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

(2) **نفسه**.

(3) انظر جدول رقم (3م): بيان بالقمم الإسلامية العادية، بملحق الجداول، ص251.

وجدول رقم (4م): بيان بالقمم الإسلامية الاستثنائية، بملحق الجداول، ص 253.

(4) https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=1864&refID=1079, Retrieved on: 8/6/2018.

- دراسة واعتماد برامج الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة وميزانياتها والتقارير المالية والإدارية الأخرى.
- النظر في أي موضوع يخص دولة أو أكثر من الدول الأعضاء كلما قُدم طلب بهذا الشأن من قبل الدولة العضو المعنية؛ بُغية اتخاذ التدابير المناسبة بشأنه.
- التوصية بإنشاء أي جهاز أو لجنة جديدين.
- انتخاب الأمين العام للمنظمة وتعيين الأمناء العامين المساعدين طبقًا لأحكام الميثاق.
- النظر في أي مسألة أخرى يعتبرها مناسبة.

كما يضطلع المؤتمر بمناقشة تقرير اللجنة المالية والمصادقة على موازنة الأمانة العامة، وله صلاحيات التوصية بعقد مؤتمر قمة[1]. وقد عقد المؤتمر حتى الآن خمس وأربعين دورة، كان آخرها في داكا عاصمة بنجلاديش، خلال يومي 5 و6 مايو 2018، إضافة إلى خمس عشرة دورة طارئة كان آخرها بجدة في يناير 2018[2].

3) الأمانة العامة:

تعد الأمانة العامة بمثابة الهيئة التنفيذية للمنظمة، وتتولى معاونة الأجهزة الفرعية والمتخصصة على النهوض بعملها والتنسيق بين برامجها. وتعمل كذلك على متابعة قرارات وتوصيات مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية[3].

تتألف الأمانة العامة من الأمين العام، الذي يعتبر المسؤول الإداري الرئيس للمنظمة، ومن الموظفين، حسب ما تقتضيه حاجة المنظمة. ويَنتَخِب مجلس وزراء الخارجية الأمين العام لفترة خمس سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة. ويُنتَخَب الأمين العام من بين مواطني الدول الأعضاء، وفق مبادئ التوزيع الجغرافي العادل والتداول وتكافؤ الفرص بين الدول الأعضاء كافة، مع مراعاة الكفاءة والاستقامة والخبرة.

يتولى الأمين العام المسؤوليات التالية[4]:

- يسترعي انتباه الأجهزة المعنية في المنظمة إلى المسائل التي يرى أنها قد تفيد أهداف المنظمة أو تعوقها.

---

(1) سفارة المملكة العربية السعودية في أنقرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

(2) الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
http://ww1.oic-oci.org/arabic/charter/oic_charter_new_ar.pdf

(3) الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2017/5/23، على الرابط:
http://ww1.oic-oci.org/arabic/charter/oic_charter_new_ar.pdf

(4) الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
http://ww1.oic-oci.org/arabic/charter/oic_charter_new_ar.pdf

- يتابع تنفيذ المقررات والقرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية والاجتماعات الوزارية الأخرى.
- يزود الدول الأعضاء بأوراق العمل والمذكرات تنفيذًا لمقررات وقرارات وتوصيات مؤتمرات القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية.
- ينسق أعمال الأجهزة المعنية التابعة للمنظمة.
- يعدّ برنامج الأمانة العامة وميزانيتها.
- يعزز التواصل بين الدول الأعضاء ويسهل المشاورات وتبادل الآراء وينشر المعلومات التي يمكن أن تكون ذات أهمية للدول الأعضاء.
- يقوم بالوظائف الأخرى الموكلة إليه من القمة الإسلامية أو من مجلس وزراء الخارجية.
- يرفع تقارير سنوية إلى مجلس وزراء الخارجية بشأن عمل المنظمة.

ويقدم الأمين العام ترشيحات الأمناء العامين المساعدين لمجلس وزراء الخارجية؛ لغرض تعيينهم لمدة خمس سنوات، وفقًا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ويجوز للأمين العام تعيين ممثلين خاصين تنفيذًا لقرارات ومقررات اجتماعات القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية. ويُعيِّن الأمين العام موظفي الأمانة العامة من بين مواطني الدول الأعضاء آخذًا بعين الاعتبار كفاءتهم وأهليتهم ونزاهتهم، مع مراعاة المساواة بين الجنسين، ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وللأمين العام أن يُعيِّن خبراء ومستشارين على أساس مؤقت.

كما نص الميثاق على أنه لا يجوز للأمين العام ولا للأمناء العامين المساعدين ولا لموظفي الأمانة العامة أن يطلبوا أو يتلقوا، لدى أدائهم واجباتهم، تعليمات من أي حكومة أو سلطة سوى المنظمة. وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يضر بمراكزهم بصفتهم موظفين دوليين مسؤولين أمام المنظمة فقط. وتحترم الدول الأعضاء هذه الطبيعة الدولية الخاصة، وتمتنع عن التأثير عليهم بأي طريقة لدى قيامهم بواجباتهم.

وتُعِد الأمانة العامة اجتماعات القمة الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية بالتعاون الوثيق مع البلد المضيف فيما يتعلق بالمسائل الإدارية والتنظيمية. وقد نص ميثاق المنظمة على أن يكون مقر الأمانة العامة بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية إلى أن يتم تحرير القدس لتصبح مقرًا دائمًا لها[1]. وقد تعاقب على منصب الأمين العام للمنظمة أحد عشر أمينًا عامًا، والأمين العام الحالي هو يوسف العثيمين الذي تولى مهام منصبه في أكتوبر 2016[2].

---

(1) **نفسه.**

(2) الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
https://www.oic-oci.org/page/?p_id=59&p_ref=30&lan=ar

4) محكمة العدل الإسلامية الدولية:

أُنشئت المحكمة عام 1981 لتكون بمثابة الجهاز القضائي الرئيس للمنظمة، وتختص بالنظر في الخلافات التي قد تنشأ بين الأعضاء، أو التي قد تنشأ عن تفسير أو تأويل ميثاق المنظمة، إلا أنه لم يتم تفعيل المحكمة حتى الآن[1].

ثانيًا- اللجان الدائمة:

أنشأت المنظمة أربع لجان دائمة (متخصصة) لمعالجة القضايا ذات الأهمية والأولوية للمنظمة والدول الأعضاء، وهذه اللجان هي:

1) لجنة القدس:

أُنشئت عام 1975، ويقع مقرها في العاصمة المغربية الرباط، ويتولى رئاستها ملك المغرب، وتضم في عضويتها ست عشرة دولة، وغرضها الأساسي متابعة تنفيذ قرارات المنظمة المتعلقة بالقدس وفلسطين[2].

2) اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك):

أُنشئت اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية Standing Committee for Information and Cultural Affairs (COMIAC) عام 1981؛ بهدف تعريف الرأي العام الدولي بقضايا الأمة الإسلامية خصوصًا قضية فلسطين والقدس الشريف، ويرأسها رئيس جمهورية السنغال، ويقع مقرها في داكار بالسنغال، وتضم في عضويتها جميع الدول الأعضاء في المنظمة[3].

3) اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك):

أُنشئت الكومسيك Standing Committee for Economic & Commercial Cooperation (COMCEC) عام 1981، وتختص بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، عن طريق إعداد البرامج والمقترحات والاتفاقيات والمعاهدات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف. ويرأس الكومسيك رئيس الجمهورية التركية، ومقرها أنقرة بتركيا. وتضم في عضويتها جميع الدول الأعضاء في المنظمة[4]. وتقوم الكومسيك بدور كبير في تعزيز التجارة للدول الأعضاء بالمنظمة[5].

4) اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك):

---

(1) سفارة المملكة العربية السعودية في أنقرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

(2) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

(3) **نفسه**.

(4) **المرجع السابق**، ص 42.

(5) سيتم تفصيل دور الكومسيك الاقتصادي في الفصل الثاني من الدراسة.

تم إنشاء الكومستيك Standing Committee for Scientific and Technological Cooperation (COMSTECH) عام 1981، وتضطلع بمتابعة تطبيق القرارات الصادرة عن المنظمة في المجالات العلمية والتكنولوجية، ويرأسها رئيس جمهورية باكستان الإسلامية، ومقرها العاصمة الباكستانية إسلام أباد. وتضم في عضويتها جميع الدول الأعضاء في المنظمة[1].

المطلب الثاني: الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي

تشمل الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي كلًا من الهيئات المتفرعة، والمؤسسات المتخصصة والمؤسسات المنتمية، والجامعات الإسلامية[2]. وقد نص الميثاق على أنه يجوز للمنظمة أن تنشئ أجهزة متفرعة أو مؤسسات متخصصة، وأن تُمنَح صفة المؤسسة المنتمية بعد موافقة مجلس وزراء الخارجية وفقًا لأحكام الميثاق[3].

أولًا- الأجهزة المتفرعة:

يُقصد بها الأجهزة التي أُنشئت في إطار المنظمة بناءً على قرار من القمة الإسلامية أو المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وتصبح الدول الأعضاء بالمنظمة أعضاءً في هذه الأجهزة تلقائيًا. ويتم تمويلها من خلال المساهمات الإلزامية والطوعية للدول الأعضاء. وتُعتَمد ميزانياتها من قِبل مجلس وزراء الخارجية، ويبلغ عددها ستة أجهزة متفرعة وهي:

1) مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة):

أُنشئ مركز أنقرة The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC) عام 1977، ومقره أنقرة بتركيا، ويرمي إلى دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة، من خلال القيام بنشاطات في مجالات الإحصاءات والبحوث والتدريب والتعاون الفني، التي تشمل جمع ونشر إحصاءات ومعلومات اجتماعية واقتصادية حول الدول الأعضاء، ولاستخدام الدول الأعضاء.

ويقوم بإجراء بحوث حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، للمساعدة في وضع اقتراحات من شأنها تعزيز التعاون بينها. كما يختص بتنظيم ودعم برامج تدريبية في مجالات مختارة موجهة

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

(2) سيتم التعريف فقط بالأجهزة ذات الصلة بالشأن الاقتصادي.

(3) الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
http://ww1.oic-oci.org/arabic/charter/oic_charter_new_ar.pdf

لتلبية الاحتياجات المعلنة للدول الأعضاء، بشكل خاص، ومساعدتها في تدريب موظفيها الإداريين والفنيين في المجالات ذات الصلة، بالإضافة إلى الأهداف العامة للمنظمة[1].

2) المركز الإسلامي لتنمية التجارة Islamic Centre for Development of Trade (ICDT):

أُنشئ المركز عام 1981، ومقره الدار البيضاء بالمملكة المغربية، ويعمل المركز على تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، من خلال:

- تنظيم معارض تجارية ومعارض متخصصة وغيرها من النشاطات التجارية الأخرى لتعزيز منتجات الدول الأعضاء.
- الاتصالات بين رجال أعمال الدول الأعضاء وتنظيم لقاءات فيما بينهم.
- إقامة ندوات وحلقات تدريبية يشارك فيها رعايا الدول الأعضاء.
- المساهمة في نشر المعلومات والبيانات التجارية بين الدول الأعضاء، وإجراء دراسات وبحوث.
- مساعدة الدول الأعضاء في إنشاء منظمات واتحادات وطنية لتطوير التجارة أو دعم ما هو قائم من تلك المنظمات والاتحادات[2].

3) صندوق التضامن الإسلامي ووقفه:

أُسس صندوق التضامن الإسلامي، بموجب قرار من مؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي عُقِد في صفر 1394هـ (فبراير 1974م) في لاهور (باكستان). ويقع مقر الصندوق في مدينة جدة، المملكة العربية السعودية. ومن أهم أهداف الصندوق:

- تقديم مواد الإغاثة المادية المطلوبة في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية وتلك التي يسببها الإنسان، التي قد تُلِم بالدول الإسلامية.
- منح مساعدات ومعونات مادية وإغاثية للجماعات والمجتمعات المسلمة بُغية تحسين مستوياتها الدينية والثقافية والاجتماعية[3].

1- مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، تركيا.
2- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، داكا، بنجلاديش.
3- مجمع الفقه الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية[4].

---

(1) **نفسه.**
(2) **نفسه.**
(3) **نفسه.**
(4) **نفسه.**

ثانيًا- المؤسسات والأجهزة المتخصصة:

تتشابه هذه المؤسسات مع المؤسسات المتفرعة من حيث أسلوب إنشائها، غير أن عضويتها اختيارية ومفتوحة لأعضاء المنظمة، وتتميز باستقلال ميزانياتها عن ميزانية الأمانة العامة أو ميزانيات الأجهزة الفرعية، ويتم اعتمادها من قبل الهيئات التشريعية المنصوص عليها في أنظمتها الأساسية. ومن أهم هذه المؤسسات:

1) البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank (ISDB):

أُنشئ البنك عام 1970، وافتتح رسميًا عام 1975، ومقره جدة بالمملكة العربية السعودية. ويرمي إلى دعم وتمويل التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتتمثل الوظائف الأساسية للبنك فيما يلي:

- المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم القروض للمؤسسات وللمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، من بينها صندوق لمعونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، وهو يتولى النظارة على صناديق الأموال الخاصة. وللبنك قبول الودائع، وتعبئة الموارد المالية بالوسائل المناسبة.
- المساعدة في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء والتبادل التجاري فيما بينها، خصوصًا في السلع الإنتاجية، وتقديم المساعدة الفنية والعمل على ممارسة أنواع النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الإسلامية طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية[1]. ويضطلع البنك بدورٍ فاعلٍ في تعزيز التجارة في الدول الأعضاء بالمنظمة[2].

2) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو)، الرباط، المملكة المغربية.

3) وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (إينا)، جدة، المملكة العربية السعودية.

4) منظمة إذاعات الدول الإسلامية (إسبو)، جدة، المملكة العربية السعودية.

5) اللجنة الإسلامية للهلال الدولي، بنغازي، ليبيا[3].

---

(1) الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
https://www.oic-oci.org/page/?p_id=89&p_ref=34&lan=ar#idb

(2) سيتم تفصيل هذا الدور في الفصل الثاني من الدراسة.

(3) الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
https://www.oic-oci.org/page/?p_id=89&p_ref=34&lan=ar

ثالثًا- الأجهزة المنتمية:

تُعد المؤسسات المنتمية كيانات أو هيئات تتفق أهدافها مع أهداف ميثاق المنظمة، ويعترف بها مجلس وزراء الخارجية بصفتها مؤسسات منتمية. ويحق للمؤسسات والأجهزة التابعة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تنضم بصفة اختيارية إلى عضوية هذه الأجهزة. وتستقل ميزانياتها عن ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة والمتخصصة.

ويجوز منح المؤسسات المنتمية صفة مراقب بموجب قرار يصدره المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، كما يجوز لها تلقي مساعدات طوعية من الأجهزة المتفرعة والمتخصصة، وكذلك من الدول الأعضاء[1].

وقد تم إنشاء ست عشرة مؤسسة منتمية للمنظمة هي:

1) الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة:

أُنشئت الغرفة Islamic Chamber of Commerce, Industry& Agriculture (ICCIA) عام 1978، ومقرها كراتشي بباكستان. وتمثل الغرفة القطاع الخاص في الدول الأعضاء. وتتألف عضويتها من الغرف الوطنية، واتحادات غرف التجارة والصناعة في البلدان الأعضاء.

وترمي الغرفة إلى توثيق التعاون في مجالات التجارة والاستثمار، كما تعمل على إحياء القيم الأخلاقية في المعاملات التجارية، ونشر الوعي بعلم الاقتصاد الإسلامي. وتهتم بتنمية حجم تبادل العمالة، وحجم السياحة، وتسعى إلى النهوض بحجم الاستثمارات، وزيادة حجم التبادلات التجارية، وزيادة الإنتاج الوطني. ومن أهدافها أيضًا تشجيع التعاون لإبرام اتفاقيات بين المنظمات والاتحادات الاقتصادية في البلدان الإسلامية، وتسوية النزاعات التجارية والصناعية من خلال التحكيم، وتعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة ومنظمات التجارة الدولية؛ بُغية تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كما تسعى الغرفة إلى توفير موارد للأعمال التجارية، بما في ذلك إنشاء صندوق وقف خاص، ومَحَافِظ تمويل تجاري؛ بغرض تعزيز التجارة الإسلامية البينية، وتنظيم معارض تجارية لترويج البضائع والخدمات، من أجل الاحتفاظ بموارد دخل مستقرة ومستمرة من الوقف المقترح للغرفة، والاستفادة من ريع الوقف المقترح في دعم مشاريع تنشد تنمية المجتمعات والجماعات المسلمة وخدمة أهداف الغرفة[2].

2) معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية SMIIC:

(1) الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
https://www.oic-oci.org/page/?p_id=90&p_ref=35&lan=ar

(2) **نفسه.**

يقع مقر المعهد في العاصمة التركية إسطنبول، ويضطلع بتوحيد المعايير في الدول الأعضاء وإزالة الحواجز الفنية التي تعوق التجارة ومن ثَمَّ النهوض بمستوى التجارة فيما بين هذه الدول. ويعمل المعهد على وضع أنظمة لإصدار شهادات اعتماد لهذا الغرض؛ من أجل التعجيل بتبادل المواد والسلع والمنتجات المُصنَّعة بين الدول الأعضاء بدءًا بتبادل الاعتراف بالشهادات[1].

3) **المجلس العام للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية:**

أُسس المجلس عام 2001 ويقع مقره في مملكة البحرين. ويمثل المجلس المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم، ويرمي إلى دعم وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية وحمايتها، ودعم التعاون بين أعضاء المجلس العام والمؤسسات المالية الأخرى ذات الاهتمام والأهداف المشتركة[2].

4) **منظمة العواصم والمدن الإسلامية.**
5) **الاتحاد الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي.**
6) **الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.**
7) **الاتحـاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية.**
8) **منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون.**
9) **الاتحاد العالمي للكشاف المسلم.**
10) **الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم.**
11) **اتحاد المستشارين في البلدان الإسلامية.**
12) **اتحاد المقاولين في البلدان الإسلامية.**
13) **فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.**
14) **الاتحاد العقاري في الدول الإسلامية.**
15) **اتحاد السلطات الضريبية للدول الإسلامية (أتايك).**
16) **منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء في المنظمة[3].**

رابعًا- الجامعات الإسلامية بمنظمة التعاون الإسلامي:

1) **الجامعة الإسلامية في النيجر.**

---

(1) **نفسه.**

(2) الموقع الرسمي للمجلس العام للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
http://cibafi.org/Pages.aspx?id=FuJH3atkKuY=

(3) الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
https://www.oic-oci.org/page/?p_id=90&p_ref=35&lan=ar

2) **الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.**
3) **الجامعة الإسلامية في أوغندا**[1].

المبحث الثالث: مجالات عمل منظمة التعاون الإسلامي

تتعدد مجالات عمل منظمة التعاون الإسلامي، التي تنبثق من أهدافها المحددة في الميثاق، وتصب جميعها في الهدف الرئيس للمنظمة، وهو تحقيق التضامن بين الدول الأعضاء، الذي يشمل جوانب سياسية واقتصادية وتنموية وثقافية واجتماعية.

ويتناول المطلب الأول من هذا المبحث أهم مجالات العمل الأساسية والعامة لمنظمة التعاون الإسلامي التي حددتها المنظمة في برامجها التي دشنتها تباعًا، ثم يرصد المطلب الثاني أبرز أوجه ومجالات العمل الاقتصادية للمنظمة وأهم الاتفاقيات والبرامج في هذا الشأن.

المطلب الأول: مجالات العمل الأساسية لمنظمة التعاون الإسلامي

تضطلع منظمة التعاون الإسلامي بالعديد من المهام التي تُعبر عن أوجه متعددة ومتباينة من مجالات العمل الشاملة والمتنوعة، ويمكن استخلاص هذه المجالات من خلال برامج العمل المتتالية التي وضعتها المنظمة.

أولًا- برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين:

اعتُمِد برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين خلال الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية في مكة المكرمة عام 2005، الذي يتضمن أُسس تعامل العالم الإسلامي مع التحديات التي يواجهها[2]، وتشمل أوجه متعددة للعمل على النحو التالي:

1) المجال الفكري والسياسي:

يتضمن العمل على تعزيز التضامن والعمل الإسلامي المشترك بين الدول الأعضاء في المنظمة، من أجل حماية وتعزيز المصالح الجماعية للأمة الإسلامية، والتضامن مع الشعوب المسلمة في قضاياها العادلة. كما يتضمن العمل على نشر الأفكار الصحيحة عن الإسلام بصفته دين الوسطية، مع إدانة التطرف والإرهاب، وتشجيع الحوار بين الأديان والمذاهب الإسلامية.

كما يهتم المجال السياسي والفكري بقضايا حقوق الانسان والحكم الرشيد، ويُولي اهتمامًا خاصًا بقضية القدس والأراضي العربية المحتلة، مع التأكيد على مركزية قضية القدس للأمة الإسلامية. إضافةً إلى تعزيز

---

(1) **نفسه.**

(2) منظمة التعاون الإسلامي، **برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين**، الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية (مكة المكرمة: منظمة التعاون الإسلامي، 7-8 ديسمبر 2005)، على الرابط: http://www.oic-iphrc.org/ar/data/docs/legal_instruments/oic/TYPOA-AV.pdf

دور المنظمة في منع نشوب النزاعات، وتعزيز التعاون بين المنظمة والمنظمات الدولية والإقليمية، وأخيرًا العمل على إصلاح المنظمة وتفعيل دورها[1].

2) المجال الاقتصادي والتنموي:

يشمل المجال الاقتصادي والتنموي العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، من خلال العمل على تسهيل حركة انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر حدودها، ودعم التوسع في التجارة الالكترونية بين الأعضاء.

كما يتضمن دعم دور البنك الإسلامي للتنمية في معالجة مشكلات الفقر والتخفيف من وطأته وتوفير فرص العمل، وكذا تفعيل دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للدول الأعضاء، وتنمية فرص الاستثمار. ويُولي البرنامج أهمية خاصة لدعم التنمية والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا[2].

3) المجال الثقافي والعلمي:

يُعنى المجال الثقافي والعلمي بدعم وتطوير التعليم العالي والعلوم والتقنية، من خلال تبادل المعارف فيما بين المؤسسات الأكاديمية للدول الأعضاء، واستيعاب ذوي المؤهلات العليا داخل العالم الإسلامي، ووضع استراتيجية شاملة للاستفادة من كفاءاتهم والحد من ظاهرة هجرة العقول.

وينصب اهتمام هذا المجال أيضًا على تشجيع المؤسسات ومراكز البحوث الوطنية الحكومية والخاصة على الاستثمار في بناء القدرات التقنية، لاسيما في مجال التكنولوجيا المتقدمة كالحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. كما يعمل على تعزيز التبادل الثقافي والمعلوماتي والإعلامي بين الدول الأعضاء[3].

4) المجال الاجتماعي:

يركز المجال الاجتماعي على دعم التكافل الاجتماعي في مواجهة الكوارث من خلال بلورة وإقرار استراتيجية واضحة للعمل الإغاثي الإسلامي، ومساعدة الدول المتضررة من الكوارث على إعادة تشكيل مخزوناتها من الأغذية.

ويوجه عناية بالغة لحقوق المرأة واحتياجات الشباب والعائلة في العالم الإسلامي، من خلال تعزيز القوانين الرامية إلى النهوض بالمرأة، وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز، وإيلاء اهتمام خاص بتعليم الفتيات ومكافحة الأمية في أوساط النساء. ويسعى إلى توفير تعليم أساسي مجاني وذي نوعية جيدة لجميع

(1) **نفسه.**

(2) **نفسه.**

(3) **نفسه.**

الأطفال، وتعزيز القوانين الرامية إلى الحفاظ على حقوق الأطفال، ودعم وترقية برامج ومنتديات الشباب، وإنشاء إدارة معنية بشؤون الأسرة[1].

ثانيًا- برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025:

يُعد برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2025 استكمالًا لبرنامج العمل العشري عام 2005. ويستند البرنامج إلى الرؤية والمبادئ الواردة بميثاق المنظمة، ويستهدف تعزيز أواصر التضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة.

ووُضع برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025 استرشادًا بالجهود الدولية المتعلقة بتحديد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع توجيه الاهتمام بالقضايا التي تهم الدول الأعضاء بالمنظمة بصفة خاصة[2]. حدد البرنامج المجالات ذات الأولوية والمتمثلة فيما يلي:

1. فلسطين والقدس الشريف.
2. مكافحة الإرهاب والتطرف والتشدد والطائفية والإسلاموفوبيا.
3. الوسطية وتناغم الثقافات والأديان.
4. السلم والأمن.
5. البيئة وتغير المناخ.
6. التخفيف من وطأة الفقر.
7. التجارة والاستثمار والقطاع المالي.
8. الزراعة والأمن الغذائي.
9. التشغيل والبنية التحتية والتصنيع.
10. العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
11. التعليم.
12. الصحة.
13. النهوض بالمرأة وتمكينها ورفاه الأسرة والضمان الاجتماعي.
14. العمل الإنساني الإسلامي المشترك.
15. حقوق الإنسان والحكم الرشيد والمساءلة.

---

(1) **نفسه.**

(2) منظمة التعاون الإسلامي، **منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥ – برنامج العمل**، وثائق الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (إسطنبول: منظمة التعاون الإسلامي، 14 –15 أبريل 2016)، على الرابط:
http://www.oic-oci.org/upload/pages/typoa/ar/13TYPOA_r5_ar.pdf

16. الإعلام والدبلوماسية العامة.
17. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنية المعلومات الرقمية.
18. الإصلاحات المؤسسية لمنظمة التعاون الإسلامي.

ويمكن ملاحظة أن هذه المجالات لا تختلف كثيراً عن برنامج العمل العشري السابق؛ حيث تشمل مجالات سياسية واقتصادية وتنموية وثقافية وعلمية واجتماعية أيضًا، مما يؤكد على شمولية عمل المنظمة وتشعُّب مجالات عملها التي تستهدف في نهاية المطاف تدعيم التضامن الإسلامي بجميع صوره.

وتستعرض الدراسة أهم مجالين من المجالات الاقتصادية التي وُضعت على قائمة أولويات المنظمة وفقًا لبرنامج 2025، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1) التخفيف من وطأة الفقر:

أكد البرنامج ضرورة صياغة نهج شامل متعدد الأبعاد، بما في ذلك السياسات والإجراءات الحكومية المستهدفة، وإسهام الوسائل المالية الأخرى مثل الاستخدام الفعال للتمويل الاجتماعي الإسلامي (الزكاة والوقف) على الصعيد الوطني وعلى صعيد المنظمة؛ لمعالجة مشكلة الفقر في دولها الأعضاء. وتمثلت أهداف البرنامج المتعلقة بتخفيف حدة الفقر فيما يلي:

- تنفيذ أنظمة وتدابير حماية اجتماعية وطنية ملائمة للجميع، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والشرائح الهشة بحلول عام 2025.
- تخفيض نطاق انتشار الفقر المدقع (العيش على أقل من 1.25 دولار يوميًا) في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمقدار الثلثين.
- تخفيض نسبة السكان من جميع الأعمار الذين يعيشون في حالة الفقر بجميع أبعاده عن الثُلث.
- كفالة حصول الرجال والنساء، خصوصًا الفقراء والشرائح الهشة منهم، على أنصبة عادلة من الموارد الاقتصادية، وعلى الخدمات الأساسية، وملكية الأراضي، وغير ذلك من أشكال الممتلكات والإرث والثروات الطبيعية والتكنولوجيا الحديثة الملائمة والخدمات المالية، بما فيها التمويل الأصغر.
- وضع أُطر سياسات سليمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، على أساس ملائم للفقراء، ووضع استراتيجيات تأخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار؛ من أجل دعم التعجيل بالاستثمار في الأعمال الموجهة للقضاء على الفقر[1].

2) التجارة والاستثمار والقطاع المالي:

(1) **نفسه.**

يرمي مجال التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تشجيع المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، من خلال:

- تعزيز وإقامة مناطق للتجارة الحرة ومناطق لتجهيز الصادرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتسهيل الاستثمارات البينية، بما في ذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في القطاعين العام والخاص.
- تعزيز الشراكة بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص داخل بلدان المنظمة وفيما بينها، وإنشاء شراكات بين القطاعات المنتجة في الدول الأعضاء، من أجل تعزيز القدرة التنافسية لجهات الإنتاج والتصدير.
- زيادة حجم التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 6٪ عما هي عليه عام 2015.
- تنفيذ نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتشجيع الدول الأعضاء في المنظمة المنتمية إلى اتفاقيات تجارية إقليمية أخرى على الانضمام إلى نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، وتكثيف الجهود لضمان نجاحه.
- تنفيذ الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة.
- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الكومسيك لبناء عالم إسلامي مترابط في جميع قطاعاتها من أجل زيادة التجارة البينية والاستثمار في إطار منظمة التعاون الإسلامي، بُغية تحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء[1].

المطلب الثاني: مجالات العمل الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي

يُعد التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء أحد الأهداف الأساسية التي تسعى (OIC) إلى تحقيقها، حيث يمتلك العالم الإسلامي كمًا هائلًا ومتنوعًا من الموارد والإمكانيات، التي يمكن تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها في ظل التعاون والتكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

وعلى الرغم من الدافع السياسي الذي دُشنت (OIC) من أجله، إلا أنها سرعان ما تداركت أهمية التعاون الاقتصادي، وزاد اهتمام المنظمة تدريجيًا بهذا المجال، فقد أكد الميثاق ضرورة التعاون من أجل التقدم الاقتصادي، وأشار إلى الحاجة إلى مساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدراتها الإنتاجية، تمهيدًا لتوثيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء[2].

---

(1) **نفسه.**

(2) زينب عبد العظيم، "سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة"، **مجلة حولية أمتي في العالم 1999 "العلاقات البينية داخل الأمة"** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ع 2، 2000) ص ص 301 – 337.

كما لفت مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الخامس في كوالالمبور عام 1974 الانتباه إلى فوائد الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية للبلدان الإسلامية مجتمعة، مما من شأنه دفع عجلة التنمية فيها. وقد صدر عن المؤتمر قرارًا مهمًا متعلقًا بالتعاون الاقتصادي والتضامن فيما بين الدول الإسلامية يؤكد الحاجة إلى التعاون الاقتصادي من أجل القضاء على المعوقات الخارجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

تَمَثَّل اهتمام المنظمة بالتعاون الاقتصادي في إنشاء شبكة واسعة من الأجهزة الاقتصادية التي تعمل على تدعيم أواصر التعاون، ومن أهمها البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، وغيرها[2]، كما انعكس اهتمامها في عقد العديد من الاتفاقيات الجماعية، إضافة إلى خطط وبرامج العمل المعنية بهذا المجال[3].

أولًا- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري (GAETCC):

تقدمت السعودية بمشروع اتفاقية عامة حول التعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء General Agreement of Economic, Technical and Commercial Cooperation (GAETCC)، وتمت الموافقة على الاتفاقية في مؤتمر وزراء الخارجية الثامن في طرابلس بليبيا عام 1977[4].

وترمي الاتفاقية إلى تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء كوسيلة لدعم التنمية في هذه الدول، ورفع مستوى معيشة شعوبها، والاستفادة القصوى من الطاقات والموارد المتاحة في العالم الإسلامي، كما تضمنت الاتفاقية تعهدات من الدول الأعضاء بتشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات فيما بينها.

إلا أنه يلاحظ أن الاتفاقية اقتصرت فقط في أهدافها على دعم التنمية الاقتصادية، ولم تقدم نوعًا من التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وهو ما تم تداركه لاحقًا في مؤتمر القمة الثامن بطهران عام 1997، الذي اتخذ قرارًا حول إنشاء سوق إسلامية مشتركة. وأكد مؤتمر القمة التاسع بالدوحة عام

(1) توفيق بو عشبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 49-69.

(2) تمت الإشارة إلى أهم هذه الأجهزة الاقتصادية في المبحث السابق.

(3) محمود السيد حسن داود، "منظمة المؤتمر الإسلامي بين إمكانيات الواقع وطموحات المستقبل"، **مجلة الجامعة الإسلامية** (القاهرة: رابطة الجامعات الإسلامية، ع 34، 2000) ص ص 149-174.

(4) توفيق بو عشبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 49-69.

2000 أن تحقيق مستوى أعلى من التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء يوفر ركيزة للتقدم والتكامل، الذي يُفضي في نهاية المطاف إلى إنشاء السوق الإسلامية المشتركة[1].

ثانيًا- برامج العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي:

تبنى مؤتمر القمة الثالث في مكة/ الطائف عام 1981 خطة عمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، تضمنت عشرة أوجه للتعاون الاقتصادي، وهي: الأغذية والزراعة، والتجارة، والصناعة، والنقل والاتصالات والسياحة، والسياسات النقدية والمالية، والطاقة، والعلوم والتكنولوجيا، والقوى العاملة والشؤون الاجتماعية، والسكان والصحة، والتعاون التقني. ومع إدراك قادة المنظمة صعوبة التصدي لهذه المجالات جميعًا، فقد حددوا أربعة مجالات ذات أولوية في القمة الإسلامية الرابعة في الدار البيضاء عام 1984 لتنفيذها على مدى عشر سنوات، وهي: التنمية الزراعية والأمن الغذائي، والصناعة، والنقل والمواصلات والاتصالات، والطاقة[2].

ثالثًا- استراتيجية الكومسيك عام 1994:

استنادًا إلى التجارب السابقة من التغيرات العالمية وبرامج العمل، اعتمدت الكومسيك استراتيجية جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، حددت فيها الأهداف العامة والآليات اللازمة للتنفيذ. واشتملت الاستراتيجية على تعزيز التجارة، والتعاون المالي، والتخفيف من حدة الفقر، والتعاون بين منظمات القطاع الخاص. كما حددت ثلاثة مجالات ذات أولوية وهي الزراعة والسياحة والنقل[3].

وُضعت الاستراتيجية على خلفية التطورات السريعة التي يشهدها العالم الإسلامي في البيئة الاقتصادية والسياسية العالمية مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، مثل سقوط جدار برلين، وإعادة توحيد ألمانيا، وانهيار الكتلة الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة[4].

رابعًا- صندوق التضامن الإسلامي:

تم إنشاء صندوق التضامن الإسلامي للتنمية Islamic Solidarity Fund (ISFD) التابع للبنك الإسلامي للتنمية عام 2007؛ من أجل العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي، ويرمي الصندوق إلى الحد من الفقر، وبناء القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء، والحد من الأمية، والقضاء على الأمراض والأوبئة.

---

(1) محمود السيد حسن داود، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 149-174.

(2) مصطفى دسوقي كسبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 401.

(3) مركز أنقرة (سيسرك)، **الاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي** (أنقرة: مركز أنقرة، 1997).

(4) Ekmeleddin Ihsanoglu, "Enhancing Economic Cooperation among Muslim Countries - the Role of the OIC", **Journal of Economics and Management** (Kuala Lumbore: The International Islamic University Malaysia, Vol.17, No.1, 2009) pp.13-30.

وتتمثل أهم برامج الصندوق في برنامج دعم التمويل الأصغر، وبرنامج محو الأمية المهنية، وبرنامج القرى المستدامة الذي يستهدف الحد من الفقر المدقع في مجموعة مختارة من القرى في أفقر الدول الأعضاء في البنك، من خلال تدخلات إنمائية متعددة القطاعات، ومنخفضة التكاليف، ومستدامة ومؤثرة، وموجهة لخدمة المجتمع، وملائمة للاحتياجات المتعلقة بالقرى المعنية، ومصممة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015[1].

أُطلق الصندوق رسميًا خلال الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلس محافظي البنك الذي عُقد في الفترة (29-30 مايو 2007) في داكار، السنغال برأس مال قدره 10 مليار دولار، واعتُمدت أول استراتيجية للصندوق لمدة خمس سنوات تبدأ من 2008[2].

خامسًا- البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA):

دشن البنك الإسلامي للتنمية في عام 2008 البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا Special Program for the Development of Africa (SPDA)، وذلك بعد إقراره في برنامج العمل العشري عام 2005، وهو برنامج يمتد على مدى خمس سنوات حتى عام 2012، بهدف القضاء على الفقر وبناء القدرات وتخفيض معدلات الأمية ومكافحة الأمراض. وتم تخصيص 4 مليار دولار لتنفيذ البرنامج، إلا أن موافقات البنك تجاوزت الهدف المحدد بحلول نهاية نوفمبر 2012؛ فقد بلغ مجموع الموافقات 5.01 مليار دولار لتنفيذ 480 عملية لتمويل المشروعات والتجارة وعمليات الوقف، بما يمثل 125٪ من معدل الإنجاز المستهدف[3].

سادسًا- برنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي:

يُعد التعاون في قطاع القطن مبادرة رائدة داخل المنظمة؛ نظرًا لكون القطن مُنتَج حيوي لبعض البلدان الأعضاء في المنظمة، وخصوصًا تلك الواقعة في غرب ووسط أفريقيا. وتم إعداد وإقرار "خطة العمل الخمسية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال القطن 2007- 2011"؛ بهدف تعزيز التجارة،

(1) الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
https://isfd.isdb.org/AR/who_we_are/Pages/default.aspx

(2) Islamic Development Bank (ISDB), **Report and Recommendations of the ISDB President on the First Five - Year Strategy (2008 - 2012) for the Islamic Solidarity Fund for Development "ISFD"** (Jeddah: ISDB, 2012) p.2. on link: http://www.isdb.org/irj/go/km/docs/documents/IDBDevelopments/Internet/English/IDB/CM/ISFD/Foundation/ISFD-Strategy-2008-2012.pdf

(3) ISDB, **Special Program for the Development of Africa (SPDA) Progress Report 2013** (Jeddah: ISDB, 2013).

والاستثمار، ونقل التكنولوجيا في البلدان الأعضاء المنتجة للقطن وفيما بينها، ولاسيما أفريقيا. وقد تم مدُّ العمل بهذه الخطة لخمس سنوات إضافية خلال الفترة (2011 - 2016)[1].

سابعًا- الأمن الغذائي للدول الإسلامية:

تهتم منظمة التعاون الإسلامي اهتمامًا بالغًا بالعمل على تحقيق الاكتفاء الغذائي الجماعي والأمن الغذائي في الدول الأعضاء بها، وقد تضمنت جميع خطط العمل للمنظمة النص على ضرورة تعزيز الأمن الغذائي، لاسيما للدول الأعضاء الأقل نموًا، وتم إعلان الفترة (1991 – 2000) عقدًا للأمن الغذائي للدول الإسلامية[2].

وقد أشار برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025 إلى أهمية العمل على زيادة الإنتاجية الزراعية والربحية للنظم الزراعية؛ بُغية تحقيق استدامة الأمن الغذائي والتغذية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وضرورة تطوير نظم للإنتاج الغذائي تراعي التنوع الزراعي، والاقتصاد في استهلاك المياه، وكفاءة استخدام الأراضي.

كما استهدف البرنامج العمل على تحسين الإطار السياسي والتنظيمي لضمان تطوير القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي، وتشجيع الاستغلال الأمثل للأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية في هذا القطاع، وتشجيع ودعم الاستثمارات البينية، وتعزيز هياكل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي لبلوغ أهدافها وتنسيق عمليات الأمن الغذائي فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة[3].

وكانت كازاخستان قد تقدمت بمقترح لإنشاء منظمة متخصصة للأمن الغذائي، وتمت الموافقة على المقترح خلال الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الإسلامي الذي انعقد في أستانا بكازاخستان في نوفمبر 2012[4].

---

(1) اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، **تقرير سير العمل الخاص بالكومسيك 2008–2012** (أنقرة: الكومسيك، 2013) ص 28.

(2) هيئة التحرير، "الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية"، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية** (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المجلد 1، ع 2، يونيو 1994) ص ص 123 – 126.

(3) منظمة التعاون الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥ – برنامج العمل، **مرجع سبق ذكره**.

(4) مركز أنقرة (سيسرك)، **الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي** (أنقرة: مركز أنقرة، 2016) ص ص 97–98.

وبالفعل تم إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي كأحد المؤسسات المتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي، لتكون بمثابة الوكالة المنفذة للبرامج المتخصصة في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي بالتعاون مع الكومسيك[1].

وتم الإعلان عن افتتاح المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي خلال الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، الذي انعقد في الكويت في مايو ٢٠١٥[2]. وعقدت المنظمة الدورة الأولى التأسيسية للجمعية العمومية في أبريل 2016، في العاصمة الكازاخية، أستانا.

ويوجد العديد من المشروعات المقترحة التي ما زالت قيد الإعداد والدراسة ومن بينها سوق تبادل السلع الزراعية، ووكالة منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالاستثمار الزراعي، ومركز تحسين البذور والمحاصيل، ورابطة الصناعات الزراعية، وغيرها[3].

يتبين من العرض السابق أن منظمة التعاون الإسلامي أحد أهم المنظمات الدولية الناشطة في مجالات عدة للعمل على تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء، وأنه رغم ارتباط نشأتها بحادث إرهابي يطال المسجد الأقصى، فإنها سرعان ما توسعت في أهدافها وبرامجها ومجالات عملها لتواكب التطورات المتلاحقة في العالم، وما تفرضه من تحديات في مواجهة الدول الأعضاء بها.

ويُعد العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء أحد أبرز مهامها، وهو ما تنتقل الدراسة إلى تناوله في الفصل الثاني، الذي يستعرض أبرز جهود المنظمة في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء بها.

(1) OIC," Resolutions on Economic Issues", **Submitted to the 43rd Session of the Council of Foreign Ministers (**Tashkent: OIC, 18-19 October 2016).

(2) OIC, Resolutions on Economic Issues, **Adopted by the 42nd Session of the Council of Foreign Ministers** (Kuwait: OIC, 27-28 May 2015).

(3) مركز أنقرة (سيسرك)، الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98 – 106.

الفصل الثاني

استراتيجيات وجهود منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لأعضائها

بذلت منظمة التعاون الإسلامي على مدى تجاوز الأربعة عقود جهودًا كثيرة في دعم التجارة البينية للدول الإسلامية، على جميع المستويات، سواء على مستوى الأُطر المؤسسية والاستراتيجيات وبرامج العمل، أو على مستوى الاتفاقيات متعددة الأطراف، أو على مستوى أنشطة تمويل التجارة، وأنشطة التسويق والدعم الفني وبناء قدرات الدول الأعضاء، التي كانت لها انعكاساتها على حجم التجارة البينية للدول الأعضاء.

ويُسلط هذا الفصل الضوء على أبرز استراتيجيات وجهود المنظمة في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها، فيعرض المبحث الأول للاستراتيجيات التي اعتمدتها المنظمة من أجل دعم التجارة البينية، التي تشمل كلًا من الأُطر المؤسسية المختصة بهذا الغرض، وكذلك برامج العمل التي أعدتها المنظمة في هذا الصدد.

ويعرض المبحث الثاني لنظام الأفضليات التجارية الذي وضعته المنظمة للعمل على تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في إطار من الاتفاقيات متعددة الأطراف.

وأخيرًا يتناول المبحث الثالث أهم الجهود التي بذلتها المنظمة من أجل تعزيز التجارة البينية، التي تشمل أنشطة تمويل وتسويق التجارة، وكيف انعكس ذلك على أداء التجارة البينية للدول الأعضاء بالمنظمة.

ويضم الفصل الثاني المباحث التالية:

المبحث الأول: استراتيجيات المنظمة لتعزيز التجارة البينية.

المبحث الثاني: نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية.

المبحث الثالث: جهود المنظمة في مجال تعزيز التجارة البينية.

المبحث الأول: استراتيجيات المنظمة لتعزيز التجارة البينية

شهد عام 1977 توقيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري (GAETCC) وقد حرصت الاتفاقية على التأكيد على دور المنظمة في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء.

كما نصت على أن تسعى الدول الأعضاء إلى تطبيق معاملة تجارية متساوية وغير تمييزية تجاه بعضها البعض، من حيث تدابير السياسة التجارية الخارجية، وتوسيع وتنمية المبادلات التجارية، عبر تدابير عدة، من بينها تحرير التجارة بتخفيف أو إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية على الاستيراد أو التصدير فيما بينها، من خلال اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، مع العمل على مراعاة الدول الأعضاء الأقل نمواً[1].

وقد استهدفت المنظمة من هذه الاتفاقية وضع الأسس والاستراتيجيات اللازمة لتعزيز المبادلات التجارية بين أعضائها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف عملت المنظمة على إنشاء الأجهزة الاقتصادية المختصة بتعزيز التجارة البينية، وهو ما تتناوله الدراسة في المطلب الأول، كما اهتمت بوضع برامج العمل الخاصة بتعزيز التجارة البينية، وتستعرضه الدراسة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الأجهزة الاقتصادية المختصة بتعزيز التجارة البينية

أنشأت المنظمة العديد من الأجهزة الاقتصادية التي تضطلع بأدوارٍ عدة من بينها تعزيز التجارة البينية، كما أنشأت أجهزة أخرى يقتصر عملها على تحقيق هذا الهدف فقط، وذلك حرصًا من المنظمة على توفير الضمانات والحوافز اللازمة لتشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والتجارة بين الدول الأعضاء، وتشجيع إنشاء المشروعات المشتركة، ومن أهم هذه الأجهزة كما يوضحها شكل رقم (3) ما يلي:

(1) Organisation of Islamic Cooperation (OIC), **General Agreement for Economic, Technical and Commercial Cooperation among Member States of the Islamic Conference** (Jeddah: OIC, 1977) pp. 1-7.

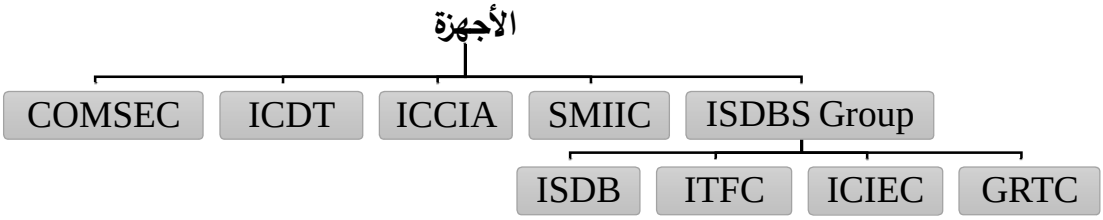

شكل رقم (3): الأجهزة الاقتصادية المختصة بتعزيز التجارة البينية

المصدر: إعداد الباحثة.

أولًا- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (COMSEC):

تختص الكومسيك بالعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري كأحد اللجان الدائمة في (OIC) منذ نشأتها عام 1981. وخلال القمة الإسلامية الاستثنائية التي عُقدت بمكة عام 2005، التي صيغت فيها الأحكام الواردة بالبرنامج العشري للمنظمة، تم تكليف الكومسيك رسميًا بالعمل على تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء في المنظمة[1]. ومنذ ذلك الحين نشطت الكومسيك في إعداد الإطار القانوني للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، كما وضعت استراتيجية للعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء بالمنظمة.

وتعقد لجنة الكومسيك دوراتها سنويًا على المستوى الوزاري؛ حيث يتم تبادل وجهات النظر حول موضوعات تتراوح بين تحسين التجارة البينية والاستثمار، إلى التعاون بين المؤسسات الرئيسة، مثل أسواق الأوراق المالية، والبنوك المركزية، وغير ذلك. كما يتم تنظيم جلسات تبادل وجهات النظر بشكل منتظم أثناء انعقاد دورات الكومسيك. ويعتبر الهدف الرئيس من هذه الجلسات هو رفع الوعي بالقضايا ذات الأهمية الاستراتيجية للدول الأعضاء، خصوصًا ما يتعلق بتعزيز التجارة البينية[2].

ثانيًا- المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT):

يُعد (ICDT) أحد الأجهزة المتفرعة عن (OIC)، وتم إنشاؤه عام 1981. ويرمي إلى العمل على تنشيط المبادلات التجارية والاستثمارات بين الدول الأعضاء، من خلال تشجيع وتنمية المبادلات

(1) Ekmeleddin İhsanoğlu, "COMCEC and Economic and Commercial Cooperation among the OIC Member States", **Uluslararası Ekonomik Sorunlar** (Turkey: Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Turkey, Vol.9, No.34, August 2009) pp.7-28.

(2) اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، **مرجع سبق ذكره**، ص 9-10.

التجارية المنتظمة بين الدول الأعضاء، وتنمية الاستثمارات الرامية إلى تشجيع هذه المبادلات، والمساهمة في زيادة إنتاج الدول الأعضاء، وتمهيد السبل للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، والعمل على جمع وترويج المعلومات التجارية، ومساعدة الدول الأعضاء في مجال التنشيط التجاري والمفاوضات التجارية العالمية.

وتتضمن أنشطة المركز ستة محاور أساسية، وهي التنشيط التجاري، والإعلام التجاري، وتنمية الاستثمارات البينية، وإجراء البحوث والدراسات - ومن بينها نشر التقرير السنوي حول التجارة الإسلامية البينية-، والتدريب، وأخيرًا المفاوضات التجارية[1].

ثالثًا- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة (ICCIA):

أُنشئت (ICCIA) كمؤسسة دولية مستقلة عام 1978، وهي أحد الأجهزة المنتمية لمنظمة (OIC)، والممثل الأوحد للقطاع الخاص في الدول الإسلامية. وتسعى الغرفة إلى تعزيز التعاون في مجالات التجارة، والترويج للفرص الاستثمارية، وتنمية المشروعات الاستثمارية المشتركة بين البلدان الأعضاء.

وتتألف عضوية الغرفة من الاتحادات، والغرف الوطنية التجارية الصناعية في البلدان الأعضاء. وفي مجال تعزيز التجارة البينية تعمل الغرفة على إزالة العوائق التي تعوق تبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تحديد واقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة حجم التبـادل التجـاري والتعاون الاقتصادي بينها، وصولًا إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة. كما تعمل على توفير وسائل تسوية النزاعات التجارية والصناعية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، أو بين هذه الدول والمستثمرين فيها، أو فيما بين المستثمرين، كما تُسهم في أنشطة ترويج منتجات الدول الأعضاء، وفتح الأسواق الخارجية أمامها[2].

رابعًا- معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC):

تم إنشاء (SMIIC) في أغسطس 2010 كمؤسسة منتمية لمنظمة (OIC)؛ بغرض توفير آلية دقيقة لتوفيق المعايير القائمة فيما بين الدول الأعضاء ووضع معايير جديدة، ومن ثم إزالة الحواجز الفنية وتعزيز التجارة البينية، كما يرمي (SMIIC) إلى توحيد أنشطة القياس والاعتماد بين الدول الأعضاء[3]. وقد انضمت 35 دولة إلى عضوية المعهد، إضافة إلى ثلاثة مراقبين حتى أبريل 2018[4].

)1(http://icdt-oic.org/Ar/ICDT_Page.aspx?Id_Page=857, Retrieved on: 23/5/2018.

(2) Islamic Chamber of Commerce, Industry & Agriculture (ICCIA), "Report on the Activities of the Islamic Chamber of Commerce, Industry & Agriculture (ICCIA)", **Submitted to the 32nd Meeting of the Follow-up Committee of COMCEC** (Ankara: COMCEC, 17-18 May 2016) pp.1-7.

(3) COMCEC, "COMCEC Progress Report 2013-2015", **Submitted to 13th Islamic Summit** (Istanbul: COMCEC, 10-15 April 2016) p.26.

(4) https://www.smiic.org/en/members, Retrieved on: 3/5/2018.

خامسًا- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ISDB Group):

تضم المجموعة عدة أجهزة، تختص من بينها أربعة أجهزة بمجال تعزيز التجارة البينية وهي:

1) البنك الإسلامي للتنمية (ISDB):

يُعد (ISDB) أحد الأجهزة المتخصصة التابعة لمنظمة (OIC)، ومنذ نشأته عام 1970، كان له دور بارز في تعزيز التجارة البينية، وذلك من خلال برامج تمويل الصادرات، وتمويل الواردات، ومحفظة البنوك الإسلامية، وبرنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة. وقد انتقلت هذه البرامج من اختصاص البنك لتتولى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مسؤوليتها منذ إنشائها عام 2008[1].

2) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC):

تُشكل (ITFC) جزءًا من مجموعة (ISDB)، وقد تم تأسيسها عام 2008 برأس مال مبدئي قدره 3 مليار دولار؛ بهدف تنمية التجارة بين الدول الأعضاء بالمنظمة. ومنذ نشأتها أصبحت الجهة الوحيدة المسؤولة عن جميع أعمال تمويل التجارة التي كانت تقدم من قبل عبر نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتعمل (ITFC) على تشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء، من خلال توفير التمويل، وأدوات تطوير السلع الاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

وقد دشنت (ITFC) برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP)؛ بغرض تقديم الدعم الفني المتعلق بالتجارة، من خلال مبادرة "العون من أجل التجارة" التي تستهدف مساعدة الدول الأعضاء على زيادة قدراتها التجارية، وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، من خلال تنفيذ إجراءات تسهيل وتيسير التجارة في هذه الدول وخارج حدودها[2].

وفي عام 2016 تمت إعادة مواءمة خريطة الاستراتيجية العشرية للمؤسسة مع الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك لتلبية احتياجات الدول الأعضاء، وتتمثل غاية الاستراتيجية في: توسيع التجارة البينية لدول (OIC)، ونمو تمويل التجارة الإسلامية، ودعم تنويع اقتصادات الدول الأعضاء، وتطوير البنى التحتية[3].

3) المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC):

أُسست (ICIEC) في عام 1992، بناءً على قرار من الكومسيك، بإنشاء مؤسسة متعددة الأطراف تختص بالتصدير وضمان الاستثمار. وبدأت الانطلاقة الفعلية رسميًا في عام 1994، ككيان مستقل،

(1) ISDB, **Annual Report 1428H/ 2007-2008** (Jeddah: ISDB, 2008) p.111.
(2) International Islamic Trade Finance Cooperation (ITFC), **5 Years of Achievement 2008-2012** (Jeddah: ITFC, 2012) p.7.
(3) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، **التقرير السنوي 2016** (جدة: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، 2017) ص 6.

وبوصفها أحد أعضاء مجموعة (ISDB). يقع مقر المؤسسة في جدة، بالمملكة العربية السعودية، ولديها مكاتب تمثيلية في الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، والسنغال[1].

تضم المؤسسة في عضويتها 43 دولة من الدول الأعضاء في (OIC)، وتعمل على زيادة نطاق المعاملات التجارية للبلدان الأعضاء فيها، وتشجيع الصادرات من البلدان الأعضاء، وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه البلدان، وذلك من خلال توفير أدوات ائتمان وتأمين ضد المخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية[2].

4) لجنة القضايا المتعلقة بالتجارة GRTC:

من أجل العمل على التنسيق الفعال بين الأنشطة المتعلقة بالتجارة، شكّلت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لجنة القضايا المتعلقة بالتجارة The Group Trade Related Issues Committee (GTRC) في أكتوبر عام2009، وأوكلت إليها مهام تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، ومبادلة الخبرات، وتقوية التحالفات في هذا المجال. وتتألف هذه اللجنة من خمس فرق فرعية: المساعدة من أجل التجارة، والنقل والتجارة، وتنافسية التجارة، والتجارة والزراعة، والمشروعات المتكاملة[3].

المطلب الثاني: برامج العمل الخاصة بتعزيز التجارة البينية

قامت (OIC) ممثلة في أجهزتها الاقتصادية المختلفة بوضع برامج عمل خاصة بهدف تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء، ويستعرض المطلب الحالي أهم هذه البرامج.

أولًا- استراتيجية الكومسيك عام 1994:

أشارت خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء بالمنظمة التي جاءت في إطار استراتيجية الكومسيك، إلى العمل على تعزيز التجارة البينية، وذلك لتحقيق الأهداف التالية[4]:

- زيادة التدفقات التجارية بين دول المنظمة، وتنويع السلع المتبادلة، مع مراعاة مبدأ المنافع المتبادلة، ومستويات التنمية الاقتصادية لكل دولة، وكذلك الالتزامات الدولية على الدول الأعضاء.

---

(1) ICIEC, **Expanding Opportunities in Africa: Annual Report 2015** (Jeddah: ICIEC, 2015) p.14.

(2) (ICDT, "Consolidated Follow up Report of the Implementation of the Executive Programme of the Road-Map for Achieving Intra-OIC Trade Targets 2009-2014", **Submitted to the 31St Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 13–14 May 2015) p.33.

(3) Walid Abdelwahab, "IDB Group Efforts in Facilitating Intra-OIC Trade & Trade Cooperation", **Submitted to OIC High Level Forum on Trade Facilitation & Single Window Initiatives for Enhanced Regional Economic Cooperation (**Casablanca: OIC, 25-26 February 2013) p.9.

(4) مركز أنقرة (سيسرك)، الاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 11، 12.

- تشجيع أنشطة تنمية التجارة والعمل المشترك في إطار (OIC) على المستويات الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف، والإسراع في تنفيذ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية للمنظمة.
- تشجيع إقامة مناطق للتجارة الحرة والتصدير بين الدول الأعضاء، للوصول إلى سوق إسلامية مشتركة بصورة تدريجية.
- وضع التدابير الكفيلة بتقليل المشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء غير الساحلية، بإيجاد تعاون فعال بين هذه الدول ودول العبور المجاورة.
- تنظيم معارض تجارية إسلامية بصفة منتظمة بواسطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع الغرفة الإسلامية التجارية.
- القيام بأعمال وتدابير مشتركة فيما يتعلق بتمويل التجارة البينية بالاستفادة من برامج وآليات البنك الإسلامي للتنمية في مجال تمويل التجارة.

ثانيًا- برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين:

حثّ برنامج العمل العشري عام 2005 على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، من خلال دعم التجارة البينية، وتضمن ما يلي:

- دعوة الدول الأعضاء للتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات التجارية.
- تكليف الكومسيك بالعمل على تعزيز نطاق التجارة البينية، ودراسة إمكانية إنشاء منطقة التجارة الحرة، والوصول بحجم التجارة البينية إلى نسبة 20٪ من إجمالي حجم التجارة للدول الأعضاء بحلول عام 2015[1].

ثالثًا- الخريطة الاسترشادية لتعزيز التجارة البينية:

اعتمدت الدورة الرابعة والعشرون للكومسيك الخريطة الاسترشادية لتعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بالمنظمة بوصفها دليلًا للوصول بحجم التجارة البينية لنسبة 20٪ من إجمالي تجارة الدول الأعضاء في (OIC).

وقامت المجموعة التشاورية حول تعزيز التجارة البينية بإعداد البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية لتعزيز التجارة البينية عام 2009، وتضطلع المجموعة بتنفيذ البرامج والمشروعات، وتحديد التوصيات الخاصة بالتنفيذ الفعال للبرنامج التنفيذي[2]. وتتكون الخريطة الاسترشادية من خمسة أقسام على النحو التالي:

---

(1) منظمة التعاون الإسلامي، برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، **مرجع سبق ذكره.**

(2) Ekmeleddin Ihsanoglu, "Enhancing Economic Cooperation among Muslim Countries - the Role of the OIC", **op. cit.**

1) **تمويل التجارة:** وضع وتطبيق آليات وأدوات جديدة تستهدف زيادة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإدراج منتجات جديدة للتمويل التجاري.
2) **تعزيز التجارة:** رفع الوعي بالعلامة التجارية، ودعم المنتجات المصنوعة في بلدان المنظمة، وتعزيز التجارة في الخدمات.
3) **تيسير التجارة:** الإسراع في التصديق على اتفاقيات الأفضليات التجارية، وتعزيز الشراكة مع منظمات ترويج التجارة، وعقد اتفاقيات الاعتراف المتبادل لهيئات ضمان الجودة.
4) **بناء القدرات التجارية:** تنظيم البرامج التدريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم حلقات دراسية حول "أفضل الممارسات" في مجال التجارة.
5) **تنمية السلع الاستراتيجية:** إنشاء صناديق للاستثمار في السلع الاستراتيجية، والإسراع في تنفيذ خطة العمل في مجال تنمية القطن، ووضع خطط عمل جديدة لتنمية السلع الاستراتيجية الأخرى[1].

رابعًا- برنامج عمل المنظمة حتى عام 2025:

أشار البرنامج إلى أن حجم التجارة البينية الإسلامية من مجموع المبادلات التجارية للدول الأعضاء في المنظمة من أكثر المؤشرات استخدامًا لقياس مستوى التكامل الاقتصادي بين دول المنظمة. ووضع البرنامج عددًا من الأهداف المتعلقة بتعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بالمنظمة ومن أهمها:

- زيادة حجم التجارة البينية في إطار (OIC) لتصل إلى نسبة 25٪ من إجمالي التجارة الدولية للدول الأعضاء بحلول عام 2025.
- تنفيذ نظام الأفضليات التجارية للمنظمة، وتشجيع الدول الأعضاء المنضمين إلى اتفاقيات تجارية إقليمية أخرى على الانضمام إلى نظام الأفضليات الإسلامية، وتكثيف الجهود لضمان نجاحه.
- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الكومسيك من أجل زيادة التجارة البينية؛ بُغية تحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء[2].

خامسًا- خطة العمل العشرية لتعزيز التجارة البينية خلال الفترة (2016 -2025):

أعد هذه الخطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة وتتضمن ستة محاور[3]:

(1) Islamic Centre for Development of Trade (ICDT), **Executive Programme of the Road-Map for Achieving Intra-OIC Trade Targets**, (Casablanca: ICDT, 2012) pp.1-5.
(2) OIC, **The OIC - 2025 Programme of Action** (Jeddah: OIC, 2016) p.17.
(3) (ICDT), "Ten-Year Plan of Action 2016-2025 for Strengthening Intra-OIC Trade", **Submitted to the 32nd Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 17– 18 May 2016) pp.5-14.

1) **برنامج السياسة التجارية:** ويركز هذا المحور على تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على تحقيق الهدف المتمثل في وصول التجارة البينية إلى نسبة 25٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء بحلول عام 2025، بمعدل نمو سنوي 0.5٪.
- إطلاق جولات جديدة من المفاوضات لتوسيع وتنويع قوائم السلع مع خفض التعريفات الجمركية.
- تعزيز مناطق التصدير الحرة في الدول الأعضاء، وإنشاء مناطق صادرات حرة جديدة.

2) **برنامج تعزيز التجارة:** يتمثل الهدف الرئيس للبرنامج في تكثيف مشاركة الدول الأعضاء في الأنشطة الترويجية التي بدأتها مؤسسات المنظمة لتعزيز مفهوم "صنع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي" (Made in OIC)، وذلك عن طريق الأهداف الفرعية التالية:

- التعريف بمنتجات الدول الأعضاء وأوجه القصور فيها لمواجهة احتياجات السوق، وتوجيه الاهتمام إلى المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.
- زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في الدول الأعضاء.
- تحسين قدرة الدول الأعضاء على الترويج لمنتجاتها من خلال المعارض والمنتديات التجارية.
- توسيع فرص التواصل المباشر بين الفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء (البائعين والمشترين والمستثمرين).

3) **برنامج تسهيل التجارة:** يركز البرنامج على تسريع حركة البضائع عبر الحدود، وتبسيط إجراءات النقل، من أجل الحد من حواجز الطرق، وتنسيق وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتوحيد المعايير، والحد من الحواجز الفنية أمام التجارة، وتقليل وقت العبور للبضائع الحدودية بنسبة 50٪.

4) **برنامج الطاقة الإنتاجية:** ويُعنى بزيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية لمنتجات دول المنظمة، وتحسين أداء الخدمات في الدول الأعضاء في المنظمة، وتعزيز تطوير السلع الاستراتيجية التجارية كالقطن والأرز والقمح، وزيادة حجم التجارة الحلال[1].

---

(1) يقصد بالتجارة الحلال Halal Trade: تداول المنتجات التي أباحتها الشريعة الإسلامية، ومنع أي منتجات يدخل في تصنيعها مواد محرمة كشحوم الخنزير والكحول، وغير ذلك. وتحمل هذه المنتجات علامة "حلال" كعلامة تجارية مميزة. وقد نشأت التِّجَارَة الحلال في النصف الثاني من القرن العشرين؛ نتيجة لرغبة المهاجرين المسلمين المقيمين بالدول الغربية في تناول اللحوم المذبوحة وفق الشَّريعَة الإسلامية، ثم أصبحت تشمل جميع المنتجات، ويقدر حجم السوق العالمية سنويًا للمنتجات الحلال بحوالي 3.6 تريليون دولار أمريكي عام 2014، انظر:
International Trade Centre (ITC), **from Niche to Mainstream Halal Goes Global** (Geneva: ITC, 2015) p.2.

5) **برنامج المعلومات التجارية والتسجيل الرقمي:** يهتم البرنامج بتحسين أهمية ودقة نظم معلومات السوق في الدول الإسلامية، وزيادة استخدام التجارة الالكترونية بين الدول الأعضاء، وتعميم نظم المعلومات التجارية على مراكز ترويج الصادرات.

6) **برنامج عوامل الإنتاج السوقية:** يرمي البرنامج إلى تطوير حرية حركة الإدارة والخبراء بين مناطق (OIC)، بما في ذلك حرية تنقل رجال الأعمال، وتسهيل الاستثمار في المناطق الحدودية وإيجاد فرص عمل[1].

المبحث الثاني: نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية

يُعد نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أحد أهم مشروعات الكومسيك في مجال تعزيز التجارة البينية. ويمكن تلمس البدايات الأولى لإرساء قواعد نظام الأفضليات التجارية منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ فقد أشارت كلٌ من خطة العمل عام 1981، وكذا القرارات الصادرة عن الدورة الأولى للكومسيك عام 1984 إلى ضرورة إنشاء نظام للأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء.

ويستند هذا النظام إلى ثلاث اتفاقيات، ألا وهي اتفاقية الإطار (وهو ما تتناوله الدراسة في المطلب الأول)، وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، واتفاقية قواعد المنشأ (وهو ما تعرضه الدراسة في المطلب الثاني).

المطلب الأول: اتفاقية الإطار لنظام الأفضليات التجارية

أولًا- أهمية تعزيز التجارة البينية للدول الإسلامية:

يعد تدعيم التجارة البينية للدول الإسلامية عاملًا مهمًا في تحقيق الاستفادة من مزايا التخصص؛ إذ تستطيع كل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، مما يترتب عليه زيادة معدلات الإنتاج والتصدير لكل دولة على حدة، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة، ورفع معدلات النمو في جميع دول العالم الإسلامي[2].

Mazhar Hussain, "The Halal Food Industry in OIC Member Countries Challenges and Opportunities", **Submitted to OIC Stakeholders Forum on Halal Food Standards and Procedures** (Ankara 9- 10 December 2015) P.4.

(1) **idem**.

(2) السيد عطية عبد الواحد، "التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها في تعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة النمو"، **بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي** (القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر، 28-29 أبريل 2010) ص ص 194-247.

وقد دعا الإسلام إلى حرية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية وإلغاء الرسوم الجمركية، لقول النبي (صلى الله عليه وسلم): (لا يدخل الجنة صاحب مَكْس)[1]، والمكس دراهم كانت تؤخذ من التجار إذا مروا، وكانوا يقدرونها على البضائع التي تمر عبر البلاد.

ويستند منع فرض الرسوم على المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية إلى أن التاجر يؤدي زكاة ماله وتجارته، فإذا فُرضت رسوم جمركية على تجارته، فإن هذا يعني تكرار فرض الالتزام المالي (المتمثل في الزكاة والرسم الجمركي)[2].

وتعد الدول الإسلامية في حاجة ماسة إلى تحرير المبادلات التجارية فيما بينها، لما يترتب على ذلك من نتائج إيجابية عديدة من بينها:

- زيادة القدرة على مواجهة حدة المنافسة الدولية وتحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية؛ حيث تنتمي غالبية الدول الإسلامية إلى شريحة الدول النامية، ومن ثم لا يمكن تنمية صادرات هذه الدول متفرقة بدون التعاون التجاري فيما بينها.
- تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الرفاه الاقتصادي من خلال منظومة تعاونية، تؤدي إلى تدعيم الاستثمارات، ومن ثم زيادة الدخول والمدخرات التي تساعد بدورها على زيادة الاستثمارات.
- الاستفادة القصوى من تنوع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية التي تملكها كل دولة؛ حيث يمكن توظيف فوائض الموارد التي تتميز بها كل دولة على حدة لزيادة الإنتاج والمبادلات التجارية، الأمر الذي يترتب عليه تقسيم العمل الإسلامي الدولي بإقامة المشروعات الإنتاجية الضخمة على أساس التخصص والمزايا النسبية، ومن ثم رفع الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف.
- توسيع حجم الأسواق الخارجية للدول الإسلامية منفردة ومجتمعة من خلال زيادة التجارة البينية وإقامة مشروعات إنتاجية كبيرة؛ مما يحقق وفورات في الإنتاج.
- تعزيز القدرة التفاوضية لهذه الدول في المحافل التجارية الدولية، إضافة إلى تحسين معدل وكفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية.

---

(1) رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن عقبة بن عامر.

(2) مصطفى محمود محمد عبدالعال عبد السلام، "التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها في قيام تكتل اقتصادي إسلامي"، **مجلة البيان** (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، ع 305، محرم 1434هـ، نوفمبر 2012م) على الرابط:
https://albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=2385

- تقليل درجة التبعية الاقتصادية للدول الإسلامية للعالم الخارجي، ومن ثم تخفيض آثار تقلبات أسعار صادرات وواردات الدول الإسلامية الناتجة عن التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة[1].

ثانيًا- المقصود بنظام الأفضليات التجارية:

يقصد باتفاقيات التجارة التفضيلية أو الأفضليات التجارية (PTAs): الاتفاقيات التي تتم بين مجموعة من الدول بغرض تقديم مزايا تجارية خاصة، وعادة ما يتم تخفيض معدلات الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع والخدمات بين الدول الموقعة على الاتفاقية، لتصبح أقل من المعدلات التجارية الطبيعية[2]. وتعد اتفاقيات الأفضليات التجارية أحد الوسائل المهمة لزيادة معدلات التجارة البينية بين الدول الموقعة عليها[3].

ثالثًا- خلفية تاريخية عن نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية:

نظرًا للوضع الجغرافي المتباعد للدول الأعضاء، واختلاف مستويات النمو فيما بينها، مما يحول دون إنشاء تكتل إقليمي شامل لتحرير التجارة، فإن نظام الأفضليات التجارية يعد أنسب وسيلة لزيادة التبادل التجاري فيما بينها[4].

وقد تضمن البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي انعقد في مكة المكرمة عام 1981 قرارًا بشأن خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء. وأوصى القرار بالعمل على التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية، من خلال اتفاقيات ترتيبات تجارية متعددة الأطراف، وذلك من أجل تحقيق الهدف النهائي الرامي إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء[5].

---

(1) **نفسه**.

(2) Jasper Womach, **Agriculture: A Glossary of Terms, Programs, and Laws**, CRS Report for Congress (Washington, DC: Congressional Research Service, the Library of Congress, 2005) P.206.

(3) انظر المبحث التمهيدي بالدراسة.

(4) منظمة التعاون الإسلامي، **اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي** (جدة: الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، 1990)، على الرابط:
http://ww1.oic-oci.org/arabic/conventions/Trade%20Preferential%20SYS%20Ar.pdf

(5) منظمة التعاون الإسلامي، **البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث** (مكة المكرمة: منظمة التعاون الإسلامي، 25-28 يناير 1981) على الرابط:
http://ww1.oic-oci.org/arabic/conf/is/3/3rd-summit.htm

كما قررت الدورة الأولى للكومسيك المنعقدة عام 1984 تشكيل مجموعة للعمل تضطلع بوضع القواعد الأساسية لنظام الأفضليات التجارية، لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في المنظمة. وبالفعل تم إعلان النوايا تجاه تأسيس نظام الأفضليات التجارية بين البلدان الأعضاء في المنظمة، وتم اعتماده من قبل الدورة الرابعة للكومسيك عام 1988.

رابعًا- الاتفاقية الإطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية TPS- OIC:

قام (ICDT) بإعداد مشروع اتفاقية الإطار بالتشاور مع القائمين على (الجات)، و(الأونكتاد). وتم عرض المشروع على فريق خبراء من الدول الأعضاء بالمنظمة، وعقد الفريق اجتماعين، الأول في شهر ديسمبر 1989 بتركيا، والثاني عام 1990 بالدار البيضاء، وتم على إثرهما وضع اللمسات الأخيرة لمشروع الاتفاقية الإطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية (TPS- OIC)، وجرى إيداعها لدى الأمانة العامة للمنظمة عام 1990؛ بغرض التوقيع والمصادقة عليها[1].

وافقت الكومسيك على الاتفاقية في السادس من أكتوبر 1990، وقد نص البند رقم (18) من مشروع الاتفاقية على أن تدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ مصادقة عشر من الدول الأعضاء في المنظمة عليها. وبحلول عام 2002 تم تجاوز هذا النصاب القانوني المطلوب لبدء سريان نفاذ اتفاقية الإطار بعد تصديق جمهورية الكاميرون عليها في سبتمبر 2002[2].

وقد أقرت الدول الموقعة على الاتفاقية باعتبارها بمثابة الحد الأدنى للتعامل التجاري التفضيلي فيما بينها، وأعلنت استعدادها التام لتحقيق أهدافها وتنفيذ أحكامها، عن طريق تدابير وإجراءات وجداول زمنية للمفاوضات. وقد وقعت أربعون دولة على اتفاقية الإطار حتى أبريل 2018، في حين صادقت برلمانات ثلاثين دولة على الاتفاقية حتى نفس التاريخ[3].

وترمي اتفاقية الإطار إلى عدد من الأهداف[4]:

(1) ICDT, "The Trade Preferential System among the Member States of the Organization of Islamic Cooperation", **Submitted to the 29th Session of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Istanbul: COMCEC, 18– 21 November 2013) pp.2-4.

(2) **Idem**.

(3) COMCEC, **CCO Brief on Trade** (Ankara: COMCEC, 2018) pp.10,11.

انظر: جدول رقم (5م): قائمة بالدول الموقعة والمصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، بملحق الجداول، ص 254.

(4) منظمة التعاون الإسلامي، اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**.

- وضع أهداف وأحكام اتفاقية (GAETCC) موضع التنفيذ، وذلك تأكيدًا على "الدور الجوهري لتوسيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، كقوة دافعة ومحركة للتنمية وأداة فعالة للاستثمار الأمثل للموارد ووسيلة أساسية لتحسين مستوى معيشة شعوبها".
- تنمية التجارة البينية لما لها من دور في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحسين مستوى الاكتفاء الذاتي وتحقيق قدر أعلى من التضامن فيما بينها.
- مواجهة حاجة الدول الإسلامية إلى توسيع أسواقها لمواكبة تطورات التنمية فيها، وزيادة الطاقة الاستيعابية لأسواق هذه الدول، لا سيما مع زيادة الإجراءات الحمائية لدى الدول المتقدمة.

وتتحقق هذه الأهداف بالاستناد إلى المبادئ التالية[1]:

- ضمان معاملة متساوية وغير تمييزية بين جميع الدول المشاركة، وتحقيق منافع متبادلة لها.
- تبادل المعاملة التفضيلية بين الدول الموقعة على الاتفاقية، مع مراعاة مبدأ الدولة الأولى بالرعاية طبقًا لجداول زمنية، وعن طريق اتباع أسلوب تدريجي، وكذا مراعاة اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء عند منح معاملة خاصة.
- شمول الأفضليات المتبادلة للتعريفات الجمركية، والتعريفات شبه الجمركية[2]، وغير الجمركية. وكذا شمولها جميع المنتجات سواء الزراعية أو الحيوانية أو المصنعة ونصف المصنعة.
- الاستفادة من تسهيلات التمويل التجاري وضمانات ائتمانات التصدير التي توفرها المنظمة، وفقًا لقواعدها ولوائحها، لتشمل المنتجات المتبادلة بموجب هذه الاتفاقية.
- لا تُخِل هذه الاتفاقية بأي التزامات قانونية للدول المشاركة تجاه طرف ثالث، ولا تعد بديلًا لمختلف الترتيبات التفضيلية التجارية القائمة واللاحقة مع الدول المشاركة، بل تعتبر مكملة لها.

---

(1) منظمة التعاون الإسلامي، اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، **مرجع سبق ذكره**.

(2) يقصد **بالتعريفات شبه الجمركية Para - Tariff Barriers**: الرسوم التي تحصل على الحدود خلافًا للتعريفات الجمركية، ولها أثر مماثل للتعريفة الجمركية في معاملات التجارة الخارجية، والتي لا تحصل إلا على الواردات. غير أنها تختلف عن الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تفرض بذات الأسلوب على المنتجات المحلية المناظرة لتلك الواردات، ولا تعد رسوم الاستيراد نظير تقديم خدمات بعينها ضمن التدابير شبه الجمركية. وقد تم الاتفاق على أن الرسوم التي تحصل على الحدود تشير إلى كل الرسوم التي تفرض على الاستيراد، خلافًا للتعريفات. انظر: منظمة التعاون الإسلامي، **بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي PRETAS**، على الرابط: http://icdt-oic.org/RS_67/Doc/PRETAS_AR.pdf

المطلب الثاني: نظام التجارة التفضيلية (بريتاس) واتفاقية قواعد المنشأ

يعرض هذا المطلب للاتفاقيتين المكملتين لاتفاقية الإطار، والمتمثلتين في كلٍ من بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية المعروفة باسم بريتاس، واتفاقية قواعد المنشأ.

أولًا- بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية بين الدول الأعضاء (PRETAS):

في أعقاب دخول الاتفاقية الإطارية مرحلة التنفيذ، قامت الكومسيك بتشكيل لجنة المفاوضات التجارية عام 2003. وفي هذا الإطار انعقدت الجولة الأولى للمفاوضات التجارية لتأسيس نظام الأفضليات التجارية في منظمة التعاون الإسلامي في أبريل 2004، وانتهت الجولة في أبريل 2005، بأنطاليا.

قدمت لجنة المفاوضات التجارية "برتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي - بريتاس" إلى الدورة الحادية والعشرين للكومسيك التي انعقدت بإسطنبول في نوفمبر 2005. وقد اعتمدت الكومسيك البرتوكول وقامت بتقديمه للتوقيع والمصادقة عليه من قبل الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية بموجب القرار رقم (1) لهذه الدورة[1].

ويعد "بروتوكول بريتاس" نظامًا متممًا للاتفاقية الإطارية، بتحديده لمعدلات التخفيض التي يتم الاتفاق عليها في التعريفات حسب جدول زمني للعمل بذلك. وقد نصت المادة (12) من البروتوكول على دخوله حيز التنفيذ في اليوم التسعين من تاريخ تسلُم جهة الإيداع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة من قبل عشر من حكومات الدول المشاركة كحد أدنى، ومن ثم فقد دخل البروتوكول حيز التنفيذ في فبراير 2010 بمصادقة الدولة العاشرة[2]، وقد وقعت 33 دولة من الدول الأعضاء على البروتوكول، بينما صادقت 17 دولة منهم عليه وذلك حتى أبريل 2018[3].

يستهدف البروتوكول متابعة مبادئ وأهداف اتفاقية الإطار، مع مراعاة الدول الأعضاء الأقل نموًا، وإيلاء المراعاة الواجبة للالتزامات الثنائية ومتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء. ويشمل البروتوكول تخفيض الرسوم الجمركية للمنتجات التي يشملها، فضلًا عن إزالة الحواجز شبه الجمركية وغير الجمركية، مع

---

(1) سيسرك، **نظام الأفضليات التجارية بمنظمة المؤتمر الإسلامي وبرتوكول خطة التعريفات التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس)**، على الرابط:
http://www.sesric.org/activities-pretas-ar.php

(2) **نفسه.**

(3) COMCEC, CCO Brief on Trade, **op. cit.**, p.10.

العمل على تحقيق ذلك في إطار جدول زمني محدد. كما يتناول البرتوكول قواعد المنشأ، ومكافحة الإغراق والدعم والتدابير التعويضية والتدابير الوقائية[1]، وذلك على النحو التالي:

1) خفض التعريفات الجمركية:

- تحديد نسبة الأساس للتعريفات الجمركية بتطبيق هامش الأفضلية على السعر المعمول به حاليًا في الدول الأولى بالرعاية، على مستوى النظام المنسق الخاص بالقوانين الوطنية المنظمة للتعريفة، وهي النسبة التي أصبحت سارية اعتبارًا من 1 أكتوبر 2003.
- يتم تخفيض التعريفات على ست دفعات سنوية من قبل الدول الأقل نموًا، وعلى أربع دفعات سنوية من قبل الدول الأخرى، وذلك بدءًا من تاريخ دخول بريتاس حيز التنفيذ.
- يجوز للدول المشاركة، التي ترغب في إجراء مزيد من التخفيضات، أن تتخذ هذا الإجراء على أساس طوعي فيما بينها.
- تتم زيادة هامش الأفضلية إلى 50٪ على سبع دفعات للدول الأقل نموًا، في حين تنفذ الدول الأخرى البرنامج على خمس دفعات. ويجب على الدول النامية زيادة هامش الأفضلية إلى 5٪ بالنسبة لمنتجات الدول الأقل نموًا على ثلاث دفعات.
- فور دخول بريتاس حيز التنفيذ لن تطبق أي تعريفات جمركية جديدة متعلقة بالواردات على المنتجات الخاضعة لتخفيض التعريفة، كما لن تتم زيادة الرسوم المطبقة بالفعل، على الدول المشاركة في هذا البروتوكول بالنسبة للعلاقات التجارية فيما بينها.

2) التعريفات شبه الجمركية:

- فور دخول بريتاس حيز التنفيذ، تلغي الدول المشاركة، والدول الأقل نموًا تعريفاتها شبه الجمركية على جميع المنتجات الخاضعة للتخفيض خلال ثلاثة أعوام، ويجوز مد هذه الفترة للدول الأقل نموًا، إذا تقدمت بطلب للجنة المفاوضات التجارية ووافقت عليه اللجنة.
- لن يتم استحداث أي تعريفات شبه جمركية جديدة، ولن تتم زيادة تلك التعريفات المطبقة فعلًا على المنتجات الخاضعة لتخفيض التعريفة.

3) العوائق غير الجمركية:

- فور دخول بريتاس حيز التنفيذ، تلغي الدول المشاركة والدول الأقل نموًا في خلال ثلاثة أعوام العوائق غير الجمركية على المنتجات الخاضعة لتخفيض التعريفة.

(1) OIC, **About OIC Agreements in Economic Field**, link: http://www.oicun.org/uploads/files/convenion/OIC_AGREEMENTS_en_1.pdf

- يجوز مد هذه الفترة للدول الأقل نموًا، إذا تقدمت بطلب للجنة المفاوضات التجارية ووافقت عليه اللجنة.
- لن يتم استحداث أي عوائق غير جمركية جديدة، كما لن تتم زيادة تلك العوائق المطبقة فعلًا على المنتجات الخاضعة لتخفيض التعريفة.

4) التدابير الوقائية:

- إذا وجد أحد الأطراف أن الدعم الممنوح يُسهم في تشويه التجارة بينه وبين طرف آخر تشويهًا كبيرًا، أو إذا تبين له حدوث إغراق في التجارة مع هذا الطرف، يجوز للطرف المعني اتخاذ تدابير ملائمة تساير قواعد منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.
- قبل وضع التدابير الوقائية موضع التطبيق، يتعين على الطرف الذي يعتزم تطبيق أيًا من هذه التدابير، تزويد لجنة المفاوضات التجارية بجميع المعلومات اللازمة؛ لإجراء فحص شامل للموقف، وإجراء مشاورات على مستوى لجنة المفاوضات التجارية. وإذا لم تسفر المشاورات عن توصل الأطراف إلى اتفاق بشأن التدابير الوقائية خلال 30 يومًا، يجوز لهذا الطرف تطبيق التدابير الوقائية التي تجاري قواعد (WTO) ذات الصلة[1].

ثانيًا- اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء:

قامت لجنة المفاوضات التجارية بتنظيم الجولة الثانية من المفاوضات التجارية في أنقرة خلال الفترة (نوفمبر 2006 – سبتمبر 2007)، وخلال الجولة نوقشت إجراءات التدابير شبه الجمركية وغير الجمركية وقواعد المنشأ. وتم اعتماد اتفاقية قواعد المنشأ من قبل الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك في نوفمبر 2007، وتم تقديمها للتوقيع والمصادقة عليها من قبل البلدان الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية[2].

وقد وقعت 32 دولة من الدول الأعضاء على اتفاقية قواعد المنشأ، وصادقت عليها من بينهم 17 دولة، وذلك حتى أبريل 2018. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في أغسطس 2011[3].

وتُعد المنتجات ذات منشأ في إحدى الدول المشاركة إذا تم التحصل عليها هناك، أو إذا كانت تحتوي على مواد ذات منشأ في دول مشاركة أخرى، شريطة:

أ) أن تتجاوز عمليات التجهيز أو المعالجة المنفذة في تلك الدولة المشاركة نطاق العمليات المستثناة من منح صفة المنشأ، وهي: التعبئة في زجاجات أو علب أو حقائب، والمزج البسيط، والتوسيم، أو لصق علامات

(1) منظمة التعاون الإسلامي، بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي PRETAS، **مرجع سبق ذكره**.

(2) OIC, **About OIC Agreements in Economic Field**, Link: http://www.oicun.org/uploads/files/convenion/OIC_AGREEMENTS_en_1.pdf

(3) انظر: جدول رقم (5م): قائمة بالدول الموقعة والمصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، بملحق الجداول، ص 254.

أو طباعتها، أو وضع بطاقات، أو شعارات، والفصل في كميات، والفرز على أساس الدرجة، والتجميع والتقسيم في وحدات أو عبوات، وعمليات الحفظ، والغسيل، والتنظيف، وإزالة الغبار، أو الأكسدة، أو الزيت، أو الطلاء أو أي مواد تغطية أخرى، وكي الملابس أو ضغطها، وعمليات التلوين أو الصقل البسيطة، أو إزالة القشرة، أو التبييض الجزئي أو الكلي، وتلميع الحبوب والأرز وجليها، وعمليات تلوين السكر أو تشكيله في قوالب، وتقشير الفواكه، والمكسرات، والخضروات، والشحذ أو الصحن البسيط، أو التقطيع البسيط، والغربلة، أو النخل، أو الفرز، أو التصنيف، وأخيرًا ذبح الحيوانات.

ب) إذا لم تتجاوز عمليات التجهيز أو المعالجة المنفذة في الدولة المشاركة نطاق العمليات المشار إليها، لا يعتبر المنتج المتحصل عليه منتجًا ذا منشأ في إحدى الدول المشاركة، إلا إذا كانت القيمة المضافة هناك أكبر من قيمة المواد المستخدمة ذات المنشأ في أي من الدول المشاركة الأخرى.

ج) ألا يقل المحتوى الإجمالي ذو المنشأ في إقليم الدولة المشاركة عن 40٪ من سعر تسليم باب المصنع الخاص به.

د) ألا يقل المحتوى الإجمالي ذو المنشأ في إحدى الدول المشاركة في الدول الأقل نموًا عن 30٪ من سعر تسليم باب المصنع لمدة خمس سنوات بعد دخول قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية حيز التنفيذ.

ه) يتم تصنيف البضائع، والمواد، والمنتجات وفقًا للنظام المنسق لوصف وتكويد السلع.

و) لا يدخل في تحديد المنشأ البنود التالية التي قد تستخدم في عملية تصنيعها: الطاقة والوقود، والأجهزة والمعدات، والآلات والأدوات، والبضائع التي لا تدخل في التكوين النهائي للمنتج وتلك التي لم يكن من المقرر أن تدخل فيه.

ز) يجوز لأي دولة مشاركة أن تحظر استيراد المنتجات المحتوية على أي مدخلات ذات منشأ من دول غير مشاركة لا ترغب في أن تربطها بها علاقات اقتصادية وتجارية.

ح) المنتجات ذات المنشأ في دولة من الدول المشاركة، تستفيد عند توريدها إلى الدولة المشاركة الأخرى، من اتفاقية الإطار عند تقديم شهادة المنشأ[1].

(1) منظمة التعاون الإسلامي، **اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، 2007، نص الاتفاقية على الرابط:
http://ww1.oic-oci.org/arabic/conventions/TPS-OIC_RULES_OF_ORIGIN_ar.pdf

وقد أصدرت الكومسيك قرارات متتالية للتشغيل الكامل وتفعيل نظام الأفضليات التجارية TPS-OIC خلال الفترة (2015 – 2017) [1].

المبحث الثالث: جهود المنظمة في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها

نشطت منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية من خلال وضع الأُطر المؤسسية والقانونية كما أوضحت الدراسة في المبحثين الأول والثاني، وينتقل المبحث الثالث إلى دراسة أهم الأنشطة التي تقوم بها المنظمة من أجل تعزيز التجارة البينية، وذلك في المطلب الأول، وكيفية انعكاس هذه الأنشطة على أداء التجارة البينية للدول الأعضاء وذلك في المطلب الثاني.

المطلب الأول: أنشطة المنظمة في تعزيز التجارة البينية في الدول الأعضاء

تتنوع أنشطة المنظمة في مجال تعزيز التجارة البينية، ما بين أنشطة تمويل التجارة، وأنشطة التسويق وأنشطة الدعم الفني.

أولًا- أنشطة تمويل التجارة:

1) عمليات تمويل التجارة البينية:

تضطلع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بأنشطة تمويل التجارة، وقد أُوكِلَت هذه المهمة في البداية إلى البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) منذ عام 1975، وذلك من خلال ثلاثة برامج أساسية، وهي:

- **برنامج تمويل الواردات**: الذي بدأ عام 1977، ويستهدف تلبية احتياجات شركات الإنتاج الموجهة للتصدير في البلدان الأعضاء من المعدات والآلات والسلع الوسيطة والمواد الخام، كما يرمي إلى مساعدة المشروعات الاستثمارية من خلال برامج تمويلية متوسطة المدى.
- **برنامج تمويل الصادرات**: الذي بدأ عام 1987، بهدف تمويل الصادرات البينية، وصادرات السلع غير التقليدية، والسلع الاستراتيجية.
- **محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية**: أنشأها البنك عام 1987 بالاتفاق مع البنوك الإسلامية الأخرى، وتسعى إلى تعبئة مدخرات المستثمرين والأموال المتاحة لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تمويل مشروعات التجارة البينية[2].

وقد بلغ إجمالي عمليات تمويل التجارة المقدمة من (ISDB) مبلغ 29.13 مليار دولار منذ عام 1975 حتى عام 2008، استحوذ فيها برنامج تمويل الواردات على 23.5 مليار دولار بما يوازي 80.6٪، في

(11) انظر جدول رقم (6م): الجدول الزمني لمفاوضات نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية TPS-OIC، بملاحق الدراسة، ص 256.

(2) البنك الإسلامي للتنمية، **لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية** (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2005) ص 13.

حين كان نصيب برنامج تمويل الصادرات 1.67 مليار دولار فقط أي 5.7٪، أما محفظة البنوك الإسلامية وصندوق حصص الاستثمار فكان نصيبهما 3.96 مليار دولار أي 13.59٪ من إجمالي التمويل.

انتقلت عمليات تمويل التجارة من (ISDB) إلى (ITFC) عام 2008 تحت مظلة واحدة، وعملت (ITFC) على تعزيز فرص التمويل من أجل التجارة[1]. وتمثل أغلب وسائل تمويل التجارة التي تضطلع بها (ITFC) في نظام المرابحة والبيع بالتقسيط والاستصناع[2].

وقد بلغ إجمالي تمويل التجارة من مجموعة البنك الإسلامي 65.2 مليار دولار منذ عام 1975 حتى عام 2016، كان نصيب (ITFC) منها 51.8٪، في حين قامت باقي أجهزة المجموعة بتمويل نسبة 48.2٪ من إجمالي التمويل المقدم[3].

ومنذ نشأتها عام 2008 نجحت (ITFC) في تعبئة الموارد المالية من أجل التمويل التجاري لتصل قيمتها إلى 31.7 مليار دولار، من خلال شبكة موسعة من البنوك الشريكة والمؤسسات المالية، وفي عام 2015 وحده نجحت المؤسسة في تعبئة 4.2 مليار دولار في 25 عملية جماعية لمصلحة 15 دولة عضو، وهو ما يمثل حوالي 68٪ من إجمالي عمليات تمويل التجارة التي قدمتها المؤسسة في عام 2015[4].

سجلت (ITFC) في عام 2015 أداءً قويًا في أنشطة التمويل التجاري مع الموافقات لتصل إلى 6.05 مليار دولار ارتفاعًا من 5.2 مليار دولار عام 2014 بنسبة زيادة 16.3٪. وارتفعت المبالغ المنصرفة من 2.8 مليار عام 2014 إلى 4.55 مليار دولار عام 2015[5].

---

(1) COMCEC, "COMCEC Progress Report 2013-2015", **op. cit.**, p.24.

(2) يقصد بالمرابحة: توسط البنك لشراء أو استيراد سلعة بناء على طلب عميله وفق مواصفات محددة، ثم بيعها له بالآجل بثمن يساوي التكلفة الكلية للشراء إضافة إلى ربح معلوم متفق عليه بينهما. أما الاستصناع: فهو توسط البنك بين العميل وصانع لصنع سلعة محددة بمادة من عند الصانع، ويقوم البنك بتسديد تكاليف السلعة إضافة إلى ربح معلوم متفق عليه بينهما، على أن يسدده العميل عاجلًا أو آجلًا أو على أقساط. انظر: مصطفى فضل المولى، "التمويل التنموي لرأس المال الثابت في الصناعة– تجربة السودان"، في: فخري حسن عزي (محرر)، "صيغ تمويل التنمية في الإسلام"، **بحث مقدم إلى ندوة البنك الإسلامي للتنمية** (الخرطوم: البنك الإسلامي للتنمية، 25–27 رجب 1413 هـ/ 18–20 يناير 1993م) ص ص 55، 59.

(3) ISDB, **Annual Report 1436H/ 2015** (Jeddah: ISDB: 2015) pp.34-35.

(4) The International Islamic Trade Finance Corporation (ITFC), **ITFC Annual Report 2017** (Jeddah: ITFC, 2018) p.20.

(5) ITFC, "ITFC Progress Report on Enhancing Intra-OIC Trade", **Submitted to 32nd Ministerial Session of the COMCEC** (Istanbul: COMCEC, 21–24 November 2016) pp.5-7.

إلا أن عام 2016 شهد انخفاضًا كبيرًا في عمليات التمويل المعتمدة بنسبة 26٪ ليصل إجمالي تمويل التجارة المقدم من (ITFC) إلى 4.48 مليار دولار، ويُعزَى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، وتأثر دول أفريقيا جنوب الصحراء بشدة بانخفاض أسعار السلع ونقص العملات الأجنبية، الأمر الذي أعاق حركة النشاط التجاري[1]. وشهد عام 2017 ارتفاعًا طفيفًا في عمليات تمويل التجارة لتصل إلى 4.9 مليار دولار، وبذلك تصبح المساهمات الإجمالية لتمويل التجارة 40.2 مليار دولار منذ نشأة (ITFC) عام 2008[2].

ويوضح شكل رقم (4) التوزيع الإقليمي لإجمالي موافقات التمويل التجاري لعام 2017، الذي جاء على النحو التالي: مجموعة الدول الآسيوية 2.4 مليار دولار (بنسبة 49.01٪ من إجمالي الموافقات)، تليها مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1.6 مليار دولار (بنسبة 34.14٪)، ثم دول أفريقيا جنوب الصحراء 826 مليون دولار (بنسبة 16.85٪)[3].

شكل رقم (4): التوزيع الجغرافي لموافقات التمويل التجاري من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عام 2017

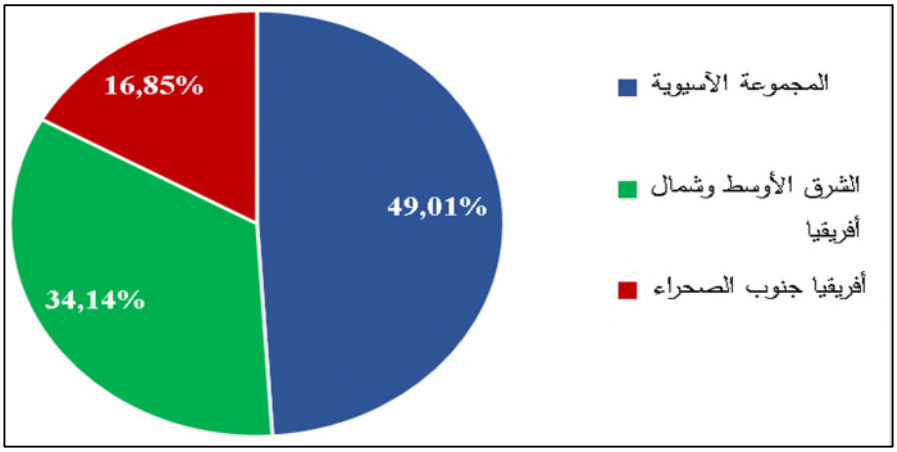

: ITFC, **ITFC's 10 Year Achievement Report 2008-2017** (Jeddah: ITFC, 2018) p.74.

(1) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، التقرير السنوي 2016، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.
(2) ITFC, ITFC's 10 Year Achievement Report 2008-2017, **op. cit.**, p.12.
(3) **نفسه**.

ويوضح شكل رقم (5) تطور حجم عمليات تمويل التجارة البينية المقدم من (ITFC) خلال الفترة (2008-2017)، الذي اتخذ اتجاهًا مطردًا من 2.5 مليار عام 2008 إلى 4.9 عام 2017 بنسبة 96%.[1]

شكل رقم (5): إجمالي تمويل التجارة المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال الفترة (2008 -2017)

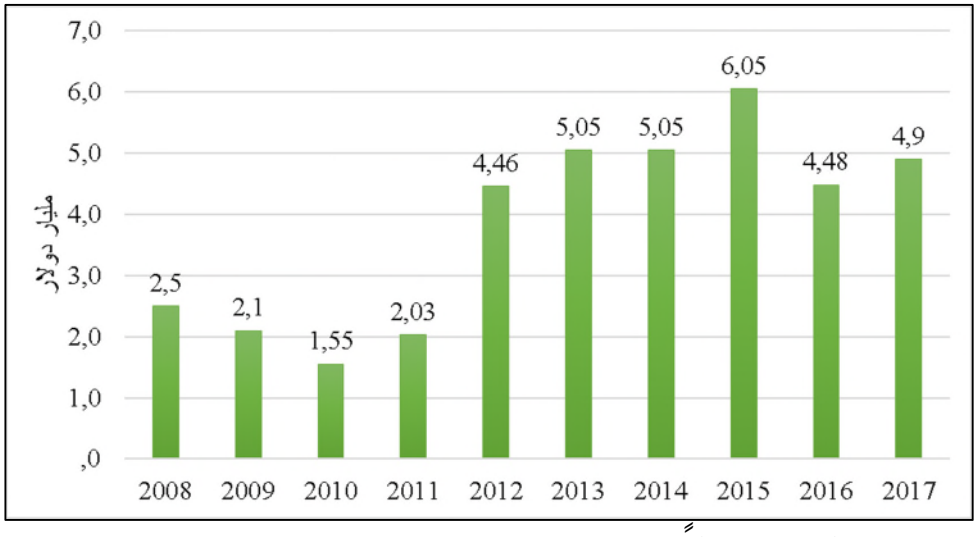

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادًا على:

ITFC, ITFC's 10 Year Achievement Report 2008-2017 (Jeddah: ITFC, 2018) p.13.

وجهت (ITFC) نسبة 70% من تمويل التجارة نحو هدف دعم التجارة البينية منذ نشأتها عام 2008 حتى عام 2017، كما ركزت 88% من عمليات تمويل التجارة على تسهيل التدفق التجاري بين الأعضاء خلال عام 2017.[2]

وقد بلغ مجموع الموافقات لتمويل أنشطة التصدير في القطاع الزراعي 439 مليون دولار عام 2017، مما ساعد على توفير فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وشملت الموافقات 15 عملية في 6 من الدول الأعضاء، تم توجيه الجزء الأكبر من التمويل من أجل دعم تصدير السلع الاستراتيجية مثل القطن والفول السوداني والقمح. وكانت أكثر الدول المستفيدة بوركينا

(1) ITFC, ITFC's 10 Year Achievement Report 2008-2017, **op. cit.**, p.13.
(2) ITFC, ITFC Annual Report 2017, **op. cit.**, pp.20-26.

فاسو والكاميرون وساحل العاج والسنغال وجامبيا[1]. وبلغت عمليات تمويل صادرات السلع الزراعية والغذائية 4.9 مليار دولار منذ نشأة (ITFC) عام 2008 حتى عام 2017[2].

2) برنامج ائتمان الصادرات:

تضطلع (ICIEC) بمساعدة المُصدرين في الدول الأعضاء على زيادة صادراتهم، من خلال تأمين القروض على الصادرات، مقابل مخاطر عدم السداد من قِبَل المشترين في الدول الأجنبية، خصوصًا في الأسواق التي ترتفع فيها درجة المخاطرة التجارية.

كما تقوم (ICIEC) بتقديم خدمات تأمين الاستثمار الأجنبي؛ حيث طرحت بوليصة لتأمين الاستثمار توفر تغطية طويلة الأجل ضد المخاطر القُطرية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المتدفقة في الدول الأعضاء. وأخيرًا تقدم (ICIEC) خدمات إعادة التأمين المتعلقة بمخاطر قروض الصادرات على أساس معاملة كل بوليصة بشكل منفرد[3].

ثانيًا- أنشطة التسويق والدعم الفني:

1) المعارض التجارية الإسلامية:

بادرت الكومسيك بإقامة هذه المعارض بهدف التوعية بما تقدمه الدول الأعضاء من منتجات، ويقوم (ICDT) بتنظيم المعارض مرة كل عامين في بلد من البلدان الأعضاء، من أجل تعزيز التجارة البينية[4]، وقد تم تنظيم 17 معرضًا تجاريًا إسلاميًا حتى عام 2018، كان آخرها المعرض التجاري السابع عشر الذي عُقد في فبراير 2018، بدولة الكويت[5].

2) إنشاء الشبكة الشاملة لهيئات تنمية التجارة (OIC -TPO):

قام (ICDT) بإنشاء شبكة الكترونية تسمح لهيئات ترويج التجارة في البلدان الأعضاء بإدارة المعلومات التجارية في بلدانهم، حيث تم إدماج كل هذه البيانات التجارية في قاعدة بيانات واحدة، وتشمل هذه البيانات فرص الأعمال والفعاليات والمعارض[6].

---

(1) **Ibid.**, pp.25-33.
(2) **Ibid.**, p.20.
(3) يوسف مسعداوي، "دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) في تعزيز صادرات واستثمارات الدول الأعضاء"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** (دمشق: جامعة دمشق، المجلد 27، ع 1، 2011) ص ص 49 – 68.
(4) COMCEC, "COMCEC Progress Report 2013-2015", **op. cit.** p.26.
(5) الموقع الالكتروني الرسمي للمركز الإسلامي لتنمية التجارة، تاريخ الوصول: 2018/3/4، على الرابط: http://icdt-oic.org
(6) **نفسه.**

كما تم إنشاء مرصد الحواجز غير التعريفية، وهو بوابة الكترونية تفاعلية تم تصميمها؛ بغرض تمكين الفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء من رصد الحواجز التي تواجههم عند تصدير أو استيراد منتجاتهم، والإبلاغ بها على الفور إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية، حتى تتمكن من اتخاذ الحلول اللازمة، كما تستهدف البوابة توفير الشفافية في القوانين والإجراءات التي تمثل تحديًا بالنسبة للمصدرين والمستوردين[1].

3) بناء القدرات:

تقوم (ICCIA) بتنظيم المنتديات التجارية، وهي عبارة عن اجتماعات لممثلي القطاع الخاص، ورجال وسيدات الأعمال في الدول الإسلامية. كما تعمل (ICCIA) على تنمية الوعي حول اتفاقيات منظمة التعاون الإسلامي المختلفة لتعزيز التعاون الاقتصادي، ولا سيما نظام الأفضليات التجارية (TPS-OIC)، إضافة إلى التعاون مع مؤسسات المنظمة من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

4) برامج المساعدة الفنية المتعلقة بنظام التجارة العالمية:

تشجع الكومسيك أعضاءها على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بغرض الاستفادة من النظام التجاري الدولي على أساس عادل. وترمي هذه البرامج إلى مساعدة الدول الأعضاء على تطوير القدرات البشرية والمؤسسية والتكيف مع النظام التجاري متعدد الأطراف. وقد انضمت 44 دولة من أصل 57 دولة عضو إلى منظمة التجارة العالمية حتى الآن، وهناك 11 دولة ما زالت في مرحلة الانضمام[3].

بالإضافة إلى ما سبق تعقد الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي اجتماعًا سنويًا للتنسيق بين مؤسسات المنظمة منذ عام 2015. وقد تم خلال الاجتماع الأول إنشاء اللجنة الفرعية حول التجارة والاستثمار والتي عقدت ثلاثة اجتماعات كان آخرها في مارس 2018 بمراكش، حيث تم تقديم خمسة مشاريع متكاملة وهي: تنمية الصناعة الحلال، ومبادرة الشباك الموحد وتسهيل التجارة، وتطوير المنتجات الاستراتيجية، وتنمية الاستثمار ودعم وكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء، وتنمية القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة[4].

---

(1) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، **التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017** (الدار البيضاء: مركز التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي، 2017) ص 142.

(2) ICCIA, **ICCIA In Brief**, on 20/2/2017, Link: http://icciabin.org/iccia-in-brief.

(3) COMCEC, **COMCEC Trade Outlook 2017** (Ankara: COMCEC, 2017) p.29.

(4) ICDT, "Annual Report on Trade among the OIC Member States Executive Summary", **Submitted to the 34th Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 8 - 10 May 2018) p.7.

كما تم إنشاء مركز التحكيم التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي في أبريل 2018 تحت مظلة الغرفة الإسلامية بالتعاون مع اتحاد الغرف التركية[1].

المطلب الثاني: تحليل أداء التجارة البينية في الدول الأعضاء بالمنظمة

يرتبط الأداء التجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي باتجاهات الاقتصاد العالمي الذي استعاد بالكاد عافيته خلال السنوات الأخيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية؛ إذ ترتبط معظم الدول الإسلامية باتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الاقتصادات الكبرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) والدول الآسيوية وغيرها من التكتلات الإقليمية، وبالتالي تتأثر اقتصادات دول المنظمة بتذبذب أسعار السلع وأسعار صرف العملات التي تتم بها المعاملات التجارية الدولية، وتعتمد أيضًا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل المنطقة[2].

أولًا- تحليل أداء التجارة الخارجية لدول المنظمة:

يمثل موقع الدول الإسلامية أهمية قصوى في التجارة الدولية، ومنذ بدء تنفيذ برنامج العمل العشري في ديسمبر 2005 من قِبل أجهزة المنظمة بالتعاون مع الشركاء الدوليين في التنمية، واصلت التجارة الخارجية للدول الأعضاء بالمنظمة نموها من 1.9 تريليون دولار عام 2005، إلى 3.3 تريليون دولار عام 2017 بزيادة قدرها 73.68٪[3].

ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل من بينها ارتفاع أسعار البترول والمواد المصنعة، وزيادة المشروعات التي تمولها مجموعة (ISDB)، وأنشطة تنمية وتسهيل التجارة التي يقوم بها (ICDT) والكومسيك و(ICCIA)، وأنشطة تأهيل الكفاءات في القطاع التجاري والاقتصادي التي تقوم بها أجهزة المنظمة بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- اليونيدو- الأونكتاد- مركز التجارة الدولي- منظمة التجارة العالمية...)[4].

(1) ICCIA, "Report on the Activities of the Islamic Chamber of Commerce, Industry & Agriculture (ICCIA)", **Submitted to the 34th Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 8 - 10 May 2018) p.4.

(2) ICDT, "Annual Rapport on Intra-OIC Trade 2015-2016", **Submitted to 32nd Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 17 – 18 May 2016) p.8.

(3) COMCEC, CCO Brief on Trade, **op. cit.**, p.2.

(4) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

بلغت حصة دول المنظمة في التجارة العالمية نسبة 7.57٪ في عام 2005، ووصلت أوجها عام 2012 بنسبة 11.85٪، ثم أخذت في التراجع حتى عام 2017 لتصل إلى 9.35%؛ بسبب الانخفاض الحاد في الصادرات[1] (شكل 6).

شكل رقم (6): حجم تجارة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (2002 – 2017) ونصيبها من التجارة العالمية

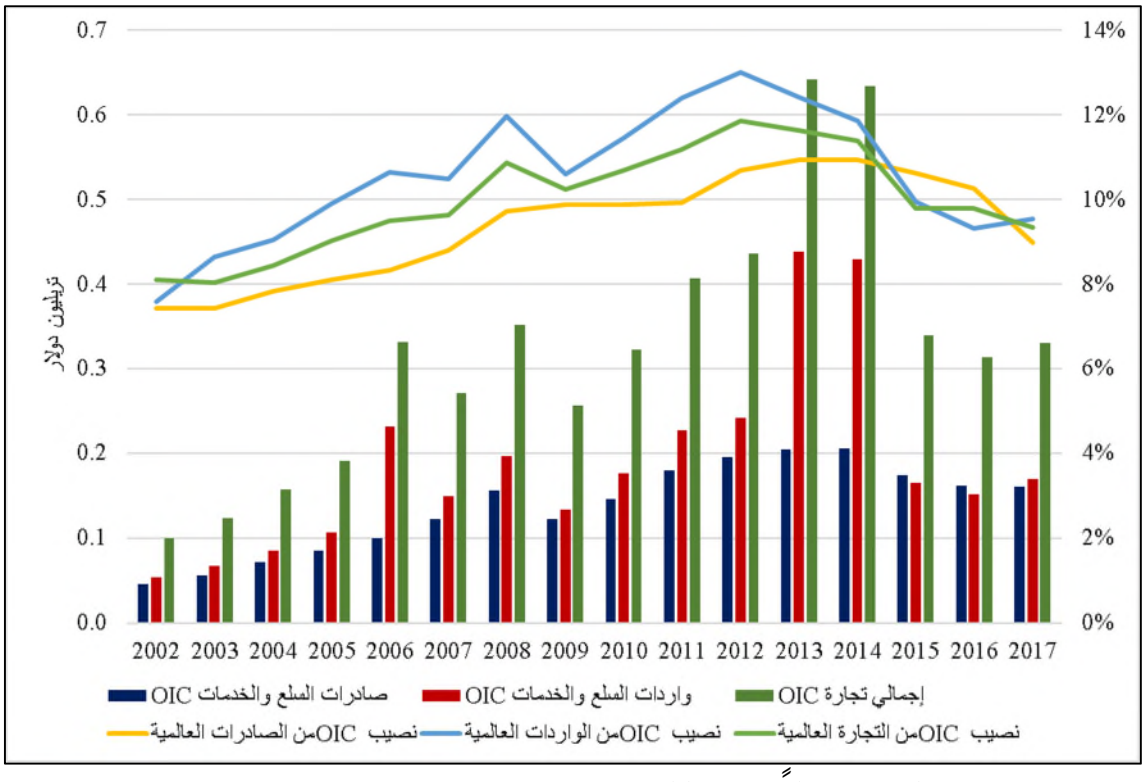

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات من: http://wits.worldbank.org

ارتفعت القيمة الإجمالية للواردات السلعية لدول المنظمة من 568.5 مليار دولار عام 2002، لتصل إلى 2.41 تريليون دولار عام 2012، إلا أن واردات دول المنظمة شهدت تراجعًا حتى عام 2016 لتصل إلى 1.6 تريليون دولار، وسرعان ما عادت للارتفاع في عام 2017 لتصل إلى 1.7 تريليون دولار[2].

سجلت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية لدول المنظمة قيمة 415.5 مليار دولار عام 2002، آخذة في الزيادة حتى بلغت 2.05 تريليون دولار عام 2014، ثم تراجعت هذه القيمة إلى 1.4 تريليون دولار عام 2016. ويعود هذا التراجع في قيمة الصادرات إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية التي تتخصص

(1) COMCEC, COMCEC Trade Outlook 2017, **op. cit.**, p.23.
(2) Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation (COMCEC), **COMCEC Trade Outlook** 2018 (Ankara: COMCEC Coordination Office, 2018) p.9.

معظم دول المنظمة في تصديرها[1]. وما لبثت قيمة الصادرات أن عادت للارتفاع عام 2017 لتصل إلى 1.6 تريليون دولار، وذلك بفضل استعادة النشاط الاقتصادي العالمي عافيته وارتفاع أسعار السلع، لا سيما أسعار النفط؛ مما أدى إلى زيادة عائدات التصدير في البلدان القائمة على المواد الأولية، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات.

ثانيًا- تحليل أداء التجارة البينية لدول المنظمة:

سجل حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة -الذي يشير إلى إجمالي الصادرات البينية والواردات البينية لدول المنظمة- زيادة كبيرة منذ بدء تنفيذ برنامج العمل العشري خلال الفترة (2005 -2017)؛ إذ ارتفع من 277.3 مليار دولار أمريكي عام 2005، إلى 760.44 مليار دولار عام 2013، أي بزيادة قدرها 174.2٪، لكنه أخذ في الانخفاض خلال عامي 2015 و2016؛ نتيجة للانخفاض العام في صادرات دول المجموعة[2]، ثم عاد للارتفاع عام 2017.

وعلى الرغم من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن الدول الأعضاء بالمنظمة اتجهت إلى زيادة تجارتها البينية؛ لعدة أسباب من بينها: التقارب الجغرافي بين كثير من دولها، ووجود اتفاقيات ثنائية وإقليمية، والتشابه في أنماط الاستهلاك، وجهود التكامل الإقليمية التي تتبعها المنظمة من أجل تدعيم التجارة، وكذلك بفضل برامج تمويل التجارة، ودور (ICIEC)، وغيرها من أنشطة المنظمة في إطار تنفيذ استراتيجية الكومسيك[3].

ويشير شكل رقم (7) إلى تطور حجم كل من الصادرات والواردات وإجمالي التجارة البينية لدول المنظمة، وكذلك نسبة التجارة البينية إلى إجمالي حجم تجارة دول المنظمة خلال الفترة (2005 -2017).

شكل رقم (7): تطور حجم التجارة البينية لدول المنظمة
خلال الفترة (2005 -2017) ونسبتها من إجمالي حجم التجارة

(1) **Idem**.

(2) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

(3) SESRC, OIC Economic Outlook 2016 Transforming the Potentials into Impact, **op. cit.**, pp.36-38.

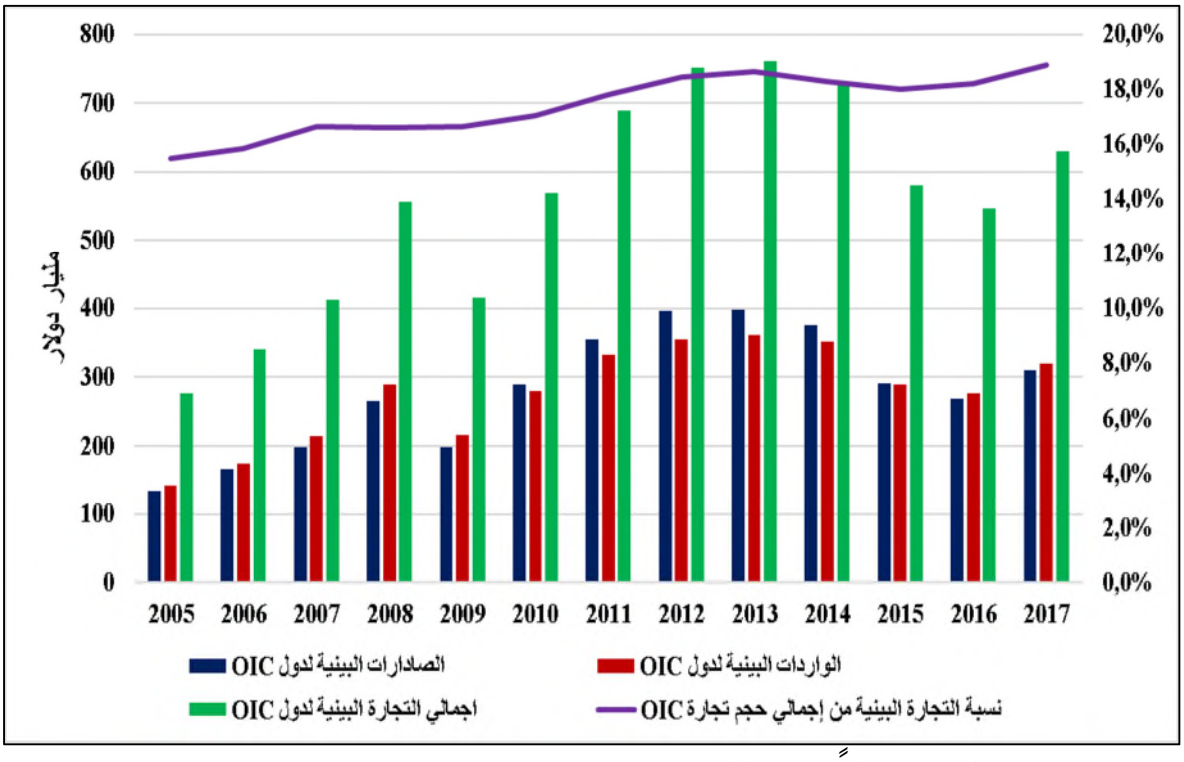

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات من:

COMCEC, **COMCEC Trade Outlook 2016** (Ankara: COMCEC, 2016) p.23.

بلغت قيمة إجمالي التجارة البينية 630 مليار دولار عام 2017، لترتفع نسبة التجارة البينية من إجمالي حجم التجارة للدول الأعضاء من 15.5٪ عام 2005 إلى 19٪ عام 2017، بزيادة قدرها 22.5٪ على مدى 12 عامًا، في حين بلغت نسبة التجارة البينية 18% فقط عام 2015، مما يشير إلى عدم تحقيق هدف وصول نسبة التجارة البينية إلى التجارة الإجمالية لدول المنظمة بحلول عام 2015 إلى 20٪ وإن كان قد اقترب كثيرًا[1].

وقد حققت 32 دولة النسبة المستهدفة بوصول نسبة تجارتها البينية مع باقي دول المنظمة 20٪ من إجمالي تجارتها الخارجية خلال الفترة (2005- 2015)، ويبين الشكلان التاليان (رقم 8، 9) الدول الخمس الأعلى والأقل في نسبة التجارة البينية من إجمالي تجارتها الخارجية خلال هذه الفترة[2].

(1) ICDT, "Annual Rapport on Intra-OIC Trade 2015-2016", **op. cit.**, p.8.
(2) **Ibid.**, p.9.

شكل رقم (8): أعلى خمس دول في نسبة التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة (2005- 2015)

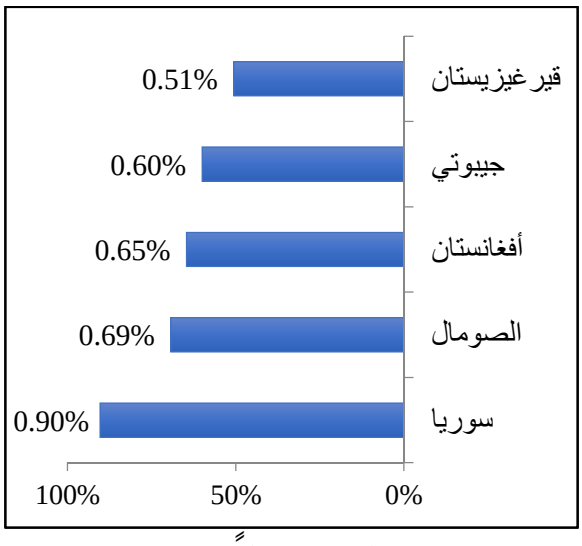

شكل رقم (9): أقل خمس دول في نسبة التجارة البينية لإجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة (2005- 2015)

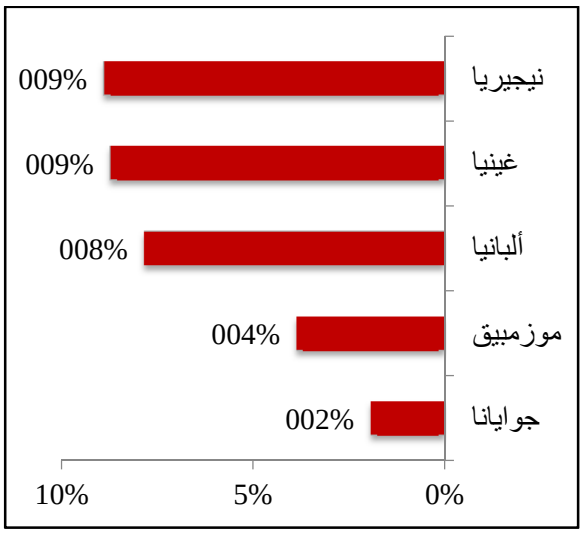

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على:

The Islamic Centre for Development of Trade (ICDT), "Annual Rapport on Intra-OIC Trade 2015-2016", **Submitted to 32nd Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 17 – 18 May 2016) p.27.

ثالثًا- أداء التجارة البينية عام 2017:

1) إجمالي التجارة البينية:

جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين البلدان العشرة الأوائل الرائدة في التجارة البينية داخل المنظمة عام 2017 بقيمة 114.9 مليار دولار، تليها تركيا والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وماليزيا (انظر شكل 10). واستحوذت البلدان العشرة الأوائل على 73.6% من إجمالي التجارة البينية للمنظمة[1].

من حيث التوزيع الجغرافي للتجارة البينية عام 2017 (شكل رقم 11) جاءت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الأولى لتسهم بنسبة 70.4% من إجمالي التجارة البينية للمنظمة، تليها مجموعة الدول الآسيوية بنسبة 23.5٪، أما دول أفريقيا جنوب الصحراء فلم تسهم إلا بنسبة 6.1% فقط من حجم التجارة البينية لدول المنظمة[2].

(1) COMCEC, COMCEC Trade Outlook 2018, **op. cit.**, p.21.
(2) **Ibid.**, pp.69-71.

شكل رقم (10): الدول الخمس الأولى في قيمة التجارة البينية مع باقي دول المنظمة عام 2017

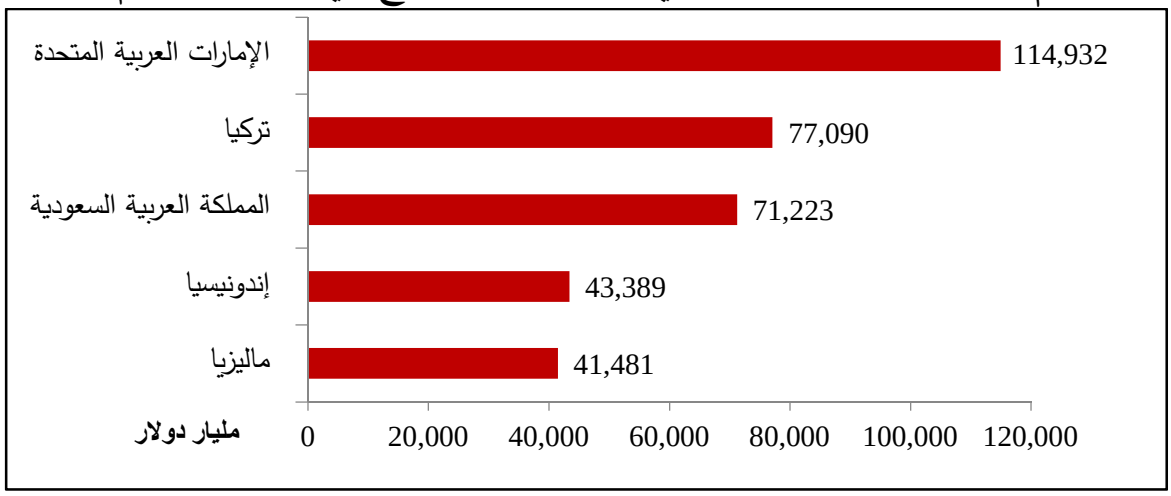

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات من:

COMCEC, COMCEC Trade Outlook 2018 (Ankara: COMCEC Coordination Office, 2018) pp. 74-76.

شكل رقم (11): التوزيع الجغرافي للتجارة البينية لدول المنظمة عام 2017

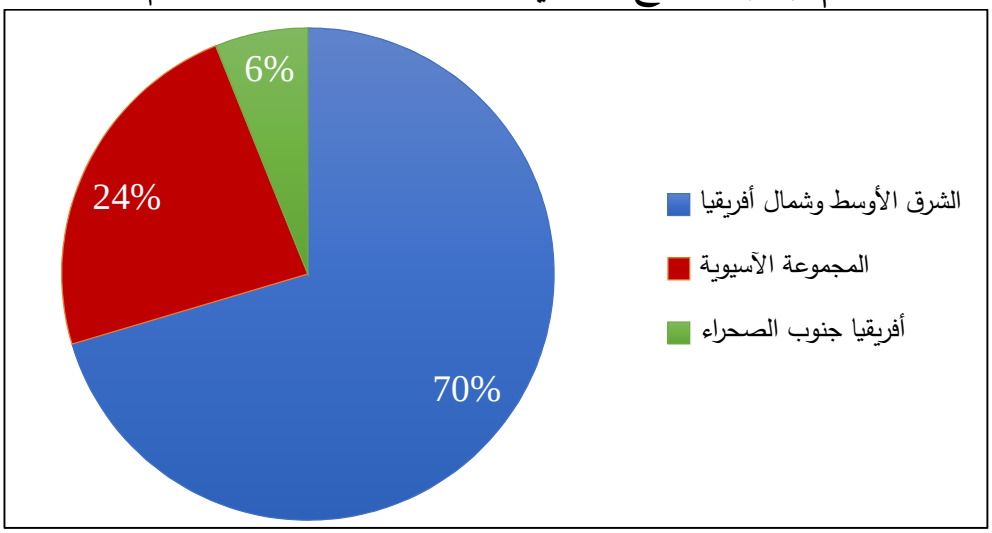

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على:

COMCEC, COMCEC Trade Outlook 2018 (Ankara: COMCEC Coordination Office, 2018) pp.74-76.

تتفاوت الدول الأعضاء بالمنظمة فيما يتعلق بنسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية، فقد بلغت هذه النسبة 64.9% في أفغانستان، تليها السودان بنسبة 48.4%، ثم جيبوتي بنسبة 44.2%. على

الجانب الآخر فإن نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية تراوحت بين 8.3- 5.9% في كل من جوايانا والجابون وموزمبيق[1].

2) الصادرات البينية:

تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة دول المنظمة في الصادرات البينية في عام 2017 بنسبة 22.2% من إجمالي الصادرات البينية للمنظمة، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 15.2%، ثم تركيا بنسبة 14.1%. وتستحوذ هذه البلدان الثلاثة مجتمعة على أكثر من نصف الصادرات البينية للمنظمة بنسبة 51.5%[2].

تنوعت السلع الأساسية للصادرات البينية لدول المنظمة عام 2017 (شكل رقم 12)، فاستحوذ الوقود المعدني والزيوت والمنتجات ذات الصلة على نسبة 17.8%، تلا ذلك اللآلئ والأحجار الكريمة بنسبة 12.5%، والآلات الكهربائية 8.2%، والآلات والمفاعلات النووية 5.8%[3].

شكل رقم (12): التصنيف السلعي للصادرات البينية لدول المنظمة عام 2017

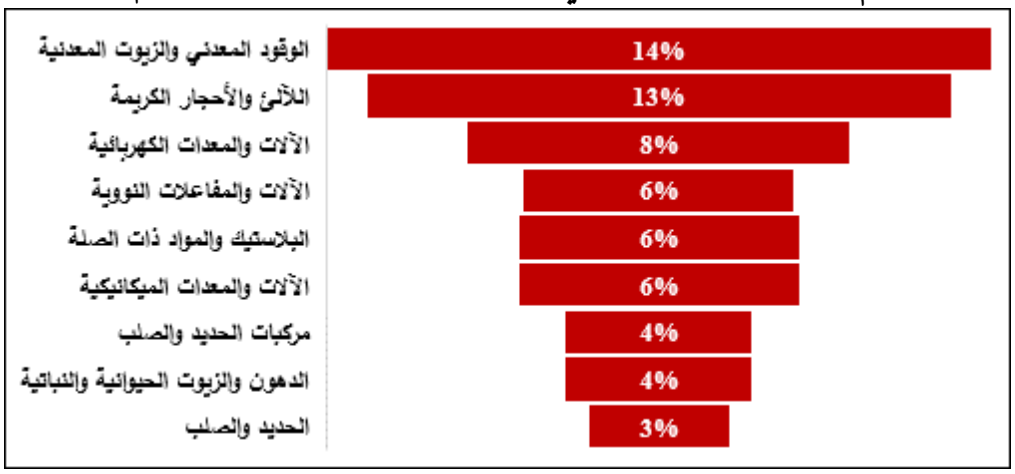

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على:

COMCEC, COMCEC Trade Outlook 2018 (Ankara: COMCEC Coordination Office, 2018) p.24.

3) الواردات البينية:

(1) COMCEC, COMCEC Trade Outlook 2018, **op. cit**., p.22.
(2) **Ibid.**, p.23.
(3) **Ibid.**, p.24.

استأثرت الإمارات العربية المتحدة كذلك بالنصيب الأكبر في مساهمتها في إجمالي الواردات البينية لدول المنظمة بنسبة 13.8%، تليها تركيا بنسبة 10%، وإيران بنسبة 7.7%[1].

4) الميزان التجاري البيني:

توجد عدة أساليب لتحديد ما إذا كانت الدولة تعد من الدول المصدرة الصافية أو المستوردة الصافية، وفي حين تتفاوت دول المنظمة فيما بينها من حيث القيم المطلقة للتجارة البينية، فإنه يمكن الاعتماد على نسبة الصادرات البينية إلى الواردات البينية من أجل مقارنة قيمة الواردات بقيمة الصادرات.

ووفقاً لهذه النسبة، فإن الدولة التي تقل فيها نسبة الصادرات إلى الواردات عن 100% تعد من الدول المستوردة الصافية، مما يعني أن هذه الدولة تستورد سلعًا من باقي دول المنظمة أكثر مما تصدر إليها. وفي المقابل فإن الدولة التي تزيد فيها نسبة الصادرات إلى الواردات عن 100% تعد من الدول المصدرة الصافية.

تشير الإحصاءات إلى أن 15 دولة عضو بالمنظمة تعد من الدول المصدرة الصافية عام 2017، تتصدرهم دولة سورينام، تليها البحرين ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وكازاخستان وتوجو والإمارات العربية المتحدة وقطر. في المقابل فإن 41 دولة عضو في المنظمة تعد من الدول المستوردة الصافية، تتصدرهم جزر المالديف، تليها جزر القمر وألبانيا وسيراليون[2].

يتبين من العرض السابق أن تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من أهم الأهداف الرئيسة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها؛ ومن أجل ذلك فقد نشطت على مدى أكثر من أربعين عامًا من خلال أجهزتها المختلفة في وضع الأُطر المؤسسية والاستراتيجيات وبرامج العمل الهادفة إلى تعزيز التجارة البينية.

كما اهتمت بوضع الإطار القانوني لنظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية، وبذلت جهودًا كبيرة من أجل تحرير التجارة بين أعضائها، وقامت بالعديد من أنشطة التمويل والتسويق بُغية تعزيز التجارة البينية، التي ظهر أثرها في زيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.

وتُعد مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من المجموعات المهمة داخل المنظمة:

Sub-Saharan African Countries Members of the Organization of Islamic Cooperation (SSA-OIC).

---

(1) **Ibid.**, p.25.
(2) **Ibid.**, p.26.

تضم مجموعة دول (SSA-OIC)[1] 22 دولة من بين 57 دولة عضو في المنظمة، بما يمثل 38.5٪ من إجمالي أعضاء المنظمة، وتكمن أهمية هذه الدول في كون غالبيتها ينتمي إلى مجموعة الدول النامية والأقل نموًا، الأمر الذي يستوجب توجيه الاهتمام إلى هذه المجموعة من الدول، وهو ما تنتقل الدراسة إلى تناوله في الفصل الثالث، الذي يستعرض أهم جهود المنظمة في تعزيز التجارة البينية بين هذه المجموعة من الدول.

(1) ستعتمد الدراسة هذا الاختصار (SSA-OIC) من الآن فصاعدًا للإشارة إلى مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات التجارة البينية في دول أفريقيا جنوب الصحراء المنتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي (SSA-OIC)

تضم منظمة التعاون الإسلامي سبعًا وعشرين دولة أفريقية، من بينها اثنتين وعشرين دولة جنوب الصحراء. وكانت الدول الأفريقية من أوائل الدول المنضمة إلى المنظمة؛ فمن بين خمس وعشرين دولة من الأعضاء المؤسسين للمنظمة، توجد اثنتا عشرة دولة أفريقية، من بينها سبع دول تقع جنوب الصحراء، وهي تشاد وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر والصومال والسودان، وهذه الدول وقعت على بيان تأسيس المنظمة عام 1969[1].

وتوالى انضمام الدول الأفريقية جنوب الصحراء إلى منظمة التعاون الإسلامي حتى وصلت إلى 22 دولة، وهي: بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وجزر القُمُر وساحل العاج وجيبوتي والجابون وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموزمبيق والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون والصومال والسودان وموريتانيا وتوجو وأوغندا.

وفقًا لإحصاءات عام 2017 بلغ إجمالي عدد السكان في دول المجموعة 508.43 مليون نسمة، تضم نيجيريا 190.886 مليون نسمة بنسبة 37.54% من إجمالي عدد سكان دول المجموعة، في حين يبلغ عدد سكان جزر القمر 814 ألف نسمة فقط[2].

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2010 لهذه المجموعة من الدول 752 مليار دولار عام 2016، مع تفاوت شديد بين دول المجموعة؛ فتستحوذ نيجيريا على نسبة 60.71% من هذا الإجمالي، في حين لم تتعد نسبة غينيا بيساو 0.13% فقط.

وتتفاوت دول المجموعة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد بلغ 7002.3 دولار سنويًا في الجابون، في حين اقتصر في الصومال على 92.06 دولار لعام 2016، وكان متوسط دول المجموعة 1229.4 دولار. وتبلغ نسبة البطالة 6.99% من إجمالي القوى العاملة في دول المجموعة في المتوسط، وترتفع هذه النسبة إلى 19.63% في الجابون، ولا تتعدى نسبة 0.34% في النيجر[3].

وتكتسب الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والواقعة جنوب الصحراء أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة؛ نظرًا لانخفاض مستويات التنمية في هذه الدول. وتشير تقديرات البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) إلى أن 17 دولة من أصل 22 تمثل دول (SSA-OIC) ما زالت بعيدة جدًا عن الاقتراب من تحقيق أحد الأهداف الأساسية من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار وربع إلى النصف.

---

(1) Ekmeleddin Ihsanoglu, **op. cit.**, p.69.

(2) انظر جدول رقم (34م): أهم المؤشرات الاقتصادية لدول SSA-OIC، بملحق الجداول، ص 289.

(3) OIC Statistics Database (OICStat), http://www.sesric.org/oicstat.php, Retrieved on: 8/6/2018.

ويمثل الفقر أحد العقبات التي تحول دون رفع مستويات التنمية في دول (SSA-OIC)؛ ومن هنا جاء اهتمام المنظمة بالإسهام في تخفيض حدة الفقر عبر المنح والقروض، وكذلك توجيه الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتمويل القطاعات الاقتصادية المهمة في هذه الدول، خصوصًا قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، وخفض عدد الذين يعانون من الجوع في القارة السمراء.

كما تُولي المنظمة اهتمامًا بالغًا برفع قدرات الدول الأفريقية في مجال التجارة؛ فتنشط المؤسسات التابعة للمنظمة في عمليات تمويل التجارة الخارجية والبينية لهذه الدول، كما تشجع على إزالة العوائق التي تعوق انسياب التجارة البينية فيما بينها، خصوصًا العوائق المتعلقة بالتسهيلات اللوجستية والبنية التحتية اللازمة للتبادل التجاري.

ويرصد الفصل الثالث أبرز جهود المنظمة في دعم وتعزيز التجارة البينية لدول (SSA-OIC)، فيبدأ بإلقاء لمحة عامة حول أهم مؤشرات التجارة البينية والتكتلات الإقليمية في هذه الدول، ثم يُعرِّج على أهم الاستراتيجيات والبرامج التي وضعتها المنظمة للعمل على التنمية الاقتصادية ودعم التجارة البينية لدول (SSA-OIC)، وأخيرًا يعرض أبرز أنشطة المنظمة التي تسهم بها في مجال تيسير التجارة البينية، وأهم العوائق التي تواجهها.

وينقسم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: واقع التجارة البينية والإقليمية في دول (SSA-OIC).

المبحث الثاني: استراتيجيات المنظمة للتنمية الاقتصادية وتعزيز التجارة لدول (SSA-OIC).

المبحث الثالث: جهود المنظمة في تيسير التجارة البينية في دول (SSA-OIC) والعقبات التي تواجهها.

المبحث الأول: واقع التجارة الدولية والبينية في دول (SSA-OIC)

تتكون مجموعة دول (SSA-OIC) من 22 دولة، تنتمي غالبيتها إلى مجموعة الدول الأقل نموًا، كما تتسم بانخفاض مساهمتها في التجارة الدولية، من جهة، وانخفاض حجم التجارة البينية، من جهة أخرى. ومن الناحية الجغرافية تتركز 13 دولة في غرب أفريقيا، وهي: بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وموريتانيا وتوجو. في حين توجد في الوسط تشاد والجابون والكاميرون، وفي الشرق كل من السودان[1] والصومال وأوغندا وجيبوتي وجزر القُمُر وموزمبيق.

ويستعرض هذا المبحث أبرز خصائص الأداء التجاري لدول (SSA-OIC) فيما يتعلق بالتجارة الدولية وجهود التكامل الإقليمي في المطلب الأول، يليها رصد لأهم مؤشرات التجارة البينية لدول (SSA-OIC) وذلك في المطلب الثاني.

المطلب الأول: خصائص التجارة الدولية والإقليمية في دول (SSA-OIC)

تستعرض الدراسة فيما يلي أهم مؤشرات الأداء التجاري لدول (SSA-OIC)، ثم تنتقل إلى أبرز التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها هذه الدول.

أولًا- مؤشرات التجارة الخارجية لدول (SSA-OIC) مع العالم الخارجي:

يوضح الشكل رقم (13) إجمالي التجارة الخارجية (صادرات وواردات) لدول (SSA-OIC)، وكذا نسبة مساهمتها في التجارة الدولية[2]:

(1) تصنف الأمم المتحدة السودان ضمن دول شمال أفريقيا، انظر: https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49/، في حين تصنفها الأونكتاد ضمن دول أفريقيا جنوب الصحراء، انظر:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **Economic Development in Africa Report 2016** (Geneva: UNCTAD, 2016) p.vii.

(2) انظر جدول رقم (7م): مؤشرات التجارة الخارجية لمجموعة دول SSA-OIC خلال الفترة (2002 – 2017)، بملحق الجداول، ص 257.

شكل رقم (13): تجارة السلع والخدمات لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (2002 - 2017) ونسبة مساهمتها في التجارة الدولية

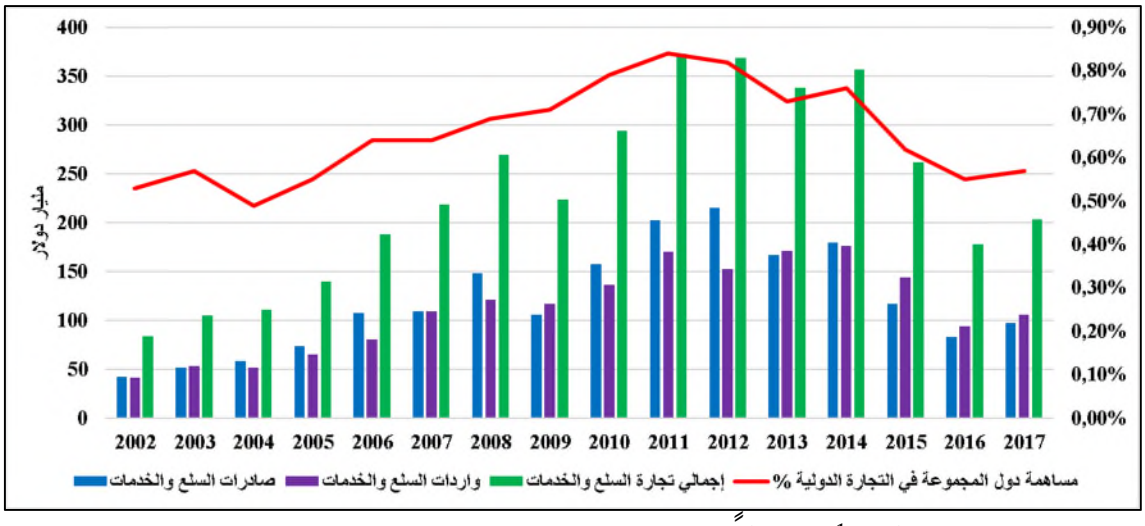

المصدر: إعداد الباحثة[1]، اعتماداً على:

IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS), http://data.imf.org.

يتبين من الشكل السابق ما يلي:

1- أخذ إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول (SSA-OIC) منحنى متصاعد منذ عام 2002 حتى عام 2008 ليحقق زيادة بنسبة 68.7٪ عما كان عليه الحال في عام 2002.

2- انخفض إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول المجموعة بنسبة 17.2٪ عام 2009 تأثرًا بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

3- منذ عام 2010 بدأ الانتعاش القوي للتجارة الخارجية لدول المجموعة، ليسجل مستويات لم يشهدها قبل الأزمة المالية العالمية. ووصل حجم التجارة الخارجية إلى قمته عام 2011 بقيمة 373.22 مليار دولار، وذلك بفضل عوامل عديدة من بينها زيادة الإنتاج الزراعي في عدد من الدول، وزيادة الاستثمار في قطاع التعدين في بلدان مثل موزمبيق والنيجر وسيراليون، إضافة إلى تزايد طلب الصين على السلع الأساسية الأولية من الدول الأفريقية، ولا سيما المعادن الأساسية[2].

4- حدث انخفاض حاد في حجم التجارة الخارجية لدول المجموعة خلال عامي 2015، 2016، ليصل إلى 187.03 مليار دولار عام 2016. ويُعزَى هذا التباطؤ التجاري إلى عدة عوامل منها: ضعف الطلب

(1) انظر جدول رقم (8م): صادرات السلع الدولية لدول SSA-OIC خلال الفترة (2002 – 2017)، وجدول رقم (9م): واردات السلع الدولية لدول SSA-OIC خلال الفترة (2002 – 2017)، بملحق الجداول، ص 258، 260 على التوالي.

(2) African Union, "Overview of Recent Economic and Social Developments in Africa", **Submitted to Tenth Joint Annual Meetings of The African Union Specialized Technical Committee on Finance** (Dakar: African Union, 23-25 March 2017) pp.0-11.

العالمي المستمر، وانخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية، وانخفاض الطلب في الاقتصادات الصاعدة خصوصًا الصين والبرازيل وروسيا. كما أدى تباطؤ النمو في الصين مقارنة بالعقد السابق، والتحول من الاستثمار والتصنيع إلى الاستهلاك والخدمات إلى انخفاض الطلب على الواردات، وخصوصًا بالنسبة للمعادن[1].

5- عاد حجم تجارة دول (SSA-OIC) إلى الارتفاع النسبي عام 2017 ليصل إلى 204 مليار دولار.

6- تعد مساهمة دول (SSA-OIC) في التجارة الدولية ضئيلة جدًا، حيث تتراوح بين 0.37٪، و0.84٪، أي لم تتعد 1٪ خلال الفترة (2002 - 2017)، وهو ما يشير إلى ضعف الهياكل الاقتصادية الإنتاجية، وانخفاض الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول التي ينتمي أغلبها لشريحة الدول الأقل نموًا.

ويوضح شكل رقم (14) إجمالي التجارة الخارجية (صادرات – واردات- إجمالي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (2002 - 2016):

شكل رقم (14): تجارة السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (2002 – 2016)

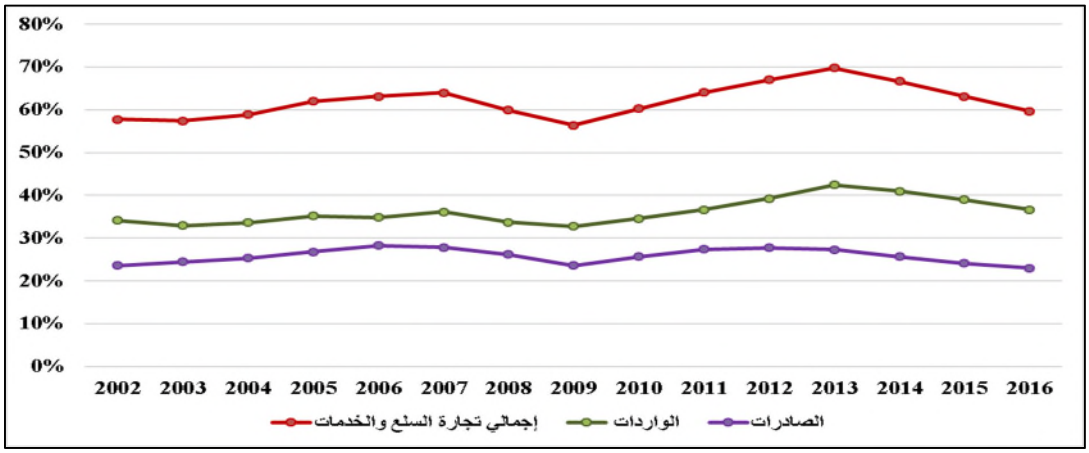

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادًا على بيانات البنك الدولي.

يتضح من الشكل السابق أن نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول (SSA-OIC) في المتوسط خلال الفترة (2002 – 2016) بلغت 60.9٪.[2]

ويعرض الشكلان التاليان الهيكل السلعي للصادرات والواردات السلعية لدول (SSA-OIC) خلال عام 2015 (وفق آخر بيانات متاحة):

(1) COMCEC, COMCEC Trade Outlook 2016, **op. cit.,** p.3.

(2) انظر جدول رقم (10م): تجارة السلع والخدمات لمجموعة دول SSA-OIC كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002 –2016)، بملحق الجداول، ص 262.

شكل رقم (15): الهيكل السلعي لصادرات دول (SSA-OIC) عام 2015

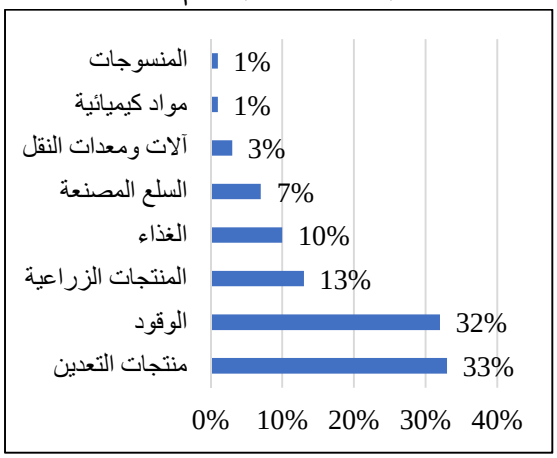

شكل رقم (16): الهيكل السلعي لواردات دول (SSA-OIC) عام 2015

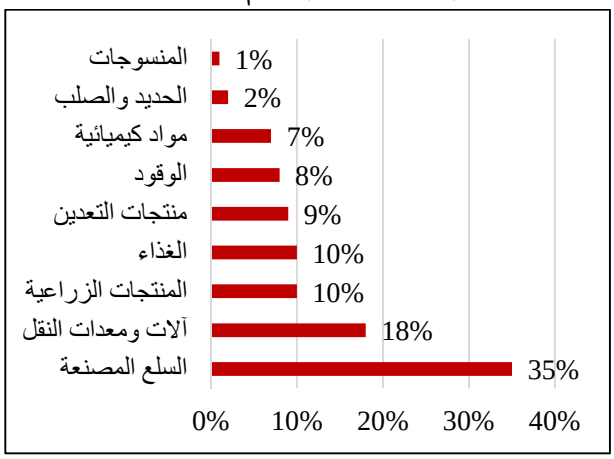

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من CEPII – Database

ويلاحظ من الشكلين السابقين أن أهم صادرات دول (SSA-OIC) في عام 2015 تمثلت في منتجات التعدين 33.٪، يليها الوقود 32.٪، ثم المنتجات الزراعية بنسبة 13%، والغذاء بنسبة 10%، والسلع المصنعة بنسبة 7%، وآلات ومعدات النقل بنسبة 3%، أما المواد الكيميائية والمنسوجات فتبلغ نسبة كل منهما 1%.

أما أهم الواردات فكانت السلع المصنعة بنسبة 35.٪، تليها آلات ومعدات النقل بنسبة 18%، ثم المنتجات الزراعية والغذاء بنسبة 10% لكل منهما، وبلغت نسبة منتجات التعدين 9%، والوقود 8%، والمواد الكيميائية 7%، والحديد والصلب 2%، وأخيرًا المنسوجات بنسبة 1%.

وتتباين قدرة الدولة على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية اعتمادًا على عدة أمور من بينها درجة تركيز الصادرات، وأحد المقاييس الشائعة لقياس درجة تركيز الصادرات هو مؤشر Herfindahl-

Hirschmann Index (HHI)[1]. ويوضح الشكل رقم (17) تنويع مصادر صادرات دول SSA-OIC في عام 2017 وفقًا لمؤشر (HHI).

شكل رقم (17): مؤشر تركيز الصادرات Herfindahl-Hirschmann Index (HHI) لدول SSA-OIC خلال عام 2017

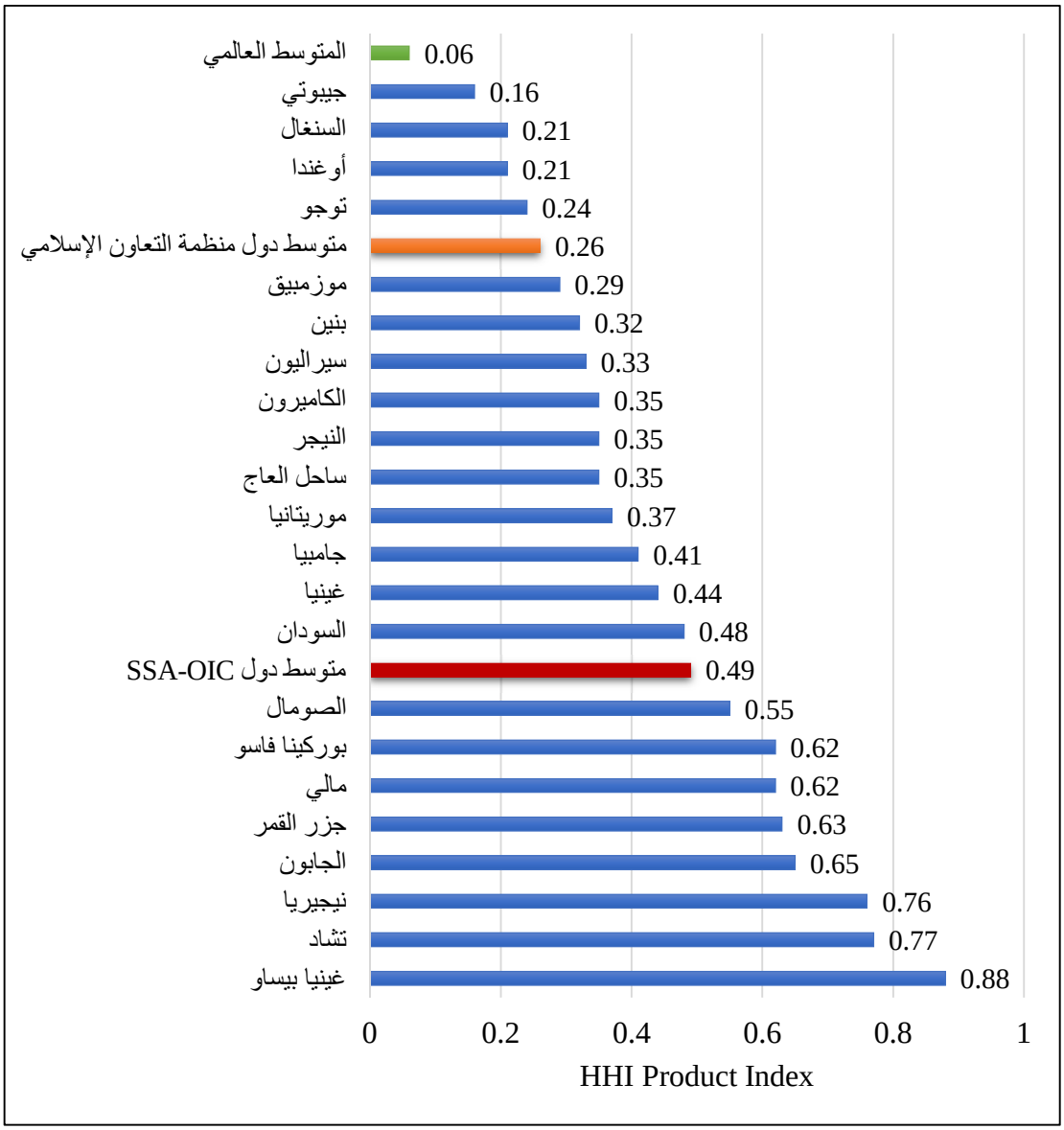

Source: UNCTADSTAT database

(1) تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر، والواحد الصحيح، أي أن ($0 \leq H \leq 1$)، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل ذلك على تنوع الصادرات، في حين يشير اقترابه من الواحد الصحيح إلى زيادة تركيز الصادرات على عدد قليل من السلع، انظر:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx

ويتبين من الشكل السابق أن جميع دول المجموعة تتسم بهيكل منتجات تصدير أكثر تركيزًا مقارنة بالمتوسطات العالمية (0.06)؛ حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر لدول SSA-OIC (0.49)، في حين بلغ متوسط المؤشر لدول منظمة التعاون الإسلامي 0.26. وتراوحت قيمة المؤشر لدول المجموعة من 0.16 في جيبوتي (التي تعد صادراتها أكثر تنوعًا) إلى 0.88 في غينيا بيساو (التي تعد صادراتها أكثر تركيزًا)[1].

وتشير البيانات إلى أن عدة دول من مجموعة SSA-OIC تعتمد بنسب متزايدة على صادرات الوقود الذي يشمل النفط والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء؛ فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الوقود من إجمالي الصادرات في نيجيريا 92%، وفي تشاد 83%، وفي الجابون 71%، وفي موزمبيق 43% وذلك في عام 2017 [2].

كما تعتمد عدة دول على صادرات المواد الغذائية الأساسية مثل الأغذية والحيوانات الحية والبذور الزيتية والزيوت الحيوانية والنباتية؛ حيث تشكل ما يصل إلى 92.7% من إجمالي صادرات غينيا بيساو، و66.8% في جزر القمر، و50.8% في ساحل العاج، و49.7% في أوغندا، و43.2% في السودان، و42.4% في موريتانيا، و40% في جامبيا، و37.7% في جيبوتي.

ويوجد العديد من الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة فقط بنسب كبيرة، مثل مالي وبوركينا فاسو وغينيا والسودان؛ حيث تبلغ حصة الذهب غير النقدي من إجمالي الصادرات 72%، 61%، 40%، 36% على التوالي. كما تشكل المعادن الأساسية مكانًا ملحوظًا في صادرات بعض الدول مثل موريتانيا والنيجر حيث شكلت حصة الخامات المعدنية والخردة المعدنية في صادراتهما 41%، 32% على التوالي.

ويترتب على تركيز الصادرات في الدول الأفريقية على عدد قليل من المنتجات الأولية الانخفاض الكبير في عائدات التصدير لأسباب تتعلق بانخفاض الطلب الأجنبي أو التعرض لصدمات أسعار السلع أو الأحوال المناخية غير المواتية. وقد أكد انهيار أسعار النفط في السنوات الأخيرة أهمية التوجه نحو السياسات التي تهدف إلى زيادة تنويع الصادرات لتعزيز القدرة على التكيف مع تقلبات أسعار السلع الأساسية[3].

ثانيًا- التجمعات الاقتصادية الإقليمية في دول (*SSA-OIC*):

يعرض الجدول التالي الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من مفوضية الاتحاد الأفريقي:

(1) http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120
(2) COMCEC, COMCEC Trade Outlook 2018, **op. cit.,** pp.17, 18.
(3) **Idem**.

جدول رقم (3): عضوية دول (SSA-OIC) في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية

	CO	SA	EC	EA	UE	IGA	EC	UM	CE	CE	عدد التجمعات
بنين					*		*		*		3
بوركينا فاسو					*		*		*		3
الكاميرون			*							*	2
تشاد			*						*	*	3
جزر القمر	*										1
ساحل العاج					*		*				2
جيبوتي	*					*					2
الجابون			*							*	2
جامبيا							*		*		2
غينيا							*				1
غينيا بيساو					*		*				2
مالي					*		*		*		3
موريتانيا								*			1
موزمبيق		*									1
النيجر					*		*		*		3
نيجيريا							*				1
السنغال					*		*		*		3
سيراليون							*				1
الصومال						*					1
السودان	*					*			*		3
توجو					*		*				2
أوغندا	*			*		*					3

* COMESA: السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا. * SADC: تجمع تنمية الجنوب الأفريقي.

* ECCAS: الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا.
* EAC: تجمع شرق أفريقيا.
* UEMOA: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.
* IGAD: الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية.
* ECOWAS: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.
* UMA: اتحاد المغرب العربي.
* CEMAC: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا.
* CEN-SAD: تجمع دول الساحل والصحراء.

المصدر: إعداد الباحثة.

يلاحظ أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) تضم أكبر عدد من دول (SSA-OIC)؛ حيث تضم 12 دولة من بين أعضاء المجموعة الاثنتين والعشرين، يليها تجمع السين صاد الذي يضم ثمان من دول المجموعة. كما يلاحظ تداخل عضوية دول (SSA-OIC) في التجمعات الإقليمية، فتتعدد عضوية بعض الدول لتصل إلى ثلاثة تجمعات.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التجارة البينية في دول (SSA-OIC)

يمكن تقسيم اتجاهات التجارة البينية لدول (SSA-OIC) إلى نوعين من المبادلات التجارية: الأول مبادلات بين دول المجموعة وباقي دول منظمة التعاون الإسلامي، والثاني المبادلات التجارية فيما بين الدول الاثنتين والعشرين الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA-OIC).

أولًا- المبادلات التجارية بين دول (SSA-OIC) وباقي دول منظمة التعاون الإسلامي:

تسهم مجموعة دول (SSA-OIC) بنسبة 6.16٪ من إجمالي التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، وقد بلغ إجمالي حجم المبادلات التجارية بين دول (SSA-OIC) وباقي دول المنظمة عام 2017 قيمة 38.3 مليار دولار، من بينها 17.7 مليار دولار للصادرات البينية، و20.5 مليار دولار للواردات البينية[1]، بعجز في الميزان التجاري البيني بمقدار 2.8 مليار دولار[2]. وتمثل نسبة التجارة البينية 18.81٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدول (SSA-OIC) عام 2017.

(1) انظر جدول رقم (12م): التجارة البينية لدول SSA-OIC مع باقي دول المنظمة عام 2017، بملحق الجداول، ص 264.

(2) انظر جدول رقم (11م): الميزان التجاري البيني مع باقي دول المنظمة عام 2017، بملحق الجداول، ص 263.

وقد ارتفعت قيمة المبادلات التجارية عام 2017 بين دول (SSA-OIC) وباقي دول المنظمة عن عام 2016 بمقدار 4.4 مليار دولار، بما يمثل نسبة ارتفاع 13.٪؛ حيث بلغت قيمة التجارة البينية 33.9 مليار دولار عام 2016، وكانت قيمة الصادرات 15.8 مليار دولار، في حين كانت قيمة الواردات 18.1 مليار دولار في عام 2016[1].

ويوضح شكل رقم (18) التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين لدول (SSA-OIC) من الدول الأعضاء في المنظمة:

شكل رقم (18): التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين لدول (SSA-OIC) من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017

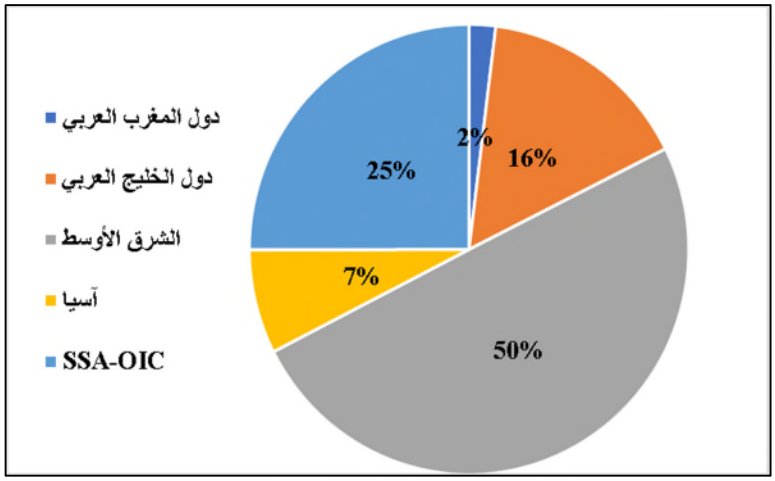

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF Direction of Trade Statistics.

يتبين من الشكل السابق أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستأثر بنسبة 50% من إجمالي تجارة دول (SSA-OIC) مع الدول الأعضاء بالمنظمة، في حين تمثل التجارة البينية المتبادلة بين دول مجموعة (SSA-OIC) نسبة 25% من إجمالي تجارتها البينية مع باقي دول المنظمة، وتتوجه نسبة 16% إلى دول الخليج العربي، تليها المجموعة الآسيوية بنسبة 7%، وأخيرًا تأتي دول المغرب العربي بنسبة 2% فقط.

1) صادرات دول (SSA-OIC) لباقي دول منظمة التعاون الإسلامي:

سجلت صادرات المجموعة لباقي دول المنظمة انخفاضًا بنسبة 14.٪ بين عامي 2013 و2017، حيث انخفضت من 20.6 مليار دولار عام 2013 إلى 17.7 مليار دولار عام 2017؛ نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية، وهي السلع التي تتخصص غالبية دول (SSA-OIC) في تصديرها،

(1) البيانات محسوبة من IMF Direction of Trade Statistics.

وذلك على الرغم من ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة [1]. ويوضح شكل رقم (19) التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين في مجال الصادرات لدول (SSA-OIC) من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017 بالنسبة المئوية[2]، والذي يظهر أن 45٪ من صادرات دول المجموعة موجهة لداخل المجموعة، في حين تصدر المجموعة 34٪ من إجمالي صادراتها مع دول المنظمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتصدر بنسبة 21% للمجموعة الآسيوية.

2) واردات دول (SSA-OIC) من باقي دول منظمة التعاون الإسلامي:

شهدت الفترة بين عامي 2013 و2017 انخفاضًا في واردات دول (SSA-OIC) من باقي دول المنظمة بنسبة 20%، نتيجة انخفاض أسعار النفط، وإن كان هذا الانخفاض قد أسهم في تخفيف عبء الواردات في كل من موزمبيق وبوركينا فاسو. وتمثل نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات الخارجية لدول المجموعة 18.81% عام 2017. أما عن الشركاء التجاريين في مجال الواردات البينية فقد استحوذت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على 51% من إجمالي واردات المجموعة من الدول الأعضاء في المنظمة، وكانت نسبة الواردات البينية داخل دول المجموعة 34%، في حين كانت الواردات البينية من المجموعة الآسيوية 15% وذلك عام 2017، كما يظهر في شكل رقم (20).

شكل رقم (19): التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين لصادرات مجموعة (SSA-OIC) إلى دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017

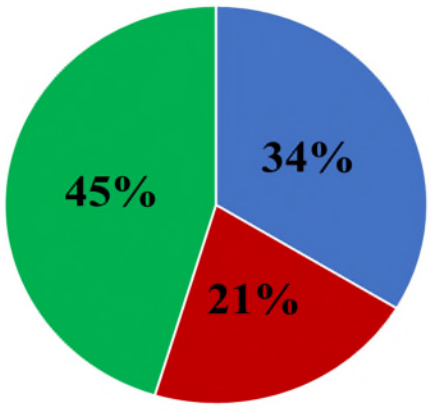

شكل رقم (20): التوزيع الجغرافي للشركاء التجاريين لواردات مجموعة (SSA-OIC) من دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017

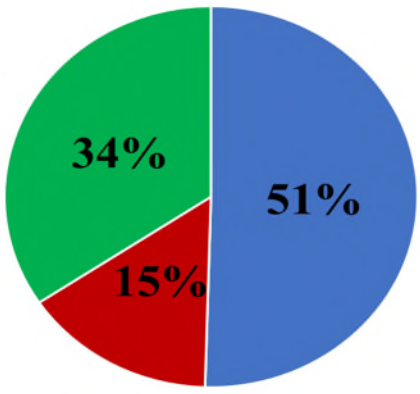

(1) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

(2) انظر جدول رقم (15م): التوزيع النسبي للشركاء التجاريين لصادرات مجموعة SSA-OIC إلى دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017، بملحق الجداول، ص 270.

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF Direction of Trade Statistics.

ثانيًا- المبادلات التجارية البينية داخل مجموعة دول (SSA-OIC):

سجلت دول (SSA-OIC) نموًا ملحوظًا في تجارتها البينية الإقليمية بين عامي 2002 و2017، حيث ارتفعت من 7.2 مليار دولار عام 2002 إلى 17.8 مليار عام 2017، بنسبة زيادة 147٪. ومع ذلك تشير البيانات إلى انخفاض نسبة التجارة البينية في دول المجموعة إلى إجمالي تجارتها الخارجية، حيث بلغت هذه النسبة 22.31% في المتوسط خلال الفترة (2002- 2017)، في حين تصل نسبة التجارة البينية إلى11.87% من إجمالي تجارتها مع القارة الأفريقية، وترتفع هذه النسبة إلى 50.66% من إجمالي تجارتها مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك خلال نفس الفترة، كما يوضحها شكل رقم (21).

شكل رقم (21): نسبة التجارة البينية لدول SSA-OIC إلى إجمالي تجارتها مع شركائها التجاريين خلال الفترة (2002 – 2017)

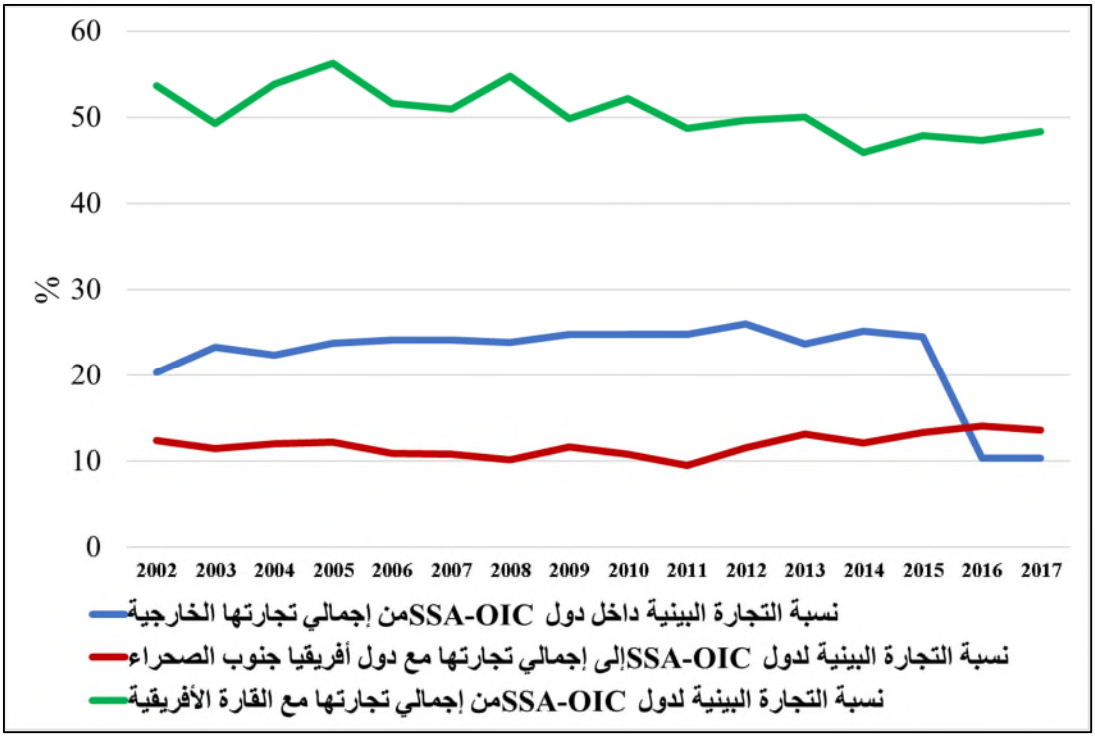

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF Direction of Trade Statistics.

وعلى الرغم من تحقيق دول المجموعة هدف وصول التجارة البينية إلى 20% من إجمالي التجارة الخارجية والتي حددها البرنامج العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2015، إلا أن عامي 2016 و2017 شهدا تراجعًا حادًا في نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية لدول المجموعة، فقد بلغت

هذه النسبة 10.36%، و10.39% عامي 2016 و2017 على التوالي، وذلك بعد أن وصلت إلى 24.59% عام 2015[1].

كما بلغت نسبة التجارة البينية لدول (SSA-OIC) إلى إجمالي التجارة مع القارة الأفريقية 13.66%، وترتفع إلى نسبة 48.36% من إجمالي التجارة مع دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام 2017[2].

وتمثل التجارة البينية الإقليمية لدول (SSA-OIC) نسبة 39.02٪ من إجمالي تجارتها مع باقي دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين كانت نسبة كل من الصادرات البينية والواردات البينية على التوالي 45.09%، 33.74% من إجمالي صادراتها ووارداتها مع باقي أعضاء المنظمة عام 2017[3].

وتتفاوت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية بين دول المجموعة؛ ففي حين تصل هذه النسبة إلى 45.49٪ في سيراليون، و33.24٪ في مالي، و20.55٪ في السنغال، لا تتعد نسبة 1٪ في كل من أوغندا والسودان وموزمبيق. وتسجل صادرات بعض دول (SSA-OIC) نحو بعضها نسباً مرتفعة، على سبيل المثال سيراليون 99٪، غينيا بيساو 98٪، جيبوتي 88٪، النيجر 83.5٪، السنغال 83٪، جامبيا 81.3٪، توجو 78.7٪، ساحل العاج 75.3٪[4].

1) هيكل الصادرات البينية لدول (SSA-OIC):

بدراسة بنية الصادرات البينية الإقليمية التفصيلي لكل من الاثنتين وعشرين دولة خلال الفترة (2009-2015)[5]، يتبين ما يلي:

1- **المواد الغذائية**: تشكل الصادرات البينية من المواد الغذائية أكثر من نصف الصادرات البينية الإجمالية لكل من: موريتانيا 73.07٪، جزر القمر 69.39٪، أوغندا 53.53٪.

2- **الوقود المعدني**: ويشمل النفط والغاز الطبيعي والفحم والكهرباء، يشكل أكثر من ثلثي الصادرات البينية الإجمالية لكل من: نيجيريا 90.45٪، الجابون 79.68٪، النيجر 68.14٪.

3- **المواد الخام الزراعية**: من أهم الدول المصدرة غينيا بيساو 58٪، بنين 52.76٪، مالي 27.75٪.

---

(1) انظر جدول رقم (13م): إجمالي التجارة البينية لدول SSA-OIC فيما بينها كنسبة مئوية من إجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة (2002 –2017)، بملحق الجداول، ص 266.

(2) البيانات محسوبة من IMF Direction of Trade Statistics.

(3) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016–2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 69.

(4) انظر جدول رقم (14م): اتجاهات التجارة البينية بين دول SSA-OIC عام 2017، بملحق الجداول، ص 268.

(5) انظر جدول رقم (16م): التوزيع النسبي للصادرات البينية لدول (SSA-OIC) فيما بينها خلال الفترة (2009 –2015)، بملحق الجداول، ص 271.

4- **المواد المصنعة**: تستأثر المواد المصنعة (وتشمل المصنوعات الجلدية والمصنوعات من المطاط والفلين والورق والكرتون والغزل والنسيج) بنسبة 72.89٪ من إجمالي الصادرات البينية لجامبيا، وبنسبة 46.47٪ لسيراليون، ونسبة 30.85٪ لبوركينا فاسو.

5- **المصنوعات المتنوعة**: تشمل المباني سابقة التجهيز والأثاث والمنسوجات والأحذية ومعدات التصوير وغيرها، وتستحوذ هذه المصنوعات على 58.08٪ من الصادرات البينية لغينيا، و42.77٪ لتشاد.

6- **آلات ومعدات النقل**: تشمل الصناعات الميكانيكية والالكترونية والكهربائية والآلات والمعدات المكتبية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتمثل نسبة 50.65٪ من إجمالي الصادرات البينية لسيراليون، و34.9٪ لجيبوتي[1].

ويوضح الشكل رقم (22) التصنيف السلعي للصادرات البينية لدول (SSA-OIC) مجتمعة لعام 2015، حيث يلاحظ أن الأغذية والحيوانات الحية المعدة للتغذية البشرية تستأثر بنسبة 21.2٪ من إجمالي الصادرات البينية الإقليمية لدول المجموعة، يليها الوقود المعدني، ومواد التشحيم بنسبة 18.1٪، ثم المواد الخام الزراعية بنسبة 13.1٪، وتبلغ نسبة المواد المصنعة 12.9٪، وآليات ومعدات النقل 11٪، أما باقي السلع فتتراوح نسبتها بين 8 إلى 2٪.

2) هيكل الواردات البينية لدول (SSA-OIC):

بدراسة بنية الواردات البينية الإقليمية التفصيلي لكل من الاثنتين وعشرين دولة خلال الفترة (2009-2015)[2]، يتضح ما يلي:

1- **المواد الغذائية**: تشكل الواردات البينية من المواد الغذائية نسبة 30.8٪ لغينيا، و28.07٪ لجزر القمر.

2- **الوقود المعدني والنفط**: يشكل أكثر من ثلثي الواردات البينية الإجمالية لكل من: الكاميرون 74.35٪، ساحل العاج 69.26٪، موريتانيا 65.71٪.

3- **المواد المصنعة**: تمثل نسبة 33.2٪ من إجمالي الواردات البينية لجزر القمر، ونسبة 27.28٪ للنيجر.

---

(1) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 41. ولمزيد من التفاصيل حول أهم الشركاء التجاريين والسلع المتبادلة بين دول (SSA-OIC) انظر: جدول رقم (17م): أهم أسواق الصادرات البينية في دول (SSA-OIC) عام 2016، بملحق الجداول، ص 273.

(2) انظر جدول رقم (18م): التوزيع النسبي للواردات البينية لدول SSA-OIC فيما بينها خلال الفترة (2009 -2015)، بملحق الجداول، ص 274.

شكل رقم (22): التصنيف السلعي للصادرات البينية لدول (SSA-OIC) عام 2015

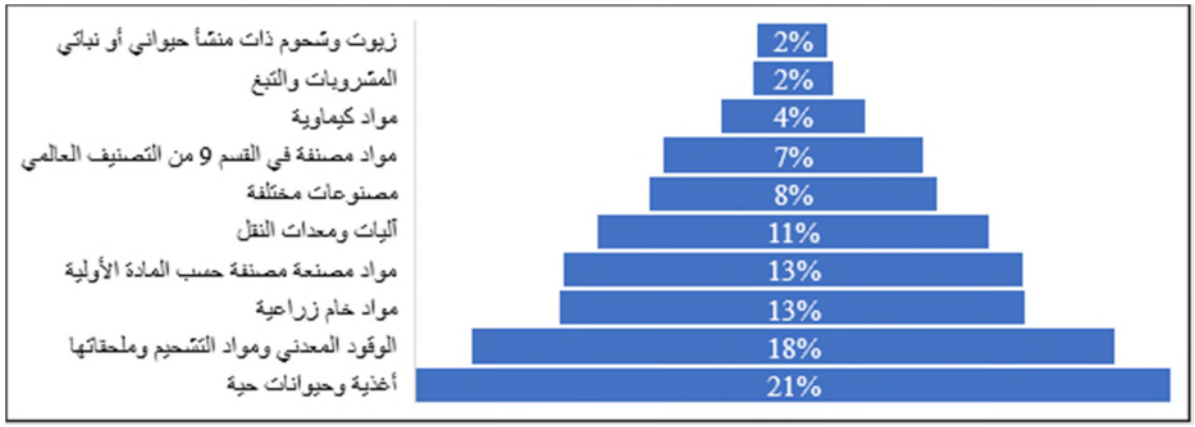

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017 (الدار البيضاء: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، 2017) ص 41.

4- **آلات ومعدات النقل**: تمثل نسبة 32.46٪ من إجمالي الواردات البينية للسودان، و31.13٪ لجيبوتي[1].

ويوضح الشكل رقم (23) التصنيف السلعي للواردات البينية الإقليمية لدول (SSA-OIC) لعام 2015، حيث يتبين أن كلًا من النفط والوقود المعدني يستحوذان معًا على 35.2٪ من إجمالي الواردات البينية الإقليمية لدول المجموعة، يليها الأغذية والحيوانات الحية والمواد المصنعة بنسبة 14٪ لكل منهما، ثم آليات ومعدات النقل بنسبة 12.3٪، أما باقي السلع فتتراوح نسبتها بين 9.5 إلى 0.3٪.

(1) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

شكل رقم (23): التصنيف السلعي للواردات البينية لدول (SSA-OIC) عام 2015

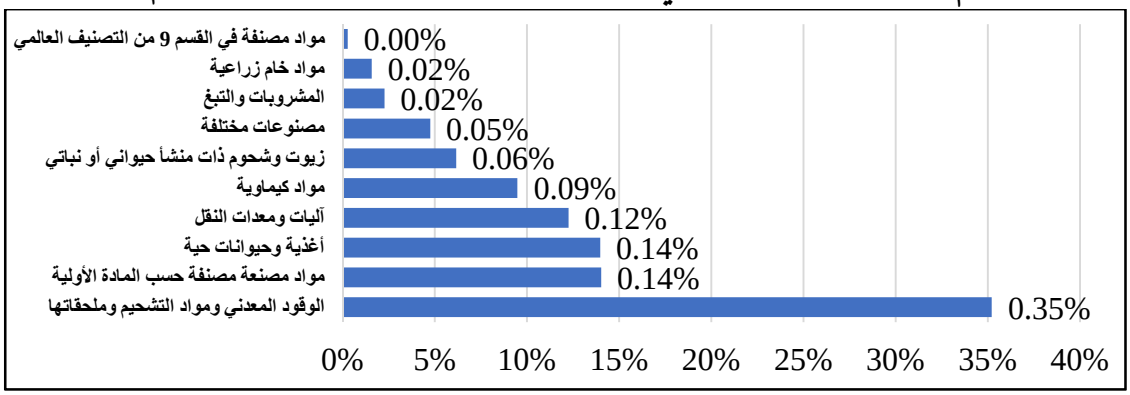

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017 (الدار البيضاء: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، 2017) ص50.

ثالثًا- التقسيم الإقليمي للتجارة البينية داخل دول (SSA-OIC):

على الرغم من تعدد التجمعات الإقليمية داخل مجموعة دول (SSA-OIC)، إلا أن حجم التجارة البينية ما زال ضئيلًا مقارنة بتجمعات إقليمية أخرى، بسبب غياب الإرادة السياسية، ووجود الحواجز الجمركية والقيود غير التعريفية على التبادل التجاري، إضافة إلى معوقات أخرى ستوضحها الدراسة في المبحث الثالث من هذا الفصل.

وتتصدر ساحل العاج دول المجموعة من حيث حصتها من إجمالي التجارة البينية لدول المجموعة بنسبة 25.6%، تليها نيجيريا بنسبة 21.4%، ثم مالي بنسبة 11.89%، ثم السنغال بنسبة 10.27%، وتستحوذ البلدان الأربعة معًا على نسبة 69% من إجمالي التجارة البينية داخل دول (SSA-OIC).

من أهم الدول الأعضاء المصدرة على مستوى الصادرات البينية: نيجيريا وساحل العاج والسنغال، حيث سجلت الدول الثلاث مجتمعة 71.39٪ من إجمالي الصادرات البينية لدول المجموعة عام 2017. في حين كانت أهم الدول المستوردة: ساحل العاج ومالي وبوركينا فاسو، حيث حققت الدول الثلاث مجتمعة 57.6٪ من إجمالي الواردات البينية لدول المجموعة في العام نفسه، لذا فإن تنشيط المبادلات التجارية في دول (SSA-OIC) يعتمد على نيجيريا وساحل العاج والسنغال، وتقع كلها غرب أفريقيا[1]. وتستعرض الدراسة فيما يلي أهم مؤشرات التجارة البينية داخل التجمعات الإقليمية الأساسية التي تنتمي إليها دول (SSA-OIC):

1) التجارة البينية للدول المنتمية للايكواس (ECOWAS):

(1) انظر جدول رقم (19م): نسب مساهمة دول SSA-OIC في إجمالي التجارة البينية داخل دول المجموعة عام 2017، بملحق الجداول، ص 275.

تضم الايكواس 15 دولة، من بينها 12 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وقد بلغت قيمة المبادلات التجارية بين دول (SSA-OIC) المنتمية للايكواس 13.1 مليار دولار عام 2017، بنسبة 8.8٪ من إجمالي التجارة الخارجية[1]، لتسجل ارتفاعًا بقيمة 8.9 مليار دولار عن عام 2005؛ ويُعزَى ذلك لارتفاع حجم التجارة البينية لبعض دول المجموعة مثل نيجيريا وساحل العاج والسنغال وتوجو والنيجر.

تستأثر ساحل العاج بنسبة 29.45٪ من إجمالي التجارة البينية لدول المجموعة، تليها نيجيريا بنسبة 21.23، في حين لم تتعد نسبة غينيا بيساو 0.46٪. وعلى مستوى الصادرات البينية تتصدر نيجيريا دول المجموعة بنسبة 33.3%، تليها ساحل العاج بنسبة 30.8%، في حين تصدرت ساحل العاج في نسبة الواردات البينية من إجمالي دول المجموعة بنسبة 27.92%، تليها مالي بنسبة 26.11%. ومن المتوقع أن يشهد حجم التجارة البينية لدول الايكواس ارتفاعًا كبيرًا؛ نظرًا لاقتراب دخول منطقة التبادل الحر والعملة الموحدة المزمع دخولها حيز التنفيذ عام 2018[2].

2) التجارة البينية للدول المنتمية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA):

تم إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا عام 1994، وينتمي جميع الأعضاء الثمانية لدول (SSA-OIC)، وهي: بنين وبوركينا فاسو ومالي وغينيا بيساو وساحل العاج والنيجر والسنغال وتوجو.

وقد تمكن (UEMOA) من إنشاء اتحاد جمركي بتعريفة خارجية مشتركة وبنك مركزي وعملة نقدية موحدة (CFA)[3].

سجلت قيمة المبادلات البينية لدول المجموعة 6.5 مليار دولار عام 2017 بنسبة 12.2٪ من إجمالي تجارتها الخارجية. وقد استحوذت مالي على نسبة 28.21٪ من إجمالي التجارة البينية لدول المجموعة، تليها ساحل العاج بنسبة 26.1٪، في حين كان نصيب غينيا بيساو 0.06٪ فقط. تعد السنغال وساحل العاج أهم الدول المصدرة؛ حيث سجلت صادرات الدولتين معًا نحو الاتحاد 67.65٪ من إجمالي

(1) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

(2) انظر جدول رقم (20م): المبادلات التجارية بين دول (SSA-OIC) المنتمية للايكواس عام 2017، بملحق الجداول، ص 276.

(3) الفرنك الأفريقي (CFA) هو العملة الموحدة التي تستخدمها 14 دولة في غرب أفريقيا. وكان الفرنك الأفريقي في السابق مربوطًا بالفرنك الفرنسي، وحاليًا أصبح مربوطًا باليورو. انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، **الاتحادات النقدية والتجارة الإقليمية في أفريقيا** (جنيف: مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية التاسعة والخمسون، 23-25 يونيو 2014) ص3، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdbex59d3_ar.pdf

الصادرات البينية داخل الاتحاد، في حين كانتا بوركينا فاسو ومالي أهم الدول المستوردة؛ حيث استحوذتا على 75.34٪ من إجمالي الواردات البينية لدول (UEMOA) عام 2017[1].

3) المبادلات التجارية للدول المنتمية إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (CEMAC):

أُنشئت (CEMAC) عام 1994، وتنتمي كل من الكاميرون والجابون وتشاد إلى هذه الرابطة. وقد سجلت الدول الثلاث مجتمعة 324.7 مليون دولار في قيمة المبادلات التجارية البينية عام 2017، مقابل 136 مليون دولار عام 2005، بزيادة بلغت 188.7 مليون دولار، ولا تتعد التجارة البينية نسبة 2.06٪ من إجمالي التجارة الخارجية لهذه المجموعة من الدول.

وتعد الكاميرون هي الفاعل الرئيس في المجموعة؛ إذ تستحوذ على 45.87٪ من إجمالي التجارة البينية للدول الثلاث، كما تعد الفاعل الرئيس على مستوى الصادرات البينية في المنطقة بنسبة 91%، في حين تعد تشاد الفاعل الرئيس على مستوى الواردات البينية بنسبة 67.8% من إجمالي واردات مجموعة (CEMAC)[2].

المبحث الثاني: استراتيجيات المنظمة للتنمية الاقتصادية وتعزيز التجارة لدول (SSA-OIC)

تُولي منظمة التعاون الإسلامي اهتمامًا كبيرًا بالدول الأعضاء فيها الأقل نموًا، ومن بينها دول أفريقيا جنوب الصحراء، ويتمثل هذا الاهتمام في وضع البرامج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، والقضاء على الفقر في الدول الأفريقية الأعضاء، وهو ما تتناوله الدراسة في المطلب الأول، كما دشنت المنظمة برامج متخصصة في تعزيز التجارة البينية لهذه الدول، وهو ما تعرضه الدراسة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: برامج ومبادرات المنظمة لدعم وتنمية دول (SSA-OIC)

تنتمي 18 دولة من أصل 22 دولة في مجموعة (SSA-OIC) إلى فئة البلدان الأقل نموًا[3]، وذلك باستبعاد نيجيريا والكاميرون وساحل العاج والجابون؛ الأمر الذي ترتب عليه أن حازت هذه المجموعة من

---

(1) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 72. انظر جدول رقم (21م): المبادلات التجارية بين دول SSA-OIC المنتمية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا UEMOA عام 2017، بملحق الجداول، ص 277.

(2) انظر جدول رقم (22م): المبادلات التجارية بين دول SSA-OIC المنتمية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (سيماك) عام 2017، بملحق الجداول، ص 277.

(3) يقصد بأقل البلدان نموًا وفق تعريف الأمم المتحدة تلك البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عوائق هيكلية شديدة تعترض سبيل التنمية المستدامة، ويستند تحديد هذه الدول إلى ثلاثة معايير: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي. وتضم هذه المجموعة من الدول 47 دولة. انظر:
Committee for Development Policy, **Report on the twentie[th] session 12–16 March 2018** (New York: United Nations, 2018) p.15.

الدول اهتمام المنظمة مبكرًا منذ نشأتها، فخصصت العديد من البرامج لدعم وتنمية المنطقة، وفيما يلي أهم هذه البرامج:

أولًا- إطار (ISDB) للتعاون مع أفريقيا:

قدم (ISDB) مبادرة بعنوان "إطار البنك الإسلامي للتنمية من أجل التعاون مع أفريقيا"، التي تم إقرارها عقب اجتماع مجلس محافظي (ISDB) السابع والعشرين، الذي انعقد في واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو خلال الفترة (22 -23 أكتوبر 2002)، الذي صدر عنه "إعلان واجادوجو".

وتضمن الإعلان تَعَهُّد مجموعة (ISDB) بتقديم تمويل مقداره 2 مليار دولار للدول الأقل نموًا في أفريقيا، خلال خمس سنوات في الفترة (2003 -2007)؛ من أجل العمل على مواجهة المشاكل التي تواجه هذه الدول، والعمل على تحقيق التنمية في مجالات عدة، من بينها التعليم والتدريب والصحة والزراعة التي تُعد كلها من أولويات البنك[1].

كان (ISDB) قد قدم تمويلات لدول (SSA-OIC) منذ إنشائه حتى عام 2002، بلغت 9.3 مليار دولار، تم توظيفها في إنشاء أكثر من 6000 كم^2 من الطرق، وبناء 3700 بئرًا لمياه الشرب، وأكثر من 3300 فصلًا دراسيًا، وري أكثر من نصف مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وبناء أكثر من 200 مركزًا صحيًا[2]. ومن ثم جاءت المبادرة تتويجًا لهذه الجهود، وعملًا على تحقيق الاستفادة الكاملة من التمويل المقدم. وقد نجحت المبادرة في تقديم 3 مليار دولار خلال الفترة المحددة بما يفوق المستهدف بنحو 50٪[3].

ثانيًا- برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين:

نص البرنامج على دعم التنمية والتخفيف من وطأة الفقر في أفريقيا، وذلك من خلال تعزيز أنشطة المنظمة في دعم التنمية والصناعة، وتنشيط التجارة والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والتخفيف من عبء الديون والفقر، والقضاء على الأمراض. كما حثّ البرنامج الدول الأعضاء الدائنة على إلغاء الديون الثنائية ومتعددة الأطراف المستحقة على الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض في أفريقيا[4].

---

(1) International Business Publications (IBP), **Burkina Faso Foreign Policy and Government Guide**, Vol.1 (Washington, DC: IBP, 2011) p.51.

(2) ISDB, **Annual Report 1423H** (Jeddah: ISDB, 2003) pp.153-155.

(3) ISDB, "Special Program for the Development of Africa 2013 Progress Report", **Submitted to 38th Meeting of the Board of Governors** (Dushanbe, Tajikistan: OIC, Rajab 1434H/May 2013) p.iv.

(4) منظمة التعاون الإسلامي، برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، **مرجع سبق ذكره.**

ثالثًا- البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA):

يسعى برنامج (SPDA) إلى استثمار الإنجاز المتحقق في تنفيذ إعلان واجادوجو، خصوصًا ما يتعلق بهدف التزام (ISDB) تجاه الدول الأفريقية الأعضاء بدعم واستكمال جهود تعميق التنمية في هذه الدول، وتحقيق نمو مستدام، والحد من الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجيع التكامل الإقليمي، وذلك من خلال تقديم تمويل بمقدار 4 مليار دولار على مدى خمس سنوات (2008 - 2012)[1].

وقد دخل برنامج (SPDA) حيز التنفيذ في فبراير 2008، واستهدف دول (SSA-OIC) البالغ عددها 22 دولة. وتشترك عدة جهات في تنفيذ البرنامج من بينها (ISFD)، (ICIEC)، (ICD)، (ITFC). ويوضح جدول رقم (4) التوزيع السنوي لمخصصات (ISDB) المستهدفة والفعلية للبرنامج خلال الفترة (2008- 2012).

جدول رقم (4): التوزيع السنوي لمخصصات البنك الإسلامي للتنمية المستهدفة والفعلية للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا خلال الفترة (2008 -2012)

مليار دولار

العام / المخصصات	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
المستهدفة	0.6	0.68	0.79	0.9	1.03	4
الفعلية	0.95	0.72	1.10	1.10	1.14	5.01

Source: Mamoud Kamara, "Progress Report on the Implementation of Special Program for the Development of Africa", **Submitted to 5th Meeting of Consultative Group for Enhancing Intra-OIC Trade** (Casablanca: OIC, 27 – 28 February 2013) p .8.

وتظهر بيانات الجدول أن المخصصات المتحققة فعليًا للبرنامج تجاوزت الهدف المحدد بحلول نهاية نوفمبر 2012، فقد بلغ مجموع الموافقات 5.01 مليار دولار لتنفيذ 480 عملية تمويل، أي بزيادة 25٪ عن التمويل المستهدف (4 مليار دولار). ويوضح شكل رقم (24) التوزيع النسبي للتمويل المقدم من (ISDB) على القطاعات المختلفة خلال الفترة (2008 - 2012).

(1) Mamoud Kamara, "Progress Report on the Implementation of Special Program for the Development of Africa", **Submitted to 5th Meeting of Consultative Group for Enhancing Intra-OIC Trade** (Casablanca: OIC, 27 –28 February 2013) p.5.

شكل رقم (24): التوزيع النسبي للتمويل على القطاعات المختلفة (2008-2012)

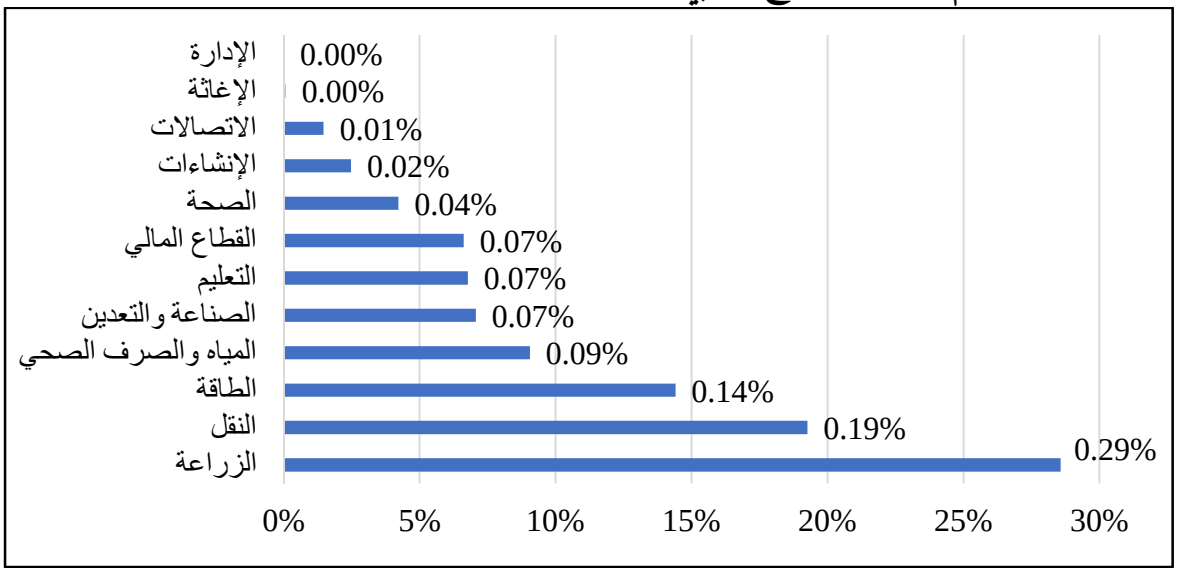

Source: Mamoud Kamara, "Progress Report on the Implementation of Special Program for the Development of Africa", **Submitted to 5th Meeting of Consultative Group for Enhancing Intra-OIC Trade** (Casablanca: OIC, 27 –28 February 2013) p. 14.

ويتبين من الشكل السابق ما يلي:

- حصل قطاع الزراعة على أكبر نسبة من التمويل 28.57٪ بمبلغ 1.4 مليار دولار، يليه النقل بنسبة 19.26٪، ثم الطاقة بنسبة 14.41٪.
- استحوذ قطاع البنية التحتية (النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه والصرف الصحي) على 44.2٪ من إجمالي الموافقات، التي بلغت 2.2 مليار دولار، منها 964 مليون دولار للنقل، و722 مليون للطاقة، و453 مليون للمياه والصرف الصحي.
- بلغت مخصصات الصناعة 453 مليون دولار، في حين كانت مخصصات التعليم 339 مليون، أما القطاع المالي فقد حصل على 332 مليون، وتم تخصيص 221 مليون دولار فقط للصحة.

من حيث الدول المستفيدة: تستحوذ السودان على معظم موافقات البرنامج بمبلغ 873 مليون دولار لتمويل 48 عملية، تليها موريتانيا التي تلقت 596 مليون دولار لتمويل 39 عملية، وقد تلقت الدولتان معًا ما يقرب من ثلث جميع موافقات البرنامج. وتلقت نيجيريا 423 مليون دولار، تليها السنغال 400 مليون، في حين تلقت غينيا بيساو وجزر القمر والصومال وجيبوتي وموزمبيق أقل تمويل. وهناك خلل في توزيع

التمويل بين الدول، فقد اتجه أكثر من 50٪ من جميع موافقات البرنامج لأربع دول فقط، في حين لم تحصل أفقر 10 دول سوى على 12٪ من إجمالي الموافقات، وهو ما يتطلب إعادة النظر في مخصصات الدول.

من حيث فعالية التمويل بحسب القطاعات: أسهمت المشروعات الممولة من البرنامج في تخفيف بعض القيود التي تواجه البلدان الأفريقية الأعضاء بما في ذلك عجز البنية التحتية، والإنتاج الزراعي المنخفض المستوى، وعدم كفاية الخدمات في القطاع الاجتماعي. وقد شملت مخرجات البرنامج ما يلي:

1) **في قطاع البنية التحتية:** مد وتطوير أكثر من 2500 كم^2 من الطرق في 13 بلدًا عضوًا بالإضافة إلى اثنين من المطارات الجديدة المعتمدة في كل من السنغال والسودان. وإنتاج أكثر من 900 ميجاوات من الكهرباء في ستة بلدان مع زيادة فرص حصول أكثر من 40 ألف أسرة (حوالي ربع مليون شخص) على الكهرباء. وتوفير أكثر من 200 ألف متر مكعب من المياه لأكثر من 50 ألف أسرة.
2) **في قطاعات التنمية البشرية:** بناء وتجهيز أكثر من 325 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة و1000 فصل دراسي، إضافة إلى بناء وتجهيز 11 كلية جامعية. كما يتم إنشاء أكثر من 400 فصلًا دراسيًا جديدًا في 120 من المدارس الدينية التي تخدم أكثر من 5000 طالب، معظمهم من الفتيات والطلاب في النيجر وجامبيا والسنغال ونيجيريا. كما تم بناء أكثر من 10 مستشفيات جديدة وأكثر من 120 عيادة، ومراكز صحية ومراكز الرعاية الصحية الأولية، مما أدى إلى زيادة 1200 سرير. كما قدم البرنامج ما يقرب من مليون من الناموسيات لمكافحة الملاريا. وتم تدريب أكثر من 20 طبيبًا وأكثر من 500 طالب في تخصصات طب القلب والعيون والفنيين الطبيين والمختبرات. ونجح برنامج مكافحة العمى في استعادة 9000 مريض البصر في 8 دول أفريقية.
3) **في قطاع الزراعة:** تم زراعة واستصلاح أكثر من 800 ألف هكتار، إضافة إلى بناء صوامع للحبوب الاستراتيجية ومختبرات بحوث البذور[1].

رابعًا- البرنامج الماليزي لبناء القدرات الأفريقية:

قامت حكومة ماليزيا بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي بتدشين برنامج بناء القدرات الموجه لبلدان أفريقيا. تضمن البرنامج تدابير للتخفيف من حدة الفقر، وتنمية الموارد البشرية، والتنظيمية، ومهارات الإدارة المؤسسية، بما في ذلك تطوير البنى التحتية.

وفي إطار المرحلة الأولى من البرنامج الماليزي في الفترة (2005 -2006)، تم تحديد مشروعين رائدين في أفريقيا، هما بناء القدرات في مجال صناعة النفط والتكنولوجيا الزراعية في سيراليون، وبناء القدرات

(1) ISDB, **Special Program for the Development of Africa (SPDA) Progress Report 2013** (Jeddah: ISDB, 2013).

في مجال التخطيط والتفاوض والإدارة لاستغلال النفط والثروة المعدنية في موريتانيا، وأُدرجت خمس دول أفريقية أخرى في المرحلة الثانية من البرنامج وهي بوركينا فاسو وجزر القمر وغينيا والسنغال والصومال[1].

خامسًا- استراتيجية التنمية الأفريقية:

شرعت حكومة جمهورية تركيا منذ عام 2003، بالتعاون مع المنظمة في وضع برنامج نموذجي بعنوان "استراتيجية التنمية الأفريقية"، ويستهدف البرنامج زيادة تدفق التجارة والاستثمار في أفريقيا، ولا سيما من القطاع الخاص، وتم إنشاء مكتب في داكار، بالسنغال يضم مستثمرين من القطاع الخاص من خلال غرف التجارة والصناعة والوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا)[2].

وإلى جانب البرامج سالفة الذكر، قدمت المنظمة مبادرات أخرى لدول (SSA-OIC) من بينها: برنامج التعليم ثنائي اللغة، برنامج مكافحة الملاريا، إعلان جدة للأمن الغذائي، التحالف لمكافحة العمى الممكن تفاديه، التحالف من أجل القضاء على الفقر والجوع في أفريقيا، وغيرها الكثير من البرامج[3].

المطلب الثاني: استراتيجيات المنظمة لتعزيز التجارة البينية لدول (SSA-OIC)

تعددت مبادرات منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التجارة البينية لدول (SSA-OIC)؛ نظراً لما يؤدي إليه ذلك من رفع مستويات معيشة المواطنين، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والإسراع في عملية التكامل الإقليمي.

أولًا- مبادرة دعم التجارة في أفريقيا:

قدمت (ITFC) مبادرة لتنمية التجارة بين دول (SSA-OIC)، خلال الفترة (2015 -2019). وتقرر المبادرة اعتماد مليار دولار سنويًا بنهاية عام 2019، من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية في أفريقيا جنوب الصحراء من خلال دعم التجارة.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي الأسمى لمبادرة دعم التجارة في أفريقيا في أن تصبح (ITFC) هي الممول الأكبر للتجارة في المنطقة، بغرض تعميق التجارة البينية لدول (SSA-OIC)، ويعتمد تحقيق هذا الهدف على 6 ركائز استراتيجية:

(1) Omar Sow, "Statement of the Organization of the Islamic Conference (OIC) Capacity Building for Facilitation of Trade and Investment in Africa". in: ISDB, “Islamic Development Bank: Capacity Building for Promoting Trade and Investment in Africa”, **Proceedings of the 18th IDB Annual Symposium** (Dakar: ISDB, 28-29 May 2007) p.57.
(2) **Idem**.
(3) Mamoud Kamara, **op. cit.**, pp.16-19.

1) زيادة حجم التجارة، مع التركيز بشكل خاص على دعم القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة والطاقة، وإيلاء اهتمام خاص لسلع التصدير الأساسية (القطن – الكاكاو – الفول السوداني– القهوة – الكاجو- السكر- الشاي)، والعمل على دخول أسواق جديدة في المنطقة لاسيما في شرق أفريقيا.
2) رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء، من خلال زيادة التمويل الموجه للتجارة.
3) بناء شراكة مع البنوك المحلية والإقليمية؛ من أجل الوصول إلى الأسواق، وتوفير فرص العمل، وتخفيف حدة المخاطر.
4) الشراكة مع التكتلات الإقليمية مثل: الايكواس والسادك والكوميسا لتعزيز التعاون التجاري.
5) تضافر الجهود مع (ISDB) من أجل دعم برنامج (SPDA)، خصوصًا ما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي.
6) بناء قدرات الفريق المعني بتنفيذ المبادرة؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة[1].

وعلى صعيد القطاعات، حددت (ITFC) محورين يمثلان أولوية في المبادرة، وهما: قطاع الزراعة (خصوصًا السلع الاستراتيجية، والحبوب الغذائية)، وقطاع النفط.

ومن حيث الوجود الجغرافي، تعتزم (ITFC) تعزيز مكانتها في البلدان الأعضاء في غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية؛ حيث خصصت أكثر من 50٪ من محفظة التمويل لهذه الدول. وفي الوقت نفسه تسعى إلى تطوير المبيعات التجارية في شرق وجنوب أفريقيا[2].

ويوضح الشكل رقم (25) التمويل السنوي المستهدف للمبادرة خلال الفترة (2015 -2019):

(1) ITFC, **Africa Trade Support Initiative 2015-2019** (Jeddah: ITFC, 2015).
(2) **Idem**.

شكل رقم (25): التمويل السنوي المقترح لمبادرة دعم التجارة في أفريقيا خلال الفترة (2015 -2019)

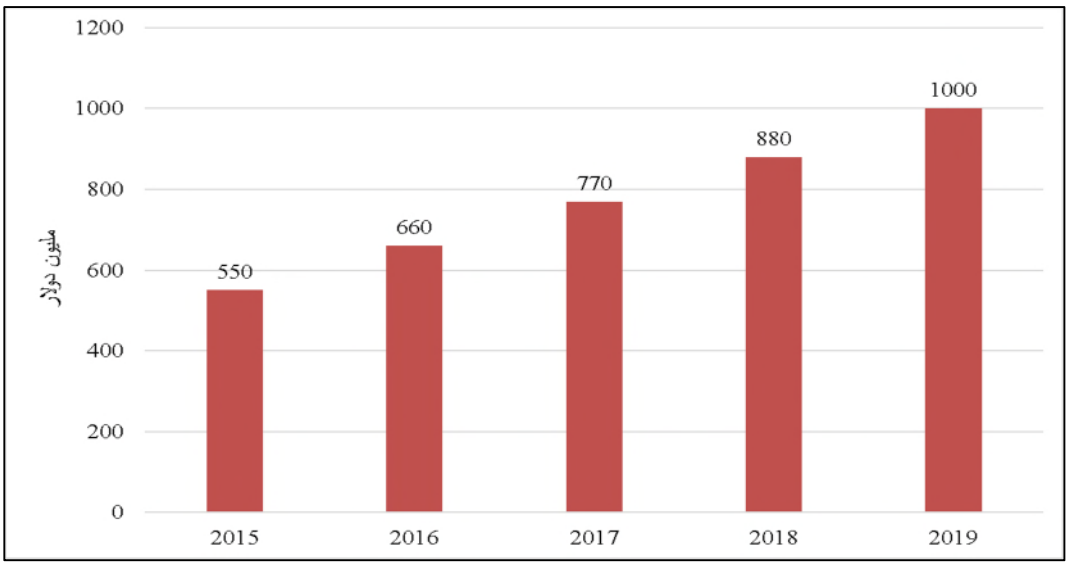

Source: ITFC, Africa Trade Support Initiative 2015-2019 (Jeddah: ITFC, 2015) p.23.

ثانيًا: برنامج جسور التجارة (العربية – الأفريقية):

قامت (ITFC) بإطلاق برنامج جسور التجارة (العربية – الأفريقية)، وذلك خلال انعقاد المنتدى (العربي – الأفريقي) في الرباط يومي 22 و23 فبراير 2017. ويرمي البرنامج إلى تعزيز العلاقات التجارية، وتطوير قطاع الأعمال وبناء القدرات، كأساس لتشجيع التجارة والاستثمار بين أعضاء المنظمة المنتمين إلى المجموعة العربية، ودول (SSA-OIC)، تمهيدًا لقيام السوق العربية - الأفريقية المشتركة.

يوفر البرنامج تمويلات ومشاريع خلال ثلاث سنوات (2017 -2019) لتعزيز العلاقات التجارية بين الدول العربية، ودول أفريقيا جنوب الصحراء، ولإحياء العلاقات التجارية القديمة التي كانت تعد نموذجًا رائدًا للتكامل الاقتصادي بين المنطقتين.

وتسعى المبادرة إلى زيادة عمليات تمويل التجارة لدول (SSA-OIC) إلى مليار دولار بشكل سنوي بحلول عام 2019. وتقدر إيرادات التصدير المجمعة من الدول العربية إلى دول (SSA-OIC) بنحو 1.22 تريليون دولار عام 2016، وتمثل صادرات دول (SSA-OIC) إلى الدول العربية نحو 11٪ من إجمالي صادراتها الدولية[1].

(1) المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، **برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية** (جدة: المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، 2017) ص4.

وقد وقعت (ITFC) اتفاقية مرابحة مع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير[1] (AfreximBank) بمقدار 100 مليون دولار، وأخرى بمقدار 50 مليون يورو بهدف تيسير وتمويل الصادرات الأفريقية ودعم عمليات الشراء من الموردين. كما وقعت مع مجموعة "التجاري وفا بنك"[2] إطار تعاون لدعم تنمية التجارة بين الدول العربية والأفريقية؛ حيث تقدم (ITFC) تمويلات للفروع التابعة للبنك في غرب أفريقيا، خصوصًا السنغال والكاميرون وساحل العاج، والتي بدورها تقدم التمويل للشركات المستوردة للسلع من الدول العربية[3].

ثالثًا- مشروع خط حديد داكار- بورتسودان:

ناشد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عُقد في باكو بأذربيجان في الفترة (22 -23 يونيو 2006) الدول المتقدمة بتقديم المساعدات اللازمة، لدعم عملية التبادل التجاري للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور بصورة فعالة؛ لتمكينها من تطوير بنيتها التحتية الخاصة بالنقل وشبكة الطرق[4].

واستجابةً لذلك، قامت إدارة التخطيط والنظم بهيئة سكك حديد السودان بإعداد دراسة جدوى اقتصادية واجتماعية لمشروع إنشاء خط حديدي بين بورتسودان وداكار، لربط الدول الأفريقية على طول الخط المقترح؛ بغرض تعزيز التجارة البينية. وأشارت دراسة الجدوى إلى أن التقديرات الأولية لتكلفة الخط، تبلغ نحو ستة مليار دولار، سيتم تمويلها من جهات عدة، وتتراوح مدة تنفيذ العمل بين خمس إلى سبع سنوات.

وبعد الاطلاع على دراسة الجدوى، قرر مؤتمر القمة الإسلامي الثاني عشر الذي انعقد في العاصمة السنغالية داكار في الفترة (13 -14 مارس 2008) إنشاء مشروع الخط الحديدي بين داكار وبورتسودان، ليسهم في تسهيل الحركة الاقتصادية والتجارية، مما يؤدي إلى دفع عملية التنمية المتكاملة لدول المنطقة.

ونص القرار على تكوين لجنة تضم في عضويتها رئيسي (OIC)، (ISDB)، إضافة إلى ممثلين عن الدول التي يمر بها الخط الحديدي المقترح وهي: السودان وتشاد والنيجر ونيجيريا ومالي وبوركينا فاسو

---

(1) أُسس (AfreximBank) في أبوجا بنيجيريا في أكتوبر 1993، وهو مؤسسة مالية متعددة الأطراف أنشأتها الحكومات الأفريقية؛ بغرض تمويل وتشجيع التجارة داخل أفريقيا وخارجها. انظر: https://afreximbank.com.

(2) مجموعة بنكية مغربية تدعم التبادل التجاري بين الدول الأفريقية، انظر: www.attijariwafabank.com.

(3) ITFC, Annual Report 2017, **op. cit.**, pp.28,29.

(4) منظمة التعاون الإسلامي، **قرارات الشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية "دورة انسجام الحقوق والحريات والعدالة** (باكو – جمهورية أذربيجان: منظمة التعاون الإسلامي، 23– 25 جمادى الأولى 1427هـ، 19–21 يونيو 2006م). ص ص 8 –9.

والسنغال؛ للشروع في الخطوات التنفيذية المبدئية، مع ضم جيبوتي أيضًا في دراسة الجدوى لخط السكة الحديد[1].

إلا أن المشروع لم يتم الانتهاء منه حتى الآن، وقد حثّ مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول في الفترة (14 -15 أبريل 2016) الأطراف المعنية بتنفيذ مشروع السكة الحديد على مواصلة جهودهم، من أجل حشد الدعم الفني والتمويل لإنجاح تنفيذ هذا المشروع التكاملي[2].

رابعًا- مركز التدريب التجاري الدولي الإقليمي في غرب أفريقيا:

أنشأت (ITFC) مركزًا للتدريب التجاري الإقليمي في غينيا عام 2015؛ بغرض العمل كمقر إقليمي لغرب أفريقيا. وكانت (ITFC) قد قامت بالتنسيق مع مكتب التسهيل التجاري في كندا من أجل استكشاف إمكانية الشراكة في تأسيس المركز. ويقوم المركز بتقديم مواد تدريبية موجهة نحو تنمية المهارات، وسد الفجوة المعرفية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات التصدير والتجارة الخارجية[3].

خامسًا- برامج بناء القدرات التجارية في أفريقيا:

تقدم المنظمة ومؤسساتها المعنية بتعزيز التجارة البينية العديد من البرامج المتعلقة بتنمية القدرات التجارية لأعضائها، وتولي اهتمامًا خاصًا بدول (SSA-OIC).

فقد قام ISDB بتنظيم حلقة عمل في العاصمة السنغالية داكار؛ لتعزيز التجارة بين دول (SSA-OIC)، وذلك خلال الفترة (20 - 22 فبراير 2017). وكانت حلقة العمل بعنوان "دور معابر التجارة الحدودية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية الأعضاء في البنك"، وشارك فيها ممثلون عن الدول المعنية، إلى جانب عدد من الخبراء من الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

تم تنظيم هذه الحلقة في إطار برنامج (ISDB) للمساعدات الفنية للدول الأعضاء في مجال التكامل الإقليمي والاندماج في النظام التجاري متعدد الأطراف، وتمشيًا مع استراتيجية البنك العشرية التي تستهدف تعزيز الربط الإقليمي، وتيسير التجارة عبر الحدود بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يسهم في تعزيز التجارة البينية[4].

---

(1) OIC, **Resolutions on Economic Affairs Adopted by the Eleventh Session of the Islamic Summit Conference "Session of The Islamic Ummah In The 21st Century"** (Dakar: OIC, 6-7 Rabiul Awwal 1429H/ 13-14 March 2008) p.42.

(2) OIC, **Final Communique of the 13th Islamic Summit Conference "Unity and Solidarity for Justice and Peace"** (Istanbul: OIC, 14-15 April 2016) p.24.

(3) ITFC, **Annual Report 2013-2014** (Jeddah: ITFC, 2014) p.36.

(4) الموقع الالكتروني لبنك التنمية الإسلامي، تاريخ الوصول: 2018/5/23، على الرابط:
http://www.isdb.org/irj/portal/anonymous/idb_news_ar

كما نظمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع حكومة بوركينا فاسو، و(ISDB)، و(ICDT) منتدى حول "تنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" في واجادوجو، ببوركينا فاسو في أبريل 2005، لمناقشة سبل ووسائل زيادة القيمة المضافة في قطاع القطن في أفريقيا، من أجل زيادة الصادرات البينية.

وتبذل المنظمة جهدًا كبيرًا في رفع الوعي باتفاقيات الأفضليات التجارية الإسلامية، خصوصًا مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لتعزيز التجارة والاستثمار في منطقة غرب أفريقيا[1]. وقد بلغ عدد دول (SSA-OIC) الموقعة على اتفاقيات الإطار 18 دولة، في حين وقعت على كلٍ من بريتاس وقواعد المنشأ 15 دولة.

وقام المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) بعدة أنشطة من بينها: عقد المنتدى الأفريقي لهيئات تنمية التجارة لدول منظمة التعاون الإسلامي، وندوة تدريبية حول اتفاقيات الأفضليات التجارية لفائدة الدول الأفريقية، وإقامة معرض الاقتصاد البيئي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالسنغال، والمنتدى الأفريقي للأعمال التجارية الحلال بساحل العاج، وورشة تدريبية حول البحث والترويج التجاري عبر الانترنت بالسنغال، وإقامة المعرض التجاري الحادي عشر للبلدان الإسلامية بالسنغال، وندوة تدريبية حول استراتيجيات تنمية الصادرات والاستثمار في إطار العولمة بساحل العاج.

كما وضع (ICDT) برنامجًا للمساعدة الفنية للدول الأعضاء الأقل نموًا؛ لتتمكن من إنشاء الشبكات الوطنية للمعاملات التجارية، وتم الشروع في هذا العمل بتجربة ميدانية نموذجية في غينيا عام 2001، وتوالى تنفيذ البرنامج في السنغال وبنين والكاميرون[2].

وفي عام 2016 بدأ تصميم مشروع برنامج جسر المعارف التجارية لبناء القدرات التجارية بالسنغال، بدعم من شركاء التنمية مثل مكتب تسهيل التجارة بكندا ووكالة ترويج الصادرات بالسنغال، ويستهدف المشروع دعم وتأهيل المصدرين السنغاليين الحاليين والمحتملين[3].

(1) Omar Sow, **op. cit.**, p.57.

(2) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، "تقرير حول أهم انجازات المركز خلال 2006–2014"، **مقدم إلى الدورة الثلاثين للكومسيك** (إسطنبول: الكومسيك، 25–28 نوفمبر 2014) ص74.

(3) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، التقرير السنوي 2016، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

المبحث الثالث: جهود المنظمة في تيسير التجارة البينية في دول (SSA-OIC) والعقبات التي تواجهها

تسهم الجهود الدولية والإقليمية المختلفة التي تبذل من أجل تمويل وتسهيل التجارة في تدعيم التجارة البينية في الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًا، ومن بينها دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. كما تواجه هذه الدول عقبات عديدة تحد من قدرتها على الانخراط في التجارة الدولية، من جهة، وزيادة معدلات التجارة البينية، من جهة أخرى.

ويعرض هذا المبحث أهم أنشطة منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها في مجال تعزيز وتيسير التجارة البينية لدول (SSA-OIC) وذلك في المطلب الأول، ثم يتناول أهم العقبات التي تحد من آثار هذه الجهود في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مساهمات المنظمة في تيسير التجارة البينية في دول (SSA-OIC)

منذ نشأة منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها المكلفة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، تم بذل جهود كبيرة في مجال تعزيز التجارة بين دول (SSA-OIC)، من حيث تمويل وتأمين التجارة، ودعم السلع الاستراتيجية، وتسهيل التجارة عبر الحدود، وأنشطة الترويج التجاري وتأهيل الكفاءات.

أولًا- عمليات تمويل وتأمين التجارة:

سبقت الإشارة إلى أن عمليات تمويل التجارة في إطار المنظمة قبل عام 2008 كانت من مسؤولية البنك الإسلامي للتنمية (ISDB)، ثم انتقلت المهمة إلى المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC) منذ نشأتها عام 2008.

ويوضح شكل رقم (26) إجمالي عمليات تمويل التجارة التي قدمتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدول (SSA-OIC) منذ نشأة البنك عام 1975 حتى عام 2016 بالمليار دولار:

شكل رقم (26): تمويل التجارة المقدم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (1975-2016)

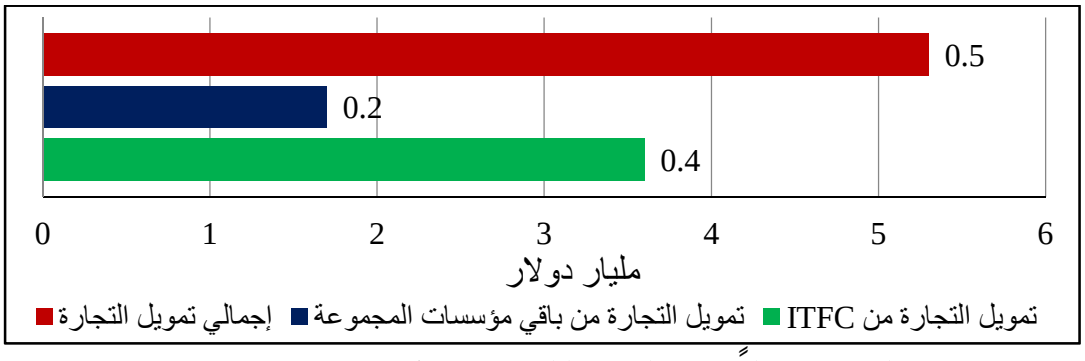

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الإسلامي للتنمية.

ويتبين من الشكل السابق ما يلي:

- بلغ إجمالي تمويل التجارة الذي حصلت عليه دول (SSA-OIC) من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (ISDB) منذ عام 1975 حتى عام 2016 مقدار 5.3 مليار دولار.
- اضطلعت (ITFC) بالمقدار الأكبر من هذا التمويل بنسبة 67.9٪ من إجمالي التمويل.
- أما باقي مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية فقدمت نسبة 32.1٪ من إجمالي التمويل.

ومن حيث الدول المستفيدة من تمويل التجارة خلال الفترة (1975 -2016)[1]:

- كانت أكبر الدول المستفيدة من تمويل التجارة بوركينا فاسو التي حصلت على 761.7 مليون دولار منذ عام 1975، بما يمثل نسبة 14.3٪ من إجمالي التمويل الذي حصلت عليه دول المجموعة. تليها نيجيريا بنسبة 10.33٪، ثم موريتانيا بنسبة 10.32٪.
- استحوذت مجموعة دول غرب أفريقيا البالغ عددها 13 دولة على نسبة 72.2٪ من إجمالي التمويل المقدم لدول (SSA-OIC)، أما دول شرق أفريقيا البالغ عددها ست دول فقد حازت 19٪ من إجمالي التمويل، وأخيرًا لم تحصل الثلاث دول الواقعة في وسط أفريقيا إلا على نسبة 8.8٪ من إجمالي التمويل.
- كانت أقل الدول المستفيدة من تمويل التجارة غينيا بيساو، حيث لم تحصل إلا على 15 مليون دولار بنسبة 0.28٪ من إجمالي التمويل المقدم لدول (SSA-OIC).
- لم تحصل كل من أوغندا وغينيا والصومال وتشاد وسيراليون والجابون وغينيا بيساو إلا على نسبة 1٪ أو أقل من إجمالي تمويل التجارة المقدم إلى دول (SSA-OIC).

ويوضح شكل رقم (27) حجم تمويل التجارة من ITFC لدول (SSA-OIC) منذ نشأتها عام 2008[2]:

(1) انظر جدول رقم (23م): تمويل التجارة المقدم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدول SSA-OIC خلال الفترة (1975 – 2016)، بملحق الجداول، ص 278، وشكل رقم (4م): إجمالي تمويل التجارة لدول SSA-OIC خلال الفترة (1975 – 2016)، بملحق الأشكال البيانية، ص 295.

(2) انظر جدول رقم (24م): إجمالي تمويل التجارة المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2008– 2017)، بملحق الجداول، ص 278.

شكل رقم (27): تمويل التجارة المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (2008 -2017) ونسبتها من إجمالي التمويل

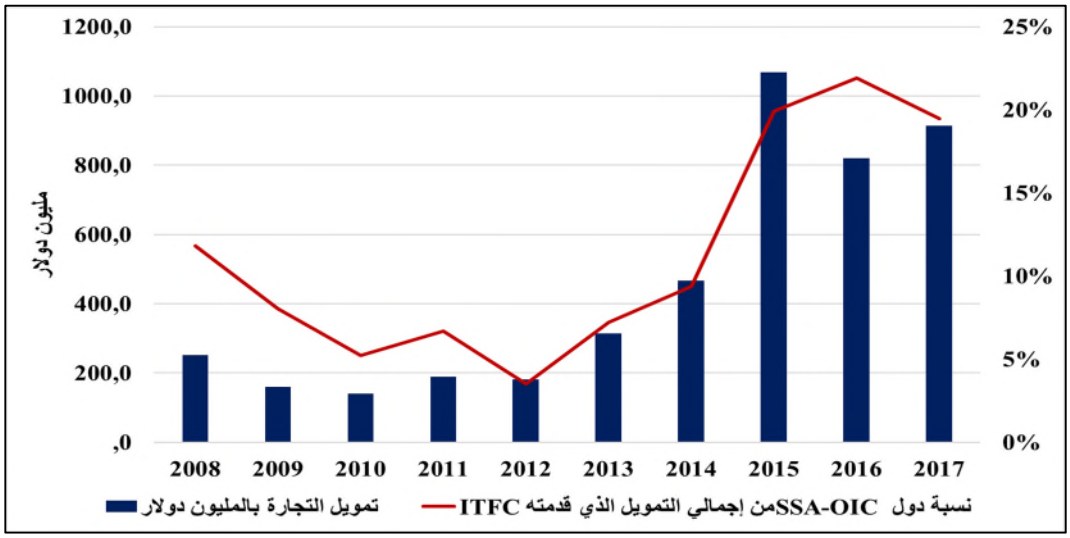

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادًا على بيانات من:

https://isdbdata.github.io/monograph2017.html

ويلاحظ من الشكل السابق ما يلي:

- قدمت (ITFC) تمويلًا بمقدار 253 مليون دولار عام 2008 لمجموعة دول (SSA-OIC)، إلا أن حجم التمويل تناقص عام 2009، تأثرًا بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي ترتب عليها انخفاض إيرادات مؤسسات التمويل بصفة عامة.
- منذ عام 2010 اتخذ حجم التمويل اتجاهًا متصاعدًا، حتى وصل إلى 1.1 مليار دولار عام 2015.
- شهدت حصة دول (SSA-OIC) من إجمالي تمويل التجارة الذي قدمته (ITFC) لكل أعضاء المنظمة اتجاهًا متراوحًا بين الهبوط والصعود خلال هذه الفترة، بمتوسط 10.2٪.
- منذ عام 2013 بدأت حصة دول (SSA-OIC) من تمويل التجارة تتزايد من 7.2٪ حتى وصلت 21٪ عام 2016، وهو ما يعكس اهتمام المنظمة بهذه الدول، إلا أنها تراجعت عام 2017 إلى 19.46%.
- بلغ إجمالي حجم تمويل التجارة لدول (SSA-OIC) منذ نشأة ITFC حتى عام 2017 قيمة 4.5 مليار دولار.

وكانت كل من الكاميرون والجابون وسيراليون وتشاد أكبر الدول المستفيدة من تمويل التجارة الذي قدمته (ITFC) لدول (SSA-OIC) عام 2017، وقد حصلت هذه الدول مجتمعة على 75.78٪ من إجمالي التمويل المقدم لدول (SSA-OIC)[1].

كما قدمت (ITFC) اعتمادات بقيمة 3.6 مليون دولار لتمويل التجارة في الدول الأقل نمواً منذ عام 2008 حتى عام 2017، بما يوازي 9% من إجمالي الاعتمادات التي قدمتها للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وتتمثل هذه الدول في: بنين وبوركينا فاسو وتشاد وجزر القمر وجيبوتي وجامبيا ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر والسنغال وسيراليون والسودان وتوجو، أي 14 دولة من إجمالي 22 دولة أفريقية[2].

فيما يتعلق بجانب تأمين التجارة، قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) خلال عام 2015 بتغطية تأمين الواردات إلى الدول الأفريقية الأعضاء فيها بقيمة 988 مليون دولار، منها 78 مليون دولار في السنغال، 66 مليون دولار في الكاميرون، 59 مليون دولار في ساحل العاج، و29 مليون دولار في كل من مالي ونيجيريا. كما قامت المؤسسة بتأمين 389 مليون دولار أمريكي قيمة الصادرات من البلدان الأفريقية الأعضاء في 2015، منها 20 مليون دولار من السودان و13 مليون دولار من الكاميرون.

ومن أهم المشروعات التي نفذتها (ICIEC) دعم تصدير الأسمدة في موزمبيق، ودعم تصدير السمسم في السودان. وفي عام 2016 بلغت قيمة عقود التأمين الجديدة لدول (SSA-OIC) نحو 1.4 مليار دولار، في حين بلغت قيمة العقود الجارية 441 مليون دولار[3].

ثانيًا- دعم صادرات السلع الزراعية الاستراتيجية:

تقوم (ITFC) بدعم صادرات السلع الزراعية الاستراتيجية في دول (SSA-OIC)؛ لما لها من دور في تعزيز التجارة البينية، من جهة، والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي، من جهة أخرى. وقد خصصت ITFC نسبة كبيرة من محفظة التمويل التجاري في أفريقيا جنوب الصحراء للسلع الزراعية بما يمثل 59٪، وكانت أكبر الدول المستفيدة من هذا التمويل عام 2017 بوركينا فاسو بنسبة 27%، تليها

(1) انظر جدول رقم (25م): اعتمادات تمويل التجارة المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى دول (SSA-OIC) عام 2017، بملحق الجداول 280، وشكل رقم (5م): الدول الست الأولى المستفيدة من تمويل التجارة عام 2017، بملحق الأشكال البيانية، ص 296.

(2) انظر جدول رقم (26م): الإجمالي التراكمي لاعتمادات تمويل التجارة لدول (SSA-OIC) الأقل نموًا المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال الفترة (2008 – 2017)، بملحق الجداول، ص 280.

(3) ICIEC, **2016 Annual Report** (Jeddah: ICIEC, 2017) pp.17-20.

الكاميرون بنسبة 24%، ثم ساحل العاج بنسبة 8%، وجامبيا بنسبة 4%. ويتوجه الجزء الأكبر من التمويل في دعم سلع التصدير الرئيسة مثل القطن والفول السوداني[1].

تضطلع (ITFC) بدعم منتجي القطن في غرب أفريقيا من أجل توسيع أسواقهم التصديرية، وتعد المؤسسة الممول الرئيس للقطن في الكاميرون وبوركينا فاسو؛ حيث قدمت في عام 2016 حزمة مالية بلغت 106 مليون دولار لبوركينا فاسو، و107 مليون للكاميرون، كما قدمت لساحل العاج 100 مليون دولار. وقدمت المؤسسة دعمًا كبيرًا للفول السوداني في السودان وجامبيا، وبلغ إجمالي التمويل 105 و90 مليون دولار لكل منهما على التوالي، يستفيد منها أكثر من مليون مزارع صغير[2].

ثالثًا- تسهيل التجارة عبر الحدود:

قامت منظمة التعاون الإسلامي بدورٍ رائد في تسهيل التجارة عبر الحدود لدول (SSA-OIC)، وذلك من خلال تيسير الإجراءات التجارية، من جهة، وتمويل الطرق الإقليمية أو العابرة للحدود، من جهة أخرى.

1) تيسير الإجراءات التجارية:

بلغ عدد الإصلاحات التي نفذتها دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2006 -2015) من أجل تيسير المبادلات التجارية عبر الحدود 41 إصلاحًا. واتخذت عدة دول تدابيرًا مهمة من أجل تسهيل التجارة عبر الحدود، من بينها:

- المعالجة الالكترونية للمعاملات التجارية في 20 دولة، وإنشاء شبابيك موحدة وطنية في 16 دولة.
- تحسين مؤشر الأداء اللوجيستي بما يفوق 10٪ بين عامي 2010-2016 في كل من سيراليون والسنغال، من خلال تشييد بنى تحتية لوجستية جديدة.
- تحسين أداء الجمارك بما يفوق 20٪ بين عامي 2010-2016 في كل من سيراليون وجزر القمر وبوركينا فاسو، بفضل الاستثمار في معدات الجمارك (الماسحات الضوئية- إدارة المخاطر).
- تحسين البنية التحتية الوطنية بما يفوق 15٪ بين عامي 2010-2016 في كل من سيراليون وبوركينا فاسو وتشاد، التي شملت عمليات تحسين الطرق والمطارات الدولية لتعزيز حركة البضائع.
- تحسين المسافة الفاصلة عبر الحدود بما يفوق 10٪ بين عامي 2010-2016 في الدول غير الساحلية لتسهيل التجارة مع شركائها التجاريين.

)1(ITFC, ITFC Annual Report 2017, **op. cit.**, p.33.

(2) المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، التقرير السنوي 2016، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

- تحسين معدل الربط البحري بين البلدان الساحلية بما يفوق 20٪ خلال الفترة (2010 – 2016) في 8 دول، مما يشير إلى بذل الجهود من أجل رفع مستويات الخدمة البحرية مع الشركاء التجاريين.
- إنشاء هيئة تنمية وتشجيع الاستثمار في عدة دول أعضاء لتسهيل الاتصال المباشر بين رجال الأعمال، وتشجيع التصدير والاستثمار عبر الحدود[1].

علاوة على ذلك فإن تنفيذ اتفاقية بريتاس، ومشروع الشباك الموحد للدول الأعضاء الذي اقترحته المجموعة التشاورية من أجل تيسير التجارة، ومرصد الحواجز غير التعريفية والفنية بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة، من شأنه تقليل القيود التي تعرقل التجارة البينية[2].

2) تمويل الطرق الإقليمية أو العابرة للحدود:

يقوم قطاع النقل بدور فعال في تيسير التبادل التجاري؛ لذا فإن عمليات تحسين الطرق تعد من البنى التحتية اللازمة للتجارة، وقد قدمت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تمويلًا للطرق الإقليمية أو العابرة للحدود في دول (SSA-OIC) بصافي اعتمادات للطرق العادية والطرق السريعة تبلغ 1.98 مليار دولار حتى عام 2016. كان نصيب الجابون منها 318 مليون دولار، تليها ساحل العاج 303 مليون دولار، ثم تشاد 274 مليون دولار.

ويوضح جدول رقم (5) إجمالي التمويل المخصص للطرق السريعة العابرة للقارة الأفريقية من قبل البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة (1975 – 2014):

جدول رقم (5): إجمالي التمويل المخصص للطرق السريعة العابرة للقارة الأفريقية خلال الفترة (1975 – 2014)

مليون دولار

اسم الطريق	البلدان المستفيدة	قيمة التمويل
الطريق السريع بين القاهرة وداكار.	مصر – ليبيا – الجزائر – المغرب – موريتانيا – السنغال.	424.3
الطريق السريع بين الجزائر العاصمة ولاجوس (عابر للصحراء الكبرى)	الجزائر – النيجر – نيجيريا.	308.2

(1) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016–2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 86–87.

(2) **المرجع السابق**، ص 87.

الطريق السريع بين داكار وانجامينا (عابر للصحراء الكبرى).	السنغال – مالي – النيجر – نيجيريا – الكاميرون – تشاد.	51.8
الطريق السريع بين انجامينا وجيبوتي (طريق الحجاج).	تشاد – السودان – إثيوبيا – جيبوتي.	133.1
إجمالي التمويل المخصص للطرق السريعة العابرة للقارة الأفريقية		**917.4**

Source: ISDB, **Annual Report 2014** (Jeddah: ISDB, 2015) pp. 44-45.

المطلب الثاني: عوائق تعزيز التجارة البينية في دول (SSA-OIC)

على الرغم من الجهود التي تبذلها المنظمة ومؤسساتها الفرعية في مجال تعزيز التجارة البينية لدول (SSA-OIC) فإن هناك العديد من المعوقات التي تحد من فاعلية هذه الجهود. ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى أربعة أنواع:

أولًا- معوقات اقتصادية:

1) تشابه طبيعة صادرات وواردات دول (SSA-OIC):

حيث يتخصص معظمها في تصدير المواد الخام الأولية التي تشكل 78.1٪ من إجمالي صادراتها، كما تتشابه في طبيعة وارداتها؛ إذ تستورد 72.5٪ من باقي احتياجاتها (من غذاء وسلع مصنعة وملابس ومنسوجات وآلات وغيرها) من العالم الخارجي، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض حجم التجارة بين هذه الدول مقارنة بتجارتها مع العالم الخارجي[1].

يضاف إلى هذه المعوقات تقلبات أسعار الصرف في ظل ارتباط اقتصادات هذه الدول بالاقتصاد العالمي، وافتقاد السلع المعروضة للتنوع، وعدم استجابة الكثير منها للمعايير والمواصفات الدولية، وغياب المعلومات حول الأسواق وفرص الأعمال، رغم ما يبذله المركز الإسلامي لتنمية التجارة بهذا الصدد، وضعف خدمات ترويج منتجات الدول الأعضاء[2].

2) انخفاض الأداء التنظيمي لدول (SSA-OIC):

(1) **المرجع السابق**، ص 40–50.

(2) المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016–2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

يقيس مؤشر بُعد المسافة عن الحدود القصوى (أفضل أداء) Distance to Frontier مدى ابتعاد اقتصاد دولة ما عن أفضل أداء يسجل عبر جميع الدول التي شملتها دراسة (Doing Business) منذ عام 2005. ويتراوح المؤشر من (صفر= أدنى أداء) إلى (100= أفضل أداء)، على سبيل المثال يعني حصول دولة ما على 75 درجة في عام 2018 أن اقتصاد هذه الدولة ابتعد 25 نقطة مئوية عن الحدود العليا (أفضل أداء) في جميع الاقتصادات عبر السنوات منذ 2005. ويعكس المؤشر مستوى الأداء التنظيمي لدولة ما الذي يؤثر على ممارسة الأنشطة التجارية، ومن ثم معدل التبادل التجاري[1].

وتسجل دول (SSA-OIC) في المتوسط 49.29 عام 2018 في قيمة المؤشر، أي لم تصل هذه الدول إلى الأداء المتوسط، وهو معدل قريب من المتوسط العام لدول أفريقيا جنوب الصحراء الذي يبلغ 50.43. وتراوحت قيمة المؤشر بين 57.77 في أوغندا، إلى 20 في الصومال، مما يعكس انخفاض أداء اقتصادات هذه الدول كما يوضحه شكل رقم (28)[2].

شكل رقم (28): مؤشر بُعد المسافة عن الحدود القصوى Distance to Frontier لدول (SSA-OIC) عام 2018

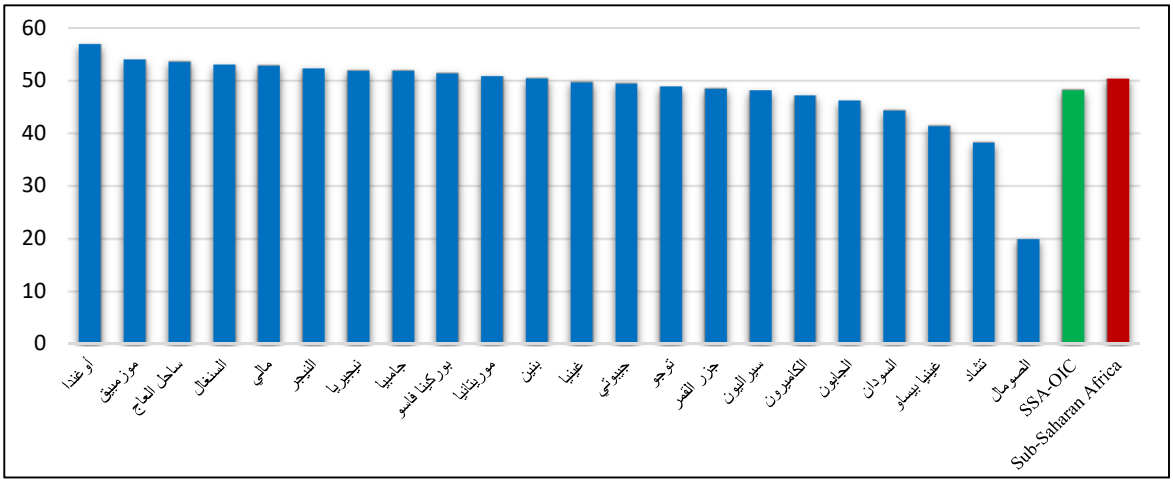

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات:

http://www.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier

(1) http://www.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier, Retrieved on: 12/5/2018.

(2) انظر جدول رقم (27م): مؤشر بُعد المسافة عن الحدود القصوى Distance to Frontier في دول SSA-OIC خلال الفترة (2017 – 2018)، بملحق الجداول، ص 281.

3) تدني ترتيب دول (SSA-OIC) في مؤشر تمكين التجارة العالمي:

تم تطوير مؤشر تمكين التجارة (Enabling Trade Index) من قِبل المنتدى الاقتصادي العالمي، ويستهدف المؤشر تقويم مدى توفر المؤسسات والسياسات والخدمات الأساسية اللازمة لتيسير التدفق الحر للسلع عبر الحدود في 136 دولة[1]. ويبين شكل رقم (29) ترتيب دول (SSA-OIC) في مؤشر تمكين التجارة العالمية عام 2016 وفق آخر بيانات متاحة:

شكل رقم (29): ترتيب دول (SSA-OIC) في مؤشر تمكين التجارة العالمية Enabling Trade Index عام 2016

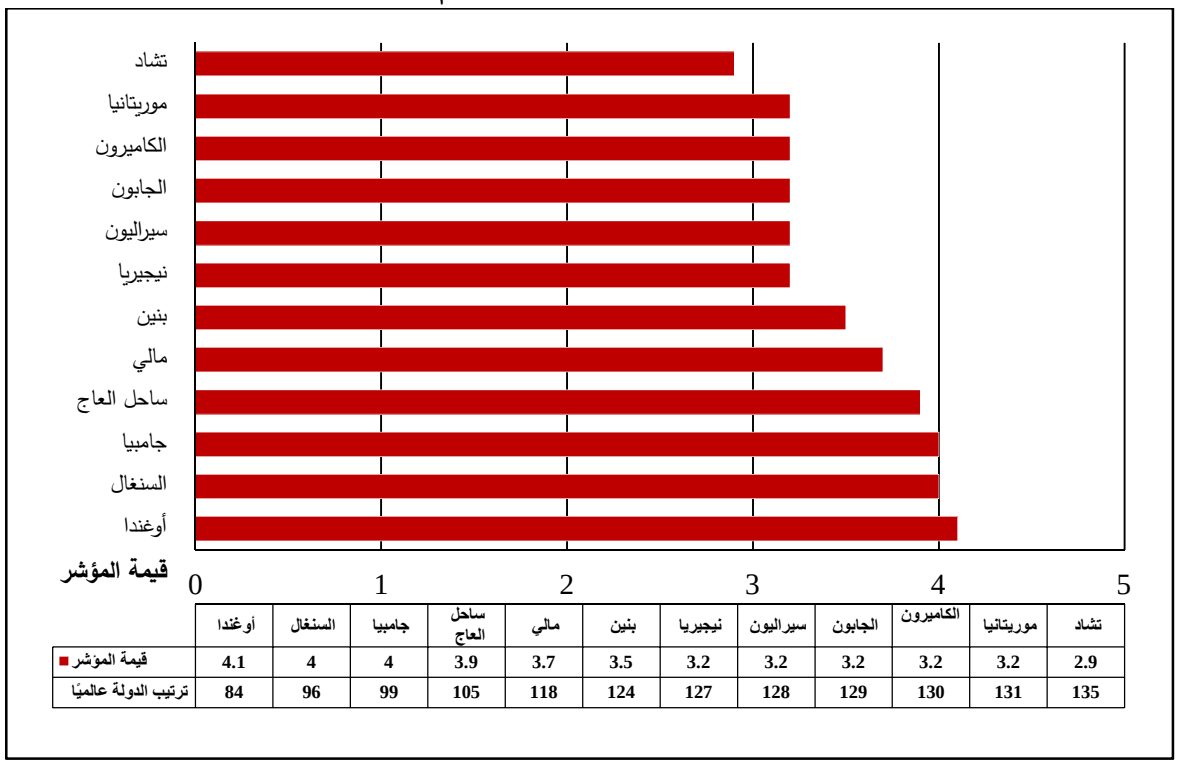

	أوغندا	السنغال	جامبيا	ساحل العاج	مالي	بنين	نيجيريا	سيراليون	الجابون	الكاميرون	موريتانيا	تشاد
قيمة المؤشر	4.1	4	4	3.9	3.7	3.5	3.2	3.2	3.2	3.2	3.2	2.9
ترتيب الدولة عالميًا	84	96	99	105	118	124	127	128	129	130	131	135

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات من موقع المنتدى الاقتصادي العالمي:
http://reports.weforum.org/global-enabling-trade-report-2016/enabling-trade-rankings

يظهر من الشكل السابق تدني ترتيب دول (SSA-OIC) في مؤشر تمكين التجارة؛ حيث سجلت دولة أوغندا أفضل أداء بين مجموعة الدول، وبلغت قيمة المؤشر 4.1، مما يعني ابتعادها عن القيمة القصوى

(1) يتم نشر نتائج المؤشر منذ عام 2008 على أساس سنوي، ثم أصبح يصدر كل عامين منذ عام 2010. يتكون المؤشر المركب من أربعة مؤشرات فرعية وهي: الوصول إلى الأسواق، وإدارة الحدود، والبنية التحتية، وبيئة العمل. ويتكون كل مؤشر فرعي بدوره من عدد من المؤشرات. وتتراوح قيمة المؤشر من (صفر: 7). لمزيد من التفاصيل حول منهجية المؤشر: World Economic Forum (WEF), **The Global Enabling Trade Report 2016** (Geneva: WEF, 2016) pp.323-329.

(أفضل أداء) 2.9 درجة، وجاء ترتيبها 84 من إجمالي 136 دولة. وسجلت دولة تشاد أسوأ أداء بين مجموعة دول (SSA-OIC) بقيمة 2.9، والترتيب قبل الأخير عالميًا (135 من 136). وتراوحت باقي الدول بين 4 – 3.2 درجة في المؤشر، مما يشير إلى ضعف الأداء التجاري على مستوى المؤسسات والسياسات والخدمات الأساسية اللازمة لتيسير التدفق الحر للسلع عبر الحدود حتى تصل إلى وجهتها، وهذا بدوره يمثل أحد المعوقات الأساسية لتدفق التجارة البينية لمجموعة دول (SSA-OIC).

ثانيًا - معوقات مادية ولوجستية:

1) انخفاض جودة البنية التحتية للموانئ لدول (SSA-OIC):

يقيس مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ (Quality of Port Infrastructure) تصور المديرين التنفيذيين لمرافق موانئ بلادهم، وهو أحد مؤشرات التنافسية العالمية. تؤخذ البيانات من استطلاع الرأي للمديرين التنفيذيين، الذي يجريه المنتدى الاقتصادي العالمي، ويتم نشره في تقرير التنافسية العالمية. وتعد كفاءة وجودة البنية التحتية أحد العناصر اللازمة لتنشيط التبادل التجاري والوصول إلى الأسواق[1].

ويبلغ متوسط قيمة المؤشر 3.3 لمجموعة دول (SSA-OIC) عام 2017، أي أقل من المتوسط، وهو نفس قيمته لدول أفريقيا جنوب الصحراء. فيما سجلت بعض الدول درجة مرتفعة في المؤشر مثل ساحل العاج (5.2)، في حين تتدنى قيمة المؤشر في مالي إلى 1.9[2]، وذلك كما يوضح شكل رقم (30).

(1) تتراوح قيمة المؤشر من (1= بنية تحتية متخلفة جدًا) أي تعذر الوصول إلى مرافق الموانئ للغاية، إلى (7= فعالة جدًا) أي سهولة الوصول إليها للغاية وذلك وفقًا للمعايير الدولية.

Source: World Economic Forum, Global Competiveness Report.

(2) انظر جدول رقم (28م): مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ (SSA-OIC) خلال الفترة (2012– 2017)، بملحق الجداول، ص 283.

شكل رقم (30): مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ Quality of Port Infrastructure لدول (SSA-OIC) عام 2017

إعداد الباحثة من بيانات: http://data.worldbank.org/indicator/IQ.WEF.PORT.XQ

2) انخفاض الأداء اللوجستي لدول (SSA-OIC):

يعكس مؤشر الأداء اللوجستي (Logistics Performance Index) التصورات المتعلقة بالخدمات اللوجستية في بلدٍ ما بالاستناد إلى كفاءة عملية التخليص الجمركي وجودة البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة والنقل، وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجستية، والقدرة على تعقب الشحنات وتتبعها، ومدى وصول الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد.

ويفيد المؤشر صانعي السياسات وتجار القطاع الخاص في فهم التحديات التي يواجهونها مع شركائهم التجاريين، والحواجز اللوجستية التي تقف عائقًا أمام التجارة الدولية، خصوصًا في البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة[1].

(1) تتراوح قيمة المؤشر من (1= أسوأ أداء) إلى (5= أفضل أداء). وتؤخذ البيانات من مسوحات مؤشر الأداء اللوجستي التي أجراها البنك الدولي مع المؤسسات الأكاديمية والدولية والشركات الخاصة ووكلاء الشحن الدوليين والأفراد العاملين في مجال الخدمات اللوجستية الدولية.
https://data.worldbank.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ.

ويبلغ مؤشر أداء الخدمات اللوجستية عام 2018 في مجموعة دول (SSA-OIC) في المتوسط 2.4، أي تقترب من الأداء المتوسط، وتراوحت قيمة المؤشر بين (3.1) في ساحل العاج، و(2.1) في النيجر، مما يعكس انخفاض أداء الخدمات اللوجستية في معظم دول المجموعة[1]، كما يبين شكل رقم (31).

شكل رقم (31): مؤشر أداء الخدمات اللوجستية Logistics Performance Index لدول (SSA-OIC) عام 2018

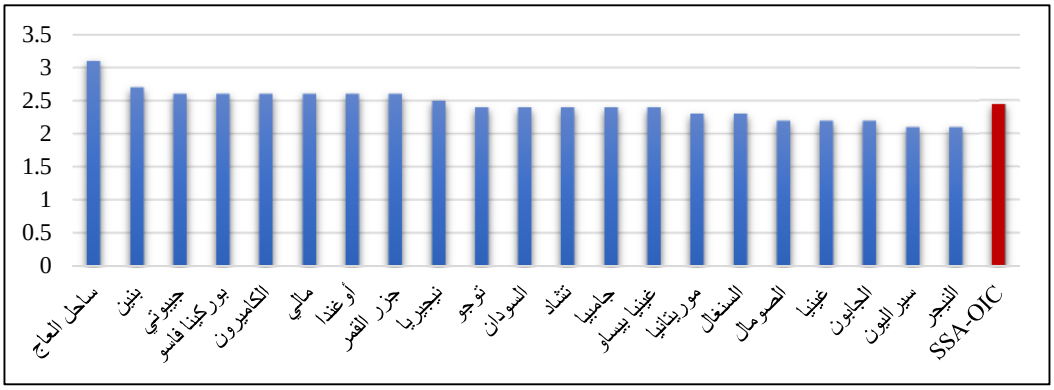

إعداد الباحثة من بيانات: https://data.worldbank.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ

3) انخفاض معدل الربط البحري بين دول (SSA-OIC):

يحدد مؤشر الربط البحري Liner Shipping Connectivity Index مدى ارتباط الدول بشبكات الشحن العالمية. وتتمثل غاية مؤشر الربط البحري في التعرف على مستوى اندماج الدولة في شبكات الشحن البحري العالمية، الذي يؤثر على مستوى نفاذ الدولة إلى الأسواق العالمية؛ إذ تعتمد حركة التجارة إلى حد بعيد على النقل، ولا سيما فيما يتعلق بخدمات الشحن العادية لاستيراد وتصدير السلع المصنعة[2].

(1) انظر جدول رقم (29م): مؤشر أداء الخدمات اللوجستية في دول (SSA-OIC) عام 2018، بملحق الجداول، ص 284.

(2) يحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مؤشر الربط البحري استنادًا إلى خمسة عناصر: عدد السفن، والطاقة الاستيعابية لحاويات السفن، والحمولة القصوى للسفن، وعدد الخدمات، وعدد الشركات التي تستغل حاملات الحاويات من وإلى موانئ بلدٍ ما. ويتم الحصول على المؤشر بقسمة قيمة كل بلد على حدة لكل عنصر من العناصر الخمسة على القيمة القصوى لكل عنصر في عام 2004، ويتم حساب متوسط العناصر الخمسة لكل بلد، ثم تقسيم هذا المتوسط على المتوسط الأقصى لعام 2004 ويضرب في 100. وتستمد البيانات الأساسية من Containerisation International Online.
http://data.worldbank.org/indicator/IS.SHP.GCNW.XQ.

36. عام 2004[1]، وهناك أربع دول فقط يزيد فيها المؤشر على 20 وهي: توجو وجيبوتي وساحل العاج ونيجيريا، وفيما عدا ذلك تتدنى قيمة المؤشر في باقي الدول، كما يوضح شكل رقم (32).

شكل رقم (32): تطور معدل الربط البحري Liner Shipping Connectivity Index في دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2004 - 2016)

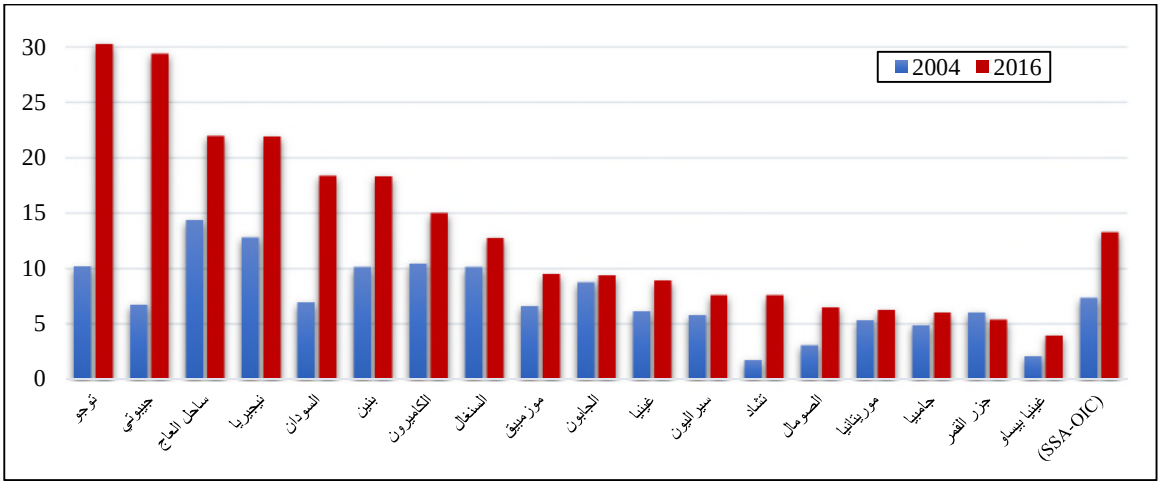

Source: http://data.worldbank.org/indicator/IS.SHP.GCNW.XQ

4) تعقد الإجراءات الإدارية عبر الحدود:

تعد الإجراءات الإدارية عبر الحدود معقدة وطويلة في أغلب دول (SSA-OIC)، ووفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال كانت قيمة مؤشر التجارة عبر الحدود لدول (SSA-OIC) لعام 2018 (55.97) أي أقل من المتوسط العالمي (70.8)، وأقل من متوسط الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (65.7)، لكنها تزيد قليلًا عن متوسط دول أفريقيا جنوب الصحراء (53.59).

كما تظهر المؤشرات أن مدة الانتظار في الحدود للتصدير (الامتثال للإجراءات التجارية عبر الحدود) في دول (SSA-OIC) تبلغ في المتوسط 90 ساعة، أي تزيد عن المتوسط العالمي (58)، ومتوسط دول OIC (73)، لكنها أقل من متوسط دول أفريقيا جنوب الصحراء SSA (100). وتبلغ مدة الانتظار في الحدود للتصدير (امتثال المتطلبات المستندية) في المتوسط لدول (SSA-OIC) 64.8 ساعة، وهو أكثر من المتوسط العالمي (55)، لكنه أقل من متوسط دول OIC (78)، ومتوسط دول SSA (88).

وكذلك الأمر بالنسبة إلى مدة الانتظار في الحدود للاستيراد (الامتثال للإجراءات التجارية عبر الحدود) والتي تبلغ في المتوسط 112.08 ساعة في دول (SSA-OIC)، أي أكثر من المتوسط العالمي (75)، ومتوسط OIC (107)، وأقل من متوسط دول SSA (136). في حين تبلغ مدة الانتظار في

(1) انظر جدول رقم (30م): معدل الربط البحري في دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2004 – 2016)، بملحق الجداول، ص 285.

الحدود للاستيراد (امتثال المتطلبات المستندية) في المتوسط لدول (SSA-OIC) 93.63 ساعة، أي أكثر من المتوسط العالمي (66)، وأقل من متوسط دول OIC (100)، وكذلك متوسط دول SSA (103).

وترتفع تكلفة الصادرات (امتثال الإجراءات التجارية عبر الحدود) في دول المجموعة لتصل إلى 565.25 دولار، أي أكثر من المتوسط العالمي (407)، ومتوسط دول OIC (484)، لكنه أقل من متوسط دول SSA (592)، وكذا الأمر بالنسبة لتكلفة الصادرات (امتثال المتطلبات المستندية) التي تصل في المتوسط لدول المجموعة 150.57 دولار، مقابل 140 دولار للمتوسط العالمي، و200 دولار لمتوسط دول OIC، و215 دولار لدول SSA.

وتبلغ تكلفة الواردات (امتثال الإجراءات التجارية عبر الحدود) في المتوسط لدول (SSA-OIC) 701.77 دولار، فيما يزيد عن كل من المتوسط العالمي (471)، ومتوسط دول OIC (599)، ومتوسط دول SSA (687). وتصل تكلفة الواردات (امتثال المتطلبات المستندية) إلى 282.47 دولار في المتوسط لدول (SSA-OIC)، مقابل 168 دولار للمتوسط العالمي، و283 دولار لمتوسط دول OIC، و300 دولار متوسط دول SSA، مما يعد أحد عوائق تدفق التجارة[1]، كما يظهر في جدول رقم (6):

جدول رقم (6): مؤشرات التجارة عبر الحدود Trading Across Borders في دول (SSA-OIC) مقارنة بالمتوسط العالمي عام 2018

المؤشر	متوسط SSA-OIC	المتوسط العالمي	متوسط OIC	متوسط SSA
قيمة مؤشر التجارة عبر الحدود Trading Across Borders	55.97	70.8	65.7	53.59
الوقت اللازم للتصدير والاستيراد بالساعات				
مدة الانتظار في الحدود للتصدير (الامتثال للإجراءات التجارية عبر الحدود)	90	58	73	100
مدة الانتظار في الحدود للتصدير (امتثال المتطلبات المستندية)	64.8	55	78	88

(1) انظر جدول رقم (33م): مؤشرات التجارة عبر الحدود في دول (SSA-OIC) عام 2017، بملحق الجداول، ص 278.

مدة الانتظار في الحدود للاستيراد (الامتثال للإجراءات التجارية عبر الحدود)	112.08	75	107	136
مدة الانتظار في الحدود للاستيراد (امتثال المتطلبات المستندية)	93.36	66	100	103
تكلفة الصادرات والواردات بالدولار				
تكلفة الصادرات (امتثال الإجراءات التجارية عبر الحدود)	565.25	407	484	592
تكلفة الصادرات (امتثال المتطلبات المستندية)	150.57	140	200	215
تكلفة الواردات (امتثال الإجراءات التجارية عبر الحدود)	701.77	471	599	687
تكلفة الواردات (امتثال المتطلبات المستندية)	282.47	168	283	300

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات:

http://www.doingbusiness.org/data/exploretopics/trading-across-borders

5) زيادة الحواجز غير التعريفية:

بلغ عدد الحواجز التجارية[1] التي واجهتها دول (SSA-OIC) القادمة من الدول الشريكة 2386 حاجزًا خلال (2008 -2016)، في حين كان عدد الحواجز التجارية التي طبقتها هذه الدول (77) حاجزًا خلال نفس الفترة[2].

(1) تشمل العديد من التدابير مثل: تعقيد قواعد المنشأ، والصعوبات التي تواجه الشركات في الامتثال إلى المعايير الدولية وعدم الاعتراف المتبادل بالمعايير، والعبء الإداري على المراكز الحدودية خصوصًا خلال عمليات التخليص الجمركي، وغيرها من التدابير، انظر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016–2017، **مرجع سبق ذكره**، ص 87–88.

(2) انظر جدول رقم (31م): عدد الحواجز التجارية التي واجهتها دول (SSA-OIC) القادمة من الدول الشريكة خلال الفترة (2008 –2016)، وجدول رقم (32م): عدد الحواجز التجارية التي طبقتها دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2008–2016)، بملحق الجداول، ص 286.

ثالثًا- معوقات تشريعية:

1) تعدد التكتلات الإقليمية في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى التشابك بينها، فلا تستطيع الدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه كل التكتلات التي تنتمي إليها في نفس الوقت.
2) غياب السياسات التكاملية على مستوى التصنيع في هذه الدول.
3) تباين التعريفات والسياسات الجمركية بين الدول وبين التكتلات الاقتصادية.
4) المزايا والتسهيلات التي تمنحها دول الاتحاد الأوروبي لدول العالم الثالث، وفق نظام الأفضليات المعمم، من شأنها أن تزيد من التبادل التجاري بين دول (SSA-OIC) والاتحاد الأوروبي على حساب التجارة البينية داخل دول المجموعة.

رابعًا- معوقات سياسية وثقافية:

ونتضمن عدة معوقات من بينها الصراعات السياسية بين بعض هذه الدول، وعدم الاستقرار السياسي المتمثل في الانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، والقرصنة البحرية، وانتشار جماعات العنف في بعض دول (SSA-OIC).

وعلى الرغم من التقارب الجغرافي بين دول (SSA-OIC) فإن هناك تباينًا بينها في اللغة والثقافة والميراث الاستعماري والعملات الرسمية، وكلها عوامل تحد من التبادل التجاري.

يتبين من العرض السابق مدى انخفاض مساهمة دول (SSA-OIC) في التجارة الدولية، من جهة، وانخفاض نسبة التجارة البينية، من جهة أخرى، وإن كانت قد شهدت ارتفاعًا في السنوات الأخيرة، بفضل الجهود الدولية المختلفة من أجل تعزيز التجارة البينية في هذه الدول، ومن بينها جهود منظمة التعاون الإسلامي بجميع المؤسسات التابعة لها.

واشتملت جهود المنظمة على العديد من البرامج الموجهة إلى التنمية الاقتصادية في دول (SSA-OIC)، وكذلك البرامج الموجهة نحو تعزيز التجارة البينية. كما أسهمت المنظمة في العديد من أنشطة تمويل وتأمين وتيسير التجارة بين دول المجموعة. وعلى الرغم من هذه الجهود ما زالت هناك عدة معوقات تحد من فاعلية دور المنظمة بهذا الصدد.

وتنتقل الدراسة في الفصل التالي والأخير إلى دراسة أهم محددات تدفق التجارة البينية لدول (SSA-OIC) التي تسهم في زيادة فاعلية دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لهذه الدول.

الفصل الرابع

محددات تعزيز التجارة البينية بين دول (SSA-OIC):

دراسة قياسية

تسعى الدراسة في هذا الفصل إلى التعرف على أهم محددات التجارة البينية لمجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (SSA-OIC)، وذلك بالاعتماد على الدراسة القياسية التطبيقية.

وقد دأبت الدراسات الاقتصادية على استخدام نموذج جاذبية التجارة (Gravity Model) لقياس محددات التجارة الثنائية منذ عدة عقود، الذي تم تطويره وتطويعه عبر السنوات ليتناسب مع الأهداف المختلفة، لقياس أثر العوامل الاقتصادية أو الجغرافية أو الثقافية أو التاريخية في التبادل التجاري بين الدول. كما عمدت دراسات عدة لاستخدامه في تقويم أثر الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية في التجارة البينية.

وتقوم هذه الدراسة بتطبيق نموذج جاذبية التجارة على مجموعة دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2002 – 2016)؛ للتعرف على محددات التجارة البينية لهذه الدول، ودور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز هذه التجارة.

ويستعرض هذا الفصل في المبحث الأول الإطار النظري لنموذج جاذبية التجارة، وذلك بعرض أهم الأُسس النظرية للنموذج، وأهم الدراسات السابقة التي قامت بتطبيقه. ويعرض المبحث الثاني منهجية التحليل المستخدمة وطرق تقدير النموذج القياسي. وأخيراً يتناول المبحث الثالث أهم نتائج تطبيق النموذج على المستوى الإحصائي والاقتصادي.

يشمل الفصل الرابع المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج جاذبية التجارة.

المبحث الثاني: منهجية التحليل والتطبيق الإحصائي للنموذج القياسي.

المبحث الثالث: تحليل نتائج نموذج جاذبية التجارة.

المبحث الأول: الإطار النظري لنموذج جاذبية التجارة

أدى التوجه العالمي المتزايد نحو تحرير التجارة من القيود التي تحد من تدفقاتها بين الدول إلى تعاظم دور التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي. وكان لتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية وازدياد أعداد اتفاقيات الترتيبات التجارية الإقليمية بجميع أشكالها دور عظيم الأثر في تعزيز التجارة البينية، الأمر الذي شكَّل دافعًا قويًا لظهور العديد من النماذج الاقتصادية التي ترمي لقياس حجم التبادلات التجارية بين الدول، ودراسة العوامل المؤثرة فيه.

ويُعد نموذج جاذبية التجارة (Gravity Model) أحد أهم هذه النماذج التي استخدمت على نطاق واسع لدراسة محددات التدفقات التجارية بين الدول. ويستعرض هذا المبحث أهم الأُسس النظرية التي يستند إليها النموذج، وذلك في المطلب الأول، تمهيدًا للانتقال بعدها لعرض أهم الدراسات السابقة التي استخدمت نموذج جاذبية التجارة، وذلك في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الأُسس النظرية لنموذج جاذبية التجارة

يعد نموذج الجاذبية (Gravity Model) من أهم النماذج القياسية التي استخدمت على نطاق واسع من قبل الاقتصاديين لعدة عقود لتقدير حجم التدفقات التجارية بين الدول، ودراسة العوامل المؤثرة في هذا الحجم. ويستمد النموذج اسمه من قانون الجذب العام لنيوتن. وفيما يلي أهم التطورات التي شهدها النموذج، وتطبيقاته في التجارة الدولية.

أولًا- قانون الجذب العام لنيوتن:

تعود تسمية نموذج الجاذبية (Gravity Model) إلى قانون الجذب العام في الفيزياء (Newton's Law of Universal Gravitation)، وهو قانون فيزيائي استنبطه عالم الفيزياء البريطاني نيوتن عام 1687 من خلال مشاهدات فلكية عديدة، وبالاستعانة بقوانين كيبلر (kepler) لحركة الكواكب[1]. وتعرف الجاذبية (Gravity) على أنها: ميل الكتل والأجسام للانجذاب والتحرك نحو بعضها البعض. وينص قانون الجذب العام على أن قوة التجاذب بين جسمين ماديين تتناسب طرديًا مع حاصل ضرب كتلتهما، وعكسيًا مع مربع المسافة بين مركزيهما.

وتمثلت الصيغة العامة لقانون الجذب العام لنيوتن في المعادلة التالية:

$$F_{ij} = G\,\frac{M_i\,M_j}{D^2{}_{ij}}, i \neq j \qquad (1)$$

(1) Tomasz Borowski, "Actual Picture of the Law of Universal Gravitation and the Quantum Gravity Theory Describing the Real State of the Universe", **International Letters of Chemistry, Physics and Astronomy** (Switzerland: SciPress Ltd., Vol.16, 2013) pp.44-53.

حيث تمثل F_{ij}: قوة الجاذبية بين الجسمين i, j، وتعبر M_i , M_j عن: حاصل ضرب كتلتي الجسمين، أما D_{ij} فهي: المسافة بين الجسمين، وG هو: ثابت المعادلة.

وتنطبق هذه العلاقة على أي سياق يتطلب نمذجة للتدفقات أو التحركات. وقد استُخدم نموذج الجاذبية في العديد من المجالات، ولم يقتصر على مجال الفيزياء فقط، وأصبح فيما بعد من النماذج الإحصائية الشائعة لتقدير التدفقات التجارية[1].

ثانيًا- استخدام نموذج الجاذبية في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية:

تعود بداية تطبيق نموذج الجاذبية في المجال الاجتماعي والاقتصادي إلى أواخر القرن التاسع عشر؛ فقد استخدمه الاقتصادي الأمريكي (Henry Carey) عام 1858 لدراسة تأثير المسافة في التفاعلات الثقافية أو المكانية بين بلدين، حيث ذكر أن هذه التفاعلات تقاس بحاصل ضرب عدد سكان كلا البلدين، مقسومًا على مربع المسافة بينهما.

ثم جاءت دراسة عالم الجغرافيا البريطاني (Ernst Ravenstein) لظاهرة الهجرة السكانية عام 1885، التي استخدم فيها نموذج الجاذبية، اعتمادًا على بيانات تعداد سكان المملكة المتحدة في الفترة (1870- 1880)، واستخلص من خلالها ما أسماه بقوانين الهجرة[2].

ثالثًا- تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الدولية:

على الرغم من انتشار تطبيق نموذج الجاذبية على نطاق واسع في تقدير التدفقات التجارية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أننا نتلمس بدايات تطبيقه في تقدير التدفقات التجارية بوجه عام في دراسة الاقتصادي الأمريكي (William J. Reilly) عام 1931 لقياس تجارة التجزئة بين مدن ولاية تكساس الأمريكية، وأطلق عليه نموذج قانون جاذبية التجزئة (Reilly's Law of Retail Gravitation). ونص القانون على أن القدرة النسبية لأي مدينتين على جذب الزبائن، وبالتالي جذب التجارة من منطقة تجارية ثالثة أو مدينة أخرى تتوسط المسافة بينهما، تتناسب طرديًا مع عدد سكان المدينتين، وعكسيًا مع مربع المسافة بين هاتين المدينتين والمدينة الثالثة[3].

وجاء أول تطبيق لنموذج الجاذبية في التجارة الدولية من قبل الاقتصادي الهولندي (Jan Tinbergen)الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1969، لقيامه بتطوير وتطبيق نماذج ديناميكية

(1) **Idem**.
(2) Andrew Odlyzko, "The Forgotten Discovery of Gravity Models and the Inefficiency of Early Railway Networks", **OEconomia** (Paris: Association OEconomia, Vol.5, No.1, 2015) pp.157-192.
(3) Patricia L. Drews, "An Assessment of Reilly's Model of Consumer Behavior", **The Geographical Bulletin** (Oregon: Gamma Theta Upsilon Department of Social Science Oregon College of Education Monmouth, Vol.9, November 1974) pp.16-28.

لتحليل العمليات الاقتصادية. وأقام (Tinbergen، 1962) تحليله على افتراض أن قوة جذب التجارة بين دولتين (حجم التجارة) يعتمد على القوة الاقتصادية لكلا الدولتين (الناتج المحلي الإجمالي)، والمسافة الجغرافية بينهما، ومن ثم فإن حجم التجارة الثنائية بين دولتين i, j يمكن أن يعبر عنه باستخدام الصيغة التالية:

$$T_{ij} = \frac{A\, Y_i Y_j}{D_{ij}} \qquad (2)$$

حيث يمثل متغير T_{ij} حجم التجارة بين الدولتين i, j، وY_iY_j هو حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي للدولتين، وD_{ij} تعبر عن المسافة بين الدولتين، وA هو ثابت المعادلة. وهو ما يعني أن حجم التجارة بين دولتين يتناسب طرديًا مع حاصل ضرب قوتهما الاقتصادية، ويتناسب عكسيًا مع المسافة الجغرافية بينهما.

وقام (Tinbergen) بتحويل الشكل العام لقانون نيوتن إلى الصيغة الرياضية التالية:

$$T_{ij} = G\,\frac{Y_iY_j}{Dist_{ij}^2} = \beta_0\,\frac{GDP_i^{\beta_1}\,GDP_j^{\beta_2}}{Dist_{ij}^{\beta_3}} \qquad (3)$$

$$T_{ij} = \beta_0 GDP_i^{\beta_1}\,GDP_j^{\beta_2}\,Dist_{ij}^{-\beta_3} \qquad (4)$$

وبما أن معادلة (4) أُسية في المعاملات، فقد أخذ (Tinbergen) لوغاريتم الطرفين ليتم تحويلها إلى دالة خطية في المعاملات على شكل دالة لوغاريتمية مزدوجة في نموذج انحدار متعدد وفق الصيغة التالية[1]:

$$ln\,T_{ij} = \beta_0 + \beta_1\,ln\,GDP_i + \beta_2\,ln\,GDP_j - \beta_3\,ln\,D_{ij} + \varepsilon_{ij} \qquad (5)$$

حيث تعبر β_1 عن مرونة الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر، وتعبر β_2 عن مرونة الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد، في حين تشير β_3 إلى مرونة المسافة بين البلدين، ويمثل ε_{ij} معامل الخطأ، أما حجم التجارة بين البلدين (المتغير التابع) فيعبر عنه بحجم الصادرات من الدولة i إلى الدولة j[2].

من ثم فإن تنبرجن قد أخذ في اعتباره كلًا من العوامل المرتبطة بالعرض الكلي في الدولة المصدرة، والعوامل المرتبطة بالطلب الكلي في الدولة المستوردة، وبالتالي تفسر المعاملات على النحو التالي:

إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد المصدر بنسبة 1.٪، فإن حجم الصادرات سيزيد بنسبة β_1 مع ثبات باقي المتغيرات. وبالمثل إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي للبلد المستورد بنسبة 1.٪ فإن حجم الواردات سيزيد

(1) عماد عبد المسيح شحاتة، "الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية بين مصر والكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية للتحليل المكاني"، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي** (الجيزة: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 21، ع ٤، ديسمبر ٢٠١١) ص ص ١٢٢٩- ١٢٥٢.

(2) Wang Lei, "Application of Gravity Model: Measurement of International Competitiveness of Trade in Services", **Studies in Sociology of Science** (Québec: Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures (CRDCSC), Vol.2, No.2, 2011) pp.50-56.

بنسبة β_2 مع ثبات باقي المتغيرات. في حين إذا زادت المسافة الجغرافية بين البلدين بنسبة 1٪ فإن حجم الصادرات سينخفض بنسبة β_3 مع ثبات باقي المتغيرات.

رابعًا- النموذج الموسع لجاذبية التجارة:

سعت الأدبيات الاقتصادية إلى توسيع محددات التدفقات التجارية بين الدول، وإضافة العديد من المتغيرات المفسرة لحجم التجارة البينية، فاستخدم (Lunneman، 1966) متغيري المسافة وحجم السكان لقياس اقتصاديات الحجم، وأضاف عددًا من المتغيرات المعرقلة للتجارة، سواء كانت عوامل طبيعية مثل تكاليف النقل والوقت وغيرها، أو عوامل اصطناعية مثل التعريفة الجمركية والعوائق الكمية وشروط التبادل وغيرها.

وقام عدد من الباحثين مثل (Frankel وآخرون، 1993) بإضافة متغيرات صورية[1] (Dummies) إلى النموذج، مثل اشتراك الدولتين في الحدود واللغة والتاريخ، وهي عوامل من شأنها أن تؤثر على إجمالي التدفقات بين الدول[2].

كما استخدمت الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي نموذج الجاذبية على نطاق واسع، فقد طبق (Bergstand، 1985) نموذج الجاذبية على 15 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في الفترات (1951- 1966) و(1975- 1976)، وأدخل متغيرات صورية متعلقة بعضوية الدولتين في تكتل إقليمي مشترك؛ بحيث يأخذ المتغير قيمة (1) إذا كانت الدولة عضو في التكتل، وقيمة (صفر) فيما عدا ذلك، كما أضاف متغير سعر الصرف، ومؤشر قيمة وحدة الصادرات، ومخفض الناتج المحلي للدولتين.

---

(1) يقصد بالمتغير الصوري أو الوهمي Dummy Variable: المتغير النوعي Qualitative الذي يعبر عن صفات نوعية مثل الجنس أو العرق أو اللون أو الدين، وغيرها من الصفات. ويأخذ المتغير الصوري قيمة (1) للدلالة على وجود الصفة، وقيمة (صفر) للدلالة على عدم وجودها. ويمكن تضمين المتغيرات الصورية في نماذج الانحدار تمامًا مثل المتغيرات الكمية، انظر:

Damodar N. *Gujarati*, **Basic Econometrics** (New York: The McGraw–Hill Companies, 2004, Fourth Edition) p.340.

(2) Mark Vancauteren & Daniel Weiserbs, "Intra-European Trade of Manufacturing Goods: An Extension of the Gravity Model", **Discussion Paper 2005-26** (Louvain-la-Neuve, Belgique: Université catholique de Louvain (UCL), May 2005) p.3.

وقامت (Zarzoso، 2003) بقياس تأثير الاتفاقيات التجارية بين التكتلات الاقتصادية المختلفة مثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا)، وغيرها من التكتلات، وذلك بالتطبيق على 47 دولة خلال الفترة (1980 -1999)[1].

واستخدم (Rose، 2002) نموذج الجاذبية لتقدير أثر الاتفاقيات متعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الجات، ونظام الأفضليات المعمم في التجارة الدولية، وخلص إلى أن عضوية الدولة في منظمة التجارة العالمية، أو اتفاقية الجات لم تؤثر على حجم التجارة، في حين أن نظام الأفضليات المعمم له تأثير قوي في ازدياد حجم التجارة. كما انتهى إلى أن التبادل التجاري يزيد في الدول الأكبر حجمًا والأكثر ثراءً اقتصاديًا. والطريقة المعيارية لتقويم أثر اتفاقيات التجارة التفضيلية هي إضافة متغيرات صورية في نموذج الجاذبية[2].

خامسًا- تقويم نموذج الجاذبية:

تعرض نموذج الجاذبية لعدة انتقادات؛ فيرى البعض أن استخدام المتغيرات الصورية يؤدي إلى سوء صياغة النموذج، وشكك آخرون في مدى ملائمة النموذج الخطي للجاذبية، ومن ثم انحياز نتائج التقدير بسبب المتغيرات المحذوفة من النموذج، إضافة إلى تجاهل تأثير الدول الأخرى في التجارة بين دولتين[3].

تعرض النموذج أيضًا لانتقاد بسبب افتقاده للأساس النظري. وقد تم تطوير هذه الأسس في وقت لاحق من قبل العديد من الباحثين، مثل (Anderson، 1979) الذي قدم تبريرًا نظريًا لنموذج الجاذبية بالاستناد إلى تفضيلات ذات مرونة إحلال ثابتة بين المدخلات بالنسبة للسلع المتمايزة. واشتق (Helpman and Krugman، 1985) معادلة الجاذبية من إطار المنافسة الاحتكارية. في المقابل دحض (Deardorff، 1995) حجة المنافسة الاحتكارية من خلال إثبات أن معادلة الجاذبية يمكن تأطيرها على أساس نموذج هيكشر- أولين دون افتراض تمايز المنتج. كما طور (Eaton and Kortum، 2002) نموذجًا يعتمد على المنافسة الكاملة لريكاردو، حيث يعتمد التخصص في إنتاج سلعة على الميزة

---

(1) حسن النادر، أحمد الريموني، آلاء رشيدات، "دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية: باستخدام نموذج الجاذبية– حالة الأردن 1976–2004"، **أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"** (إربد، الأردن: جامعة اليرموك، المجلد 26، ع 4، 2012) ص 761–782.

(2) Indira M. Hapsari & Carlos Mangunsong, "Determinants of AFTA Members' Trade Flows and Potential for Trade Diversion", **Working Paper Series, No.21** (Bangkok: Asia-Pacific Research and Training Network on Trade, 2006) pp.7,8.

(3) وليد عبد مولاه، "نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة"، **سلسلة جسر التنمية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، السنة التاسعة، ع 97، نوفمبر 2010) ص 4.

النسبية التي تتمتع بها الدولة في الموارد المرتبطة ارتباطًا تفاعليًا بمستوى التكنولوجيا والحواجز التجارية الجغرافية[1].

مع تعدد كل هذه المحاولات لوضع أساس نظري لنموذج الجاذبية، فإن نجاحه الفعلي في الدراسات التطبيقية يعد هو الأساس في تفسير انتشاره. وقد وصف كل من (Leamer & Levinsohn، 1995) نموذج الجاذبية بأنه قدم "... بعض أوضح وأقوى النتائج التجريبية في الاقتصاد[2]".

كما أكد (Deardorff، 1995) هذه الحقيقة فقال: "إن أي نموذج معقول للتجارة يمكن أن يسفر عن شيء يشبه نموذج الجاذبية، فإن نجاحه التجريبي سيعد مجرد حقيقة من حقائق الحياة"، أي لا يستند إلى افتراضات يتم استنباطها نظريًا، حيث رأى (Deardorff) أن نجاح نموذج الجاذبية تطبيقيًا يعود إلى نجاحه في تفسير قضايا عملية عديدة في مجال التجارة الدولية عجزت النظريات التقليدية للتجارة عن تفسيره[3].

وقد أدى هذا النجاح التطبيقي إلى أن يصبح نموذج الجاذبية من أهم النماذج الواسعة الانتشار في تقدير وتفسير أنواع متعددة من التدفقات مثل تدفقات التجارة، والهجرة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياحة، وغيرها. ويعود هذا الانتشار إلى عدة اعتبارات، من بينها: بساطة النموذج، وقدرته العالية على تفسير هذه التدفقات، وإمكانية تطبيقه في الدراسات المقارنة، وأخيرًا إمكانية إدراج عدد كبير من العوامل المفسرة لهذه التدفقات[4].

المطلب الثاني: أهم الدراسات السابقة التي طبقت نموذج جاذبية التجارة

لم تحظَ الدول الأفريقية الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بالاهتمام، خصوصًا من جانب الدراسات القياسية. ومع ذلك فإن هناك العديد من الدراسات التي سعت إلى دراسة محددات التجارة البينية لدول أفريقيا، وبين الدول الأعضاء في التجمعات الاقتصادية الأفريقية. كما يوجد عدد من الدراسات التي قامت بدراسة أثر عضوية منظمة التعاون الإسلامي في حجم التجارة البينية للدول الأعضاء دون تخصيص للدول الأفريقية، ومن أهم هذه الدراسات:

---

(1) Mark Vancauteren & Daniel Weiserbs, **op. cit.**, pp.3,4.
(2) Andrew K. Rose, "One Money, One Market: Estimating the Effect of Common Currencies on Trade", **Working Paper No.7432** (Cambridge: National Bureau of Economic Research, 1999) p.8.
(3) Mark Vancauteren & Daniel Weiserbs, **op. cit.**, pp.3,4.
(4) محمد محمود إمام وآخرون، **منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص 213-215.

1) دراسة (Khosla، 2014)[1]:

استهدفت الدراسة قياس آثار تزايد النفوذ الصيني في أفريقيا على التجارة عبر الإقليمية في القارة. وتم تقدير نموذج الجاذبية لبيانات 135 دولة خلال الفترة (1990 -2012)، باستخدام طريقة (Poisson Pseudo-Maximum-Likelihood).

وقد أظهرت النتائج أن الدول الأفريقية تم تهميشها في التجارة العالمية، وكذلك انخفضت التجارة البينية لهذه الدول مقارنة بالدول غير الأفريقية التي تشترك معها في نفس الخصائص. كما كانت للعلاقات التجارية مع الصين آثار تشويهية للتجارة في أفريقيا؛ حيث أدى انخفاض أسعار السلع الصينية، والامتيازات التفضيلية التي منحتها الصين للدول الأفريقية إلى انخفاض واردات الدول الأفريقية من الدول الأفريقية الأخرى.

2) دراسة (Mohmand & Wang، 2014)[2]:

تسعى الدراسة إلى تقدير أثر عضوية منظمة التعاون الإسلامي في التجارة البينية للدول الأعضاء. وتم تطبيق نموذج الجاذبية بطريقتي (التأثيرات الثابتة والعشوائية) لدراسة العلاقة بين إجمالي واردات الدول (متغير تابع) وعدد من المتغيرات المفسرة: الناتج المحلي الإجمالي للدولتين، والمسافة بينهما، ومتغيرات صورية تعبر عن عضوية (OIC)، واشتراك الدولتين في الحدود البرية، واللغة، والعملة، والميراث الاستعماري المشترك، ووجود نزاع مسلح بين الدولتين من عدمه، ووجود اتفاق تجاري إقليمي مشترك.

تشمل البيانات المستخدمة في هذه الدراسة 187 دولة بينها دول متقدمة وأخرى نامية، كما تضم دولًا أعضاء في (OIC) ودولًا أخرى غير أعضاء، وذلك خلال الفترة (1962 – 2011). وقد انتهت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة والمستوردة له تأثير إيجابي كبير في حجم التجارة البينية. كما أن عامل المسافة كان له تأثير سلبي، وهو ما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية.

كما تشير النتائج إلى أن البلدان التي تتقاسم الحدود البرية واللغة المشتركة، والعملة المشتركة، والميراث الاستعماري المشترك، كان حجم تجارتها البينية أكبر من غيرها، إلا أن وجود الصراع بين الدولتين كان له أثر سلبي في التجارة البينية. كما توصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي لعضوية (OIC) في التجارة البينية للدول الأعضاء.

(1) Pooja Khosla, **Intra-Regional Trade in Africa and the Impact of Chinese Intervention: A Gravity Model Approach** (Master thesis, University of Oxford, 2014).

(2) Yasir Tariq Mohmand & Aihu Wang, "Is the Organization of Islamic Cooperation Promoting Trade among Members?", **Pakistan Journal of Statistics** (Lahore: pakjs, Vol.30, No.1, January 2014) pp.113-128.

3) دراسة (Bagci، 2014)[1]:

ترمي الدراسة إلى تحليل أثر تكاليف التجارة في حجم التجارة البينية لدول (OIC). وقد استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية الموسع، بإضافة عدد من المتغيرات الصورية مثل الاشتراك في اللغة والحدود والعملة الرسمية، ووجود اتفاق إقليمي مشترك بين الدول محل الدراسة، كما استخدمت متغيرين كميين آخرين وهما مؤشر الأداء اللوجستي، ومعدل التعريفة الجمركية، وذلك لكل من الدول المصدرة والمستوردة.

وقد طبقت الدراسة معادلة الجاذبية بطريقة المربعات الصغرى العادية، باستخدام بيانات مقطعية لعام 2005 لعينة من الدول الأعضاء بالمنظمة. وتوصلت الدراسة إلى أن كلًا من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الأداء اللوجستي، واشتراك الدولتين في الحدود واللغة والعملة والاتفاق الإقليمي، كان له أثر إيجابي في زيادة حجم التجارة البينية، في حين كان للتعريفات الجمركية والمسافة بين الدولتين أثر سلبي في حجم التجارة البينية.

4) دراسة (Abidina, Abu Bakar & Sahlan، 2013)[2]:

تبحث الدراسة تأثير العوامل الاقتصادية في الصادرات الثنائية بين ماليزيا والدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية بالتطبيق على بيانات الفترة (1997 -2009) بطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS). وتمثلت المتغيرات المستقلة في كل من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الدولة المصدرة والمستوردة، ومتغير الفارق بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدولتين، ومتغير سعر الصرف الحقيقي، ومتغير معدل التضخم في كلا الدولتين. واستخدمت الدراسة متغير مؤشر مدركات الفساد لقياس جودة المؤسسات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلا الدولتين أدى إلى انخفاض صادرات ماليزيا لدول (OIC)، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي كان له أثر إيجابي. كما توجد علاقة طردية بين كل من سعر الصرف ومعدل التضخم وبين صادرات ماليزيا لدول (OIC)، في حين توجد علاقة عكسية بين الفساد والصادرات البينية.

---

(1) Bagci Kenan, "Trade Costs and Intra-OIC Trade: What are the Linkages?", **Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries** (Ankara: SESRIC, Vol.35, No.4, 2014) pp.187-220.

(2) Irwan Shah Zainal Abidin, Nor'Aznin Abu Bakar & Rizaudin Sahlan, "The Determinants of Exports between Malaysia and the OIC Member Countries: A Gravity Model Approach", **Procedia Economics and Finance** (Amsterdam: Elsevier B.V., No.5, 2013) pp.12-19.

5) دراسة (العبدلي، 2010)[1]:

هدفت الدراسة لتقدير محددات التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتطبيق على عينة من 18 دولة عضو بالمنظمة من بينهم 10 دول أفريقية وهي: الجزائر وتونس ومصر وبوركينا فاسو والكاميرون ومالي والمغرب ونيجيريا وسيراليون وأوغندا. وذلك خلال الفترة (1970- 2006).

استخدمت الدراسة نموذج بيانات البانل (Panel Data) في إطار التحليل الساكن باستخدام نماذج المربعات الصغرى المدمجة ونماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، وفي إطار التحليل الديناميكي باستخدام طريقتي وسط المجموعة ووسط المجموعة المدمجة، وكذلك اختبار التكامل المشترك.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية مشتركة بين التجارة البينية ومحدداتها؛ لذا تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل. كشفت نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة عن أن التجارة البينية للدول الإسلامية تتأثر على المدى القصير سلبًا بكل من معدل التضخم ومعدل تذبذب أسعار الصرف والصادرات إلى العالم الخارجي، في حين تأثرت إيجابيًا بالناتج المحلي الإجمالي.

وعلى المدى البعيد تأثرت التجارة البينية سلبًا بمعدل التضخم ومعدل تذبذب سعر الصرف وكذلك بالصادرات للعالم الخارجي، في حين تأثرت إيجابيًا بالناتج المحلي الإجمالي وبالواردات من العالم الخارجي. وأوضحت الدراسة عدم معنوية متغير الواردات من العالم الخارجي في المدى القصير، في حين ظهر أثره في التجارة البينية بقدر كبير نسبيًا في المدى البعيد.

6) دراسة (Gundgdu، 2009)[2]:

تسعى الدراسة إلى التعرف على محددات التجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي من خلال استخدام نموذج جاذبية التجارة على بيانات الفترة (1995 - 2007). اعتمدت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية وطريقة التأثيرات الثابتة والآثار العشوائية. وقد بينت نتيجة اختبار (Hausman) أن نموذج الآثار العشوائية هو الأفضل في التحليل.

استخدمت الدراسة متغير الواردات الحقيقية لدول (OIC) من باقي دول العالم كمتغير تابع. أما المتغيرات المفسرة فقد تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولة المصدرة والدولة المستوردة، والمسافة

---

(1) عابد بن عابد العبدلي، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل"، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية** (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المجلد 61، ع 1، 2010) ص ص 3 – 52.

(2) Ahmet Suayb Gundgdu, "Determinant of Intra-OIC Trade; Policy or Exchange Rate", **journal of Economic Cooperation and Development** (Ankara: SESRIC, Vol.30, No.3, 2009) pp.1-42.

الجغرافية، ومعدل سعر الصرف الحقيقي، ومتوسط معدل التعريفة الجمركية، ومؤشر الانفتاح التجاري، وسعر صرف الدولار مقابل اليورو، ومتغيرات صورية تعبر عن الاشتراك في الحدود والمستعمر وعضوية المنظمة.

وجاءت إشارات معاملات المتغيرات المفسرة موجبة، ما عدا متغيري المسافة الجغرافية ومتوسط معدل التعريفة الجمركية؛ إذ كانت إشاراتهما سالبة، مما توافق مع التوقعات المسبقة.

وانتهت الدراسة إلى أن جهود منظمة (OIC) لم تؤدِ إلى تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء فقط، بل كذلك إلى زيادة معدلات تجارة الدول الأعضاء مع باقي دول العالم، أي أنها أسهمت في تيسير التجارة بصفة عامة، ومن ثم فإن دور المنظمة تمثل في إنشاء التجارة وليس تحويلها.

7) دراسة (Ghani، 2007)[1]:

استهدفت الدراسة تحليل آثار عضوية الدول في منظمة التعاون الإسلامي (OIC) على التجارة مع البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة. ولتقدير هذه الآثار استخدم الباحث نموذجي جاذبية التجارة الدولية "التقليدي" و"النظري".

وتوصلت الدراسة باستخدام النموذج التقليدي للجاذبية الذي اعتبر متوسط قيمة التجارة الثنائية بين بلدين هو المتغير التابع إلى أن عضوية الدولة في منظمة التعاون الإسلامي كانت ذات تأثير سلبي في حجم تبادلها التجاري سواء في الفترة (1970 -1985) أو الفترة (1986 -1999)، وربما يعود ذلك إلى ضعف البنى المؤسسية في هذه الدول.

قامت الدراسة أيضًا باستخدام نموذج الجاذبية النظري لتلافي مشكلات التحيز في تقديرات النموذج التقليدي، وقد حدد النموذج النظري المتغير التابع في اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط التجارة الثنائية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وجاءت النتائج على عكس النتائج السابقة؛ حيث بينت أن الانضمام لمنظمة التعاون الإسلامي كانت عاملًا إيجابيًا في تعزيز التجارة البينية.

8) دراسة (Testas، 2004)[2]:

قامت الدراسة بتحليل العوامل المحددة للتجارة البينية لدول المغرب العربي بالمقارنة بين حجم التجارة البينية قبل إنشاء اتحاد المغرب العربي عام 1989، وبعد الإنشاء. استخدم الباحث نموذج الجاذبية لدراسة

(1) Ghani M. Gairuzazmi, "Does OIC Membership Reduce Trade?", **Journal of Economic Cooperation and Development** (Ankara: SESRIC, Vol.28, No.4, 2007) pp.39-62.

(2) Abdelaziz Testas, "Analysis of Factors Constraining Intra-Maghreb Trade", **Journal of Development and Economic Policies (**Kuwait: Arab Planning Institute, Vol.6, No.2, June 2004) pp.101-116.

محددات التجارة بين الجزائر وباقي دول الاتحاد خلال الفترة (1970- 1995)، بطريقة المربعات الصغرى العادية.

اعتمدت الدراسة على عدد قليل من المتغيرات المستقلة، وهي: عدد السكان، والدخل النقدي، ومعدل التعريفة الجمركية، والمسافة الجغرافية، ومتغير وهمي يدل على التشابه التاريخي والثقافي.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم التجارة البينية وكل من الدخل والسكان، فيما كانت العلاقة سلبية مع باقي المتغيرات، مما اتضح معه أن كلًا من التجاور الجغرافي والتشابه التاريخي والثقافي والحواجز التعريفية لم يكن له سوى دور ثانوي في التجارة البينية.

9) دراسة (Mehanna، Llorens &Sarieddine، 2004)[1]:

استهدفت الدراسة تقويم دور التكتلات الاقتصادية والطوائف الدينية على الأنشطة التجارية الثنائية للدول الأعضاء في (OIC). استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية بالتطبيق على عينة من 33 دولة خلال الفترة (1996 -1999). وتعد الدراسة هي المحاولة الأولى التي سعت إلى قياس أثر الانتماء الديني في حجم التجارة البينية.

اعتمدت الدراسة نسخة معدلة من نموذج الجاذبية أدرج متغيرات مفسرة جديدة مثل الاشتراك في الدين، والطائفة الدينية، إضافة إلى المتغيرات الاعتيادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل القومي، واللغة والثقافة المشتركة، ومدى الحرية السياسية، والحواجز التجارية، وتقاسم الحدود. كما أضاف النموذج متغيرات تمثل عضوية مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي، ورابطة الآسيان.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التجارة البينية بين البلدان ذات الأغلبية المسلمة أقل من نظيراتها من الدول ذات الأغلبية المسيحية أو اليهودية أو البوذية. ومن حيث الانتماء الطائفي، أشارت الدراسة إلى أن التجارة البينية بين الدول ذات الأغلبية السنية أكثر من نظيراتها من الدول ذات الأغلبية الشيعية.

أما عن أثر التكتلات الاقتصادية، فقد انتهت الدراسة إلى نجاح دول مجلس التعاون الخليجي ودول الآسيان في إنشاء التجارة، في حين كان متغير الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي غير ذي دلالة إحصائية. كما أشارت الدراسة إلى الأثر الإيجابي للحرية السياسية.

10) دراسة (Carrere، 2003)[2]:

(1) Rock-Antoine Mehanna, Leila Sarieddine& James L. Llorens, "Bilateral Trade and Islamic Sects", **International Business & Economics Research Journal** (Colorado: The Clute Institute, Vol.2, No.3, 2003) pp.45-54.

(2) Céline Carrere, "African Regional Agreements: Impact on Trade with or without Currency Unions", **Working Papers, E 2003.11** (Clermont-Ferrand, France: Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International (CERDI), Université d'Auvergne, 2003).

تناولت الدراسة أثر اتفاقيات التجارة الإقليمية في التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء، خلال الفترة (1962 -1996). وقامت الدراسة بقياس أثر المحددات التقليدية للتجارة مثل تكاليف النقل والتقارب الجغرافي وسعر الصرف الحقيقي والبنية التحتية للتجارة، باستخدام نموذج الجاذبية. كما قارنت الدراسة بين تأثير كل من اتفاقيات التجارة التفضيلية والاتحادات النقدية في التجارة البينية لتلك الدول، إضافة إلى تحليل أثر إنشاء وتحويل التجارة الناتج عن الاتفاقيات الإقليمية في القارة.

انتهت الدراسة إلى أن التجارة البينية قد زادت نتيجة عقد الاتفاقيات الإقليمية في كل من الايموا والسيماك والسادك، على العكس من الكوميسا التي كان لها تأثير سلبي في التجارة البينية.

11) دراسة (عبادة، 2002)[1]:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أهداف البنك الإسلامي للتنمية، والخدمات التي يقدمها في تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء (من بينها 27 دولة في أفريقيا) خلال الفترة (1977 – 2000)، وذلك من خلال عرض الاستراتيجيات والأدوار التي يقوم بها في تمويل وتيسير التجارة، كما ترمي إلى دراسة أثر التمويل المقدم من البنك في التجارة الإجمالية والبينية للدول الأعضاء.

استخدمت الدراسة نموذج قياسي (انحدار متعدد بصورته الخطية وغير الخطية) لقياس أثر التمويل في كل من الصادرات والواردات والتجارة الإجمالية والبينية. وقد خلصت الدراسة إلى أن التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اتسمت بضعف مستواها مقارنة بالدول الأخرى سواء في الصادرات أو الواردات البينية؛ فلا تحتل المعاملات التجارية بين أي دولة عضو بالبنك وبقية الدول الأعضاء الأخرى سوى نسبة ضئيلة من هذه التجارة باستثناء بعض الدول المنتجة للنفط.

وأكدت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين التمويل المقدم من البنك وحجم الواردات البينية، في حين لم يكن للتمويل أثر ملحوظ في الصادرات البينية؛ وربما يعزى ذلك إلى محدودية هذا النوع من التمويل. كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين التمويل المقدم من البنك والتجارة الإجمالية البينية للدول الأعضاء غير أن الأثر كان ضعيفًا جدًا، كما يتضح من المعادلة الناتجة في صورتيها الخطية وغير الخطية على النحو التالي:

$$TEX = 5080.502 + 0.029GDP + 2.146F \qquad (6)$$

$$LNTIM = 6.842 + 1.205LN\ GDP + 0.040LN\ F \qquad (7)$$

(1) إبراهيم عبد الحفيظ عبادة، **دور البنك الإسلامي للتنمية في التبادل التجاري للدول الإسلامية** (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2002).

12) دراسة (Kabir، 2002)[1]:

اهتمت الدراسة بتقويم الاتفاقيات التجارية التفضيلية القائمة والتجمعات الاقتصادية الإقليمية فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وقامت الدراسة بتقدير نموذج جاذبية لقياس دور مختلف التكتلات الاقتصادية لإحدى وثلاثين دولة عضو في المنظمة في إنشاء وتحويل التجارة، وذلك لعام 1999.

تم إضافة متغيرات صورية للنموذج يمثل كل منها الانتماء إلى أحد التجمعات الخمسة الأساسية القائمة بين دول المنظمة، وهي: (GCC)، (SAARC)، (AMU)، (ECO)، (D8). وأكدت نتائج النموذج أن المتغيرات القياسية الثلاثة الأساسية للنموذج (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المسافة الجغرافية) كانت ذات دلالة إحصائية عالية، وتوافقت إشارات معاملاتها مع المتوقع (موجبة مع الناتج المحلي ونصيب الفرد منه، وسالبة مع المسافة الجغرافية).

كما أظهرت النتائج أن المتغيرات الصورية المعبرة عن دول مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة الثمانية ذات دلالة إحصائية، ولها علاقة طردية مع حجم التجارة البينية، مما يشير إلى دور هذه التكتلات في إنشاء التجارة. أما باقي التكتلات فجاءت إشارات معاملاتها سالبة، وأيضًا غير ذات دلالة إحصائية.

13) دراسة (Bendjilali، 2000)[2]:

تمثلت غاية الدراسة في قياس محددات التجارة البينية للدول الأعضاء في (OIC). وقد استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية، واعتمدت الصادرات البينية كمتغير تابع، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لأثر حجم الاقتصاد، وحجم السكان كمقياس لحجم السوق المحلي، ومتوسط دخل الفرد لقياس أثر مستوى التنمية الاقتصادية، والمسافة بين الموانئ التجارية للدول كمؤشر لتكلفة وفترة النقل، وحجم تمويل الواردات المقدم من البنك الإسلامي للتنمية، ومتغيرات صورية تعبر عن الحدود المشتركة والانتماء إلى تكتلات اقتصادية مشتركة.

تم تقدير النموذج باستخدام بيانات مقطعية لعام 1994، بالتطبيق على عينة مكونة من ١٩ دولة عضواً في (OIC). وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الصادرات البينية، من جهة، وكل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم تمويل بنك التنمية الإسلامي المقدم للدولة العضو، وعضوية الدولة في رابطة دول الآسيان، وعضوية الدولة في مجلس التعاون الخليجي، ومتوسط دخل الفرد، من جهة أخرى.

---

(1) Hassan M. Kabir, "An Empirical Investigation of Economic Cooperation among the OIC Member Countries", **ERF Working Paper Series: 0212** (Cairo: The Economic Research Forum (ERF), 2002).

(2) Boualem Bendjilali, "An Intra-Trade Econometric Model for OIC Members Countries: A Cross-Country Analysis", **Research Paper No.55** (Jeddah: Islamic Development Bank, 2000).

في حين توجد علاقة عكسية بين الصادرات البينية، من جهة، وكل من تكلفة النقل وعضوية الدولة في الاتحاد المغاربي، من جهة أخرى. لذلك أعيد تقدير المعادلة بعد حذف متغير الاتحاد المغاربي، وتمثلت معادلة النموذج بعد التقدير في الصيغة التالية:

$$\text{Ln } X_{ij} = -5.211 - 0.802\text{Ln } D_{ij} + 0.0057 \text{ IDBF}_{i94} + 0.119\text{Ln } (Y_i * Y_j) + 0.595 \text{ Ln } (GDP_i * GDP_j) + 0.415 \text{ GCC} + 0.747 \text{ Asian} \quad (8)$$

حيث تمثل X_{ij}: صادرات الدولة (i) إلى الدولة (j)، وD_{ij}: المسافة بين الدولتين، و$IDBF_{i94}$: قيمة تمويلات تجارة الواردات المقدمة من البنك الإسلامي للدولة خلال عام 1994، و$Y_i * Y_j$: حاصل ضرب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولتين، و$GDP_i * GDP_j$: حاصل ضرب قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولتين، وGCC: متغير صوري يعبر عن عضوية مجلس التعاون الخليجي، وAsian: متغير صوري يعبر عن عضوية رابطة الآسيان.

بيد أن معظم الدراسات السابقة لم تدرس على وجه التحديد أثر عضوية دول أفريقيا جنوب الصحراء في منظمة التعاون الإسلامي؛ لذا فإن الدراسة الحالية سوف تركز على هذه البلدان عن طريق تحليل محددات التجارة البينية، وقياس أثر الانضمام إلى المنظمة، سواء من حيث تمويل التجارة، أو التوقيع على اتفاقيات التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

المبحث الثاني: منهجية التحليل والتطبيق الإحصائي للنموذج القياسي

يعرض هذا المبحث منهجية التحليل المتبعة في الدراسة القياسية، والبيانات المستخدمة ومصادرها، وذلك في المطلب الأول، ثم يتناول التقدير الإحصائي للنموذج في المطلب الثاني.

المطلب الأول: منهجية التحليل والبيانات المستخدمة

أولًا- عينة الدول والفترة الزمنية محل الدراسة:

تشمل الدراسة الفترة (2002 – 2016). وتضم عينة الدراسة اثنتين وعشرين دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي والواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA-OIC)، وهذه الدول هي: بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وجزر القُمُر وساحل العاج وجيبوتي والجابون وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموزمبيق والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون والصومال والسودان وموريتانيا وتوجو وأوغندا.

ثانيًا- محددات التجارة البينية لدول (SSA-OIC) باستخدام نموذج الجاذبية:

اعتمدت الدراسات التجريبية المبكرة على البيانات المقطعية لتقدير نموذج الجاذبية (أندرسون 1979، بيرجستراند 1985، مكالوم 1995، ديرودورف 1998، ....)، وبالتالي فإن الإطار القياسي للنموذج

استخدم إما طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، أو طريقة المربعات الصغرى المجمعة (Pooled OLS)، لنموذج خطي – لوغاريتمي (Log-Linear).

وقد احتوى هذا النهج التقليدي على عدة مشاكل تخص توصيف النموذج، مما حدا بالبعض اعتبار نتائج هذه التقديرات غير موثوق بها بدرجة كافية؛ وذلك نظراً لاحتواء النموذج على متغيرات ثابتة عبر الزمن (Invariant) مثل المسافة، والمتغيرات الصورية المتعلقة باللغة والحدود المشتركة وغير ذلك[1].

كما أظهرت نتائج الدراسات التالية أن طريقة المربعات الصغرى العادية تنطوي أيضًا على مشكلات قياسية، من أهمها مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity)؛ ومن ثم فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى في نموذج خطي- لوغاريتمي يؤدي إلى ظهور نتائج متحيزة في هذه الحالة.

ومنذ العقد السابق، تزايد الاتجاه نحو استخدام البيانات المقطعية عبر الزمن أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو (Panel Data)؛ نظراً لكونها أكثر ملاءمة، حيث يقدم الجمع بين البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية درجات حرية أكبر، ومن ثم تقديرات أكثر دقة[2].

ويقصد ببيانات البانل: مجموعة من المشاهدات التي تتكرر لدي مجموعة من المفردات (الدول) في عدة فترات من الزمن؛ ومن ثم فإنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. وتكمن أهمية بيانات البانل في احتوائها على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت؛ نظراً لكونها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن، وفي الوقت نفسه أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية[3].

ويحدد (Baltagi) أهم مزايا بيانات البانل فيما يلي:

1- القدرة على التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات الزمنية أو المقطعية، مما يعني الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى.
2- تسمح بدراسة الاختلافات والفوارق بين المفردات؛ لكونها تتضمن بيانات محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في البيانات المقطعية أو الزمنية، مما يعني أيضًا الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى.
3- تساعد في منع ظهور مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور في البيانات المقطعية.
4- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية، ومن ثم كفاءة أفضل.
5- تحد من مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات في بيانات السلسلة الزمنية.

---

(1) Fatima Olanike Kareem, "Modeling and Estimation of Gravity Equation in the Presence of Zero Trade: A Validation of Hypotheses Using Africa's Trade Data", **Submitted to the 140th–EAAE Seminar, "Theories and Empirical Applications on Policy and Governance of Agri-Food Value Chains"** (Perugia, Italy: European Association of Agricultural Economists, 13-15 December 2013) pp.11-14.

(2) **Idem**.

(3) عابد بن عابد العبدلي، **مرجع سبق ذكره**.

6- تتيح تخفيف مشكلة التعدد الخطي.

7- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، التي تؤدي عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة[1].

وتعتمد هذه الدراسة نموذج جاذبية موسع يضم عددًا من المتغيرات المفسرة لتدفقات التجارة البينية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو البانل (Panel Data)، ويتم تقدير النموذج بعدة طرق مختلفة كما سيتبين في المطلب التالي.

ثالثًا- توصيف النموذج القياسي:

تستخدم الدراسة نموذج جاذبية التجارة (Panel Gravity Model) بعد تحويل المعادلة من الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة إلى الصيغة الخطية، باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة؛ لتقليل التباين بين قيم المتغيرات. وفي هذه الحالة تصبح معاملات الانحدار هي نفسها المرونات، وتتفق من ثم إشاراتها مع المنطق الاقتصادي[2]. ويتمثل الشكل العام للنموذج الخطي لبيانات البانل في:

$$\ln Y_{ijt} = \beta_0 + \beta_1 \ln X_{1ijt} + \cdots + \beta_n \ln X_{nijt} + \varepsilon_{ijt} \qquad (9)$$

حيث تعبرi عن الدولة الأصل، وز عن الدولة الوجهة، وN عن عدد الدول، وتعبر T عن الزمن.

رابعًا- صيغة النموذج القياسي والمتغيرات المستخدمة:

تقوم الدراسة بتطبيق نموذج جاذبية التجارة لبيانات البانل بين أزواج مجموعة دول (SSA-OIC) على مدى خمس عشرة عامًا. ونظرًا لعدم توفر بعض البيانات، فقد تم الاقتصار على بيانات 19 دولة باستبعاد السودان والصومال وسيراليون.

وتتمثل صيغة النموذج في:

$$\begin{aligned}\ln BT_{ijt} = {} & \beta_0 + \beta_1 \ln GDP_{ijt} + \beta_2 \ln POP_{ijt} + \beta_3 \ln ECODIS_{ijt} \\ & + \beta_4 \ln DISTW_{ij} + \beta_5 IDBFIN_{jt} + \beta_6 LANDL_i + \beta_7 CONTIG_{ij} \\ & + \beta_8 LANG_{ij} + \beta_9 CURRENCY_{ij} + \beta_{10} TPS_{it} + \varepsilon_{ijt} \qquad (10)\end{aligned}$$

ويوضح الجدول التالي توصيف المتغيرات المستخدمة في النموذج ومصادر البيانات، والإشارات المتوقعة لمعالم النموذج:

(1) Badi H. Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data** (West Sussex: John Wiley & Sons Ltd, Third edition, 2005) pp.4-7.

(2) عماد عبد المسيح شحاتة، **مرجع سبق ذكره.**

جدول رقم (7): متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات

المتغير	وصف المتغير	المعامل	الإشارة المتوقعة	مصدر البيانات
المتغير التابع				
BT_{ijt}	لوغاريتم إجمالي حجم التجارة بين الدولة الأصل والشريك التجاري خلال السنة t.			Direction of Trade Statistics - IMF
الحد الثابت/ القاطع				
		β_0	+	
المتغيرات المفسرة				
GDP_{ijt}	لوغاريتم حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي للدولتين بتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2011، خلال	β_1	+	World
POP_{ijt}	لوغاريتم حاصل ضرب إجمالي عدد السكان في منتصف العام في الدولتين، خلال السنة t.	β_2	+	World
$ECODIS_{ijt}$	لوغاريتم المسافة الاقتصادية بين الدولتين، خلال السنة t. يعبر هذا المتغير عن القيمة المطلقة للفرق بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2011 لكل من الدولة الأصل والشريك التجاري، وتم حسابها وفق الصيغة: ECODISij=|PerCapi - PerCapj|	β_3	+	محسوبة من بيانات World Bank
$DISTW_{ij}$	لوغاريتم المسافة الجغرافية المرجحة بين أكبر مدينتين من حيث عدد السكان في كل من الدولتين i,j بالميل.	β_4	-	CEPII

جدول رقم (7): متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات

المتغير	وصف المتغير	المعامل	الإشارة المتوقعة	مصدر البيانات
$IDBFIN_{it}$	لوغاريتم التمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية للدولة	β_5	+	IDB
$LANDL_i$	متغير صوري يأخذ القيمة (1) إذا كانت الدولة الأصل دولة	β_6	-	CEP
$CONTIG_{ij}$	متغير صوري يأخذ القيمة (1) إذا كانت الدولتان تشتركان في الحدود الجغرافية، ويأخذ قيمة (صفر) فيما عدا ذلك.	β_7	+	CEPII
$LANG_{ij}$	متغير صوري يأخذ القيمة (1) إذا كانت الدولتان تشتركان في اللغة الرسمية، ويأخذ قيمة (صفر) فيما عدا ذلك.	β_8	+	CEPII
$CURRENC$	متغير صوري يأخذ القيمة (1) إذا كانت الدولتان تشتركان في العملة الرسمية المتداولة، ويأخذ قيمة (صفر) فيما عدا	β_9	+	World
TPS_{it}	متغير صوري يأخذ القيمة (1) إذا كانت الدولة الأصل وقعت في السنة t على اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات	β_{10}	+	OIC
ε_{ijt}	الحد العشوائي الذي يتضمن باقي العوامل التي تندرج في تفسير تدفقات التجارة			

* جميع المتغيرات في صورة لوغاريتمية باستثناء المتغيرات الصورية.

المصدر: إعداد الباحثة.

المطلب الثاني: التقدير الإحصائي للنموذج القياسي

أولًا- تحليل بيانات البانل:

يتم تحليل بيانات البانل بإحدى ثلاث طرق: النموذج التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية:

1) النموذج التجميعي Pooled Model (PM):

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل، حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يتم إهمال تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج، وتكون صيغة معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (11)$$

حيث يمثل Y_{it} المتغير التابع، i الدولة، t الفترة الزمنية، وα الحد الثابت، وتمثل β معامل الانحدار الذي يعتبر في نموذج الجاذبية هو المرونة، وأخيرًا ε_{it} للخطأ المعياري. ويفترض في هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الدول محل الدراسة، بالإضافة إلى أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر، ويفترض كذلك عدم الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، بمعنى أن التغاير يجب أن يساوي صفر، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تقدير معلمات هذا النموذج[1].

2) نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM):

يستهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (كل دولة على حدة)، وذلك بجعل معلمة الحد الثابت في النموذج تختلف من دولة إلى أخرى مع ثباتها عبر الزمن. كما أن معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل دولة، لذا فإن النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين الدول محل الدراسة. ويصاغ نموذج التأثيرات الثابتة وفق الصيغة الآتي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta_{it} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i D_i + \varepsilon_{it} \qquad (12)$$

حيث يتم إدراج عدد من المتغيرات الصورية يمثل كل منها مفردة (دولة) بعدد = N-1 لتجنب الوقوع في مصيدة المتغيرات الصورية، ويأخذ D_i القيمة (1) إذا كان المراد معرفة الحد الثابت للدولة i. ويأخذ قيمة الصفر إذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت لدولة أخرى. ويجب أن يتبع حد الخطأ

(1) زكريا يحيى الجمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"، **المجلة العراقية للعلوم الإحصائية** (الموصل، العراق: جامعة الموصل، ع 21، 2012) ص ص 266-285.

العشوائي التوزيع الطبيعي بمتوسط يساوي الصفر وتباين ثابت لجميع المشاهدات، وألا يوجد ارتباط ذاتي بين مجموعة المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، ويطلق على هذا النموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية (Least Square with Dummy Variables Models – LSDV)، ويتم تقديره أيضًا بأسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS).

ومن عيوب هذا النموذج وجود عدد كبير من المتغيرات الصورية، وبالتالي انخفاض درجات الحرية، وكذلك احتمال ظهور مشكلة الازدواج الخطي. ويستخدم اختبار (F Test) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة[1].

3) نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM:

تقوم فكرة نموذج التأثيرات العشوائية على اعتبار الحد الثابت في النموذج متغيرًا عشوائيًا بمعدل مقداره μ أي أن:

$$\alpha_i = \mu + V_i \qquad (13)$$

حيث يمثل V_i حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية للدولة i، ويمثل μ المتغير العشوائي. ويتم التعويض عن حد الخطأ في النموذج التجميعي لتصبح المعادلة بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + V_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (14)$$

ومن ثم فإن حد الخطأ في هذا النموذج يتكون من جزئين: ε_{it} وهو حد الخطأ في البيانات المقطعية، وV_i وهو حد الخطأ الناتج عن دمج البيانات المقطعية مع السلاسل الزمنية، وبالتالي يتم جمع مكوني حد الخطأ في مكون واحد وفق الصيغة التالية:

$$W_{it} = V_i + \varepsilon_{it} \qquad (15)$$

ولا تصلح طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير هذا النموذج؛ حيث تعطي مقدرات غير كفؤة وينتج عنها أخطاء قياسية؛ لذا يتم التقدير بأسلوب المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Square (GLS)[2]. وتتم المفاضلة بين نموذجي (REM)، (FEM) بإجراء اختبار (Hausman Test)، في حين تتم المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج (REM) بإجراء اختبار (LM Test).

(1) Andrew Bell & Kelvyn Jones, "Explaining Fixed Effects: Random Effects Modeling of Time-Series Cross-Sectional and Panel Data", **Political Science Research and Methods** (Dublin: the European Political Science Association (EPSA), Vol.3, No.1, January 2015) pp.133–153.

(2) زكريا يحيى الجمال، **مرجع سبق ذكره**.

ثانيًا- الاختبارات الإحصائية قبل تقدير النموذج القياسي:

تم إجراء عدة اختبارات إحصائية للنموذج القياسي قبل التقدير الإحصائي له؛ للتأكد من جودة أدائه، وموافقته للفرضيات الإحصائية المتعلقة بطريقة المربعات الصغرى العادية، وذلك على النحو التالي[1]:

1) **دراسة استقرارية المتغيرات (اختبار جذر الوحدة):** من الأهمية بمكان اختبار مدى سكون (استقرارية) متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج ودرجة تكاملها؛ إذ يؤدي عدم استقرار السلسلة الزمنية (وجود جذر الوحدة) إلى وجود انحدار زائف. ويقصد بوجود جذر الوحدة عدم استقلال كل من متوسط وتباين المتغير عن الزمن. وتوجد عدة اختبارات لفحص استقرارية متغيرات البانل، وقد تم الاعتماد على اختبار Im-Pesaran-Shin Unit-Root for Panel Data (2003)، حيث يتمثل الفرض العدمي والبديل في:

H_0: All Panels Contain Unit Roots, H_1: Some Panels Are Stationary.

2) **اختبار التكامل المشترك:** بعد التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية في النموذج، وفي حال كانت بعض المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، تأتي خطوة اختبار علاقات التكامل المتزامن (المشترك) بين هذه المتغيرات، وتتعدد اختبارات الكشف عن التكامل المشترك المتعلقة ببيانات البانل، ومن أهمها اختبار (Pedroni's Cointegration Test)، والذي يعتمد على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة، حيث تتمثل الفرضية العدمية في عدم وجود تكامل متزامن مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل

(1) تم الاعتماد في تطبيق النموذج وإجراء الاختبارات الإحصائية على المصادر التالية:

Badi H. Baltagi, Peter Egger & Michael Pfaffermayr, "Panel Data Gravity Models of International Trade", **Cesifo Working Paper No. 4616** (Munich, Germany: Center for Economic Studies & ifo Institute, 2014).

Luca Salvatici, "The Gravity Model in International Trade", **AGRODEP Technical Note TN-04** (Washington, DC: The African Growth and Development Policy Modeling Consortium, 2013).

Ben Shepherd, **The Gravity Model of International Trade: A User Guide** (Bangkok: Asia-Pacific Research and Training Network on Trade, 2012).

Damodar Gujarati, **Econometrics by Example** (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2012).

Hun Myoung Park, **Practical Guides to Panel Data Modeling: A Step-by-step Analysis Using Stata**, (Niigata, Japan: Graduate School of International Relations, International University of Japan, 2011).

Edward W. Frees, **Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences** (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

Stata Press, **Stata Longitudinal-Data/Panel-Data Reference Manual Release 15** (Texas: StataCorp LLC, College Station, 2017).

متزامن[1]، وتقوم الدراسة باستخدام اختبار (Pedroni) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين التجارة البينية ومحدداتها عبر دول العينة خلال الفترة محل الدراسة.

3) **اختبارات توصيف النموذج:** تم إجراء اختبار (F Test) المقيد للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، وقد تم حساب قيمة إحصائية (F) وفقًا للصيغة التالية:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)} \qquad (16)$$

حيث تمثل K عدد المَعْلَمَات المُقدرة، وتمثل R^2_{FEM} معامل التحديد الخاص بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، وتمثل R^2_{PM} معامل التحديد الخاص بالنموذج التجميعي.

كما تم إجراء اختبار (LM Test) Breusch-Pagan Lagrange للمفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية والنموذج التجميعي. وتتمثل الفرضية العدمية في:

$$H_0: \sigma^2_\mu = \sigma^2_\lambda = 0 \qquad (17)$$

الأمر الذي يعني أن الفروق بين الوحدات (الدول) تساوي الصفر، أي لا توجد فروق عبر الوحدات (No Panel Effect). ويؤدي رفض الفرض العدمي إلى أن يصبح النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة من نموذج الآثار العشوائية.

كما تم إجراء اختبار (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، حيث يتمثل الفرض العدمي والبديل فيما يلي:

$$H_0 = E(\alpha_i|X_i) = 0 \qquad (18)$$
$$H_1 = E(\alpha_i|X_i) \neq 0 \qquad (19)$$

ويعني الفرض العدمي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، لعدم وجود ارتباط بين التأثيرات الثابتة للوحدة والمتغيرات المستقلة في النموذج، في حين يعني الفرض البديل وجود هذا الارتباط، وبالتالي يصبح نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ثالثًا- تقدير معادلة الجاذبية للنموذج القياسي:

تم تقدير النموذج بخمسة أساليب تقدير مختلفة بالاعتماد على برنامج STATA 15. وتمثلت أساليب التقدير المستخدمة في:

1. Panel Pooled Model (OLS).
2. Fixed Effects Model (LSDV) with Constant.

(1) Peter Pedroni, "Panel Cointegration: Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis", **Econometric Theory** (New York: Cambridge University Press, Vol.20, No.3, 2004) pp.597–625.

3. Fixed Effects Model (LSDV) without Constant.
4. Random Effects Model (GLS).
5. Heteroskedastic Panels Corrected Standard Errors (HPCSE).

فقد تم تقدير كل من النموذج التجميعي، ونموذج الآثار العشوائية، ونموذج التأثيرات الثابتة، إلا أن تقدير النموذج الأخير بأسلوب Least Squares Dummy Variable Estimator (LSDV) مع وجود الحد القاطع أدى إلى نتائج غير معنوية؛ لذا فقد تم إعادة التقدير باستبعاد الحد القاطع، نظراً لاحتواء النموذج على متغيرات صورية، ومتغيرات ثابتة عبر الزمن (Invariant)[1].

كما تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ Heteroskedastic Panels Corrected Standard Errors لظهور مشكلات إحصائية في نموذج التأثيرات الثابتة.

وتظهر نتائج النموذج بطرق التقدير المختلفة في الجدول التالي[2]:

(1) Hun Myoung Park, **Linear Regression Models for Panel Data Using SAS, Stata, LIMDEP, and SPSS** (Indiana: Indiana University, 2009) p.12,13.

(2) انظر: الجداول الإحصائية التفصيلية المستخرجة من البرنامج في الملحق الإحصائي، ص ص (298- 304).

جدول رقم (8): المَعْلَمَات المُقدرة للنموذج القياسي باستخدام أساليب التقدير المختلفة

المتغير التابع (BT): يمثل إجمالي حجم التجارة البينية للدولة الأصل مع الشريك التجاري				
الفترة المغطاة: 2002-2016 (T=15) عدد أزواج الدول: 18*19 (N= 342)				
مجموع مشاهدات البانل: 342*15=5130				
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي PM	نموذج التأثيرات الثابتة بدون القاطع (FEM)	نموذج التأثيرات العشوائية (REM)	Heteroskedastic Panels Corrected Standard Errors
CONSTANT	0.477	-	8.81	-
	0.5	-	4.91	-
GDP	0.026	0.027	0.02	0.03
	*8.58	*10.8	*3.19	**13.21
POP	-0.015	-0.015	-0.01	-0.02
	*-3.27	*-3.6	*-0.58	**-6.45
ECODIS	0.205	2.14	0.35	-
	*2.15	*0.197	*1.87	-
DISTW	-0.370	-7.55	-0.61	-0.34
	*-5.84	*-0.347	*-4.32	**-5.15
IDBFIN	0.268	0.273	0.01	0.16
	*10.33	*10.92	*0.49	**2.87
LANDL	0.089	-	0.32	-
	*0.75	-	*1.24	-
CONTIG	2.586	2.595	1.98	2.00
	*18.65	*18.81	*17.56	**9.84
LANG	0.671	0.663	0.42	0.49
	*6.64	*6.65	*4.66	**3.74
CURRENCY	1.716	1.742	0.63	1.70
	*12.06	*12.71	*3.69	**6.69
TPS	0.703	0.698	0.31	0.49
	*7.08	*7.08	*2.97	**2.69
R-squared	0.23	0.94	0.206	0.901
F	157.47	9849.750.698	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج مستخرجة من برنامج STATA 15.

* تمثل القيمة الإحصائية لـ T-Statistic.

** تمثل القيمة الإحصائية لـ Z-Statistic.

المبحث الثالث: تحليل نتائج نموذج جاذبية التجارة

يعرض هذا المبحث تحليل نتائج النموذج القياسي الذي تم تقديره على المستوى الإحصائي في المطلب الأول، وعلى المستوى الاقتصادي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: النتائج الإحصائية للنموذج القياسي

يتناول هذا المطلب عرضًا مفصلًا للنتائج الإحصائية للنموذج القياسي المقدر في الدراسة، ونتائج الاختبارات القبلية والبعدية.

أولًا- اختبارات ما قبل التقدير:

- تم إجراء اختبار (Im-Pesaran-Shin "IPS") للكشف عن مدى سكون (استقرارية) متغيرات النموذج (At Level)، وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات جاءت مستقرة في المستوى (At Level) فيما عدا متغير عدد السكان، وبعد فحص الفرق الأول لمتغيرات النموذج تبين معنوية إحصائية اختبار IPS. وبالتالي لا يوجد ما يمنع من رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، ومن ثم فإن سلسلة متغيرات البانل تعد متكاملة من الدرجة الأولى (I (1)).
- كما يتبين من الرسم البياني للسلاسل الزمنية أيضًا عدم سكون السلاسل وأخذها اتجاهًا عامًا[1].
- أظهرت نتيجة اختبار التكامل المشترك (Pedroni's Cointegration Tests) دليلًا قويًا على وجود تكامل مشترك، الأمر الذي يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، مما يوضح وجود علاقة خطية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.
- أكدت مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان (0.89)، ولا توجد علاقة ارتباط بين باقي المتغيرات وبعضها.
- للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، تم إجراء اختبار F المقيد، وبلغت قيمة إحصائية (F) المحسوبة (165.8)، وهي أكبر من القيمة الجدولية (1.84) عند مستوى معنوية (0.05)، وبالتالي لا يوجد ما يمنع من قبول فرضية العدم بوجود تأثيرات ثابتة عبر البيانات المقطعية (الدول)، مما يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة من النموذج التجميعي.
- للمفاضلة بين كل من النموذج التجميعي (PM) ونموذج الآثار العشوائية (REM)، تم إجراء اختبار Breusch-Pagan Lagrange multiplier (LM)، وقد بينت نتيجة الاختبار عدم وجود ما يمنع من

(1) انظر: شكل رقم (1ح): الاتجاه العام لمتوسطات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، بالملحق الإحصائي، ص 305.

قبول الفرض العدمي، حيث كانت قيمة (P-Value) أقل من (0.05)، ومن ثم فإن النموذج التجميعي غير ملائم. ومن نتائج كل من اختبار (F Test)، (LM) يتأكد أن النموذج التجميعي غير ملائم للتقدير، لذا تأتي الخطوة التالية.

- للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، تم إجراء اختبار (Hausman)، وجاءت نتيجة الاختبار بارتفاع قيمة (Chi-Sq. Statistic) المحسوبة (165.79) عن القيمة الجدولية (18.3)، عند مستوى معنوية (0.05) ومن ثم لا يمكن قبول الفرض العدمي القائل بوجود تأثيرات عشوائية، وبالتالي يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للتقدير.

ونظراً لكون اختبارات توصيف النموذج كشفت عن أفضلية نموذج التأثيرات الثابتة، لذا فإن التحليل يقتصر على نتائج هذا النموذج بعد استبعاد الحد الثابت نظراً لعدم معنويته في النموذج المقدر. وقد أصبحت معادلة النموذج بعد التقدير على النحو التالي:

$$\begin{aligned}\ln BT_{ijt} = {} & 0.026\, ln\, GDP_{ijt} - 0.015\, ln\, POP_{ijt} + 2.14\, ln\, ECODIS_{ijt} \\ & - 7.55\, ln\, DISTW_{ij} + 0.27\, IDBFIN_{jt} \\ & + 2.59\, CONTIG_{ij} + 0.66\, LANG_{ij} + 1.7\, CURRENCY_{ij} \\ & + 0.69\, TPS \qquad\qquad (20)\end{aligned}$$

ومن مزايا نموذج التأثيرات الثابتة التحكم في الفروق الثابتة بين الدول، ومن ثم فإن المعاملات المقدرة لا يمكن أن تكون متحيزة، نظراً لحذف تأثيرات المتغيرات الصورية الثابتة عبر الزمن مثل اللغة والحدود المشتركة وغيرها من المتغيرات.

ثانياً- الاختبارات الإحصائية بعد تقدير النموذج:

1) اختبارات الدرجة الأولى:

- بلغت قيمة كل من معامل التحديد (R^2) Multiple Coefficient of Determination، ومعامل التحديد المعدل (R^2) Adjusted في نموذج (FEM) (0.94)، مما يوضح ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، ومدى معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث نجح النموذج في تفسير 94٪ من التغيرات في المتغير التابع.
- تم إعادة تقدير النموذج بعد حذف متغير (LANDL)، لعدم معنويته الإحصائية، وظلت قيمة معامل التحديد كما هي، مما يؤكد عدم تأثير هذا المتغير في حجم التجارة البينية.

- بلغت قيمة إحصائية (F-Statistic) المحسوبة (9849.75) وهي أكبر من نظيرتها الجدولية (1.84) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يكشف عن معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (معنوية النموذج).
- كشفت قيمة إحصائية (T- Statistics) بعد استبعاد متغير (LANDL) عن المعنوية الإحصائية لكل معاملات المتغيرات المستقلة، وذلك عند مستوى معنوية (0.05).
- أكدت نتيجة اختبار (Wooldridge Test for Autocorrelation) وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين أخطاء النموذج.

2) اختبارات الدرجة الثانية:

- أظهرت نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن قيمة الإحصائية (Jarque-Bera) التابعة للأخطاء العشوائية لنموذج التأثيرات الثابتة (216.6) أكبر من قيمة الإحصائية (Chi-Square) الجدولية التي تبلغ قيمتها (16.92)، أي أن الأخطاء العشوائية للنموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك عند مستوى معنوية (0.05).
- تم إجراء اختبار (Modified Wald Statistic for Groupwise Heteroskedasticity) الذي يستخدم لاختبار خلو نموذج بيانات البانل من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity). وقد تبين عدم معنوية نتيجة الاختبار، مما يعني أنه لا يوجد ما يمنع من قبول الفرض العدمي القائل بوجود عدم ثبات (تجانس) تباين حد الخطأ، ومن ثم فإن النموذج يعاني من مشكلة (Heteroskedasticity).

ثالثًا- تصحيح النموذج المقدر:

تبين مما سبق أن النموذج المقدر يعاني من عدة مشكلات إحصائية، وهي: التكامل المشترك، وعدم تجانس حد الخطأ (Heteroskedasticity)، والارتباط الذاتي، وعدم التوزيع الطبيعي للبواقي. ومن أجل معالجة هذه المشكلات، تم إعادة تقدير النموذج بمنهجية:

(Linear Regression, Heteroskedastic Panels Corrected Standard Errors).

وأصبحت معادلة النموذج المصحح بعد تقديره على النحو التالي:

$$\ln BT_{ijt} = 0.03\ ln\ GDP_{ijt} - 0.02\ ln\ POP_{ijt} - 0.34\ ln\ DISTW_{ij} + 0.16\ \ln IDBFIN_{jt} + 2.00\ CONTIG_{ij} + 0.49\ LANG_{ij} + 1.7\ CURRENCY_{ij} + 0.49\ TPS \qquad (21)$$

وقد انخفضت الجودة التفسيرية للنموذج إلى 90٪، وظلت جميع معاملات المتغيرات المفسرة معنوية، فيما عدا متغير المسافة الاقتصادية (ECODIS) الذي كان غير ذي دلالة إحصائية وكذلك الحد القاطع، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، لذا تمت إعادة تقدير النموذج المصحح بعد حذف الحد القاطع ومتغير (ECODIS)، وظلت قيمة معامل التصحيح (0.90)، وأصبحت جميع معاملات النموذج معنوية.

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية للنموذج القياسي

يعرض هذا المطلب النتائج الاقتصادية للنموذج القياسي الذي تم تقديره لمحددات التجارة البينية لمجموعة دول (SSA-OIC)، وبيان مدى اتفاق نتائج النموذج مع النظريات الاقتصادية، والإشارات المتوقعة لمعلمات النموذج. وسيتم عرض نتائج تطبيق نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التصحيح، مع استبعاد نتائج النماذج الأخرى كما أشارت الدراسة سابقًا. وقد جاءت نتائج النموذجين غاية في التقارب.

أولًا- المحددات الاقتصادية والديموجرافية للتجارة البينية لدول (SSA-OIC):

1) الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يقوم النموذج التقليدي لجاذبية التجارة على فرضية وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي للدولة وحجم تجارتها البينية مع شركائها التجاريين. وقد أظهرت نتائج كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التصحيح المعنوية الاقتصادية للمتغير الخاص بحاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2011 للدولتين (الأصل، الوجهة)؛ حيث جاءت إشارة معلمة المتغير موجبة، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، ومع فرضية (Tinbergen، 1962)، بوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة البينية، وأن الدول ذات الدخل الأعلى تميل إلى دعم التجارة من خلال زيادة الإنتاج وزيادة الصادرات وارتفاع الطلب على الواردات.

ووفقًا لنتائج نموذج التأثيرات الثابتة فإنه كلما ارتفع حجم الناتج المحلي في كلا الدولتين المنتميتين لمجموعة (SSA-OIC) بنسبة 1٪، فإن حجم التجارة البينية يرتفع بنسبة 0.027٪، في حين يرتفع بنسبة 0.03٪ وفقًا لنموذج التصحيح.

وتعبر معلمة المتغيرات في نموذج الجاذبية عن المرونة أي مدى استجابة المتغير التابع للتغير في المتغير المستقل مع ثبات العوامل الأخرى، وقد تبين من نتائج النموذجين عدم مرونة متغير التجارة البينية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث كانت درجة استجابة حجم التجارة البينية أقل من التغير النسبي في الناتج

المحلي الإجمالي. وهذا يعكس حقيقة أن البلدان الصغيرة تميل إلى أن تكون أكثر اعتمادًا على التجارة من البلدان الأكبر حجمًا والأكثر تنوعًا[1].

2) عدد السكان (POP):

أظهرت نتائج نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التصحيح أن إشارة معامل متغير حاصل ضرب عدد السكان في كلا الدولتين سالبة، أي مخالفة لفرضية (Tinbergen) القائلة بوجود علاقة طردية بين عدد السكان وحجم التجارة البينية، ولكنها جاءت متوافقة مع فرضية (Frankel) بأن العلاقة بين عدد السكان وحجم التجارة عكسية.

فقد أظهرت نتائج النموذج وجود علاقة عكسية بين عدد السكان وحجم التجارة البينية، فكلما ارتفع عدد السكان في كلا الدولتين بنسبة 1٪، فإن حجم التجارة البينية يخفض بنسبة 0.015٪ وفق نموذج التأثيرات الثابتة، وبنسبة 0.02٪ وفق نموذج التصحيح. كما تبين عدم مرونة حجم التجارة البينية للتغير في عدد السكان، حيث كانت درجة استجابة حجم التجارة البينية أقل من التغير النسبي في عدد السكان.

ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء النتيجة التي توصل إليها (Frankel & Romer، 1999) من أن الدول التي يرتفع عدد سكانها تميل إلى تلبية حاجات السكان المتزايدة، وبالتالي تزيد تجارتها الداخلية، وتنخفض تجارتها مع العالم الخارجي[2]. يضاف إلى ذلك أن أغلبية دول العينة المدروسة تتخصص في تصدير السلع الزراعية والمواد الغذائية، ومع انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي لكثير من سكانها، فمن المنطقي أن توجه الدول إنتاجها لسد الحاجات الغذائية الأساسية لسكانها كلما زاد عددهم بدلًا من تصديرها للخارج.

3) المسافة الاقتصادية بين الدولتين (ECODIS):

يعد متغير المسافة الاقتصادية (Economic Distance) متغيرًا مشتقًا لقياس الفرق المطلق بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة الأصل والدولة الشريك. وقد تباينت الفرضيات الاقتصادية حول

(1) Hassan M. Kabir, **op. cit.,** p.15.

(2) Jeffrey A. Frankel & David Romer, "Does Trade Cause Growth?", **American Economic Review** (Nashville, TN: American Economic Association, Vol.89, No.3, 1999) pp.379–399.

هذا المتغير، ففي حين افترض ليندر (Linder) وجود علاقة عكسية بين المسافة الاقتصادية وحجم التجارة البينية، فإن افتراض هكشر – أولين (Hecksher-Ohlin) قام على كون العلاقة طردية[1].

وقد توافقت نتائج نموذج التأثيرات الثابتة مع فرضية (Hecksher-Ohlin)، في حين خالفت نظرية (Linder)؛ حيث جاءت إشارة معلمة المتغير موجبة وفق نموذج التأثيرات الثابتة، مما يعني أنه كلما ارتفع الفرق بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلا الدولتين بنسبة 1٪، ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما بنسبة 2.14٪، وهو ما يمثل معامل المرونة الذي يشير إلى أن حجم التجارة البينية يتمتع بمرونة مرتفعة تجاه التغيرات في المسافة الاقتصادية. وقد تم حذف متغير المسافة الاقتصادية عند تقدير نموذج التصحيح لعدم معنويته الإحصائية كما سبق ذكره.

ثانيًا- أثر المحددات الجغرافية والثقافية المشتركة في التجارة البينية لدول (SSA-OIC):

1) المسافة الجغرافية بين الدولتين (DISTW):

دأبت الأدبيات الاقتصادية على استخدام متغير المسافة الجغرافية للتعبير عن تكاليف التجارة بين دولتين، وذلك في ظل عدم توفر البيانات الكافية والفعلية عن تكاليف التجارة (Anderson، 1979)، حيث تزيد تكاليف نقل التجارة بزيادة المسافة الجغرافية[2]. ووفق فرضية (Lunneman، 1966) فإنه توجد علاقة عكسية بين المسافة الجغرافية بين الدولتين وحجم التجارة بينهما، وأن تأثير المسافة في التجارة يشمل ثلاثة أنواع من الآثار، وهي: تكاليف النقل، وعنصر الوقت (الذي ينطوي على مخاوف قابلية السلع للتلف، والقدرة على التكيف وظروف السوق، بالإضافة إلى تكاليف الفائدة)، وأخيرًا البعد النفسي (الذي يشمل الإلمام بالقوانين والمؤسسات والعادات)[3].

وقد اتفقت نتائج النموذج المقدر فيما يتعلق بمتغير المسافة الجغرافية بين الدولتين مع النظرية الاقتصادية، ومع فرضية (Lunneman)[4]؛ فقد جاءت إشارة معامل متغير المسافة الجغرافية سالبة. كما أكدت قيمة

---

(1) محمد عبد الكريم المرعي، وعماد الدين المصبح، "تحليل التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة 1984 – 2015"، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية** (القصيم: جامعة القصيم، المجلد 10، ع 2، مارس 2017) ص ص 137 – 169.

(2) Hakan Yilmazkuday, "A Solution to the Missing Globalization Puzzle by Non-CES Preferences", **Review of International Economics** (New Jersey: Wiley-Blackwell, Vol.25, Issue.3, August 2017) pp.649-676.

(3) Jeffrey Frankel et.al., "Trading Blocs and the Americas: The Natural, the Unnatural, and the Super-Natural", **Journal of Development Economics** (Amsterdam: Elsevier, Vol.47, 1995) pp.61-95.

(4) Mark Vancauteren & Daniel Weiserbs, **op. cit.**, p.3,4.

معامل المسافة وفق نموذج التأثيرات الثابتة ارتفاع مرونة حجم تجارة الدولة الأصل مع الدولة الشريك تجاه التغير في المسافة الجغرافية بينهما، فكلما زادت المسافة بين الدولة وشريكها التجاري بنسبة 1٪ انخفض حجم التجارة البينية بنسبة 7.55٪.

في المقابل أظهرت نتائج نموذج التصحيح عدم مرونة حجم تجارة الدولة مع الشريك التجاري تجاه التغير في المسافة الجغرافية بينهما، فكلما زادت المسافة بين الدولة وشريكها التجاري بنسبة 1٪ انخفض حجم التجارة البينية بنسبة 0.34٪ فقط.

2) الحدود الجغرافية المشتركة (CONTIG):

أظهرت نتائج النموذجين المعنوية الاقتصادية لمتغير الحدود الجغرافية المشتركة؛ حيث جاءت إشارة المعامل موجبة، وهو ما يتفق مع فرضية (Frankel) القائلة بوجود علاقة طردية بين اشتراك الدولتين في الحدود وبين حجم التجارة بينهما، أي أن التجاور الجغرافي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري؛ نظراً لانخفاض تكاليف النقل عبر الحدود المشتركة[1].

وأوضحت النتائج أن اشتراك الدولتين في مجموعة (SSA-OIC) في الحدود الجغرافية يؤدي إلى تضاعف حجم التدفق التجاري بينهما 13 ضعف [exp (2.595) = 13.4][2] مقارنة بالدول غير المشتركة في الحدود وفقًا لنموذج التأثيرات الثابتة، وسبعة أضعاف وفقًا لنموذج التصحيح [exp (2.00) = 7.4].

ربما تفسر هذه النتائج ارتفاع حجم التجارة البينية في الدول الواقعة غرب أفريقيا التي يبلغ عددها 13 دولة، في حين تنخفض تجارة دولة مثل جزر القُمُر مع باقي دول مجموعة (SSA-OIC)؛ لكونها لا تجاور أي دولة أخرى.

3) اللغة الرسمية المشتركة (LANG):

اتفقت نتائج النموذج أيضًا فيما يتعلق بمتغير اللغة المشتركة بين الدولتين مع فرضية (Frankel) القائلة بوجود علاقة طردية بين اشتراك الدولتين في اللغة وبين حجم التجارة بينهما؛ فقد جاءت إشارة المعامل موجبة، وإن كان أثر اللغة المشتركة أقل نسبيًا من الحدود المشتركة، وتبين النتائج أن الدول التي تشترك في اللغة الرسمية تميل إلى مضاعفة التبادل التجاري بينها أكثر من التبادل التجاري مع الدول الأخرى مرتين [Exp (0.663) = 1.9] وفقًا لنموذج التأثيرات الثابتة، ومرة ونصف وفقًا لنموذج التصحيح [Exp (0.49) = 1.6]؛ حيث تؤدي اللغة المشتركة دورًا كبيرًا في تيسير إجراءات التبادل.

---

(1) Jeffrey Frankel et.al., **op. cit.**

(2) تم حساب مقلوب اللوغاريتم الطبيعي لمعامل المتغير في النموذج الخطي – اللوغاريتمي.

ويؤكد كل من متغيري الحدود واللغة المشتركين على أن تقاسم الروابط الثقافية والجغرافية يسهم في تعزيز التجارة البينية. وقد تم استبعاد كل من متغير المستعمر المشترك ومتغير الدولة الحبيسة من النموذج لعدم معنويتهما الإحصائية.

4) العملة الرسمية المشتركة (CURRENCY):

تقوم فرضية (Rose، 1999) على وجود علاقة طردية بين اشتراك الدولتين في العملة الرسمية وحجم التبادل التجاري بينهما[1]، وقد اتفقت نتائج النموذج مع هذه الفرضية؛ حيث جاءت إشارة معامل متغير العملة المشتركة موجبة، ومن ثم فإن وجود عملة مشتركة بين دولتين من شأنه أن يضاعف التبادل التجاري بينهما أكثر من خمسة أضعاف، بتقارب في نتائج نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التصحيح، التي جاءت [Exp (1.742) = 5.7]، [Exp (1.70) = 5.47] على التوالي.

ثالثًا- أثر عضوية منظمة التعاون الإسلامي في التجارة البينية لدول (SSA-OIC):

سعت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى صحة الفرضية التالية:

إن عضوية الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء في منظمة التعاون الإسلامي، واستفادة هذه الدول من برامجها والتمويل المقدم منها، ربما يكون من شأنه المساهمة في تعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول. وتم اشتقاق الفرضيتين الفرعيتين التاليتين من هذه الفرضية العامة، وهما:

- توجد علاقة طردية بين حصول الدولة على التمويل من البنك الإسلامي للتنمية وحجم تجارتها البينية مع شركائها التجاريين من دول مجموعة (SSA-OIC).
- توجد علاقة طردية بين انضمام الدولة لنظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية وحجم تجارتها البينية مع باقي دول مجموعة (SSA-OIC).

وللتحقق من صحة هاتين الفرضيتين استخدمت الدراسة متغيرًا يدرس مدى استفادة دول (SSA-OIC) من التمويل المقدم من المنظمة ومؤسساتها الفرعية، ومتغيرًا آخر يدرس دور نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية في تعزيز التجارة البينية.

1) التمويل المقدم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDBFIN):

أظهرت نتائج النموذج اتفاق إشارة معامل المتغير المعبر عن مقدار التمويل المقدم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتمويل عمليات التجارة مع التوقعات المسبقة؛ حيث جاءت الإشارة موجبة، ومن ثم

(1) Andrew K. Rose, **op. cit.**, p.8.

لا يوجد ما يمنع من قبول فرضية الدراسة القائلة بوجود أثر إيجابي لحصول الدولة على التمويل من البنك الإسلامي في حجم تجارتها البينية مع شركائها التجاريين داخل مجموعة (SSA-OIC).

ومع ذلك فإن استجابة متغير حجم التجارة البينية للتغيرات في حجم التمويل أظهرت عدم مرونة؛ حيث كان التغير النسبي في حجم التجارة أقل من التغير النسبي في حجم التمويل الذي حصلت عليه الدولة العضو في منظمة التعاون الإسلامي، فإن ارتفاع بنسبة 1٪ في حجم التمويل يقابله ارتفاع في حجم التجارة البينية بنسبة 0.27٪، وفقًا لنموذج التأثيرات الثابتة، وبنسبة 0.16٪ وفقًا لنموذج التصحيح.

ويمكن تفسير ذلك بانخفاض حجم تمويل التجارة الذي تقدمه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ فلم تحصل دول (SSA-OIC) سوى على 5.3 مليار دولار من مجموعة البنك منذ عام 1975 حتى عام 2016، وهو مقدار ضئيل جدًا إذا ما قورن بإجمالي حجم التمويل المقدم من مجموعة البنك لباقي الدول الأعضاء في المنظمة الذي بلغ 65.2 مليار دولار قدمتها مجموعة البنك لباقي الدول الأعضاء، كما يوضحه شكل رقم (33).

شكل رقم (33): التوزيع الجغرافي لإجمالي تمويل التجارة المقدم من البنك الإسلامي للتنمية خلال الفترة (1975 - 2016)

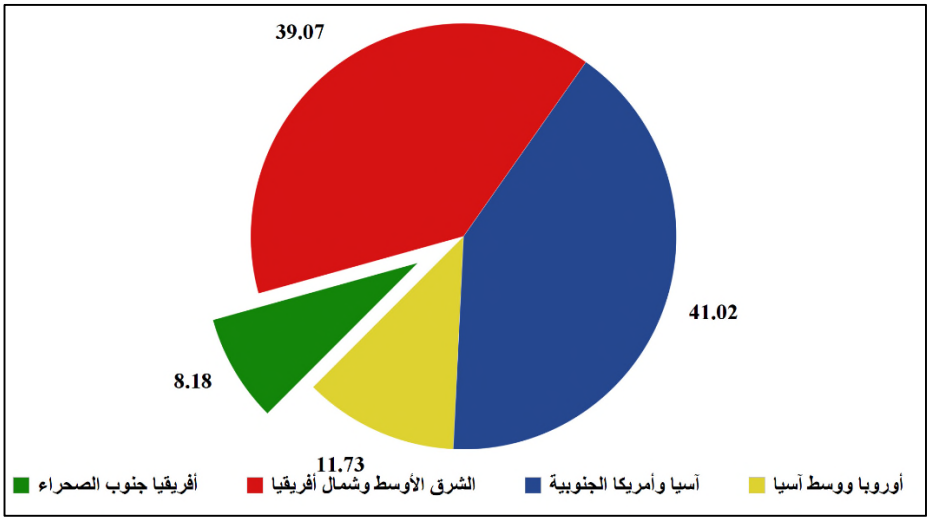

المصدر: إعداد الباحثة من قاعدة بيانات البنك الإسلامي للتنمية.

وكما يظهر من الشكل السابق، فإن نصيب مجموعة دول (SSA-OIC) من إجمالي التمويل المقدم من مجموعة (ISDB) لتمويل التجارة منذ عام 1975 اقتصر على 8٪ فقط، في حين استحوذت آسيا وأمريكا الجنوبية على نسبة 41٪، من بينها تمويلات مقدمة لدول غير أعضاء في (OIC)، وكان نصيب دولتي بنجلاديش وباكستان وحدهما 37.3٪.

وجاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الثانية بنسبة 39٪، أما دول أوروبا ووسط آسيا وهي دول أحدث في عضويتها من دول (SSA-OIC) فكان نصيبها 12٪، مما يعكس ضعف الاهتمام بتمويل عمليات التجارة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث الاهتمام الأكبر ببرامج مكافحة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من عبء الديون، والقضاء على الأمراض في هذه الدول التي ينتمي أغلبها إلى شريحة الدول منخفضة الدخل.

على الرغم من ذلك فإن هناك تزايدًا ملحوظًا في حجم تمويل عمليات التجارة في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع زيادة حجم تمويل التجارة لدول (SSA-OIC) في إطار مبادرة ITFC لدعم التجارة في أفريقيا (2015 – 2019)؛ حيث تقرر اعتماد مليار دولار سنويًا لدعم التجارة في هذه الدول بنهاية عام 2019.

2) اتفاقية الأفضليات التجارية (TPS):

أشارت الدراسة في الفصل الثاني إلى إنشاء منظمة التعاون الإسلامي لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء فيها، الذي يشمل ثلاث اتفاقيات (اتفاقية الإطار، خطة التعريفة التفضيلية، اتفاقية قواعد المنشأ). وقد حاولت الدراسة إدراج ثلاثة متغيرات صورية يعبر كل منها عن توقيع الدولة على أحد هذه الاتفاقيات، إلا أن نتائج التقدير أظهرت المعنوية الإحصائية للمتغير المعبر عن التوقيع على اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية (TPS- OIC) فقط، وعدم معنوية كل من المتغير المعبر عن خطة التعريفة التفضيلية، والمتغير المعبر عن قواعد المنشأ؛ لذا تم استبعاد المتغيرين الآخرين.

وأظهرت النتائج اتفاق إشارة معامل (TPS) مع التوقعات المسبقة؛ فقد جاءت موجبة، مما يعني أنه لا يوجد ما يمنع من قبول فرضية الدراسة القائلة بوجود أثر إيجابي لانضمام الدولة إلى نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية في حجم تجارتها البينية مع باقي دول المجموعة.

ومن ثم فإن حجم التجارة البينية للدول الموقعة على اتفاقية الإطار مع باقي دول المجموعة يتضاعف مرتين عن حجم التجارة البينية للدول التي لم توقع على الاتفاقية [Exp (0.698) = 2.009] وفقًا لنموذج

التأثيرات الثابتة، ويتضاعف مرة ونصف وفقًا لنموذج التصحيح [Exp (0.49) = 1.6]، مما يشير إلى استفادة الدول الموقعة من تطبيق القواعد التي تضمنتها الاتفاقية، ومن أهمها تبادل المعاملة التفضيلية بين الدول الموقعة على الاتفاقية، وشمول الأفضليات المتبادلة للتعريفات الجمركية وغير الجمركية، والاستفادة من التمويل التجاري المقدم من المنظمة.

ومن المتوقع زيادة حجم التجارة البينية لدول (SSA-OIC) واستفادتها من نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية مع توالي الانضمام إلى هذا النظام.

تبين مما سبق ومن خلال نتائج الدراسة القياسية أن الانضمام إلى عضوية منظمة التعاون الإسلامي كان له دور في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء خلال السنوات الأخيرة، وإن كان هذا الدور ما زال دون المنشود، سواء على مستوى التمويل أو على مستوى الاتفاقيات التجارية التفضيلية. مما يتطلب عدة إجراءات لجعلها أكثر فعالية، وهو ما تتناوله الدراسة في المبحث الختامي.

مبحث ختامي

نتائج الدراسة ورؤية مستقبلية

يستعرض المبحث الختامي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بها، وذلك في المطلب الأول، كخطوة سابقة لاقتراح رؤية مستقبلية حول التجارة البينية في دول (SSA-OIC)، وتقديم مجموعة من التوصيات لتفعيل دور المنظمة بهذا الصدد في المطلب الثاني.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

سلطت الدراسة في الفصول السابقة الضوء على أداء التجارة البينية لمجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (SSA-OIC)، والبالغ عددها 22 دولة. وتمثل الغرض الأساسي من تحليل هذا الأداء التجاري في تقييم أثر عضوية دول المجموعة في المنظمة في حجم التبادل التجاري فيما بينها، والتعرف على أبرز أدوار المنظمة في تعزيز التجارة البينية لهذه الدول.

وقد استعرضت الدراسة في المبحث التمهيدي أهم الأدبيات النظرية لدراسة التجارة الدولية والإقليمية والبينية، والمتمثلة في نظريات التجارة الدولية، والسياسات التجارية وأهم أنواعها وأدواتها، مع الإشارة إلى نظريات التكامل الاقتصادي ومراحله. كما استعرض المبحث التمهيدي أهم أشكال الترتيبات التجارية الإقليمية، ودورها في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها.

وقدَّم الفصل الأول تعريفًا عامًا بمنظمة التعاون الإسلامي، باعتبارها ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة من حيث عدد الدول، حيث تم استعراض مراحل تطور نشأة المنظمة، وأهم أهدافها التي حددها الميثاق، وهيكلها التنظيمي، وأبرز مجالات العمل العامة التي تقوم بها المنظمة، مع التركيز على المجالات الاقتصادية والتجارية.

ورصد الفصل الثاني أبرز استراتيجيات وجهود المنظمة في تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها والبالغ عددها 57 دولة. وقد شملت هذه الجهود إنشاء مؤسسات متخصصة، ووضع برامج عمل، من بينها نظام الأفضليات التجارية، وجهود تيسير التجارة.

وخصصت الدراسة الفصل الثالث لاستعراض جهود المنظمة في دعم وتعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بعرض أهم مؤشرات التجارة البينية والتكتلات الإقليمية في هذه الدول، وكذلك أبرز جهود المنظمة من أجل تشجيع التجارة البينية، سواء من حيث الاستراتيجيات والبرامج، أو أنشطة تيسير التجارة، مع الإشارة إلى المعوقات التي تواجهها في هذا الصدد.

ونتويجًا لما سبق، قامت الدراسة في الفصل الرابع من خلال النموذج القياسي التطبيقي المتمثل في نموذج جاذبية التجارة بتحليل أهم محددات التجارة البينية لمجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي (SSA-OIC)، وتقييم دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التبادل التجاري لهذه الدول.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- **دور الترتيبات التجارية الإقليمية في تعزيز التجارة البينية:**

أوضحت الدراسة أهمية الترتيبات التجارية الإقليمية بأشكالها الثلاث (شبه الإقليمية – الإقليمية - عبر الإقليمية) في تعزيز التجارة البينية للدول المشتركة في هذه الترتيبات. وتتمثل هذه الأهمية في كل من أثري الإنشاء والتحويل.

ففيما يتعلق بأثر إنشاء التجارة، يترتب على الاتفاقيات التجارية بين الدول توجه الدول نحو استيراد السلع الأقل تكلفة من الدول الشريكة معها في الاتفاق بدلًا من الإنتاج المحلي الذي يتضمن تكلفة أعلى. في حين يتعلق أثر تحويل التجارة باستغناء الدولة عن وارداتها من دول غير أعضاء في الاتفاقية، مقابل التحول إلى الواردات من الدول الشريكة في الاتفاق. وكل هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة البينية للدول الداخلة في ترتيبات تجارية، ومن ثم كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة الرفاه الاقتصادي.

- **أهمية منظمة التعاون الإسلامي:**

أشارت الدراسة إلى الأهمية التي تحتلها منظمة التعاون الإسلامي كأحد أهم التجمعات عبر الإقليمية؛ حيث تضم 57 دولة موزعة على أربع قارات، بما يشمل مساحة 32 مليون كيلو متر مربع، وتُنتج هذه الدول مُجتَمِعة 15.3٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، و26.3٪ من إجمالي الناتج في الدول النامية، في حين لا تزيد حصة دول المنظمة من التجارة العالمية عن 3.4 تريليون دولار بما يمثل 9.35٪ من إجمالي التجارة العالمية، وهي نسبة ضئيلة للغاية، وذلك طبقًا لبيانات عام 2016.

وبينت الدراسة الأهمية النسبية التي تحتلها الدول الأعضاء بالمنظمة؛ حيث تمتلك هذه الدول ثروات هائلة متنوعة، ويمكن من خلال التكامل الاقتصادي بين هذه الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي، وزيادة معدلات النمو والرفاه الاقتصادي.

وجاءت نشأة منظمة التعاون الإسلامي تحقيقًا لمفهوم التضامن الإسلامي باعتباره بديلًا للخلافة الإسلامية. ومع بذل محاولات عدة لتحقيق التضامن الإسلامي منذ سقوط الخلافة الإسلامية عام 1924، كانت نشأة المنظمة تتويجًا لهذه المحاولات.

- **تنوع مجالات عمل منظمة التعاون الإسلامي:**

يتمثل الهدف الرئيس الذي أُنشِئَت منظمة التعاون الإسلامي من أجله في تحقيق التضامن الإسلامي؛ لذا تضمن ميثاق المنظمة عدة أهداف فرعية تدور كلها حول هذا الهدف من أجل تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والثقافي والإعلامي بين الدول الأعضاء. كما تضمن أيضًا كل من برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وبرنامج عمل المنظمة حتى عام 2025 مجالات تعاون متعددة.

وعلى المستوى الاقتصادي اهتمت المنظمة بإنشاء عدة أجهزة اقتصادية تضطلع بتحفيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وعلى رأسها البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وغير ذلك.

في الوقت نفسه أقرت المنظمة عدة اتفاقيات، ووضعت برامج عمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري، ومن بينها الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري (GAETCC)، واستراتيجية الكومسيك عام 1994، وبرنامج القطن، وبرامج الأمن الغذائي المتعددة، والكثير من البرامج الأخرى.

وعلى مستوى دول أفريقيا جنوب الصحراء دشنت المنظمة العديد من البرامج الموجهة لتنمية هذه الدول، من بينها البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA)، وإطار البنك الإسلامي للتنمية من أجل التعاون مع أفريقيا، والبرنامج الماليزي لبناء القدرات الأفريقية، واستراتيجية التنمية الأفريقية.

- **تعدد برامج تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بالمنظمة:**

دشنت المنظمة العديد من البرامج لتعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بها، ومن بين هذه البرامج الخريطة الاسترشادية لتعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء بالمنظمة، والتي استهدفت الوصول بحجم التجارة البينية إلى نسبة 20٪ من إجمالي تجارة الدول الأعضاء في المنظمة بحلول عام 2015، ثم تلتها خطة العمل العشرية لتعزيز التجارة البينية 2016-2025، والتي استهدفت وصول التجارة البينية إلى نسبة 25٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء بحلول عام 2025، بمعدل نمو سنوي 0.5٪.

كما تنوعت أنشطة المنظمة في مجال تعزيز التجارة البينية، ما بين أنشطة تمويل التجارة، وأنشطة التسويق والدعم الفني. فقد بلغ إجمالي تمويل التجارة من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 65.2 مليار دولار منذ عام 1975 حتى عام 2016 لجميع الدول الأعضاء، استحوذت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على نسبة 51.8٪ من حجم التمويل.

وفي مجال أنشطة التسويق والدعم الفني، تُقيم المنظمة العديد من المعارض التجارية الإسلامية، كما أنشأت الشبكة الشاملة لهيئات تنمية التجارة، ومرصد الحواجز غير التعريفية، وتقدم المنظمة برامج المساعدة الفنية المتعلقة بنظام التجارة العالمية.

- **أهمية نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية:**

أوضحت الدراسة أهمية نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية في تعزيز التجارة البينية. وأشارت إلى أن هذا النظام يستند إلى ثلاث اتفاقيات:

- الاتفاقية الإطارية بشأن نظام الأفضليات التجارية (TPS- OIC) والتي اعتُمِدت عام 1990 ودخلت حيز التنفيذ عام 2002. وتستهدف الاتفاقية تنمية التجارة البينية للدول الأعضاء وتوسيع أسواقها، من خلال تبادل المعاملة التفضيلية بين الدول الموقعة على الاتفاقية، مع مراعاة مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والاستفادة من تسهيلات التمويل التجاري وضمانات ائتمان التصدير التي توفرها المنظمة.
- بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (PRETAS)، الذي اعتُمِد عام 2005، ودخل حيز التنفيذ عام 2010. وينص البروتوكول على تخفيض الرسوم الجمركية للمنتجات التي يشملها، وإزالة الحواجز شبه الجمركية وغير الجمركية وفقًا لإطار زمني محدد. كما تَعَرَّض البروتوكول للتدابير الوقائية مثل مكافحة الإغراق والدعم والتدابير التعويضية.
- اتفاقية قواعد المنشأ والتي اعتُمِدت عام 2007، ودخلت حيز التنفيذ عام 2011، ونصت على المنتجات التي تنطبق عليها شروط قواعد المنشأ تحديدًا، واشترطت ألا يقل المحتوى الإجمالي ذو المنشأ في إقليم الدولة المشاركة عن 30٪ من سعر تسليم باب المصنع الخاص به في الدول الأقل نموًا، و40٪ في باقي الدول.

- **تدني مؤشرات التجارة الخارجية لدول (SSA-OIC):**

أشارت الدراسة إلى أن إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول (SSA-OIC) ارتفع عام 2008 بنسبة 68.7٪ عما كان عليه الحال في عام 2002. وقد تأثرت هذه الدول سلبًا بالأزمة المالية العالمية؛ فانخفضت التجارة الخارجية بنسبة 17.2٪ عام 2009، إلا أنها استعادت عافيتها منذ عام 2010 حتى عام 2012، بفضل زيادة الإنتاج الزراعي والاستثمار في قطاع التعدين، وتنامي الطلب على السلع الأساسية الأولية من الدول الأفريقية. ومنذ عام 2012 انخفض إجمالي التجارة الخارجية لدول المجموعة؛ نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، ليصل إلى 204 مليار دولار عام 2017.

كما أظهرت مؤشرات التجارة الخارجية في دول (SSA-OIC) تدني مساهمة دول المجموعة في التجارة الدولية، إذ لم تزد عن 0.57٪ عام 2017 نظراً لانتماء أغلبية هذه الدول لشريحة الدول الأقل نمواً. إضافة إلى ذلك فإن نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول (SSA-OIC) بلغت 31٪ في المتوسط خلال الفترة (2002 – 2016). وتوضح المؤشرات تركز صادرات دول (SSA-OIC) في منتجات التعدين والوقود، في حين تمثل أهم الواردات في السلع المصنعة.

يلاحظ أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) تضم أكبر عدد من مجموعة دول (SSA-OIC)؛ حيث تضم 12 دولة من بين أعضاء المجموعة الاثنتين والعشرين، يليها تجمع السين صاد الذي يضم ثمان من دول المجموعة. كما يلاحظ تداخل عضوية دول (SSA-OIC) في التجمعات الإقليمية؛ إذ تتعدد عضوية بعض الدول لتصل إلى ثلاثة تجمعات.

- **انخفاض حجم التجارة البينية في دول (SSA-OIC):**

بلغت نسبة التجارة البينية لدول المجموعة إلى إجمالي تجارتها الخارجية 22.31% في المتوسط خلال الفترة (2002- 2017)، وتمثل نسبة مساهمة مجموعة دول (SSA-OIC) ما يوازي 6.16٪ فقط من إجمالي التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي. وبلغ حجم التجارة البينية فيما بين دول المجموعة 15.13 مليار دولار عام 2017، بما يمثل نسبة 10.39٪ فقط من إجمالي تجارتها الدولية، ومع ذلك سجلت بعض الدول نسباً مرتفعة في حجم تجارتها البينية مثل سيراليون (45.49 ٪)، ومالي (33.24 ٪)، والسنغال (20.55 ٪)، في الوقت الذي لا تتعد التجارة البينية نسبة 1٪ من إجمالي التجارة الخارجية في كل من أوغندا والسودان وموزمبيق في العام نفسه.

وتفاوتت التجمعات الإقليمية التي تضمها دول المجموعة في حجم تجارتها البينية والذي بلغ نسبة 8.8٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدول (SSA-OIC) المنتمية إلى الايكواس عام 2017، في حين سجل 12.2٪ في دول (UEMOA)، ونسبة 2.06٪ في الدول المنتمية لسيماك.

- **تنامي جهود المنظمة لتعزيز التجارة البينية لدول (SSA-OIC):**

أشارت الدراسة إلى تعدد المبادرات التي قدمتها منظمة التعاون الإسلامي من أجل تعزيز التجارة البينية لدول (SSA-OIC)، ومن بينها مبادرة دعم التجارة في أفريقيا خلال الفترة (2015 -2019) والتي قررت اعتماد مليار دولار سنوياً بنهاية عام 2019. كما تم إطلاق برنامج جسور التجارة (العربية – الأفريقية)؛ بغرض تعزيز العلاقات التجارية بين الدول العربية والأفريقية.

ومن المبادرات المهمة التي قدمتها المنظمة مشروع خط حديد (داكار- بورتسودان) الذي تتمثل غايته في ربط الدول الأفريقية من أجل تيسير التجارة البينية. كما تبذل المنظمة جهودًا عدة في تمويل وتأمين التجارة، ودعم السلع الاستراتيجية، وتسهيل التجارة عبر الحدود، وأنشطة الترويج التجاري وتأهيل الكفاءات. ومن أجل العمل على تحسين البنية التحتية اللازمة للتجارة اعتمدت المنظمة تمويلات للطرق الإقليمية أو العابرة للحدود في دول (SSA-OIC) بلغ مقدارها 1.98 مليار دولار حتى عام 2016.

- **تزايد عوائق تعزيز التجارة البينية في دول (SSA-OIC):**

أظهرت الدراسة وجود العديد من المعوقات التي تحد من فاعلية الجهود التي تبذلها (OIC) من أجل تعزيز التجارة البينية لدول (SSA-OIC)، على رأسها المعوقات الاقتصادية التي تشمل التشابه في طبيعة صادرات وواردات هذه الدول مع افتقار سلعها للتنوع والجودة، إضافة إلى انخفاض الأداء التنظيمي، وتدني ترتيب مجموعة (SSA-OIC) في مؤشر تمكين التجارة العالمي. أما المعوقات المادية واللوجستية فتتمثل في انخفاض كل من جودة البنية التحتية للموانئ، والأداء اللوجستي، ومعدل الربط البحري، كما تشهد هذه الدول تعقد الإجراءات الإدارية عبر الحدود، وكثافة الحواجز غير التعريفية. وتوجد أيضًا العديد من المعوقات التشريعية والسياسية.

- **تعدد محددات التجارة البينية لدول (SSA-OIC) ودور المنظمة في تعزيزها:**

بينت الدراسة من خلال النموذج القياسي التطبيقي المتمثل في نموذج جاذبية التجارة لبيانات البانل لمجموعة دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2002 -2016) تعدد العوامل التي تؤثر على تدفقات التجارة البينية لدول المجموعة، ومن العوامل ذات الأثر الإيجابي: الناتج المحلي الإجمالي، والمسافة الاقتصادية بين الدولتين، واشتراك الدولتين في كل من الحدود الجغرافية واللغة الرسمية والعملة الرسمية.

في المقابل كان لكل من عدد السكان، والمسافة الجغرافية بين الدولتين أثرًا سلبيًا في التجارة البينية، وهو ما يتفق مع كل من النظرية الاقتصادية وما توصلت إليه الدراسات السابقة.

وعلى صعيد دور منظمة التعاون الإسلامي، أشارت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حصول الدولة على التمويل من البنك الإسلامي وحجم تجارتها البينية مع شركائها التجاريين داخل مجموعة (SSA-OIC). كما أكدت وجود علاقة طردية بين انضمام الدولة إلى نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية -المتمثل في التوقيع على اتفاقية الإطار- وحجم تجارتها البينية مع باقي دول المجموعة.

من مجمل ما سبق، يمكن القول إن الدراسة قد أجابت عن التساؤل الذي انطلقت منه والمتمثل في "ما هو أثر انضمام دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى منظمة التعاون الإسلامي في حجم وأهمية التجارة البينية لهذه الدول؟".

كما أن الدراسة قد نجحت في البرهنة على صحة الفرضية التي سعت إلى التحقق منها والمتمثلة في "إن عضوية الدول الأفريقية جنوب الصحراء في منظمة التعاون الإسلامي، واستفادة هذه الدول من برامجها والتمويل المقدم منها ربما يكون من شأنه المساهمة في تعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول"، وذلك من خلال التحليل النظري والتطبيقي (القياسي) الذي اشتملت عليه الدراسة.

المطلب الثاني: رؤية مستقبلية

أظهرت نتائج الدراسة الدور الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بها، وأنه رغم تزايد هذا الدور في السنوات الأخيرة، فإنه ما زال دون المستوى المطلوب سواء على مستوى التمويل، أو على مستوى الاتفاقيات التجارية التفضيلية، مما يتطلب العديد من الإجراءات لزيادة فعالية هذا الدور.

ولا شك أن تعزيز المبادلات التجارية البينية يمثل فرصة هائلة لهذه المجموعة من الدول البعيدة عن أسواق الاستهلاك الكبرى في أمريكا وأوروبا وآسيا. وهذا التباعد الجغرافي من شأنه زيادة تكاليف التصدير، ومن ثم يحد من القدرة التصديرية لهذه الدول. يضاف إلى ذلك هشاشة اقتصاد هذه الدول مما يعرضها للتأثر بما يحدث في الأسواق العالمية، ومن ثم فإن التوجه نحو التجارة مع الدول المتقاربة جغرافيًا يساعد هذه البلدان على تجنب تأثير الصدمات الخارجية.

في ضوء ما تقدم من جملة النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن ايجاز بعض المقترحات وتوصيات السياسات لتفعيل دور المنظمة في تعزيز التجارة بين دول أفريقيا جنوب الصحراء، ومن أهمها:

1) إدماج الاقتصاد غير الرسمي:

من الأهمية بمكان العمل على تشجيع الدول الأفريقية على إدماج الاقتصاد غير الرسمي، وتقديم الدعم الفني اللازم من قِبل منظمة التعاون الإسلامي؛ فقد أشار تقرير لصندوق النقد الدولي إلى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول أفريقيا جنوب الصحراء يُسهم في المتوسط بنحو 40٪ في الناتج المحلي

الإجمالي، وأن متوسط العمالة غير الرسمية في القطاع غير الزراعي بلغ 60٪ خلال الفترة (2010 - 2014)[1].

وفي حين تؤكد الدراسات المختلفة أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي تنخفض مع زيادة مستوى التنمية، فإن العمل على دمج هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من شأنه أن يُسهم في تحقيق التنمية في الدول الأفريقية؛ حيث يؤدي تنامي القطاع غير الرسمي والشركات غير المسجلة قانونيًا إلى محدودية استفادة هذا القطاع من الدعم الحكومي ومن خدمات البنية التحتية، ومن ثم خفض الإنتاجية، وعدم قدرة السلع المنتَجَة على التنافس؛ نظرًا لعدم الامتثال للمواصفات القياسية للإنتاج، وبالتالي تضيع على الدولة فرص تصديرية كبيرة[2].

2) دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:

ينبغي للمنظمة ايلاء المزيد من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الدول الأفريقية الأعضاء فيها، وتوفير التمويل المتناهي الصغر. وتشير الدراسات إلى أن المشروعات الصغيرة تُسهم بدور كبير في التنمية الاقتصادية والصناعية، وأنها تشكل أكثر من 90٪ من مجموع المشروعات في العالم، وتسهم بنحو 50 – 60٪ من العمالة، خصوصًا أنها تعتمد على نمط العمالة الكثيف، ومن ثم فإنها توفر فرص عمل هائلة في الدول النامية، ذات الكثافة السكانية العالية والمعدلات المرتفعة من البطالة[3].

وتواجه المشروعات الصغيرة في دول (SSA-OIC) صعوبة في الحصول على التمويل؛ فوفقًا للبنك الدولي فإن نسبة حصول الشركات الصغيرة في دول أفريقيا جنوب الصحراء على التمويل لا تتعدى 16.2٪، مما يترتب عليه انخفاض رأسمال وموارد هذه الشركات الصغيرة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرتها على تحمل تكاليف نقل منتجاتها إلى الأسواق البعيدة في آسيا وأوروبا وأمريكا، لذا فإن إنتاجها يوجه في الغالب نحو السوق المحلية[4].

من هنا فإن اضطلاع منظمة التعاون الإسلامي بدور في تذليل العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في دول أفريقيا جنوب الصحراء في الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق، يوفر فرصًا كبيرة لتوجيه

(1) Leandro Medina., et al, "The Informal Economy in Sub-Saharan Africa: Size and Determinants", **IMF Working Papers WP/17/156** (Washington, DC: International Monetary Fund, 2017) p.13.
(2) UNCTAD, **Economic Development in Africa Report 2013** (Geneva: UNCTAD, 2013) p.65.
(3) Sveinung Fjose, et al., "SMEs and Growth in Sub-Saharan Africa", **MENON- Publication No.14/2010** (Oslo: MENON Business Economics, 2010) p.22.
(4) **Idem**.

منتجات هذه المشروعات نحو الدول المجاورة، بالاستفادة من انخفاض تكلفة نقل التجارة بين هذه الدول عن تكلفة نقلها إلى الأسواق البعيدة، وذلك من خلال التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لدعم وتطوير المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة من أجل تفعيل دور هذه المشروعات في تعزيز التجارة البينية والإقليمية.

3) تفعيل دور القطاع الخاص في تطوير القدرات التصديرية:

يتعين توجيه الاهتمام إلى القطاع الخاص في دول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (SSA-OIC)، وإشراكه في المشاورات حول استراتيجيات تعزيز التجارة البينية وتطوير القدرات التصديرية، وذلك بمشاركة ومعاونة المؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية القطاع الخاص The Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (ICD)، وهي مؤسسة مالية إنمائية متعددة الأطراف تعد أحد الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أُنشئت من أجل دعم التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء فيها، عبر توفير التمويل لمشروعات القطاع الخاص، وتشجيع المنافسة، وتقديم الخدمات الاستشارية للحكومات والشركات الخاصة، وتشجيع الاستثمارات عبر الحدود[1].

وفي حين تضطلع (ICD) بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان الأعضاء في المنظمة، عن طريق تمويل استثمارات القطاع الخاص وتعبئة رأس المال في الأسواق المالية الدولية وتقديم الخدمات الاستشارية للأعمال التجارية والحكومات، فإن توجيه الاهتمام نحو دول (SSA-OIC) يعد من الأولويات التي ينبغي للمؤسسة أن تحرص عليها.

وتؤكد (ICD) على أن اختيار المشروعات التي تقوم بتمويلها يتم على أساس مساهمتها في التنمية الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل خلق فرص العمل، وتنمية التمويل الإسلامي، والمساهمة في تنمية الصادرات، ومن ثم فإن العمل على تعزيز القدرات التصديرية للدول الأفريقية وتوجيهها نحو الدول المجاورة من شأنه تعظيم دور المؤسسة، من جهة، وفتح أسواق تجارية إقليمية متخصصة وقادرة على المنافسة، من جهة أخرى.

4) زيادة التمويل من أجل تحسين البنية التحتية اللازمة للتجارة:

تبين من خلال الدراسة أن انخفاض جودة البنية التحتية في دول (SSA-OIC) كانت من أهم العوائق المادية واللوجستية التي تحد من جهود تعزيز التجارة البينية في هذه الدول. وتشير بعض الدراسات

(1) http://www.icd-ps.org, Retrieved on: 23/5/2018.

إلى أن تحسين مستوى البنية التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى المستوى المتوسط الذي شهدته دول أخرى من شأنه أن يسهم في تخفيض تكلفة انتقال السلع عبر الحدود، ومن ثم تعزيز التجارة البينية في المنطقة بنسبة تصل إلى 42٪.[1]

وعلى الرغم من توجيه منظمة التعاون الإسلامي الاهتمام نحو تمويل البنية التحتية اللازمة للتجارة في البلدان الأعضاء بها في أفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة، إلا أن حجم هذا التمويل ما زال منخفضًا، مما يتوجب معه تقديم مزيد من التمويل من أجل تيسير المبادلات التجارية البينية في المنطقة، وتنمية شبكات الإنتاج الإقليمية لتحسين القدرة التنافسية والاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستثمار في البنية التحتية للتجارة.

5) إدماج الدول الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية:

تعد سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains) أحد أهم التطورات التي شهدتها التجارة الدولية على مدى العقدين السابقين، حيث أضافت بعدًا جديدًا للعولمة. وتؤكد الدراسات أن اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية يفتح آفاقًا كبيرة للنمو والتنمية، وتوفير فرص العمل.

ويشير مفهوم سلاسل القيمة العالمية إلى تدرج مراحل الإنتاج لنفس السلعة عبر الحدود، حيث تضاف القيمة في كل مرحلة قبل عبور الحدود ليتم نقلها إلى المرحلة التالية من سلسلة التوريد. وقد أدى هذا إلى تمكين الدول من الاستفادة من مزاياها النسبية على نحو أفضل، من خلال منحها الفرصة للانضمام إلى سلسلة إنتاج قائمة دون الحاجة إلى توفير جميع القدرات الأخرى لديها. وقد أسهم انخفاض تكاليف النقل والاتصال، والتقدم التكنولوجي في نمو هذه الظاهرة، وحققت دول جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية استفادة هائلة من خلال الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

وتظهر بعض الدراسات أن هناك فرصًا كبيرة أمام دول أفريقيا جنوب الصحراء للاستفادة من هذا التطور لتوسيع قاعدتها التصديرية سواء في قطاع الصناعات التحويلية أو الخدمات، وبالتالي زيادة فرص العمل المتاحة لمواطنيها. وفي الوقت الذي لا تتمكن هذه الدول بمفردها من إنتاج كثير من السلع بشكل

(1) International Monetary Fund (IMF), **Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa Navigating Headwinds** (Washington, DC: IMF, 2015) p.55.

كامل لانخفاض قدراتها الإنتاجية، فإن التخصص في مرحلة محددة من سلسلة الإنتاج خصوصًا المراحل التي تتطلب عمالة كثيفة غير ماهرة من شأنه أن يدعم القدرات الإنتاجية والتصديرية لهذه الدول[1].

ولا تزال مستويات اندماج دول أفريقيا جنوب الصحراء في سلاسل القيمة العالمية منخفضة منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين مقارنة بمناطق أخرى من العالم. كما تميل صادرات هذه الدول إلى المشاركة في بداية سلاسل القيمة العالمية؛ نظرًا لتركز صادراتها في المواد الخام التي تعد مدخلات لصادرات الدول الأخرى.

وقد أشار تقرير لصندوق النقد الدولي إلى أن الدول الأفريقية المصدرة للنفط هي الأقل اندماجًا في سلاسل القيمة العالمية من حيث القيمة المضافة الأجنبية لصادراتها، في حين أن بعض الدول غير النفطية سجلت مستويات مرتفعة في هذا الصدد ومن أهمها بوركينا فاسو وغينيا والنيجر وسيراليون. وأوضح التقرير أن المنطقة لديها إمكانات هائلة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، الأمر الذي يساعد على تعزيز التحول الهيكلي وتنويع الصادرات وإمكانية استيعاب التكنولوجيا والمهارات من الخارج[2].

ويمثل التركيز فقط على نهج إزالة الحواجز الجمركية أحد المشكلات التي تحد من قدرة الدول على تعزيز تجارتها الإقليمية، لذا فإن دور منظمة التعاون الإسلامي يجب ألا يقتصر على تخفيض الحواجز الجمركية بل اعتماد نهج متكامل لتنمية القدرات الإنتاجية والتنافسية اللازمة للتجارة ولجذب الاستثمارات في هذه الدول، وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، من خلال خطة تنموية متكاملة لدول المنطقة.

6) تشجيع تجارة المنتجات الحلال:

يقدر سوق المنتجات الحلال بنحو 2.006 تريليون دولار عام 2016، بما يمثل 11.9٪ من إجمالي الإنفاق العالمي، وتشير التوقعات إلى وصول حجم هذا السوق إلى 3.081 تريليون دولار عام 2022 بمعدل نمو سنوي مركب 7.3٪[3].

وتشمل المنتجات الحلال جميع المنتجات التي يدخل في إنتاجها منتجات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بما في ذلك الأغذية والمشروبات، والمستحضرات الطبية، ومستحضرات التجميل وغيرها.

بلغ الطلب العالمي على منتجات الأغذية والمشروبات التي تحمل علامة حلال 1.24 تريليون دولار عام 2016، بنسبة نمو 6.2٪، ويتوقع أن يصل إلى 1.93 تريليون دولار عام 2022 بمعدل نمو سنوي 7.6٪. وتستأثر دول المنظمة باستهلاك 84٪ من إجمالي الطلب العالمي على الأغذية والمشروبات الحلال

(1) **Ibid**., pp.47-49.
(2) **Ibid**., p.58.
(3) Thomson Reuters, **Outpacing the Mainstream - State of the Global Islamic Economy 2017/18** (New York: Thomson Reuters, 2017) p.7.

بقيمة 1.052 مليار دولار عام 2016، أما النسبة الباقية 16٪ فيتم استهلاكها خارج دول المنظمة في أسواق أساسية مثل الصين وأوروبا[1].

وفي الوقت الذي يتجاوز فيه عدد المسلمين 1.7 مليار نسمة، فإن الدراسات تشير إلى نمو إنفاق المسلمين على الأغذية والمشروبات بخو ضعف نمو الإنفاق العالمي على هذا القطاع، مما يوفر فرصًا كبيرة لتعزيز التجارة البينية للدول المنتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي خصوصًا في الدول الأفريقية؛ إذ تستحوذ القارة الأفريقية على نسبة 19.87٪ من سوق الأغذية الحلال العالمي[2].

وتشير الإحصائيات إلى أن 80٪ من صناعة المنتجات الحلال العالمية يسيطر عليها غير المسلمين الذين سعوا إلى الاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا القطاع. فوفقًا لإحصائيات عام 2015، تصدرت كل من البرازيل والهند والأرجنتين وروسيا وفرنسا قائمة الدول المنتجة والمصدرة للأغذية الحلال عالميًا؛ حيث كان نصيب هذه الدول من صادرات الأغذية الحلال إلى دول منظمة التعاون الإسلامي 15.88، 12.96، و8.85، و8.82، و7.71 مليار دولار على التوالي[3].

وتشارك القارة الأفريقية في تطوير المنتجات الحلال بنسبة ضئيلة جدًا، ومن المفارقات أن الدول الأفريقية التي تستحوذ على هذه المنتجات ليست أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يعني أن هذه الدول تضم أقليات محدودة للغاية من المسلمين، ومن أهم هذه الدول كينيا وجنوب أفريقيا.

على سبيل المثال، تبلغ قيمة المنتجات الحلال في جنوب أفريقيا 3.22 مليار دولار، وتعد الدولة الرائدة في مجال المنتجات الحلال في القارة على الرغم من أن تعداد المسلمين فيها لا يتعدى 3٪ من إجمالي عدد السكان. ويعود ذلك إلى الوعي بتزايد الطلب العالمي على هذه المنتجات خصوصًا في قطاع الأغذية، وبالتالي توجيه الاهتمام نحو هذه النوعية من المنتجات حتى أضحت جنوب أفريقيا واحدة من أكبر خمس دول في تصدير المنتجات الحلال[4].

وفي الوقت الذي تنخفض فيه التجارة البينية لدول (SSA-OIC) خصوصًا في المواد الغذائية، فإن تجارة الأغذية الحلال تمثل فرصة كبيرة لتنمية قدرات هذه الدول الإنتاجية والتصديرية سواء على المستوى

(1) **Ibid**., p.44.
(2) The Halal Market Economy Specialists, **An Overview of the Global Halal Market** (Essex: Imarat Consultants, Halal Market Intelligence, 2007) p.6.
(3) Salaam Gateway, **The OIC's Current and Potential Role in the Global Halal Food Trade** (Dubai: Dubai Islamic Economy Development Centre (DIEDC), 2017) p.8.
(4) Nursofiza Azmi & Rizwan Rahman (eds.), **The Global Islamic Finance Report 2013** (London: Edbiz Consulting Limited, 2013) p.154.

الدولي أو الإقليمي، وذلك بطريقة مباشرة من خلال توجه هذه الدول نحو تصنيع الأغذية والمشروبات الحلال، أو بطريقة غير مباشرة عبر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للمنتجات الحلال.

وينبغي لمنظمة التعاون الإسلامي الاضطلاع بدور كبير في تشجيع الدول الأفريقية على التوجه نحو صناعة الأغذية الحلال، خصوصًا الدول ذات الوفرة في المنتجات الحيوانية كالسودان والصومال لتلبية الطلب العالمي والإقليمي المتزايد من هذه المنتجات، وذلك من خلال دراسة مستوفية لتحديد مجالات القوة لكل دولة من دول (SSA-OIC)، وتقديم الدعم المالي والتسويقي اللازم لتشجيع هذه المنتجات، ومساعدة هذه الدول في الارتباط بسلاسل التوريد العالمية للمنتجات الحلال[1].

7) الاستفادة من الفرص التصديرية للدول الأفريقية:

يوجد العديد من الفرص المتاحة أمام التجارة الإقليمية في المنتجات الغذائية والزراعية التي لم تستغلها دول أفريقيا جنوب الصحراء بعد؛ فقد بلغ عدد الدول المستوردة الصافية للغذاء خلال الفترة (2007 -2011) 37 دولة، في حين يبلغ عدد الدول المستوردة الصافية للمواد الأولية الزراعية 22 دولة. وعلى الرغم من ذلك فإن حصة هذه الدول من التجارة العالمية في الأغذية والحيوانات الحية لم تتعد 17٪، كما لم يتجاوز متوسط الصادرات الأفريقية الغذائية البينية 21٪[2].

8) تيسير المبادلات التجارية البينية:

من الأهمية بمكان تقديم المزيد من الإجراءات اللازمة لتسهيل التدفق التجاري، مثل تشجيع دول (SSA-OIC) على زيادة الاعتماد على التجارة الالكترونية، وتفعيل نظام الشباك الواحد، وإزالة الحواجز الجمركية، وتقليل الوقت والمستندات اللازمة للتجارة عبر الحدود، وتحسين البنى التحتية.

كما ينبغي حث الدول الأعضاء على إلغاء تأشيرة الدخول لمواطني المنظمة وتقديم تسهيلات لرجال الأعمال والمستثمرين، ورفع خدمات ترويج المنتجات وتوفير المعلومات حول الأسواق وفرص الأعمال بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الأخرى، وإبراز الفرص الاستثمارية الواعدة في القارة الأفريقية؛ لحث المستثمرين على الاستثمار في أفريقيا، مع إقامة المزيد من المنتديات والمعارض التجارية في الدول الأفريقية.

9) تنمية القدرات التجارية:

يعد العمل على تنمية القدرات الإنتاجية اللازمة للتجارة من أولويات منظمة التعاون الإسلامي؛ لذا فإن توجيه الاهتمام نحو مساعدة الدول الأفريقية في تنويع صادراتها من شأنه أن يجعل هذه الصادرات

(1) Salaam Gateway, **op. cit.**, pp.36-38.
(2) UNCTAD, Economic Development in Africa Report 2013, **op. cit.**, p.127.

متكاملة لا متنافسة، ولا يتأتى هذا إلا من خلال اضطلاع المنظمة بدور في معاونة الدول الأعضاء في تطوير استراتيجية متكاملة للتصنيع، ووضع خطة متكاملة لتحقيق الاكتفاء الذاتي لأعضاء المنظمة بصفة عامة، ولدول أفريقيا جنوب الصحراء على نحو خاص.

كما يجب التوسع في برامج بناء القدرات التجارية، وتطبيق برنامج جسر المعارف التجارية لبناء القدرات التجارية في الدول الأفريقية الأعضاء بالمنظمة أُسوة بالبرنامج الذي تم تطبيقه في السنغال، وايفاد خبراء لتطوير القدرات التجارية الإدارية.

10) تقييم حالة التكامل الاقتصادي:

تقترح الدراسة على المنظمة تطوير مؤشر إحصائي مركب يقيس حالة التكامل الاقتصادي بين دول المنظمة على غرار مؤشر التكامل الاقتصادي الإقليمي المقترح من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – اسكوا (ESCWA)، والذي يشمل أربعة مؤشرات فرعية وهي: التجارة البينية، والاستثمار البيني، وتحويلات العاملين البينية، والسياحة البينية[1]. وكذلك على غرار مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي الذي يضم خمسة مؤشرات فرعية: التكامل التجاري، والبنية التحتية الإقليمية، والتكامل الإنتاجي، وحرية تنقل الأفراد، والتكامل المالي والاقتصادي الكلي[2].

ويستهدف تطوير مثل هذا المؤشر قياس التقدم المحرز في جميع الدول الأعضاء في المنظمة تجاه عملية التكامل الإقليمي، خصوصًا في مجال التجارة البينية؛ مما يتيح التعرف على الثغرات والعوائق التي تحد من جهود تعزيز التجارة البينية والتكامل الاقتصادي الشامل في كل دولة على حدة، وكذلك في كل تجمع إقليمي تشمله المنظمة، من أجل وضع الحلول للتغلب عليها.

ويتم التقييم الدوري للتقدم المحرز بهذا الصدد من خلال إصدار تقرير سنوي عن جهود الدول الأعضاء والتكتلات الإقليمية في تحقيق التكامل الاقتصادي، بحيث تكون المعلومات موثوقة وذات مصداقية ومتاحة للجميع.

11) بناء الشراكات الدولية:

من أهم العوائق التي تواجه التجارة البينية اشتراك الدولة في أكثر من اتفاق إقليمي، وبالتالي حدوث التداخل والتضارب بين القواعد الجمركية التفضيلية؛ لذا لا بدَّ من التنسيق بين منظمة التعاون الإسلامي

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية** 2008 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2008) ص13.

(2) Economic Commission for Africa, **Africa Regional Integration Index Report 2016** (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, United Nation, 2016) p.11.

والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك مع المانحين لتمويل التجارة، لضمان عدم وجود نزاع بين القواعد الجمركية التفضيلية.

12) تعزيز القدرات الإحصائية:

تهتم منظمة التعاون الإسلامي برفع القدرات الإحصائية للدول الأعضاء بها، إلا أن دول (SSA-OIC) تتطلب المزيد من الاهتمام في هذا الشأن؛ حيث الحاجة ماسة لإجراء إحصاءات دقيقة حول حجم التجارة غير الرسمية التي ينتشر انتقالها عبر الحدود في هذه الدول؛ إذ يؤدي غياب هذه الإحصاءات أو عدم دقتها إلى عدم احتساب هذا النوع من التجارة ضمن إحصاءات التجارة البينية. وتوجد أيضًا أهمية لوجود إحصاءات دقيقة حول القطاع غير الرسمي في هذه الدول، سواء ما يتعلق بحجم العمالة أو كمية الإنتاج، لتيسير توجيه هذه المنتجات نحو باقي دول المجموعة. كما يجب إجراء المزيد من الدراسات والإحصاءات حول الطلب العالمي على السلع والخدمات لمعرفة كيفية الاستفادة من إمكانات هذه الدول لتلبية هذا الطلب.

13) توجيه الاهتمام للدراسات المتخصصة للمنطقة:

تقترح الدراسة إنشاء مؤسسة بحثية متخصصة لإجراء بحوث ميدانية وأكاديمية معمقة حول دول (SSA-OIC)، نظرًا للطبيعة الخاصة لهذه المجموعة من الدول، مع التنسيق مع الجهات البحثية الأخرى ذات الاهتمام بالشأن الأفريقي.

14) توجيه اهتمام وسائل الإعلام نحو الدول الأفريقية:

ينبغي تسليط الضوء على عمل المنظمة ومشروعاتها في دول (SSA-OIC) عبر وسائل الإعلام والتقارير المصورة، وتحسين صورة مناخ الاستثمار في الدول الأفريقية؛ حيث لا ينتبه الكثيرون لدور المنظمة في هذه الدول، نتيجة لغياب الدراسات والتقارير التي تبرز هذا الدور، وافتقار هذه الجهود للدعاية الإعلامية المناسبة.

بالإضافة إلى ما سبق، يتحتم على منظمة التعاون الإسلامي استئناف نشاطها من أجل مساعدة الدول الأفريقية المثقلة بالديون، وإضافة مراحل جديدة لاستكمال العمل في البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، مع إشراك مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي القائمة على أساس ديني مثل مؤسسات الزكاة والأوقاف في تقديم الدعم اللازم لهذه الدول في إطار خطة تنموية متكاملة تشمل تعزيز التجارة البينية والإقليمية.

الآفاق المستقبلية للدراسة

من خلال دراسة محددات التجارة البينية لدول أفريقيا جنوب الصحراء ودور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيزها، يمكن اقتراح مجموعة من الموضوعات التي تتطلب إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتعمقة، ومن أهمها:

- دور منظمة التعاون الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في دول (SSA-OIC).
- تطوير مؤشر لقياس التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.
- جهود منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين شمال وجنوب القارة الأفريقية.
- التنسيق بين منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات العاملة في القارة الأفريقية.
- التجارة الالكترونية في دول (SSA-OIC) ودور منظمة التعاون الإسلامي في تيسيرها.
- إدماج دول (SSA-OIC) في سلاسل القيمة العالمية...الفرص والتحديات.
- تجارة الحلال في دول (SSA-OIC) ...الآفاق والتحديات.
- دور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز الأمن الغذائي في دول (SSA-OIC).
- مشروعات البنك الإسلامي للتنمية في أفريقيا ودورها في التخفيف من الفقر.
- قياس أثر تمويل التنمية من منظمة التعاون الإسلامي على دول (SSA-OIC).

وتعد الدراسة الحالية خطوة أولية نحو التعريف بدور منظمة التعاون الإسلامي وجهودها في جنوب القارة الأفريقية، لذا فقد حاولت قدر الإمكان الإحاطة العامة بهذه الجهود، سواء على مستوى التنمية الاقتصادية الشاملة، أو على مستوى التجارة البينية تحديدًا.

ومن ثم فإن هناك حاجة ماسَّة لمزيد من الدراسات التفصيلية حول دور المنظمة في كل دولة من دول (SSA-OIC) على حدة، سواء بعرض كل الجهود التنموية بصفة عامة، أو في مجالات محددة مثل الأمن الغذائي، التخفيف من حدة الفقر، التجارة الدولية والبينية، وغير ذلك من الموضوعات التي تحتاج إلى معالجة مفصلة. كما يمكن إجراء دراسات مقارنة في هذا الصدد.

قائمة المراجع

أولًا- المراجع العربية:

أ) الوثائق:

1. منظمة التعاون الإسلامي، **البيان الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث** (جدة: الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فبراير / مارس 1972).
2. _____، **البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث** (مكة المكرمة: منظمة التعاون الإسلامي، 25-28 يناير 1981).
3. _____، **اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي** (جدة: الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، 1990).
4. _____، **برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين**، الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية (مكة المكرمة: منظمة التعاون الإسلامي، 7-8 ديسمبر 2005).
5. _____، **قرارات الشؤون الاقتصادية الصادرة عن الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية" دورة انسجام الحقوق والحريات والعدالة"** (باكو – جمهورية أذربيجان: منظمة التعاون الإسلامي، 23- 25 جمادى الأولى 1427هـ، 19-21 يونيو 2006م).
6. _____، **اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، 2007، على الرابط :

http://ww1.oic-oci.org/arabic/conventions/TPS-OIC_RULES_OF_ORIGIN_ar.pdf

7. _____، **بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي PRETAS**، 2007، على الرابط:

http://icdt-oic.org/RS_67/Doc/PRETAS_AR.pdf

8. _____، **ميثاق منظمة التعاون الإسلامي**، 2008، على الرابط التالي:

http://ww1.oic-oci.org/arabic/charter/oic_charter_new_ar.pdf

9. _____، **منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥ - برنامج العمل**، وثائق الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (إسطنبول: منظمة التعاون الإسلامي، 14 -15 أبريل 2016).

ب) الكتب:

1. أحمد فاروق غنيم، **حول تحرير التجارة** (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2006).
2. أكمل الدين إحسان أوغلو، **العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي** (القاهرة: دار الشروق، 2013).
3. أليكس فاسيلييف، خيري الضامن (مترجم)، **تاريخ العربية السعودية** (بيروت: دار الفارابي، 2011).
4. الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969-2009** (جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2009).
5. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي** (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008).
6. بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة العاشرة، ١٩٩٨).
7. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الدولية بين التنظير والتنظيم** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، 1994).
8. سفارة المملكة العربية السعودية في أنقرة، **القمم الإسلامية وجهود المملكة العربية السعودية لتعزيز التضامن الإسلامي** (إسطنبول: قمة منظمة التعاون الإسلامي الثالثة عشرة، 14-16 أبريل 2016).
9. سماح سيد المرسي، **أثر اتفاقات الجات على تجارة السلع الزراعية الأفريقية منذ عام 1995** (الجيزة: المركز الدولي للتحكيم والتوفيق والوساطة والملكية الفكرية، 2012).
10. صلاح الدين فهمي محمود، **العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام دراسة مقارنة** (القاهرة: الجامعة الأمريكية المفتوحة، د.ت).
11. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003).
12. عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية وأهم أدواتها** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000).
13. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي** (الإسكندرية: مكتبة شباب الجامعة، 1999).
14. محمد عمارة، **إحياء الخلافة الإسلامية حقيقة أم خيال** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005).
15. مصطفى جواد، **قل ولا تقل (الجزء الأول)** (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2001).
16. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010).

17.ودودة عبد الرحمن بدران، **وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة** (القاهرة: المعهد العالي للفكر الإسلامي، 1996).

ج) المقالات:

1. أحمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **سلسلة جسر التنمية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، السنة الثامنة، ع 81، مارس 2009).
2. توفيق بو عشبة، "أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي بين النظرية والتطبيق"، **مجلة الاقتصاد والإدارة** (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ع 18، سبتمبر 1983).
3. حسن النادر، أحمد الريموني، آلاء رشيدات، "دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية: باستخدام نموذج الجاذبية- حالة الأردن 1976-2004"، **أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"** (إربد، الأردن: جامعة اليرموك، المجلد 26، ع 4، 2012).
4. زكريا يحيى الجمال، "اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"، **المجلة العراقية للعلوم الإحصائية** (الموصل، العراق: جامعة الموصل، ع 21، 2012) ص 266-285.
5. زينب عبد العظيم، "سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى وهدف السوق الإسلامية المشتركة"، **مجلة حولية أمتي في العالم 1999 "العلاقات البينية داخل الأمة"** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ع 2، 2000).
6. عابد بن عابد العبدلي، "محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل"، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية** (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المجلد 61، ع 1، 2010).
7. علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث** (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع 7، 2009-2010).
8. عماد عبد المسيح شحاتة، "الآثار الاقتصادية للتجارة الخارجية بين مصر والكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية للتحليل المكاني"، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي** (الجيزة: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 21، ع ٤، ديسمبر ٢٠١١).
9. محمد عبد الكريم المرعي، وعماد الدين المصبح، "تحليل التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة 1984 – 2015"، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية** (القصيم: جامعة القصيم، المجلد 10، ع 2، مارس 2017).

10.محمود السيد حسن داود، "منظمة المؤتمر الإسلامي بين إمكانيات الواقع وطموحات المستقبل"، **مجلة الجامعة الإسلامية** (القاهرة: رابطة الجامعات الإسلامية، ع 34، 2000).

11.مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، "التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها في قيام تكتل اقتصادي إسلامي"، **مجلة البيان** (الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، ع 305، محرم 1434هـ، نوفمبر 2012م).

12.نادية محمود مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، **مجلة حولية أمتي في العالم 2001 "الأمة في قرن"** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، ع 1، 2002).

13.هيئة التحرير، "الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية"، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية** (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المجلد 1، ع 2، يونيو 1994).

14.وليد عبد مولاه، "نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة"، **سلسلة جسر التنمية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، السنة التاسعة، ع 97، نوفمبر 2010).

15.يوسف مسعداوي، "دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC في تعزيز صادرات واستثمارات الدول الأعضاء"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** (دمشق: جامعة دمشق، المجلد 27، ع 1، 2011).

د) بحوث غير منشورة:

1. السيد عطية عبد الواحد، "التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها في تعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة النمو"، **بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادي في العالم الإسلامي** (القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي- جامعة الأزهر، 28-29 أبريل 2010).
2. فخري حسن عزي (محرر)، "صيغ تمويل التنمية في الإسلام"، **بحث مقدم إلى ندوة البنك الإسلامي للتنمية** (الخرطوم: البنك الإسلامي للتنمية، 25-27 رجب 1413 هـ/ 18-20 يناير 1993م).
3. محمد عبد الحليم عمر، "الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية"، **بحث مقدم إلى مؤتمر وحدة الأمة الإسلامية** (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، 1 -3 رجب 1426هـ/ 6-8 أغسطس 2005م).

ه) التقارير:

1. البنك الإسلامي للتنمية، **لمحة موجزة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية** (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2005).

2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية** 2008 (نيويورك: الأمم المتحدة، 2008).
3. اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، **تقرير سير العمل الخاص بالكومسيك 2008-2012** (أنقرة: الكومسيك، 2013).
4. المركز الإسلامي لتنمية التجارة، "تقرير حول أهم انجازات المركز خلال 2006-2014"، **مقدم إلى الدورة الثلاثين للكومسيك** (إسطنبول: الكومسيك، 25-28 نوفمبر 2014).
5. _____، **التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017** (الدار البيضاء: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، 2017).
6. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، **التقرير السنوي 2016** (جدة: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، 2017).
7. _____، **برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية** (جدة: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، 2017).
8. مركز أنقرة (سيسرك)، **الاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي** (أنقرة: مركز أنقرة، 1997).
9. _____، **الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي** (أنقرة: مركز أنقرة، 2016).
10. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، **الاتحادات النقدية والتجارة الإقليمية في أفريقيا** (جنيف: مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية التاسعة والخمسون، 23-25 يونيو 2014).

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

A) Documents:

1. Islamic Centre For Development of Trade (ICDT), **Executive Programme of the Road-Map for Achieving Intra-OIC Trade Targets**, (Casablanca: ICDT, 2012).
2. Organisation of Islamic Cooperation (OIC), **General Agreement for Economic, Technical and Commercial Cooperation among Member States of the Islamic Conference** (Jeddah: OIC, 1977).

3. _____, "Resolutions on Economic Affairs", **Adopted by the Eleventh Session of the Islamic Summit Conference "Session of The Islamic Ummah In The 21st Century"** (Dakar: OIC, 6-7 Rabiul Awwal 1429H/ 13-14 March 2008).
4. _____, "Resolutions on Economic Issues", **Adopted by the 42nd Session oft Council of Foreign Ministers (**Kuwait: OIC, 27-28 May 2015).
5. _____, **Final Communique of the 13th Islamic Summit Conference "Unity and Solidarity for Justice and Peace"** (Istanbul: OIC, 14-15 April 2016).
6. _____, "Resolutions on Economic Issues", **Submitted to the 43rd Session of the Council of Foreign Ministers (**Tashkent: OIC, 18-19 October 2016).
7. _____, **The OIC - 2025 Programme of Action** (Jeddah: OIC, 2016).

B) Books:

1. Ali, Abdelrahman Elzahi Saaid & Ismail, Abdul Ghafar (eds.), **Intra-trade in OIC** (Jeddah: Islamic Research & Training Institute, 2017).
2. Baltagi, Badi H., **Econometric Analysis of Panel Data** (West Sussex: John Wiley & Sons Ltd, Third edition, 2005).
3. Cherunilam, Francis, **International Economics** (New Delhi: Tata McGrow-Hill publishing Company, 2006, 4th ed.).
4. Frees, W. Edward, **Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences** (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
5. Gujarati, Damodar N., **Basic Econometrics** (New York: The McGraw–Hill Companies, 2004, Fourth Edition).
6. _____, **Econometrics by Example** (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2012).

7. Medema, Steven G., **The Hesitant Hand: Taming Self-Interest in the History of Economic Ideas** (New Jersey: Princeton University Press, 2009).
8. Park, Hun Myoung, **Linear Regression Models for Panel Data Using SAS, Stata, LIMDEP, and SPSS** (Indiana: Indiana University, 2009).
9. _____, **Practical Guides to Panel Data Modeling: A Step-by-step Analysis Using Stata** (Niigata, Japan: Graduate School of International Relations, International University of Japan, 2011).
10. Reinert, Erik S., Ghosh, Jayati and Kattel, Rainer (eds.), **Handbook of Alternative Theories of Economic Development** (Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited, 2016).
11. Shepherd, Ben, **The Gravity Model of International Trade: A User Guide** (Bangkok: Asia-Pacific Research and Training Network on Trade, 2012).
12. Stata Press, **Stata Longitudinal-Data/Panel-Data Reference Manual Release 15** (Texas: StataCorp LLC, College Station, 2017).

C) Articles:

1. Bell, Andrew & Jones, Kelvyn, "Explaining Fixed Effects: Random Effects Modeling of Time-Series Cross-Sectional and Panel Data", **Political Science Research and Methods** (Dublin: the European Political Science Association (EPSA), Vol.3, No.1, January 2015)
2. Borowski, Tomasz, "Actual Picture of the Law of Universal Gravitation and the Quantum Gravity Theory Describing the Real State of the Universe", **International Letters of Chemistry, Physics and Astronomy** (Switzerland: SciPress Ltd., Vol.16, 2013).
3. Drews, Patricia L., "An Assessment of Reilly's Model of Consumer Behavior", **The Geographical Bulletin** (Oregon: Gamma Theta Upsilon Department of Social Science Oregon College of Education, Vol.9, November 1974).

4. Frankel, A. Jeffrey & Romer, David, "Does Trade Cause Growth?", **American Economic Review** (Nashville, TN: American Economic Association, Vol.89, NO.3, 1999).
5. Frankel, Jeffrey et.al., "Trading Blocs and the Americas: The Natural, the Unnatural, and the Super-Natural", **Journal of Development Economics** (Amsterdam: Elsevier, Vol.47, 1995).
6. Ietto-Gillies, Grazia, "Theories of International Production. A Critical Perspective", **Critical Perspectives on International Business** (Bingley, UK: Emerald Group Publishing, Vol.3, No.3, 2007).
7. Ihsanoğlu, Ekmeleddin, "COMCEC and Economic and Commercial Cooperation among the OIC Member States", **Uluslararası Ekonomik Sorunlar** (Turkey: Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Turkey, Vol.9, No.34, August 2009).
8. _____, "Enhancing Economic Cooperation among Muslim Countries - the Role of the OIC", **Journal of Economics and Management** (Kuala Lumbore: The International Islamic University Malaysia, Vol.17, No.1, 2009).
9. Islahi, Abdul Azim, "The Emergence of Mercantilism as a Reaction against Muslim Power: Some of the Evidences from History", **Review of Islamic Economics** (Munich: Munich University Library, Vol.12, No.1, 2008).
10. Jeníček, V.& Krepl, V., "The Role of Foreign Trade and its Effects", **Agricultural Economics** (Czech: Czech Academy of Agricultural Sciences, Vol.55, No.5, 2009).
11. Lei, Wang, "Application of Gravity Model: Measurement of International Competitiveness of Trade in Services", **Studies in Sociology of Science** (Québec:

Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures (CRDCSC), Vol.2, No.2, 2011).

12. Odlyzko, Andrew, "The Forgotten Discovery of Gravity Models and the Inefficiency of Early Railway Networks", **OEconomia** (Paris: Association OEconomia, Vol.5, No.1, 2015).

13. Pedroni, Peter, "Panel Cointegration: Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis", **Econometric Theory** (New York: Cambridge University Press, Vol.20, No.3, 2004).

14. Yilmazkuday, Hakan, "A Solution to the Missing Globalization Puzzle by Non-CES Preferences", **Review of International Economics** (New Jersey: Wiley-Blackwell, Vol.25, Issue.3, August 2017).

D) Reports:

1. Azmi, Nursofiza & Rahman, Rizwan (eds.), **The Global Islamic Finance Report 2013** (London: Edbiz Consulting Limited, 2013).
2. Committee for Development Policy, **Report on the twentieth session 12–16 March 2018** (New York: United Nations, 2018).
3. Economic Commission for Africa, **Africa Regional Integration Index Report 2016** (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, United Nation, 2016).
4. International Business Publications (IBP), **Burkina Faso Foreign Policy and Government Guide**, Vol.1 (Washington, DC: IBP, 2011).
5. International Monetary Fund (IMF), **Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa Navigating Headwinds** (Washington, DC: IMF, 2015).
6. International Islamic Trade Finance Cooperation (ITFC), **5 Years of Achievement 2008-2012** (Jeddah: ITFC, 2012).
7. _____, **Annual Report 2013-2014** (Jeddah: ITFC, 2014).

8. _____, **Africa Trade Support Initiative 2015-2019** (Jeddah: ITFC, 2015).

9. _____, **ITFC's 10 Year Achievement Report 2008-2017** (Jeddah: ITFC, 2018).

10. _____, **ITFC Annual Report 2017** (Jeddah: ITFC, 2018).

11. International Trade Centre (ITC), **From Niche to Mainstream Halal Goes Global** (Geneva: ITC, 2015).

12. Islamic Centre for Development of Trade (ICDT), **Annual Report on Intra-OIC Trade 2016-2017** (Casablanca: ICDT, 2017).

13. Islamic Corporation for the Insurance of Investment and Export Credit (ICIEC), **Expanding Opportunities in Africa: Annual Report 2015** (Jeddah: ICIEC, 2015).

14. _____, **2016 Annual Report** (Jeddah: ICIEC, 2017).

15. Islamic Development Bank (ISDB), **Annual Report 1423H/ 2002-2003** (Jeddah: ISDB, 2003).

16. _____, **Annual Report 1428H/ 2007-2008** (Jeddah: ISDB, 2008).

17. _____, **Report and Recommendations of the IDB President on the First Five - Year Strategy (2008 - 2012) for the Islamic Solidarity Fund for Development "ISFD"** (Jeddah: ISDB, 2012).

18. _____, **Special Program for the Development of Africa (SPDA) Progress Report 2013** (Jeddah: ISDB, 2013).

19. _____, **Annual Report 1436H/ 2015** (Jeddah: ISDB, 2015).

20. Salaam Gateway, **The OIC's Current and Potential Role in the Global Halal Food Trade** (Dubai: Dubai Islamic Economy Development Centre (DIEDC), 2017).

21. Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation (COMCEC), **COMCEC Trade Outlook** 2018 (Ankara: COMCEC Coordination Office, 2018).

22. Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC), **OIC Economic Outlook 2016 Transforming the Potentials into Impact** (Ankara: SESRIC, 2016).

23. _____, **OIC Economic Outlook 2017 Industrial Development for Structural Transformation** (Ankara: SESRIC, 2017).

24. The Halal Market Economy Specialists, **An Overview of the Global Halal Market** (Essex: Imarat Consultants, Halal Market Intelligence, 2007).

25. The Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of the Islamic Cooperation (COMCEC), **COMCEC Trade Outlook 2016** (Ankara: COMCEC, 2016).

26. _____, **COMCEC Trade Outlook 2017** (Ankara: COMCEC, 2017).

27. _____, **CCO Brief on Trade** (Ankara: COMCEC, 2018).

28. Thomson Reuters, **Outpacing the Mainstream - State of the Global Islamic Economy 2017/18** (New York: Thomson Reuters, 2017).

29. United Nations (UN), **World Population Prospects 2017** (New York: UN, 2017).

30. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **Economic Development in Africa Report 2013** (Geneva: UNCTAD, 2013).

31. _____, **Economic Development in Africa Report 2016** (Geneva: UNCTAD, 2016).

32. Womach, Jasper, **Agriculture: A Glossary of Terms, Programs, and Laws**, CRS Report for Congress (Washington, DC: Congressional Research Service, the Library of Congress, 2005).

33. World Bank Group, **Africa's Pulse** (Washington, DC: World Bank, No.15, April 2017).

34. World Economic Forum (WEF), **The Global Enabling Trade Report 2016** (Geneva: WEF, 2016).

E) Working Papers:

1. Baltagi, H. Badi & Egger, Peter & Pfaffermayr, Michael, "Panel Data Gravity Models of International Trade", **Cesifo Working Paper No. 4616** (Munich, Germany: Center for Economic Studies & ifo Institute, 2014).
2. Fjose, Sveinung, et al., "SMEs and growth in Sub-Saharan Africa", **MENON-publication No.14/2010** (Oslo: MENON Business Economics, 2010).
3. Hapsari, Indira M. & Mangunsong, Carlos, "Determinants of AFTA Members' Trade Flows and Potential for Trade Diversion", **Working Paper Series, No.21** (Bangkok: Asia-Pacific Research and Training Network on Trade, 2006).
4. Kabir, M. Hassan, "An Empirical Investigation of Economic Cooperation Among the OIC Member Countries", **ERF Working Paper Series: 0212** (Cairo: The Economic Research Forum (ERF), 2002).
5. Medina, Leandro, et al, "The Informal Economy in Sub-Saharan Africa: Size and Determinants", **IMF Working Papers WP/17/156** (Washington, DC: International Monetary Fund, 2017).
6. Rose, K. Andrew, One Money, "One Money, One Market: Estimating the Effect of Common Currencies on Trade", **Working Paper No.7432** (Cambridge: National Bureau of Economic Research, 1999).
7. Rosson, C. Parr& Runge, C. Ford, & Moulton, Kirby S., "Preferential Trading Arrangements: Gainers and Losers from Regional Trading Blocs, Southern Agriculture in a World Economy", **SRDC No.198-8** (Mississippi State: The Southern Rural Development Center, Mississippi State University, 2003).

8. Salvatici, Luca, "The Gravity Model in International Trade", **AGRODEP Technical Note TN-04** (Washington, DC: The African Growth and Development Policy Modeling Consortium, 2013).
9. Vancauteren, Mark & Weiserbs, Daniel, "Intra-European Trade of Manufacturing Goods: An Extension of the Gravity Model", **Discussion Paper 2005-26** (Louvain-la-Neuve, Belgique: Université catholique de Louvain (UCL), May 2005).

F) Unpublished Papers:

10. Abdelwahab, Walid, "IDB Group Efforts in Facilitating Intra-OIC Trade & Trade Cooperation", **Submitted to OIC High Level Forum on Trade Facilitation & Single Window Initiatives for Enhanced Regional Economic Cooperation** (Casablanca: OIC, 25-26 February 2013).
11. African Union, "Overview of Recent Economic and Social Developments in Africa", **Submitted to Tenth Joint Annual Meetings of The African Union Specialized Technical Committee on Finance** (Dakar: African Union, 23-25 March 2017).
12. COMCEC, "COMCEC Progress Report 2013-2015", **Submitted to 13th Islamic Summit** (Istanbul: COMCEC, 10-15 April 2016).
13. Gehrke, Christian, "Foreign Trade, International Values, and Gains from Trade: Ricardo Pennington, Whewell, and John Stuart Mill", **Submitted to Ricardo Conference "International Trade and Ricardo before and after Ricardo and his Contemporaries"** (Okinawa: Okinawa Women Foundation, 6-8 March 2015).
14. Hussain, Mazhar, "The Halal Food Industry in OIC Member Countries Challenges and Opportunities", **Submitted to OIC Stakeholders Forum on Halal Food Standards and Procedures** (Ankara 9- 10 December 2015).

15. International Islamic Trade Finance Cooperation (ITFC), "ITFC Progress Report on Enhancing Intra-OIC Trade", **Submitted to 32nd Ministerial Session of the COMCEC** (Istanbul: COMCEC, 21–24 November 2016).

16. _____, "Ten-Year Plan of Action 2016-2025 for Strengthening Intra-OIC Trade", **Submitted to the 32nd Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 17– 18 May 2016).

17. Islamic Centre for Development of Trade (ICDT), "Annual Report on Trade among the OIC Member States Executive Summary", **Submitted to the 34th Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 8 - 10 May 2018).

18. _____, "Annual Rapport on Intra-OIC Trade 2015-2016", **Submitted to 32nd Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 17 – 18 May 2016).

19. _____, "Consolidated Follow up Report of the Implementation of the Executive Programme of the Road-Map for Achieving Intra-OIC Trade Targets 2009-2014", **Submitted to the 31St Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 13–14 May 2015).

20. _____, "The Trade Preferential System Among the Member States of the Organization of Islamic Cooperation", **Submitted to the 29th Session of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Istanbul: COMCEC, 18– 21 November 2013).

21. Islamic Chamber of Commerce, Industry & Agriculture (ICCIA), "Report on the Activities of the Islamic Chamber of Commerce, Industry & Agriculture (ICCIA)", **Submitted to the 34th Session of the Follow-Up Committee of the Standing Committee for Economic and Commercial Co-Operation of the OIC** (Ankara: COMCEC, 8 - 10 May 2018).

22. _____, "Report on the Activities of the Islamic Chamber of Commerce, Industry & Agriculture (ICCIA)", **Submitted to the 32nd Meeting of the Follow-up Committee of COMCEC** (Ankara: COMCEC, 17-18 May 2016).

23. Islamic Development Bank (ISDB), "Islamic Development Bank: Capacity Building for Promoting Trade and Investment in Africa", **Proceedings of the 18th IDB Annual Symposium** (Dakar: ISDB, 28-29 May 2007).

24. _____, "Special Program for the Development of Africa 2013 Progress Report", **Submitted to 38th Meeting of the Board of Governors** (Dushanbe, Tajikistan: OIC, Rajab 1434H/May 2013).

25. Kamara, Mamoud, "Progress Report on the Implementation of Special Program for the Development of Africa", **Submitted to 5th Meeting of Consultative Group for Enhancing Intra-OIC Trade** (Casablanca: OIC, 27 – 28 February 2013).

26. Kareem, Fatima Olanike, "Modeling and Estimation of Gravity Equation in the Presence of Zero Trade: A Validation of Hypotheses Using Africa's Trade Data", **Submitted to the 140th EAAE Seminar, "Theories and Empirical Applications on Policy and Governance of Agri-Food Value Chains"** (Perugia, Italy: European Association of Agricultural Economists, 13-15 December 2013).

27. Laursen, Finn, "Theory and Practice of Regional Integration", **Paper Prepared for Presentation at the European Union Centre**, (Miami: University

of Miami, Miami-Florida European Union Center of Excellence, 25 February 2008).

28. Virág-Neumann, Ildikó, "Regional Trade Agreements and the WTO", **Submitted to the 7th International Conference on Management, Enterprise and Benchmarking (MEB 2009)** (Budapest: Óbuda University, Keleti Faculty of Business and Management, 5-6 June 2009).

ملحق الجداول

جدول رقم (1م): قائمة بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وتاريخ انضمامها

م	الدولة	تاريخ الانضمام	م	الدولة	تاريخ الانضمام	م	الدولة	تاريخ الانضمام
1	أفغانستان	1969	20	السودان	1969	39	العراق	1975
2	الجزائر	1969	21	تونس	1969	40	المالديف	1975
3	تشاد	1969	22	تركيا	1969	41	جزر القمر	1976
4	مصر	1969	23	اليمن	1969	42	جيبوتي	1978
5	غينيا	1969	24	السنغال	1970	43	بنين	1983
6	إندونيسيا	1969	25	البحرين	1972	44	بروناي	1984
7	إيران	1969	26	عمان	1972	45	نيجيريا	1986
8	الأردن	1969	27	قطر	1972	46	أذربيجان	1991
9	الكويت	1969	28	سيراليون	1972	47	تركمانستان	1992
10	لبنان	1969	29	سوريا	1972	48	ألبانيا	1992
11	ليبيا	1969	30	الإمارات	1972	49	قرغيزيا	1992
12	ماليزيا	1969	31	بنجلاديش	1974	50	طاجيكستان	1992
13	مالي	1969	32	بوركينا فاسو	1974	51	موزمبيق	1994
14	موريتانيا	1969	33	الكاميرون	1974	52	كازاخستان	1995
15	المغرب	1969	34	الجابون	1974	53	سورينام	1996
16	النيجر	1969	35	جامبيا	1974	54	أوزبكستان	1996
17	باكستان	1969	36	غينيا بيساو	1974	55	توجو	1997
18	السعودية	1969	37	فلسطين	1974	56	جوايانا	1998
19	الصومال	1969	38	أوغندا	1974	57	ساحل العاج	2001

المصدر: أكمل الدين إحسان أوغلو، **العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي** (القاهرة: دار الشروق، 2013) ص 71-73.

جدول رقم (2م): قائمة بالمراقبين في منظمة التعاون الإسلامي من الدول والمؤسسات

م	الدولة	تاريخ العضوية
	الدول	
١	جمهورية البوسنة والهرسك	١٩٩٤
٢	جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩٩٦
٣	مملكة تايلاند	١٩٩٨
٤	روسيا الاتحادية	٢٠٠٥
٥	دولة قبرص الشمالية (التركية)	١٩٧٩
	المؤسسات والمنظمات	
١	اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي	٢٠٠٠
2	منظمة الأمم المتحدة	١٩٧٦
3	حركة عدم الانحياز	١٩٧٧
4	جامعة الدول العربية	١٩٧٥
5	الاتحاد الأفريقي	١٩٧٧
6	منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)	١٩٩٥
7	الجبهة الوطنية لتحرير مورو	١٩٧٧

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الدخول 2018/5/23، على الرابط:

https://www.oic-oci.org/page/?p_id=189&p_ref=60&lan=ar

جدول رقم (3م): بيان بالقمم الإسلامية العادية

القمة	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	أهم نتائجها
الأولى	الرباط (المغرب)	22-25 سبتمبر 1969	تأسيس المنظمة وإنشاء أمانة عامة للتنسيق والمتابعة.
الثانية	لاهور (باكستان)	22-24 فبراير 1974	إنشاء صندوق التضامن الإسلامي.
الثالثة	مكة المكرمة (السعودية)	25-28 يناير 1981	إقرار خطة عمل للتعاون الاقتصادي.
الرابعة	الدار البيضاء (المغرب)	16-19 يناير 1984	وضع برنامج للتنمية في العالم الإسلامي خصوصًا في مجالات البنية الأساسية.
الخامسة	الكويت	26-29 يناير 1987	اعتماد خطة عمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الأعضاء.
السادسة	داكار (السنغال)	9-11 ديسمبر 1991	إدانة العدوان العراقي على الكويت.
السابعة	الدار البيضاء (المغرب)	13-15 ديسمبر 1994	المصادقة على إعلان الدار البيضاء لتعزيز الإخاء، وتقييم عمل المنظمة بعد مرور 25 عام على إنشائها.
الثامنة	طهران (إيران)	9-11 ديسمبر 1997	الدعوة لإنشاء سوق إسلامية مشتركة، وتأكيد ضرورة تعزيز حصة العالم الإسلامي من التجارة العالمية.
التاسعة	الدوحة (قطر)	12-13 نوفمبر 2001	مناقشة الأوضاع في فلسطين على خلفية انتفاضة الأقصى.
العاشرة	بوتراجايا (ماليزيا)	16-17 أكتوبر 2003	الدعوة لتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء، واعتماد خطة عمل كوالالمبور لتعزيز السياحة.

جدول رقم (3م): بيان بالقمم الإسلامية العادية

القمة	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	أهم نتائجها
الحادية عشرة	داكار (السنغال)	13-14 مارس 2009	اعتماد الميثاق الجديد للمنظمة، ومناقشة برنامج التنمية الخاص بأفريقيا.
الثانية عشرة	القاهرة (مصر)	6-7 فبراير 2013	مناقشة الوضع في فلسطين وسوريا، وإقرار دعم المبادرة الرباعية لحل أزمة سوريا.
الثالثة عشرة	إسطنبول (تركيا)	14-15 أبريل 2016	اعتماد وثيقة المنظمة 2025، وهي برنامج عمل يتضمن أهداف طموحة في مختلف المجالات خلال العشر سنوات التالية.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969-2009** (جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2009) ص ص 19-30.
- سفارة المملكة العربية السعودية في أنقرة، **القمم الإسلامية وجهود المملكة العربية السعودية لتعزيز التضامن الإسلامي** (إسطنبول: قمة منظمة التعاون الإسلامي الثالثة عشرة، 14-16 أبريل 2016) ص ص 22-29.
- الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي على الرابط:

http://www.oic-oci.org/oicv3/page/?p_id=93&p_ref=36&lan=ar

جدول رقم (4م): بيان بالقمم الإسلامية الاستثنائية

القمة	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	أهم نتائجها
الأولى	إسلام أباد (باكستان)	23 مارس 1979	بحث الوضع في أفغانستان وجامو وكشمير.
الثانية	الدوحة (قطر)	5 مارس 2003	بحث التهديدات الموجهة للعراق.
الثالثة	مكة المكرمة (السعودية)	8-7 ديسمبر 2005	إقرار برنامج العمل العشري لإصلاح المنظمة ومواجهة تحديات القرن 21.
الرابعة	مكة المكرمة (السعودية)	15-14 أغسطس 2012	وضع استراتيجية الكومسيك لبناء عالم إسلامي مترابط، وإقرار ميثاق مكة المكرمة لتعزيز التضامن الإسلامي.
الخامسة	جاكرتا (إندونيسيا)	6 مارس 2016	صدور إعلان جاكرتا حول فلسطين ومدينة القدس الشريف.
السادسة	إسطنبول (تركيا)	١٣ ديسمبر ٢٠١٧	صدور إعلان إسطنبول برفض اعتراف الإدارة الأمريكية بمدينة القدس الشريف عاصمة مزعومة لإسرائيل، وقرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس.
السابعة	إسطنبول (تركيا)	18 مايو 2018	إدانة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني يوم 14 مايو 2018، والافتتاح غير القانوني للسفارة الأمريكية في القدس.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع التالية:

- الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، **منظمة المؤتمر الإسلامي في الذكرى الأربعين لتأسيسها 1969-2009** (جدة: منظمة التعاون الإسلامي، 2009) ص ص 19-30.
- سفارة المملكة العربية السعودية في أنقرة، **القمم الإسلامية وجهود المملكة العربية السعودية لتعزيز التضامن الإسلامي** (إسطنبول: قمة منظمة التعاون الإسلامي الثالثة عشرة، 14-16 أبريل 2016) ص ص 22-29.
- الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي على الرابط:

http://www.oic-oci.org/oicv3/page/?p_id=93&p_ref=36&lan=ar

جدول رقم (5م): قائمة بالدول الموقعة والمصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي حتى أبريل 2018

الدولة	اتفاقية الإطار		بريتاس		قواعد المنشأ		تقديم قوائم الامتياز
	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	
البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
بنجلاديش	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
بنين	✓	...	✓	...	✓	...	...
بوركينا فاسو	✓	...	✓	...	✓	...	...
الكاميرون	✓	✓	✓	...	✓	...	...
تشاد	✓	...	...	...	...	...	...
جزر القمر	✓	...	✓	...	✓	...	...
ساحل العاج	✓	...	✓	...	✓	...	...
جيبوتي	✓	✓	✓	...	✓	...	...
مصر	✓	✓	✓	...	...	...	...
الجابون	✓	✓	...	...	...	...	...
جامبيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
غينيا	✓	✓	✓	...	✓	...	...
غينيا بيساو	✓	...	✓	...	✓	...	...
إندونيسيا	✓	✓	✓	...	✓	...	...
إيران	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
العراق	✓	✓	...	...	...	...	...
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الكويت	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
لبنان	✓	✓	...	...	...	...	...
ليبيا	✓	✓	...	...	...	...	...
ماليزيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جزر المالديف	✓	✓	...	...	...	...	...

جدول رقم (5م): قائمة بالدول الموقعة والمصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي حتى أبريل 2018

الدولة	اتفاقية الإطار		بريتاس		قواعد المنشأ		تقديم قوائم الامتياز
	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	توقيع	مصادقة	
موريتانيا	✓	...	✓	...	✓	...	...
المغرب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
النيجر	...	...	✓	...	✓	...	...
نيجيريا	✓	...	✓	...	✓	...	...
عمان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
باكستان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
فلسطين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	...
قطر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السعودية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السنغال	✓	✓	...	...	...	...	...
سيراليون	✓	...	✓	...	✓	...	...
الصومال	✓	✓	✓	✓	✓	✓	...
السودان	✓	...	✓	...	✓	...	...
سوريا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تونس	✓	✓	✓	...	✓	...	...
تركيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الإمارات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
أوغندا	✓	✓	...	...	...	...	...
العدد الإجمالي	**40**	**30**	**33**	**17**	**32**	**17**	**14**

Source: COMCEC, CCO brief on trade (Ankara: COMCEC, 2018) pp. 10,11.

جدول رقم (6م): الجدول الزمني لمفاوضات نظام الأفضليات التجارية للدول الإسلامية TPS-OIC

1988	اعتمدت الكومسيك المبادئ الأساسية (إعلان النوايا) لإنشاء نظام الأفضليات التجارية.
1990	أعدت الكومسيك الاتفاقية الإطارية ودعت الدول الأعضاء للتوقيع والتصديق عليها.
2002	بدء نفاذ الاتفاقية الإطارية بتوقيع 10 دول عليها.
2003	الإعلان الوزاري للكومسيك عن بدء الجولة الأولى من مفاوضات TPS-OIC.
2004-2005	انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات وإقرار خطة التعريفات التفضيلية PRETAS.
2006	الإعلان الوزاري لبدء الجولة الثانية للمفاوضات.
2006-2007	انتهاء الجولة الثانية من المفاوضات التجارية وإقرار اتفاقية قواعد المنشأ.
2007	الإعلان الوزاري لتقديم قواعد المنشأ للتوقيع والتصديق، واعتماد 1 يناير 2009 لتفعيل النظام.
2010	بدء نفاذ اتفاقية PRETAS بعد توقيع 10 دول عليها.
2011	بدء نفاذ اتفاقية قواعد المنشأ بعد توقيع 10 دول عليها.
2014	تصديق 10 دول على جميع الاتفاقيات الثلاثة وتقديم قوائم الامتيازات الخاصة بهم.
2015-2017	أصدرت الكومسيك قرارات متتالية لتفعيل نظام الأفضليات التجارية TPS-OIC.

Source: COMCEC, COMCEC Trade Outlook 2018 (Ankara: COMCEC Coordination Office, 2018) p. 54.

جدول رقم (7م): مؤشرات التجارة الخارجية لمجموعة دول (SSA-OIC)
خلال الفترة (2002 - 2017)

مليار دولار

العام	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	إجمالي تجارة السلع والخدمات	نسبة مساهمة دول (SSA-OIC) في التجارة الدولية (٪)
2002	42.5	41.96	84.46	0.53
2003	52.16	53.43	105.59	0.57
2004	58.83	52.11	110.94	0.49
2005	74.30	65.56	139.86	0.55
2006	107.72	80.77	188.49	0.64
2007	109.21	109.29	218.5	0.64
2008	148.73	121.32	270.05	0.69
2009	106.29	117.49	223.78	0.71
2010	157.81	136.43	294.24	0.79
2011	203.03	170.19	373.22	0.84
2012	215.72	152.77	368.49	0.82
2013	167.24	171.21	338.45	0.73
2014	180.23	176.71	356.94	0.76
2015	117.35	144.47	261.82	0.62
2016	64.11	86.70	150.81	0.37
2017	97.56	106.39	203.9	0.57

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS).

جدول رقم (8م): صادرات السلع الدولية لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (2002 - 2017)

مليون دولار

الدولة	صادرات السلع																متوسط معدل النمو ٪ (2002-2017)
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
بنين	240	272	281	296	225	274	377	425	534	390	463	598	968	626	441	582	143
بوركينا فاسو	172	322	405	296	410	446	547	806	725	972	2.446	2.675	2.873	2.194	2.538	2.972	1.629
الكاميرون	1.789	2.176	2.045	2.776	3.484	4.126	2.162	1.802	4.222	4.429	4.282	4.460	5.203	4.032	2.159	2.701	51
تشاد	63	92	1.303	2.049	2.365	2.357	3.709	2.176	2.753	3.685	3.107	2.994	2.975	2.223	1.571	1.283	1.927
جزر القمر	10	8	8	4	3	2	5	11	16	24	14	12	10	9	15	18	79
ساحل العاج	4.980	5.500	6.583	7.243	8.132	8.061	9.858	10.30	10.27	11.07	10.86	13.75	12.80	11.94	11.86	12.198	145
جيبوتي	75	68	55	57	65	70	96	371	260	293	285	239	261	347	345	359	375
الجابون	2.413	2.805	2.415	5.069	6.014	6.307	9.568	5.362	8.517	13.29	8.297	7.086	6.556	4.668	3.488	3.904	62
جامبيا	20	5	19	8	13	15	16	69	70	96	121	108	70	72	97	82	312
غينيا	603	638	567	870	644	1.244	1.621	1.364	2.242	2.412	2.298	1.933	2.093	1.748	2.723	4.308	614
غينيا بيساو	93	75	74	40	39	29	153	170	176	385	182	249	276	307	356	384	313

جدول رقم (8م): صادرات السلع الدولية لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (2002 - 2017)

مليون دولار

الدولة	صادرات السلع																متوسط معدل النمو ٪ (2002-2017)
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
مالي	858	1.017	988	1.082	1.529	1.445	1.243	1.116	1.992	2.374	1.732	1.728	1.615	1.656	2.845	1.274	49
موريتانيا	320	317	434	718	884	807	1.166	983	1.722	2.459	2.624	2.462	2.211	1.668	1.630	2.087	552
موزمبيق	682	1.045	1.506	1.746	2.382	2.412	2.653	2.150	2.248	3.654	3.515	4.187	4.790	3.291	3.391	5.610	722
النيجر	169	201	223	349	326	486	748	620	470	1.076	1.375	1.336	984	788	927	1.046	519
نيجيريا	18.680	24.19	34.22	45.30	54.89	60.68	90.47	54.09	81.60	111.4	108.7	97.47	97.91	57.04	39.75	48.400	159
السنغال	937	1.151	1.267	1.388	1.355	1.427	2.061	1.735	1.949	2.372	2.341	2.440	2.573	2.322	2.679	2.482	165
سيراليون	6	8	9	13	22	23	25	42	45	68	161	281	369	121	509	496	8.764
الصومال	127	167	172	215	332	183	215	275	356	479	465	642	608	684	650	418	229
السودان	1.063	2.615	3.763	4.826	5.657	8.879	11.67	8.257	11.40	9.689	3.365	4.790	4.350	3.168	2.599	3.387	219
توجو	249	417	408	362	388	280	687	663	652	846	1.056	1.195	808	717	722	692	178
أوغندا	462	534	653	813	962	1.336	1.722	1.568	1.619	2.159	2.358	2.232	1.982	1.999	2.297	2.877	523
(SSA-OIC)	34.012	43.62	57.40	75.52	90.12	100.9	140.7	94.36	133.8	173.7	160.1	152.8	152.3	101.6	83.59	97.560	187

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من: IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS).

جدول رقم (9م): واردات السلع الدولية لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (2002 - 2017)

مليون دولار

الدولة	واردات السلع																متوسط معدل النمو٪ (2017-2002)
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
بنين	715	886	897	887	1.1	1.63	1.71	1.55	2.12	2.069	2.319	2.958	3.655	2.475	2.63	2.688	276
بوركينا فاسو	645	825	1.05	1.10	1.38	1.68	2.11	1.88	2.06	2.413	3.577	4.373	3.581	2.987	3.35	4.626	617
الكاميرون	1.81	1.82	2.44	2.81	3.17	3.30	4.15	3.72	5.07	6.576	6.415	6.639	7.525	6.018	4.91	4.900	170
تشاد	436	332	355	412	459	656	809	962	1.26	969	909	1.285	1.419	895	639	617	42
جزر القمر	37	46	65	86	102	124	120	145	181	184	127	115	135	142	178	177	375
ساحل العاج	2.58	3.55	4.71	5.86	5.81	6.68	7.90	7.00	7.87	6.702	9.970	12.72	11.07	9.580	8.98	10.26	297
جيبوتي	284	302	302	314	375	471	529	769	770	863	1.005	1.012	1.149	1.448	1.56	1.618	469
الجابون	745	835	964	1.45	1.72	2.11	2.56	2.50	2.88	3.826	3.885	4.703	4.014	2.949	2.41	2.335	213
جامبيا	161	159	238	261	261	322	324	308	286	342	386	353	473	411	385	466	190
غينيا	671	698	1.13	1.65	1.06	1.28	1.66	1.35	1.46	2.115	2.159	2.409	2.513	2.143	2.23	2.598	287
غينيا بيساو	50	69	63	129	114	157	197	197	183	245	249	268	281	231	254	285	469
مالي	928	1.27	1.36	1.54	1.82	2.18	3.43	3.71	4.70	3.353	3.307	3.317	3.441	3.133	3.85	4.224	355
موريتانيا	356	387	1.34	1.34	1.07	1.43	1.64	1.34	1.71	2.454	2.973	3.980	3.248	2.251	2.17	2.443	587
موزمبيق	1.28	1.82	2.04	2.48	2.93	3.10	4.02	3.77	3.64	6.503	6.381	10.57	9.080	8.146	5.48	5.944	365

جدول رقم (9م): واردات السلع الدولية لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (2002 - 2017)

مليون دولار

الدولة	واردات السلع																متوسط معدل النمو٪ (2002-2017)
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
النيجر	395	491	533	736	861	956	1.21	1.63	2.27	1.918	1.688	1.715	2.152	2.461	1.86	1.879	375
نيجيريا	8.76	14.8	16.9	18.6	22.2	27.1	40.4	33.0	37.5	51.17	42.52	50.30	52.66	39.37	32.4	36.81	320
السنغال	1.85	2.25	2.72	3.08	3.33	4.33	5.58	4.27	4.37	5.325	5.801	6.066	6.049	5.233	5.48	6.033	225
سيراليون	670	772	695	751	737	809	1.05	972	1.19	2.259	2.373	2.304	2.068	1.768	963	1.172	75
الصومال	332	351	441	560	713	706	1.03	938	1.10	1.541	1.622	1.827	2.031	2.149	2.39	2.848	759
السودان	1.82	2.60	4.05	6.69	8.05	8.76	9.33	9.65	10.0	9.227	9.475	9.918	9.211	9.509	5.66	6.242	243
توجو	394	563	557	596	713	783	952	1.33	1.35	1.859	1.870	2.510	1.761	1.733	1.71	1.785	353
أوغندا	1.02	1.37	1.72	2.05	2.55	3.49	4.52	4.25	4.66	5.631	6.027	5.818	6.074	5.528	4.83	6.444	526
(SSA-OIC)	27.97	38.3	46.7	55.51	62	74.14	97.36	87.35	98.74	119.5	117.0	137.1	135.6	112.5	96.45	108.4	288

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من: IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS).

جدول رقم (10م): تجارة السلع والخدمات لمجموعة دول (SSA-OIC) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002 - 2016)

العام	واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	تجارة السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)
2002	35.06095	23.89857	58.95952
2003	33.5081	21.75619	55.26429
2004	33.33476	23.28714	56.6219
2005	34.15571	24.81571	58.97143
2006	33.37048	25.96619	59.33667
2007	35.16095	25.68571	60.84667
2008	34.79864	24.64364	59.44227
2009	33.98364	23.42773	57.41136
2010	35.01818	26.21	61.22818
2011	38.34955	28.81136	67.16091
2012	39.60227	28.78	68.38227
2013	39.88045	27.62955	67.51
2014	38.16773	25.23636	63.40409
2015	38.06636	23.40682	61.47318
2016	35.12	23.045	58.165
متوسط (2016-2002)	35.83852	25.10667	60.94518

Source: http://data.worldbank.org

جدول رقم (11م): الميزان التجاري البيني لدول (SSA-OIC) مع باقي دول المنظمة عام 2017

مليون دولار

الدولة	الصادرات البينية	الواردات البينية	الميزان التجاري البيني
بنين	297	502	205-
بوركينا فاسو	330	1.126	796-
الكاميرون	764	876	112-
تشاد	236	197	39
جزر القمر	2	73	70-
ساحل العاج	3.024	2.716	308
جيبوتي	112	716	604-
الجابون	140	226	85-
جامبيا	58	115	57-
غينيا	678	368	309
غينيا بيساو	30	76	47-
مالي	602	1.866	1.264-
موريتانيا	249	563	314-
النيجر	128	678	549-
نيجيريا	311	445	134-
السنغال	5.002	2.249	2.753
سيراليون	1.146	1.334	188-
الصومال	203	358	155-
السودان	345	886	541-
توجو	2.984	3.082	99-
أوغندا	475	308	167
موزمبيق	655	1.834	1.179-
الإجمالي	17.772	20.594	2.822-

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS).

جدول رقم (12م): التجارة البينية لدول (SSA-OIC) مع باقي دول المنظمة عام 2017

مليون دولار

الدولة	إجمالي الصادرات الخارجية	الصادرات البينية	نسبة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (٪)	إجمالي الواردات الخارجية	الواردات البينية	نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات (٪)	إجمالي التجارة الخارجية	إجمالي التجارة البينية	نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية (٪)
بنين	582	297	51.05	2.688	502	18.69	3.270	800	24.46
بوركينا فاسو	2.972	330	11.09	4.626	1.126	24.33	7.598	1.455	19.15
الكاميرون	2.701	764	28.27	4.900	876	17.87	7.601	1.639	21.57
تشاد	1.283	236	18.43	617	197	31.99	1.900	434	22.83
جزر القمر	18	2	13.36	177	73	41.13	194	75	38.57
ساحل العاج	12.197	3.024	24.79	10.260	2.716	26.47	22.457	5.740	25.56
جيبوتي	358	112	31.33	1.618	716	44.26	1.976	828	41.91
الجابون	3.904	140	3.59	2.335	226	9.66	6.240	366	5.86
جامبيا	82	58	70.54	466	115	24.72	548	173	31.60
غينيا	4.308	678	15.73	2.598	368	14.18	6.907	1.046	15.15
غينيا بيساو	384	30	7.77	285	76	26.83	669	106	15.89
مالي	1.274	602	47.24	4.224	1.866	44.17	5.498	2.468	44.88
موريتانيا	2.087	249	11.93	2.443	563	23.05	4.530	812	17.93
النيجر	5.609	128	2.29	5.944	678	11.40	11.554	806	6.98
نيجيريا	1.046	311	29.71	1.879	445	23.68	2.925	756	25.83
السنغال	48.400	5.002	10.34	36.808	2.249	6.11	85.208	7.251	8.51

جدول رقم (12م): التجارة البينية لدول (SSA-OIC) مع باقي دول المنظمة عام 2017

مليون دولار

الدولة	إجمالي الصادرات الخارجية	الصادرات البينية	نسبة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (٪)	إجمالي الواردات الخارجية	الواردات البينية	نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات (٪)	إجمالي التجارة الخارجية	إجمالي التجارة البينية	نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية (٪)
سيراليون	2.482	1.146	46.18	6.033	1.334	22.11	8.516	2.481	29.13
الصومال	496	203	40.87	1.172	358	30.56	1.668	561	33.63
السودان	418	345	82.44	2.848	886	31.11	3.267	1.231	37.68
توجو	3.387	2.984	88.10	6.242	3.082	49.38	9.629	6.066	63.00
أوغندا	692	475	68.70	1.785	308	17.26	2.477	783	31.63
موزمبيق	2.877	655	22.76	6.444	1.834	28.46	9.321	2.489	26.70
الإجمالي	**97.560**	**17.772**	**18.22**	**106.391**	**20.594**	**19.36**	**203.951**	**38.366**	**18.81**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS).

جدول رقم (13م): إجمالي التجارة البينية لدول (SSA-OIC) فيما بينها كنسبة مئوية من إجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة (2002 - 2017)

الدولة	نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية (٪)															
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنين	28.2	27.4	27.8	26.3	24.5	25.2	23.1	25.1	36.9	26.8	29.2	26.6	28.3	27.7	13.15	12.38
بوركينا فاسو	31.7	38.8	40.9	35.8	34.2	29.4	29.4	29.5	29.1	27.4	29.5	27.8	33.8	27.1	12.80	15.10
الكاميرون	13.3	15.2	15.9	18.7	19.1	19.6	16.6	18.5	21	20.1	22.5	20.1	20.3	19.2	11.52	10.65
تشاد	13.4	19.7	7.1	6.1	7.2	8.3	8.1	9.9	10.4	10.4	10.3	11.6	12.4	13.8	6.56	8.54
جزرالقمر	8.2	8	15.7	26.6	25.3	34.3	27.4	36.3	33.2	40.6	38	34.6	36	38.2	0.19	0.26
ساحل العاج	25.7	21.8	25.5	28.2	28.6	29.5	30.4	26.2	28.2	25.3	31.8	28.9	28	25.7	17.37	18.21
جيبوتي	17.6	35.6	19.8	40.3	37.7	42.2	27.9	44.5	39.7	35.4	32.8	32.2	31.7	32.3	3.98	3.88
الجابون	4.5	4.4	4.2	4.1	5.6	8.4	5.8	9.5	7.8	7.6	5.4	9.6	7.9	9.7	2.92	3.02
جامبيا	21.4	23.2	26	30.9	30.1	30.1	33.2	30.1	28.2	28.5	30.1	28.7	29.6	29.2	33.01	23.19
غينيا	10.5	14.9	14.1	15.1	14.3	10.2	11.1	12.4	10.5	11.7	11.2	13.7	12.1	12.2	2.95	2.54
غينيا بيساو	19.9	26.7	21.2	18	19.8	21.6	22.7	16.2	19.3	14	16.3	19.6	14.6	13.8	8.96	9.24
مالي	25.2	25.6	32.3	31.8	27.8	33.2	33.5	32.3	36.2	37.5	41.8	36.9	38.2	37.9	25.35	34.46
موريتانيا	14	14.3	15	13.7	12.9	15.3	13.3	14	15.3	15.9	14.9	13.2	19.5	21	4.67	4.72
موزمبيق	4.2	4.9	4.1	4.4	6	6	8.5	6.6	6.8	9	8.8	10.9	8.3	7.9	0.12	0.12
النيجر	29.7	29.8	28.5	29.7	25.1	34	34.6	25.3	24	23.5	27.6	24.8	37.5	29.1	14.84	14.57
نيجيريا	10.6	8.3	8	8.3	5.7	6.4	7.3	9.8	7.5	6	7.4	8.8	8.5	10.3	3.78	4.02
السنغال	22.8	25.9	27.3	27	22.3	24.9	29.5	27.2	28.8	27.6	28.3	28.5	28.4	26	20.67	19.22
سيراليون	16.5	37.3	32.7	33.8	31.9	32.8	35.6	36.2	35.8	41.9	30.9	9.6	18.8	19.5	16.37	17.58
الصومال	57.9	53.5	56.7	57.8	53.5	58.5	54.5	68.5	58.1	66.8	69.3	59.2	63.8	61.4	3.57	3.22
السودان	24.1	26.8	23	22.6	17.9	18	22.9	24.7	25.5	24.7	42.3	33.7	34.6	34.4	0.66	0.51
توجو	39.5	41.6	37.2	31.7	33.6	26.2	31	26.4	24	25.7	24.7	23.9	23.8	24.4	23.48	22.21
أوغندا	8.1	9.4	10.4	13.1	21.2	18.7	19.4	17.3	19.1	20	20.8	18.2	17.9	20.1	1.02	1.04
(SSA-OIC)	**20.31**	**23.32**	**22.43**	**23.82**	**22.93**	**24.22**	**23.9**	**24.84**	**24.79**	**24.84**	**26.08**	**23.68**	**25.18**	**24.59**	**10.36**	**10.39**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistics.

جدول رقم (14م): اتجاهات التجارة البينية بين دول (SSA-OIC) عام 2017

مليون دولار

	Benin	Burkina Faso	Cameroon	Chad	Comoros	Côte d'Ivoire	Djibouti	Gabon	Gambia	Guinea	Guinea-Bissau	Mali	Mauritania	Mozambique	Niger	Nigeria	Senegal	Sierra Leone	Somalia	Sudan	Togo	Uganda
Benin	0.00	8.14	6.24	1.14	0.00	35.81	0.49	2.56	0.08	4.49	0.54	1.78	32.09	0.00	47.69	81.25	9.78	0.47	0.00	0.02	172.19	0.01
Burkina Faso	11.86	0.00	6.84	0.23	0.00	590.21	0.01	0.40	0.30	0.00	0.04	165.56	8.39	0.00	64.13	16.15	52.21	0.34	0.00	0.08	230.15	0.56
Cameroon	2.29	5.90	0.00	101.93	0.08	30.62	0.02	47.01	0.05	0.00	1.12	0.70	100.06	0.66	0.03	260.68	92.42	0.03	0.00	0.00	165.38	0.14
Chad	1.21	0.24	107.99	0.00	0.00	5.85	0.00	2.91	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.02	0.04	15.33	27.67	0.00	0.00	0.00	0.93	0.00
Comoros	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.07	0.00	0.00	0.00	0.15	0.11	0.00	0.10	0.00	0.00	0.00	0.07	0.00	0.01
Côte d'Ivoire	77.53	553.86	88.91	5.52	0.01	0.00	0.23	24.03	6.71	30.35	3.04	514.61	101.04	1.26	83.41	2,016.50	250.78	48.15	3.53	0.22	275.39	3.28
Djibouti	0.10	0.01	0.04	0.00	0.00	0.25	0.00	0.03	0.90	0.06	0.00	0.01	1.83	0.00	0.00	0.12	0.03	0.00	73.20	0.00	0.02	0.16
Gabon	50.72	0.04	62.13	2.75	0.00	5.40	0.05	0.00	14.93	19.68	0.01	0.51	6.58	0.10	2.13	11.07	8.74	0.00	0.00	0.00	3.59	0.05
Gambia, The	0.02	0.00	0.00	0.00	0.07	55.72	0.95	0.00	0.00	2.41	42.47	6.06	0.07	0.01	0.00	0.97	16.27	0.38	0.00	0.00	1.62	0.00
Guinea	5.30	5.40	0.70	0.01	0.00	11.38	0.06	1.46	0.63	0.00	0.55	62.80	1.33	0.14	2.19	6.10	37.13	36.56	0.01	1.77	1.05	0.64
Guinea-Bissau	0.51	0.04	1.06	0.00	0.00	2.62	0.00	0.01	2.87	0.73	0.00	0.00	0.01	0.00	0.04	15.86	33.50	0.02	0.00	0.00	4.54	0.00
Mali	103.53	106.96	0.25	0.00	0.00	461.96	0.00	0.28	0.13	26.95	0.02	0.00	23.19	0.04	25.49	2.37	1,122.87	0.18	0.00	1.00	19.29	0.30

Mauritania	2.61	0.02	9.65	0.00	0.00	75.95	0.00	1.91	0.80	0.69	0.08	15.03	0.00	0.07	0.10	82.32	22.74	0.02	0.00	0.00	1.83	0.07
Mozambique	0.13	0.00	0.11	0.02	0.01	1.96	0.00	0.14	0.01	0.03	0.00	0.00	3.62	0.00	0.03	1.76	1.94	0.00	0.00	0.10	0.87	2.92
Niger	36.09	42.49	0.18	0.04	0.00	42.01	0.00	0.01	0.00	0.06	0.04	52.39	0.31	0.02	0.00	188.90	23.69	0.00	0.00	0.02	39.98	0.00
Nigeria	65.72	4.52	457.67	14.56	0.11	1,512.02	0.13	38.07	0.00	44.38	16.81	8.34	94.19	1.53	4.48	0.00	837.45	1.22	24.23	7.72	287.75	0.38
Senegal	17.32	54.20	33.02	26.11	0.00	257.74	0.03	6.61	105.43	86.63	40.39	371.48	70.85	0.88	15.22	503.14	0.00	13.80	0.01	1.10	32.68	0.18
Sierra Leone	0.03	0.29	0.06	0.00	0.00	206.71	0.00	0.41	0.44	10.66	0.02	0.00	0.03	0.11	0.24	11.15	62.50	0.00	0.00	0.01	0.62	0.01
Somalia	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	3.33	76.18	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	22.86	0.01	0.00	0.00	0.88	0.04	1.76
Sudan	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	4.45	0.00	0.00	0.94	0.00	0.00	43.39
Togo	132.16	103.55	2.40	0.87	0.04	94.50	0.01	3.00	0.43	5.28	4.73	45.21	8.50	2.81	63.68	58.64	22.41	0.59	0.04	0.17	0.00	0.96
Uganda	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	1.51	2.86	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	13.16	0.00	0.91	0.00	0.00	1.66	77.21	0.00	0.00

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS).

جدول رقم (15م): التوزيع النسبي للشركاء التجاريين لصادرات مجموعة (SSA-OIC) إلى دول منظمة التعاون الإسلامي عام 2017

الدولة	اتحاد المغرب العربي (٪)	مجلس التعاون الخليجي (٪)	الشرق الأوسط (٪)	آسيا (٪)	SSA-OIC (٪)
بنين	8.04	6.20	54.68	2.23	31.08
بوركينا فاسو	3.34	1.52	50.68	0.80	44.46
الكاميرون	13.03	3.24	51.55	7.27	32.18
تشاد	0.98	25.93	47.38	7.73	25.70
جزر القمر	0.86	41.03	57.76	7.15	0.34
ساحل العاج	5.63	2.25	43.76	3.29	48.35
جيبوتي	0.01	42.29	52.73	2.49	4.97
الجابون	3.29	7.24	57.60	3.66	31.87
جامبيا	0.29	3.71	51.92	6.83	44.08
غينيا	0.20	43.38	44.04	0.90	12.39
غينيا بيساو	0.16	4.80	61.21	10.99	33.83
مالي	0.34	5.61	50.32	3.03	43.73
موريتانيا	0.95	21.30	62.20	1.77	15.55
موزمبيق	0.17	34.87	64.03	4.29	0.92
النيجر	0.53	2.51	61.45	2.00	35.50
نيجيريا	0.12	7.09	56.78	28.89	36.01
السنغال	1.38	7.49	48.23	1.28	42.91
سيراليون	0.36	12.23	55.50	6.08	31.91
الصومال	0.32	30.91	63.81	6.32	4.96
السودان	0.33	37.36	61.78	4.60	0.53
توجو	2.92	9.09	37.59	3.56	50.40
أوغندا	1.02	39.77	56.96	9.51	2.25
الإجمالي	2.11	16.95	53.91	8.11	27.04

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistics.

جدول رقم (16م): التوزيع النسبي للصادرات البينية لدول (SSA-OIC خلال الفترة 2009-2015) فيما بينها

الدولة	النسبة المئوية للقسم (٪)									
	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
بنين	4.13	0.05	52.76	3.63	8.28	1.45	23.71	4.04	0.6	1.35
بوركينا فاسو	17.62	0.03	22.24	0.08	2.5	1.98	30.85	17.55	1.11	6.05
الكاميرون	21.52	0.94	19.42	24.89	-	11.83	14.86	3.77	2.75	0.02
تشاد	8	0.55	0.53	12.49	1.26	7.17	12.63	12.5	42.77	2.1
جزر القمر	69.39	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	29.75	0.86	0.00
ساحل العاج	26.09	2.37	9.80	33.77	6.43	5.78	5.78	2.47	4.95	0.15
جيبوتي	39.34	1.34	0.85	8.61	3.35	5.88	5.88	34.91	4.81	0.03
الجابون	0.16	2.62	11.06	79.18	0.5	0.16	2.88	2.77	0.67	-
جامبيا	12.97	0.31	1.39	0.98	0.77	0.39	72.89	9.87	0.34	-
غينيا	3.64	0.1	6.7	1.34	0.12	0.79	0.79	11.01	58.08	17.84
غينيا بيساو	-	-	58	-	-	-	-	22	20	-
مالي	21.73	0.66	27.75	2.25	0.04	19.54	1.81	-	-	26.21
موريتانيا	73.07	-	3.72	22.59	0.56	-	0.06	-	0.00	-
النيجر	14.88	1.57	0.64	68.14	10.82	0.73	1.61	0.46	1.1	0.04
نيجيريا	0.62	0.97	3.44	90.45	0.1	0.24	1.04	1.04	2.18	0.02
السنغال	29.17	4.82	5.33	12.94	0.88	10.26	21.89	5.91	3.13	5.5
سيراليون	1.66	0.51	0.00	0.00	0.29	0.43	46.47	50.65	0.00	-
السودان	35.06	0.00	26.91	0.00	0.03	0.04	1.26	0.02	4.81	31.87
توجو	9.55	5.52	9.31	1.51	5.84	15.75	19.48	6	21.98	50.07
أوغندا	53.53	2.67	2.14	0.45	0.24	4.17	1.84	15.29	3.93	15.74
موزمبيق	13.02	24.67	18.77	24.91	0.27	0.8	10.47	6.94	0.15	0.00
الإجمالي	**21.7**	**2.4**	**13.4**	**18.5**	**2.0**	**4.2**	**13.2**	**11.3**	**8.3**	**7.5**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017 (الدار البيضاء: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، 2017) ص 41.

مفتاح جدول رقم (م16م)

أقسام التصنيف الموحد	المواد
0	أغذية وحيوانات حية معدة للتغذية البشرية
1	المشروبات والتبغ
2	مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود
3	الوقود المعدني ومواد التشحيم ومواد ملحقة بها
4	زيوت وشحوم ذات منشأ حيواني أو نباتي
5	مواد كيماوية
6	مواد مصنعة مصنفة أساساً حسب المادة الأولية في تركيبتها
7	آليات ومعدات النقل
8	مصنوعات مختلفة
9	مواد وصفقات مصنفة فقط حسب القسم 9 من التصنيف العالمي الموحد (ذهب، نقود، طرود بريدية..)

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017 (الدار البيضاء: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، 2017) ص 42.

جدول رقم (17م): أهم أسواق الصادرات البينية في دول (SSA-OIC) عام 2016

الدولة	أهم الشركاء	أهم المنتجات المصدرة
بنين	نيجيريا، النيجر، توجو	القطن، الاسمنت الهيدروليكي، زيت النخيل
بوركينا فاسو	ساحل العاج، توجو، مالي	الزنك، البذور والفواكه الزيتية، الذهب
الكاميرون	تشاد، توجو، الجابون	حبوب الكاكاو، القطن، غاز النفط
تشاد	نيجيريا، الكاميرون، بوركينا فاسو	النفط الخام، القطن، الصمغ العربي
جزر القمر	جامبيا، جيبوتي، موزمبيق	القرنفل، القوارب الصغيرة، الزيوت العطرية
ساحل العاج	نيجيريا، بوركينا فاسو، مالي	النفط، حبوب الكاكاو، زيت النخيل
جيبوتي	الصومال، السودان، بنين	الماشية، البن، الزنجبيل، الفحم
الجابون	بنين، غينيا، الكاميرون	النفط الخام، السفن، المنارات العائمة، المنجنيز
جامبيا	غينيا بيساو، السنغال، غينيا	الأقمشة، الحليب ومنتجات الألبان، المستحضرات الغذائية
غينيا	مالي، السنغال، سيراليون	الذهب، المطاط الطبيعي، الألومنيوم
غينيا بيساو	نيجيريا، توجو، الكاميرون	جوز الهند، الكاجو، الأسماك المجمدة، الخشب الخام
مالي	ساحل العاج، بوركينا فاسو، السنغال	الذهب، القطن، الماشية، الأغنام والماعز
موريتانيا	ساحل العاج، نيجيريا، بنين	الأسماك المجمدة، النفط
موزمبيق	أوغندا، ساحل العاج، السنغال	التبغ الخام، القطن، الموز
النيجر	نيجيريا، مالي، بوركينا فاسو	النفط والغاز، زيت النخيل، البصل
نيجيريا	ساحل العاج، الكاميرون، السنغال	الغاز والنفط الخام، حبوب الكاكاو، الخشب
السنغال	مالي، ساحل العاج،	الاسمنت الهيدروليكي، النفط، الأسماك
سيراليون	غينيا، بنين، جامبيا	مواد التنظيف، الحديد، الألماس، حبوب الكاكاو
الصومال	أوغندا، نيجيريا، سيراليون	الأغنام والماعز والأبقار، الفواكه الزيتية، الأسماك
السودان	نيجيريا، أوغندا، تشاد	النفط الخام، الحيوانات الحية، البذور الزيتية، الصمغ العربي
توجو	بنين، بوركينا فاسو، مالي	وسائل التعبئة والتغليف، الاسمنت الهيدروليكي، القطن
أوغندا	الصومال، نيجيريا، النيجر	البن، قصب السكر/ البنجر، الذهب، الذرة الرفيعة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات مجمعة من http://www.trademap.org

) فيما بينها خلال الفترة SSA-OICجدول رقم (18م): التوزيع النسبي للواردات البينية لدول (2009- 2015)

القسم (٪) / الدولة	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
بنين	22	1.88	1.61	37.1	9.43	4.73	11.46	8.73	3.06	
بوركينا فاسو	14.38	8.83	1.61	25.26	4.54	16.71	18.08	5.59	5	
الكاميرون	7.90	0.54	0.38	74.35	3.49	4.31	5.04	2.43	1.55	
تشاد	3.21	0.26	0.15	59.13	2.15	3.62	9.02	3.4	18.19	1.87
جزر القمر	28.07	3.52	0.68	1.05	3.29	4.54	33.2	19.81	5.86	
ساحل العاج	9.51	1.01	1.08	69.26	1.94	7.46	4.91	2.88	1.3	0.64
جيبوتي	16.86	0.97	0.36	17.38	0.75	4.32	16.13	31.13	12.1	
الجابون	14.76	1.43	1.46	19.93	6.86	7.77	21.57	18.67	7.46	0.09
جامبيا	8.30	1.87	1.42	55.06	17.15	1.19	8.55	4.59	1.87	0.00
غينيا	30.80	7.14	6.42	1.89	7.26	9.8	14.19	16.97	4.98	0.54
غينيا بيساو	21.44	1.83	0.81	35.76	1.55	7.42	12.18	14.16	3.84	1.01
مالي	8.23	0.98	1.15	55.32	1.85	7.5	17.44	5.28	2.19	0.07
موريتانيا	8.25	2.6	0.31	65.71	2.49	3.24	8.15	7.97	1.26	
موزمبيق	11.29	0.23	2.18	53.56	5.46	3.93	15.77	9.50	3.07	
النيجر	22.25	9.68	0.96	12.71	7.86	10.14	27.28	5.27	2.98	0.89
نيجيريا	10.34	0.29	2.82	4.34	13.05	24.31	18.58	23.1	3.16	0.02
السنغال	11.22	0.94	4.94	40.68	6.26	7.78	9.31	15.74	2.92	0.2
سيراليون	5.41	1.06	0.26	56.98	0.37	4.89	8.68	15.65	6.67	0.02
السودان	15.87	0.03	0.93	5.07	3.45	20.84	13.61	32.46	7.3	0.43
توجو	16.49	2.63	1.48	13.34	13.03	31.84	13.45	4.82	2.93	
أوغندا	7.76	0.07	2.17	37.75	17.48	13.5	8.89	9.97	2.39	0.01
الإجمالي	14.0	2.3	1.6	35.3	6.2	9.5	14.1	12.3	4.8	0.4

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016-2017 (الدار البيضاء: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، 2017) ص 50.

جدول رقم (19م): نسب مساهمة دول (SSA-OIC) في إجمالي التجارة البينية داخل دول المجموعة عام 2017

الدولة	النسبة من الصادرات البينية الإجمالية (٪)	النسبة من الواردات البينية الإجمالية (٪)	النسبة من التجارة البينية الإجمالية (٪)
بنين	1.52	3.68	2.54
بوركينا فاسو	3.50	11.36	7.20
الكاميرون	3.62	6.71	5.08
تشاد	0.02	2.14	1.02
جزر القمر	0.00	0.00	0.00
ساحل العاج	26.69	24.46	25.64
جيبوتي	0.74	0.19	0.48
الجابون	1.06	1.32	1.18
جامبيا	0.68	0.93	0.80
غينيا	1.10	1.10	1.10
غينيا بيساو	0.28	0.51	0.39
مالي	3.09	21.78	11.89
موريتانيا	2.14	0.44	1.34
موزمبيق	0.08	0.10	0.09
النيجر	2.09	3.33	2.67
نيجيريا	33.10	8.36	21.46
السنغال	11.61	8.76	10.27
سيراليون	2.37	1.24	1.84
الصومال	0.46	0.89	0.66
السودان	0.02	0.63	0.31
توجو	4.88	1.84	3.45
أوغندا	0.96	0.21	0.61

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistic.

جدول رقم (20م): المبادلات التجارية بين دول (SSA-OIC 2017) المنتمية للايكواس عام

مليون دولار

الوجهة / المنشأ	بنين	بوركينا فاسو	ساحل العاج	جامبيا	غينيا	غينيا بيساو	مالي	النيجر	نيجيريا	السنغال	سيراليون	توجو	المجموع
بنين	0.00	8.14	35.81	0.08	4.49	0.54	1.78	47.69	81.25	9.78	0.47	172.19	362
بوركينا فاسو	11.86	0.00	590.21	0.30	0.00	0.04	165.56	64.13	16.15	52.21	0.34	230.15	1.131
ساحل العاج	77.53	553.86	0.00	6.71	30.35	3.04	514.61	83.41	2,016.50	250.78	48.15	275.39	3.860
جامبيا	0.02	0.00	55.72	0.00	2.41	42.47	6.06	0.00	0.97	16.27	0.38	1.62	126
غينيا	5.30	5.40	11.38	0.63	0.00	0.55	62.80	2.19	6.10	37.13	36.56	1.05	169
غينيا بيساو	0.51	0.04	2.62	2.87	0.73	0.00	0.00	0.04	15.86	33.50	0.02	4.54	61
مالي	103.53	106.96	461.96	0.13	26.95	0.02	0.00	25.49	2.37	1,122.87	0.18	19.29	1.870
النيجر	36.09	42.49	42.01	0.00	0.06	0.04	52.39	0.00	188.90	23.69	0.00	39.98	426
نيجيريا	65.72	4.52	1,512.0	0.00	44.38	16.81	8.34	4.48	0.00	837.45	1.22	287.75	2.783
السنغال	17.32	54.20	257.74	105.43	86.63	40.39	371.48	15.22	503.14	0.00	13.80	32.68	1.498
سيراليون	0.03	0.29	206.71	0.44	10.66	0.02	0.00	0.24	11.15	62.50	0.00	0.62	293
توجو	132.16	103.55	94.50	0.43	5.28	4.73	45.21	63.68	58.64	22.41	0.59	0.00	531
المجموع	**450**	**879**	**3.271**	**117**	**212**	**109**	**1.228**	**307**	**2.901**	**2.469**	**102**	**1.065**	**13.109**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS)

) المنتمية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا SSA-OICجدول رقم (21م): المبادلات التجارية بين دول (عام 2017 (UEMOA)

مليون دولار

الوجهة المنشأ	بنين	بوركينا فاسو	ساحل العاج	غينيا بيساو	مالي	النيجر	السنغال	توجو	المجموع
بنين	0.00	8.14	35.81	0.54	1.78	47.69	9.78	172.19	276
بوركينا فاسو	11.86	0.00	590.21	0.04	165.56	64.13	52.21	230.15	1.114
ساحل العاج	77.53	553.86	0.00	3.04	514.61	83.41	250.78	275.39	1.759
غينيا بيساو	0.51	0.04	2.62	0.00	0.00	0.04	33.50	4.54	41
مالي	103.53	106.96	461.96	0.02	0.00	25.49	1.122.87	19.29	1.840
النيجر	36.09	42.49	42.01	0.04	52.39	0.00	23.69	39.98	237
السنغال	17.32	54.20	257.74	40.39	371.48	15.22	0.00	32.68	789
توجو	132.16	103.55	94.50	4.73	45.21	63.68	22.41	0.00	466
المجموع	**379**	**869**	**1.485**	**49**	**1.151**	**300**	**1.515**	**774**	**6.522**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS).

) المنتمية للاتحاد الاقتصادي والنقديSSA-OICجدول رقم (22م): المبادلات التجارية بين دول (لوسط أفريقيا (سيماك) عام 2017

مليون دولار

الوجهة المنشأ	الكاميرون	تشاد	الجابون	المجموع
الكاميرون	0.00	0.54	0.97	1.50
تشاد	107.48	0.00	2.87	110.35
الجابون	50.79	0.04	0.00	50.83
المجموع	**158.27**	**0.58**	**3.83**	**162.68**

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistics (DOTS).

جدول رقم (23م): تمويل التجارة المقدم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (1975 – 2016)

مليون دولار

الدولة	تمويل التجارة من ITFC		تمويل التجارة من باقي مؤسسات المجموعة		إجمالي تمويل التجارة	
	عدد المشروعات	قيمة التمويل	عدد المشروعات	قيمة التمويل	عدد المشروعات	قيمة التمويل
بنين	3	75	5	33.2	8	108.2
بوركينا فاسو	13	695.4	4	66.4	17	761.7
الكاميرون	7	370.3	1	45	8	415.3
تشاد	0	0	2	31.3	2	31.3
جزرالقمر	5	100	3	7.5	8	107.5
ساحل العاج	3	167.4	3	76.3	6	243.7
جيبوتي	11	325	2	20	13	345
الجابون	0	0	1	25.2	1	25.2
جامبيا	25	350	14	44.5	39	394.5
غينيا	0	0	6	48.8	6	48.8
غينيا بيساو	0	0	2	15	2	15
مالي	6	156	9	169.3	15	325.3
موريتانيا	13	458.3	11	89	24	547.3
موزمبيق	2	20	3	50	5	70
النيجر	3	45	19	133.4	22	178.4
نيجيريا	15	356	5	192	20	548
السنغال	4	190	26	273.6	30	463.6
سيراليون	2	15	2	11	4	26
الصومال	0	0	4	46.2	4	46.2
السودان	4	126.1	27	266.3	31	392.4
توجو	6	156.4	2	9	8	165.4
أوغندا	0	0	6	53.9	6	53.9
SSA-OIC	**122**	**3.605.80**	**157**	**1.706.90**	**279**	**5.312.70**

المصدر: قاعدة بيانات البنك الإسلامي للتنمية:

https://isdbdata.github.io/monograph2017.html

جدول رقم (24م): إجمالي تمويل التجارة المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2008- 2017)

مليون دولار

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	الإجمالي

بنين	15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	75.0
بوركينا فاسو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكاميرون	102.7	56.1	0.0	0.0	15.0	30.0	163.4	162.5	165.6	231.7	927.1
تشاد	0.0	0.0	17.0	18.0	0.0	18.0	18.0	91.3	208.0	105.4	475.7
جزرالقمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.4	5.4
ساحل العاج	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	60.0	20.0	22.0	122.0
جيبوتي	27.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	40.0	100	0.0	167.4
الجابون	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0	225	70.0	225	550.0
جامبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
غينيا	9.5	19.5	33.0	56.0	42.0	18.0	62.0	45.0	65.0	62.5	412.5
غينيا بيساو	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	24.0	25.0	57.0	73.6	229.6
موزمبيق	0.0	0.0	15.0	75.9	18.9	165.0	0.0	138.6	45.0	45.0	503.3
النيجر	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.0
نيجيريا	5.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	45.0
السنغال	43.0	60.0	0.0	40.0	50.0	30.0	78.0	55.0	0.0	0.0	356.0
سيراليون	0.0	25.0	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0	60.0	75.0	121.6	311.6
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	0.0	0.0	10.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
توجو	50.0	0.0	76.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	126.1
أوغندا	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	20.0	94.4	22.0	22.0	178.4
(SSA-OIC)	**253**	**161**	**141**	**190**	**181**	**315**	**466**	**1.1**	**821**	**914**	**4.51**

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الإسلامي للتنمية:

https://isdbdata.github.io

جدول رقم (25م): اعتمادات تمويل التجارة المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إلى دول (SSA-OIC) عام 2017

مليون دولار

الدولة	عدد العمليات	قيمة التمويل
بنين	8	108.2
بوركينا فاسو	20	993.4
الكاميرون	9	520.7
تشاد	3	36.7
جزرالقمر	10	129.5
ساحل العاج	3	167.4
جيبوتي	18	570
الجابون	1	25.2
جامبيا	43	462
غينيا	6	48.8
غينيا بيساو	2	15
مالي	18	408.8
موريتانيا	23	588.8
موزمبيق	4	65
النيجر	23	188.3
نيجيريا	20	548
السنغال	31	585.1
سيراليون	3	21
الصومال	4	46.2
السودان	31	392.4
توجو	11	258.9
أوغندا	6	53.9
(SSA-OIC)	297	6233

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادًا على بيانات من:

https://isdbdata.github.io/monograph2017.html

جدول رقم (26م): الإجمالي التراكمي لاعتمادات تمويل التجارة لدول (SSA-OIC) الأقل نموًا المقدم من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال الفترة (2008 – 2017)

مليون دولار

الدولة	عدد العمليات	قيمة التمويل

بنين	3	75
بوركينا فاسو	16	927
تشاد	1	5
جزر القمر	7	122
جيبوتي	16	550
جامبيا	30	437
مالي	8	230
موريتانيا	15	546
موزمبيق	2	20
النيجر	3	45
السنغال	6	322
سيراليون	2	15
السودان	4	126
توجو	9	218
إجمالي الاعتمادات لبلدان (SSA-OIC) الأقل نموًا	122	3.638
إجمالي الاعتمادات لدول منظمة التعاون الإسلامي	603	40.258
نصيب دول (SSA-OIC) الأقل نموًا (٪)	20.2	9.0

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

ITFC, ITFC Annual Report 2017 (Jeddah: ITFC, 2018) p. 98.

جدول رقم (27م): مؤشر بُعد المسافة عن الحدود القصوى Distance to Frontier في دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2017 – 2018)

الدولة	قيمة المؤشر في 2017	قيمة المؤشر في 2018
بنين	48.62	50.47
بوركينا فاسو	51.34	51.54
الكاميرون	45.05	47.23

38.3	38.58	تشاد
48.52	48.05	جزر القمر
53.71	51.67	ساحل العاج
49.58	45.59	جيبوتي
46.19	44.86	الجابون
51.92	51.93	جامبيا
49.8	49.48	غينيا
41.45	41.22	غينيا بيساو
52.92	52.62	مالي
50.88	49.32	موريتانيا
54	53.03	موزمبيق
52.34	50.08	النيجر
52.03	48.18	نيجيريا
53.06	49.31	السنغال
48.18	48.24	سيراليون
19.98	20.29	الصومال
44.46	44.29	السودان
48.88	48.24	توجو
56.94	56.52	أوغندا
48.29	47.11	(SSA-OIC)
50.43	49.25	Sub-Saharan Africa

Source: http://www.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier

جدول رقم (28م): مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ
في دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2012- 2017)

الدولة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بنين	3.7	3.7		3.4	3.4	3.9
بوركينا فاسو	3.6	3.5	3.1	3.1	3.1	3.1
الكاميرون	3.7	3.7	3.6	3.3	3.3	3.1
تشاد	2.8	2.5	1.8	1.4	1.4	2.0
ساحل العاج	4.6	4.5	5.1	5.2	5.2	5.2
الجابون	2.6	2.7	3.1	3.2	3.2	3.2
جامبيا	4.8	4.6	4.2	4.1	4.1	4.4
غينيا	3.5	3.2	2.9	2.9	2.9	3.4
مالي	4.1	4.0	3.1	2.5	2.5	1.9
موريتانيا	3.7	2.9	2.4	2.7	2.7	2.6
موزمبيق	3.4	3.5	3.7	3.6	3.6	3.6
نيجيريا	3.6	3.4	3.2	3.0	3.0	2.8
السنغال	4.5	4.8	4.4	4.1	4.1	4.4
سيراليون	3.3	3.6	3.4	2.8	2.8	3.3
أوغندا	3.8	3.4	2.8	2.5	2.5	2.6
(SSA-OIC)	3.7	3.6	3.3	3.2	3.2	3.3
Sub-Saharan Africa	3.9	3.7	3.5	3.4	3.4	3.3

Source: http://data.worldbank.org/indicator/IQ.WEF.PORT.XQ

جدول رقم (29م): مؤشر أداء الخدمات اللوجستية في دول (SSA-OIC) عام 2018

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
ساحل العاج	3.1	50
بنين	2.7	76
جيبوتي	2.6	90
بوركينا فاسو	2.6	91
الكاميرون	2.6	95
مالي	2.6	96
أوغندا	2.6	102
جزر القمر	2.6	107
نيجيريا	2.5	110
توجو	2.4	118
السودان	2.4	121
تشاد	2.4	123
جامبيا	2.4	127
غينيا بيساو	2.4	132
موريتانيا	2.3	135
السنغال	2.3	141
الصومال	2.2	144
غينيا	2.2	145
الجابون	2.2	150
سيراليون	2.1	156
النيجر	2.1	157
SSA-OIC	2.4	-

Source: https://data.worldbank.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ

جدول رقم (30م): معدل الربط البحري في دول (SSA-OIC) خلال الفترة

(2004 – 2016)

الدولة	2004	2016
توجو	10.19	30.29
جيبوتي	6.76	29.41
ساحل العاج	14.39	22.01
نيجيريا	12.83	21.93
السودان	6.95	18.41
بنين	10.13	18.34
الكاميرون	10.46	15.01
السنغال	10.15	12.77
موزمبيق	6.64	9.51
الجابون	8.78	9.38
غينيا	6.13	8.92
سيراليون	5.84	7.61
تشاد	1.75	7.59
الصومال	3.09	6.52
موريتانيا	5.36	6.26
جامبيا	4.91	6.04
جزر القمر	6.07	5.38
غينيا بيساو	2.12	3.97
(SSA-OIC)	**7.36**	**13.3**

Source: http://data.worldbank.org/indicator/IS.SHP.GCNW.XQ

جدول رقم (31م): عدد الحواجز التجارية التي واجهتها دول (SSA-OIC)
القادمة من الدول الشريكة خلال الفترة (2008 -2016)

الدولة	عدد الحواجز	الدولة	عدد الحواجز
نيجيريا	271	سيراليون	92
ساحل العاج	186	جيبوتي	83
السنغال	175	مالي	82
موزمبيق	166	النيجر	82
السودان	156	بوركينا فاسو	79
الكاميرون	152	جامبيا	76
توجو	136	تشاد	74
أوغندا	126	الصومال	69
موريتانيا	105	غينيا بيساو	41
الجابون	104	جزر القمر	30
غينيا	101	**SSA-OIC)**	**2386**

Source: Islamic Centre for Development of Trade (ICDT), **Annual Report on Intra-OIC Trade 2016-2017** (Casablanca: ICDT, 2017) p.84.

جدول رقم (32م): عدد الحواجز التجارية التي طبقتها دول (SSA-OIC) خلال الفترة (2008 - 2016)

الدولة	عدد الحواجز	الدولة	عدد الحواجز
نيجيريا	42	موزمبيق	2
أوغندا	8	بنين	1
سيراليون	5	تشاد	1
الجابون	3	ساحل العاج	1
جامبيا	3	موريتانيا	1
السودان	3	السنغال	1
توجو	3	النيجر	1
الكاميرون	2	**SSA-OIC**	**77**

Source: Islamic Centre for Development of Trade (ICDT), Annual Report on Intra-OIC Trade 2016-2017 (Casablanca: ICDT, 2017) p.87.

جدول رقم (33م): مؤشرات التجارة عبر الحدود في دول (SSA-OIC) عام 2018

الدولة	مؤشر التجارة عبر الحدود	الترتيب العالمي في المؤشر	مدة الانتظار في الحدود للتصدير (الامتثال للإجراءات التجارية عبر الحدود) بالساعات	كلفة الصادرات (امتثال الإجراءات التجارية عبر الحدود) بالدولار	مدة الانتظار في الحدود للتصدير (امتثال المتطلبات المستندية) بالساعات	كلفة الصادرات (امتثال المتطلبات المستندية) بالدولار	مدة الانتظار في الحدود للاستيراد (الامتثال للإجراءات التجارية عبر الحدود) بالساعات	كلفة الواردات (امتثال الإجراءات التجارية عبر الحدود) بالدولار	مدة الانتظار في الحدود للاستيراد (امتثال المتطلبات المستندية) بالساعات	كلفة الواردات (امتثال المتطلبات المستندية) بالدولار
بنين	68.94	107	78.00	354.00	48.00	80.00	82.00	599.00	59.00	110.00
بوركينا فاسو	66.58	120	75.00	261.00	84.00	86.00	102.00	265.00	96.00	197.00
الكاميرون	15.99	186	202.00	983.00	66.00	306.00	271.00	1.407.00	163.00	849.00
تشاد	40.12	172	106.00	319.00	87.00	188.00	242.00	669.00	172.00	500.00
جزر القمر	66.87	118	51.00	651.00	50.00	124.00	70.00	765.00	26.00	93.00
ساحل العاج	52.44	162	239.00	423.00	84.00	136.00	125.00	456.00	89.00	267.00
جيبوتي	59.37	145	72.00	605.00	60.00	95.00	118.00	1.055.00	50.00	100.00
الجابون	43.94	170	96.00	1.633.00	60.00	200.00	84.00	1.320.00	120.00	170.00
جامبيا	67.81	113	109.00	381.00	48.00	133.00	87.00	326.00	32.00	152.00
غينيا	47.82	167	72.00	778.00	139.00	128.00	79.00	809.00	156.00	180.00
غينيا بيساو	59.60	144	118.00	585.00	60.00	160.00	84.00	550.00	36.00	-
مالي	73.30	92	48.00	242.00	48.00	33.00	98.00	545.00	77.00	90.00
موريتانيا	91.01	41	24.00	325.00	3.00	25.00	2.00	230.00	1.00	-
موريتانيا	60.30	141	62.00	749.00	51.00	92.00	69.00	580.00	64.00	400.00
موزمبيق	73.84	91	66.00	602.00	36.00	160.00	9.00	399.00	16.00	60.00
النيجر	65.40	124	48.00	391.00	51.00	39.00	78.00	462.00	156.00	282.00
نيجيريا	23.08	182	135.40	785.70	119.00	250.00	263.70	1.076.80	144.00	564.30
السنغال	60.85	139	61.00	547.00	26.00	96.00	53.00	702.00	72.00	545.00

جدول رقم (33م): مؤشرات التجارة عبر الحدود في دول (SSA-OIC) عام 2018

الدولة	مؤشر التجارة عبر الحدود	الترتيب العالمي في المؤشر	مدة الانتظار في الحدود للتصدير (الامتثال للإجراءات التجارية عبر الحدود) بالساعات	كلفة الصادرات (امتثال الإجراءات التجارية عبر الحدود) بالدولار	مدة الانتظار في الحدود للتصدير (امتثال المتطلبات المستندية) بالساعات	كلفة الصادرات (امتثال المتطلبات المستندية) بالدولار	مدة الانتظار في الحدود للاستيراد (الامتثال للإجراءات التجارية عبر الحدود) بالساعات	كلفة الواردات (امتثال الإجراءات التجارية عبر الحدود) بالدولار	مدة الانتظار في الحدود للاستيراد (امتثال المتطلبات المستندية) بالساعات	كلفة الواردات (امتثال المتطلبات المستندية) بالدولار
سيراليون	48.99	166	55.00	552.00	72.00	227.00	120.00	821.00	137.00	387.00
الصومال	51.60	164	44.00	495.00	73.00	350.00	85.00	952.00	76.00	300.00
السودان	18.96	185	180.00	967.00	190.00	428.00	144.00	1.093.00	132.00	420.00
توجو	63.66	129	67.00	163.00	11.00	25.00	168.00	612.00	180.00	252.00
أوغندا	66.73	119	59.00	209.00	24.00	102.00	145.00	447.00	96.00	296.00
SSA-OIC	55.97	-	89.89	565.25	64.78	150.57	112.12	701.77	93.48	282.47

Source: http://www.doingbusiness.org/data/exploretopics/trading-across-borders

جدول رقم (34م): أهم المؤشرات الاقتصادية لدول (SSA-OIC)

المؤشرات	الناتج المحلي الإجمالي (أسعار 2010 ثابتة) بالمليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (الأسعار الجارية) بالدولار	إجمالي عدد السكان (نسمة)	معدل البطالة (٪)	مجموع الاحتياطيات شاملة الذهب بالألف دولار	معدل معرفة القراءة والكتابة (٪) من إجمالي السكان	الوصول إلى الكهرباء (٪ من السكان)	مؤشر جيني	مؤشر التنمية البشرية	عدد المشتركين في الهاتف المحمول لكل 100 شخص	عدد خطوط الهاتف لكل 100 شخص	إجمالي الدين الخارجي بالألف دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون $)	المساعدات الرسمية للتنمية (مليون $)
	2016	2016	2016	2017	2016	2015	2016	2015	2015	2016	2016	2016	2016	2016
بنين	9.4	818	11.176.000	2.47	-	38.5	41.4	47.8	0.49	79.65	1.15	2.323.370	160.6	492.9
بوركينا فاسو	12.4	627	19.193.000	6.3	-	37.8	19.16	35.3	0.4	83.63	0.41	2.824.879	308.7	1.023.3
الكاميرون	35.1	1.375	24.054.000	4.25	2.225.709	75.0	60.07	46.5	0.52	68.11	4.48	7.283.225	128.2	756.5
تشاد	11.5	780	14.900.000	5.89	8.184	22.3	8.83	43.3	0.4	44.48	0.1	1.654.990	559.9	624.5
جزر القمر	1.4	1.492	814.000	4.34	159.412	78.1	77.84	45	0.5	57.66	1.64	159.918	8.0	54.6
ساحل العاج	37	1.552	24.295.000	2.6	-	43.3	64.3	41.7	0.47	126.01	1.22	11.344.089	481.0	658.5
جيبوتي	1.5	2.007	957.000	5.81	407.414	-	51.78	44.1	0.47	37.82	2.65	1.706.359	160.0	185.1
الجابون	17.3	7.002	2.025.000	19.63	789.346	83.2	91.4	42.2	0.7	144.17	0.96	5.076.812	703.2	41.5
جامبيا	1.1	484	2.101.000	9.45	87.636	55.6	47.76	47.3	0.45	139.63	1.86	505.448	(1.8)	91.6
غينيا	9.1	683	12.717.000	4.49	380.869	30.5	33.5	33.7	0.41	85.33	0.16	1.378.171	104.4	561.4
غينيا	1	620	1.861.000	6.1	-	59.8	14.66	50.7	0.42	70.26	0.32	295.006	19.6	199.1
مالي	17.1	778	18.542.000	7.91	-	33.1	35.07	33	0.44	120.31	1.12	3.787.945	125.5	1.209.0
موريتانيا	5.6	1.085	4.420.000	10.18	848.467	52.1	41.65	32.4	0.51	86.52	1.24	3.833.466	271.7	290.9

جدول رقم (34م): أهم المؤشرات الاقتصادية لدول (SSA-OIC)

المؤشرات	الناتج المحلي الإجمالي (أسعار 2010 ثابتة) بالمليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (الأسعار الجارية) بالدولار	إجمالي عدد السكان (نسمة)	معدل البطالة (٪)	مجموع الاحتياطيات شاملة الذهب بالألف دولار	معدل معرفة القراءة والكتابة (٪) من إجمالي السكان	الوصول إلى الكهرباء (٪ من السكان)	مؤشر جيني	مؤشر التنمية البشرية	عدد المشتركين في الهاتف المحمول لكل 100 شخص	عدد خطوط الهاتف لكل 100 شخص	إجمالي الدين الخارجي بالألف دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون $)	المساعدات الرسمية للتنمية (مليون $)
	2016	2016	2016	2017	2016	2015	2016	2015	2015	2016	2016	2016	2016	2016
موزمبيق	14.86	379.13	29.669.000	25.04	2.183.207	58.8	24.2	45.6	0.42	66.25	0.29	10.293.919	3.093	1.531.4
النيجر	8.1	364	21.477.000	0.34	-	19.1	16.22	34	0.35	48.87	0.78	3.233.062	292.8	951.2
نيجيريا	456.8	2.176	190.886.000	7.04	30.029.813	59.6	59.3	43	0.53	81.82	0.08	31.151.475	4.448	2.500.7
السنغال	16.8	948	15.851.000	4.84	-	55.6	64.5	40.3	0.49	98.68	1.86	6.637.541	392.8	736.4
سيراليون	3.4	497	7.557.000	4.47	497.242	48.4	20.3	34	0.42	97.62	0.23	1.472.407	516.0	693.2
الصومال	1.2	92	14.743.000	5.98	23.110		29.89	0	0	58.12	0.34	2.649.210	339.0	1.169.4
السودان	61.4	2.094	40.533.000	12.8	173.516	58.6	38.53	35.4	0.49	68.63	0.34	21.082.004	1.063	810.4
توجو	4.8	585	7.798.000	1.84	-	63.8	46.93	43	0.49	74.91	0.44	1.176.008	254.9	165.0
أوغندا	25.6	610	42.863.000	2.1	2.908.877	73.8	26.7	41	0.49	55.07	0.89	9.946.994	541.2	1.757.1
SSA-OIC	752	1.229	508.434	6.99	40.724.818	49.9	41.55	39.06	0.45	81.53	1.03	129.818.31	15.988	18.519

المصدر: إعداد الباحثة من قاعدة بيانات منظمة التعاون الإسلامي: OIC Statistics Database (OICStat), http://www.sesric.org/oicstat.php

ملحق الأشكال البيانية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الدخول

شكل رقم (1م): الهيكل التنظيمي لمنظمة التعاون الإسلامي

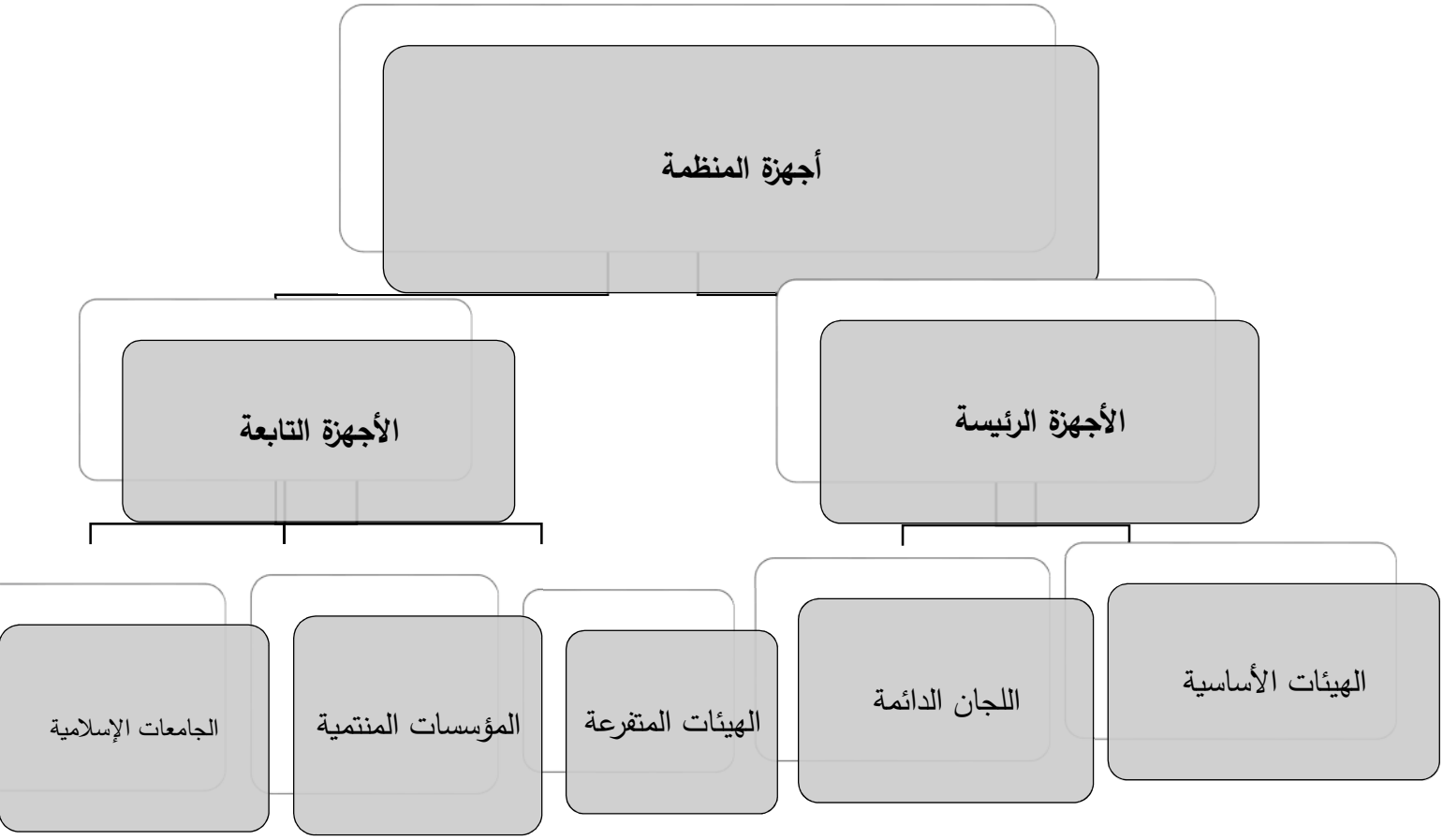

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الدخول 2018/5/23

w.oic-oci.org/page/?p_id=189&p_ref=60&lan=a

شكل رقم (2م): الأجهزة الرئيسة لمنظمة التعاون الإسلامي

2018/5/23، على الرابط:

https://www.oic-oci.org/page/?p_id=189&p_ref=60

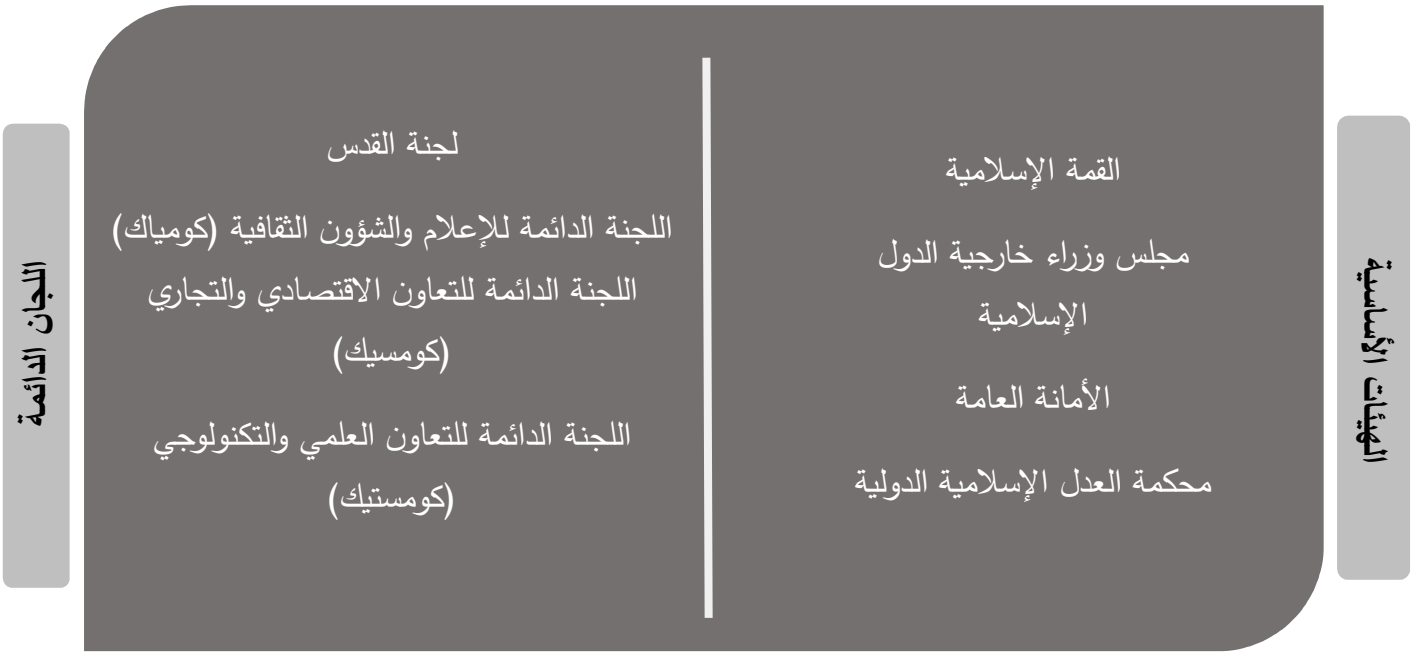
الهيئات الأساسية
القمة الإسلامية
مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية
الأمانة العامة
محكمة العدل الإسلامية الدولية
اللجان الدائمة
لجنة القدس
اللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كومياك)
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)
اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)

شكل رقم (3م): الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلام

الهيئات المتفرعة

- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- صندوق التضامن الإسلامي
- مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية
- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا بدكا
- مجمع الفقه الإسلامي

المؤسسات المتخصصة

- البنك الإسلامي للتنمية
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسسكو)
- وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (إينا)
- منظمة إذاعات الدول الإسلامية (إسبو)
- اللجنة الإسلامية للهلال الدولي

المؤسسات المنتمية

- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
- معهد المعايير والمقاييس
- المجلس العام للمصارف الإسلامية
- اتحاد السلطات الضريبية للدول
- مؤسسات أخرى

الجامعات الإسلامية

- الجامعة الإسلامية في النيجر
- الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا
- الجامعة الإسلامية في أوغندا

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ الدخول 2018/5/23، على الرابط:

https://www.oic-oci.org/page/?p_id=189&p_ref=60&lan=a

شكل رقم (4م): إجمالي تمويل التجارة لدول (SSA-OIC) خلال الفترة (1975 – 16

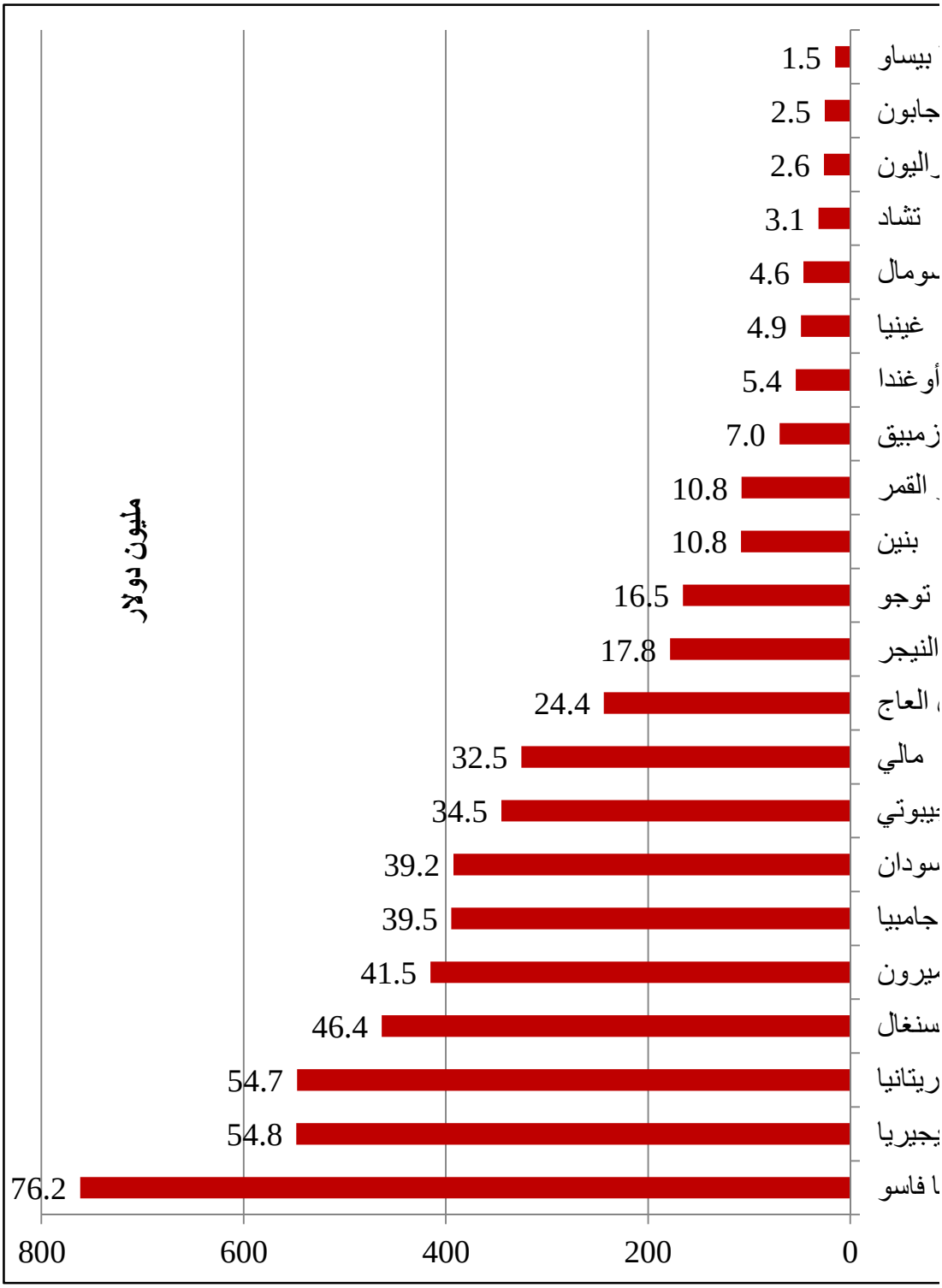

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات:

https://isdbdata.github.io/monograph2017.html

شكل رقم (5م): الدول الست الأولى المستفيدة من تمويل التجارة عام 2017

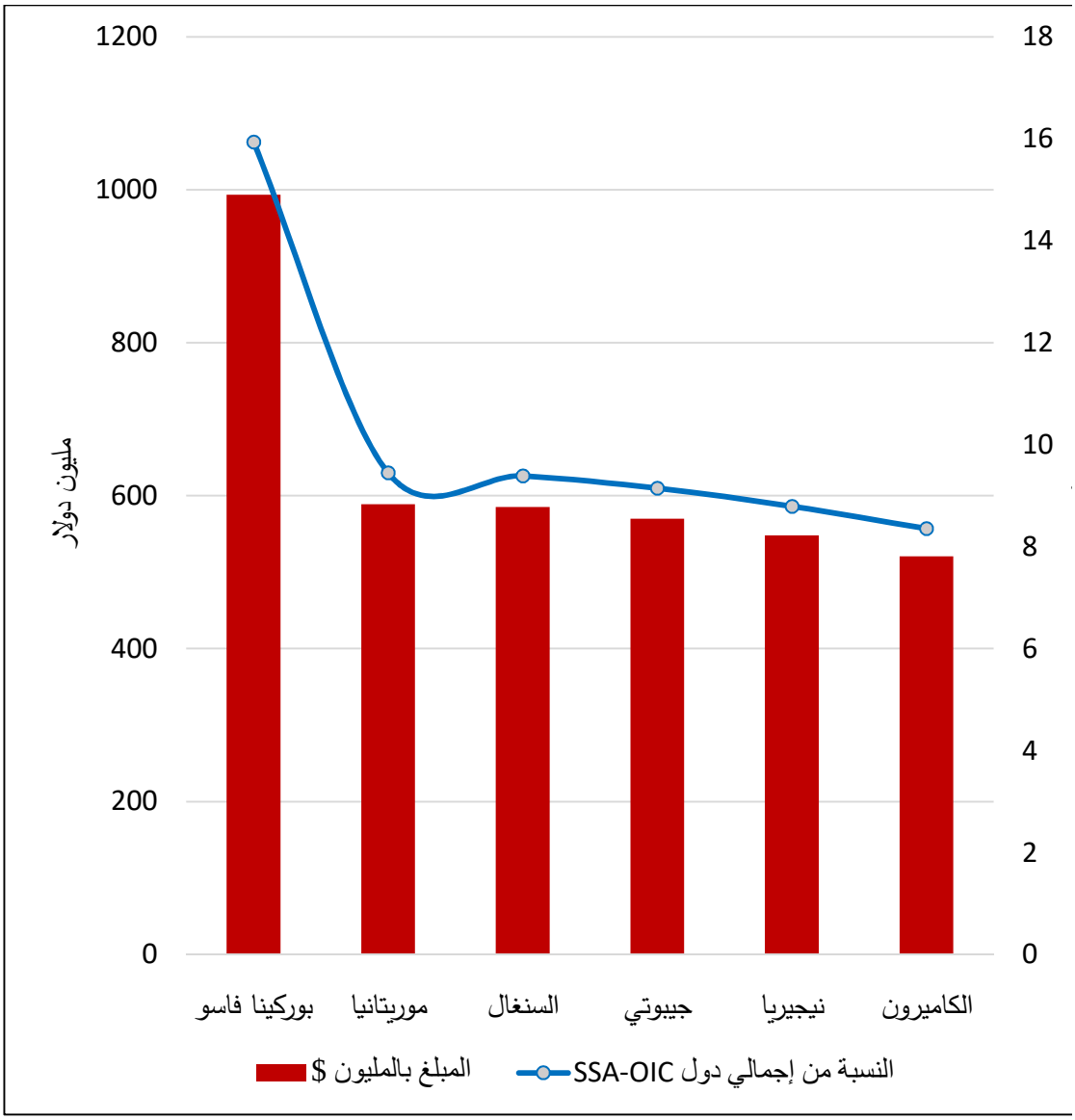

المصدر: إعداد الباحثة، اعتمادًا على بيانات من:

https://isdbdata.github.io/monograph2017.html

الملحق الاحصائي

جدول رقم (1ح): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

	BT	GDP	POP	ECODIS	DISTW	IDBFIN	LANDL	CONTIG	LANG	CURRENCY	TPS
Mean	14.18	550.60	252.12	0.71	7.68	16.78	0.26	0.15	0.39	0.15	0.51
Median	14.76	552.21	252.72	0.53	7.73	17.04	0.00	0.00	0.00	0.00	1.00
Maximum	25.69	694.56	334.00	3.28	8.90	20.30	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
Minimum	0.00	435.54	179.21	0.00	4.27	10.31	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Std. Dev.	3.93	47.52	29.96	0.65	0.82	1.99	0.44	0.35	0.49	0.36	0.50
Skewness	-0.41	0.33	0.08	1.59	-0.68	-1.02	1.08	2.00	0.47	1.91	-0.05
Kurtosis	2.80	3.15	2.59	5.18	3.43	3.61	2.16	5.01	1.22	4.65	1.00
Jarque-Bera	151.99	95.51	42.18	3182.95	430.00	967.35	1142.42	4294.24	865.30	3705.73	855.00
Probability	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Sum	72759.27	2824588.00	1293352.00	3622.88	39387.40	86057.76	1349.00	750.00	1980.00	793.00	2630.00
Sum Sq. Dev.	79348.94	11580538.00	4603659.00	2164.81	3412.73	20398.62	994.26	640.35	1215.79	670.42	1281.68
Observations	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00	5130.00

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج مستخرجة من برنامج STATA 15.

جدول رقم (2ح): نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل

Im-Pesaran-Shin Unit-Root for Panel Data (IPS)

Variable	At level		1st difference	
	Statistic	p-value	Statistic	p-value
BT	-24.5987	0.0000	-16.8146	0.0000
GDP	-2.7897	0.0000	-7.6522	0.0000
POP	14.5740	1.0000	-66.0042	0.0000
IDBFIN	-25.6962	0.0000	-7.0065	0.0000
ECODIS	-26531	0.0000	-3.1118	0.0009

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (3ح): نتائج اختبار التكامل المشترك Pedroni's Cointegration Test

```
. xtcointtest pedroni BT POP IDBFIN GDP ECODIS, trend demean

Pedroni test for cointegration
------------------------------

Ho: No cointegration                        Number of panels       =    342
Ha: All panels are cointegrated             Number of periods      =     14

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means:          Included              Kernel:           Bartlett
Time trend:           Included              Lags:             2.00 (Newey-West)
AR parameter:         Panel specific        Augmented lags:   1

Cross-sectional means removed
-------------------------------------------------------------------------------
                                            Statistic         p-value
-------------------------------------------------------------------------------
 Modified Phillips-Perron t                  18.0604          0.0000
 Phillips-Perron t                          -52.0487          0.0000
 Augmented Dickey-Fuller t                  -48.1727          0.0000
-------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (4ح): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات Correlation Matrix

	BTD	GDP	POP	ECODIS	IDBFIN	DISTW	LANDL	CONTIG	LANG	CURRENCY	TPS
BT	1										
GDP	0.30	1									
POP	0.24	0.89	1								
ECODIS	0.10	0.23	-0.05	1							
IDBFIN	0.25	0.31	0.25	0.07	1						
DISTW	-0.20	-0.22	-0.18	-0.04	-0.09	1					
LANDL	0.07	0.11	0.23	-0.11	0.15	-0.02	1				
CONTIG	0.28	0.08	0.10	-0.03	0.07	-0.10	0.11	1			
LANG	0.12	-0.02	-0.04	0.05	0.05	-0.04	-0.13	0.08	1		
CURRENCY	0.17	-0.08	-0.01	-0.15	0.02	-0.26	0.10	0.08	0.06	1	
TPS	0.13	0.20	0.14	0.02	0.04	0.01	-0.01	0.01	0.06	-0.08	1

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (5ح): نتائج نموذج الانحدار التجميعي Panel Pooled Model (OLS)

```
. regress BT GDP POP ECODIS DISTW IDBFIN LANDL CONTIG LANG CURRENCY TPS

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =     5,130
-------------+----------------------------------   F(10, 5119)     =    157.47
       Model |  18667.0234        10  1866.70234   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  60681.9214     5,119  11.8542531   R-squared       =    0.2353
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.2338
       Total |  79348.9448     5,129  15.4706463   Root MSE        =     3.443

------------------------------------------------------------------------------
          BT |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         GDP |   .0262029   .0030552     8.58   0.000     .0202135    .0321924
         POP |   -.015095   .0046163    -3.27   0.001    -.0241448   -.0060452
     ECODIS |   .2051019   .0955718     2.15   0.032     .0177403    .3924635
       DISTW |  -.3695602   .0633198    -5.84   0.000     -.493694   -.2454263
      IDBFIN |    .267739   .0259095    10.33   0.000     .2169453    .3185327
       LANDL |   .0886296   .1176103     0.75   0.451     -.141937    .3191961
      CONTIG |   2.585525   .1386277    18.65   0.000     2.313755    2.857294
        LANG |   .6708139   .1009628     6.64   0.000     .4728837    .8687441
    CURRENCY |   1.715758   .1422902    12.06   0.000     1.436809    1.994708
         TPS |   .7029351    .099298     7.08   0.000     .5082685    .8976016
       _cons |   .4767304   .9508918     0.50   0.616    -1.387424    2.340885
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (6ح): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة بدون القاطع Fixed Effects Model (Non Constant) (LSDV)

```
. regress BT GDP POP ECODIS DISTW IDBFIN LANDL CONTIG LANG CURRENCY TPS, noconstant

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =     5,130
-------------+----------------------------------   F(10, 5120)     =   8864.07
       Model |  1050615.44         10  105061.544   Prob > F        =    0.0000
    Residual |   60684.901      5,120  11.8525197   R-squared       =    0.9454
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.9453
       Total |  1111300.34      5,130  216.627747   Root MSE        =    3.4427

------------------------------------------------------------------------------
          BT |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         GDP |    .027056   .0025373    10.66   0.000     .0220818    .0320302
         POP |   -.0158893   .0043355    -3.66   0.000    -.0243888   -.0073898
     ECODIS |    .1927348   .0923268     2.09   0.037     .0117349    .3737347
      DISTW |    -.347731   .0459705    -7.56   0.000    -.4378528   -.2576091
     IDBFIN |    .2705098   .0253113    10.69   0.000     .2208888    .3201309
      LANDL |    .0880763   .1175966     0.75   0.454    -.1424632    .3186158
     CONTIG |    2.585893   .1386156    18.66   0.000     2.314148    2.857639
       LANG |    .6736946   .1007918     6.68   0.000     .4760997    .8712895
   CURRENCY |    1.734198   .1374444    12.62   0.000     1.464748    2.003648
        TPS |    .6967888   .0985311     7.07   0.000     .5036257    .8899519
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (7ح): نتائج نموذج التأثيرات الثابتة بدون القاطع بعد استبعاد متغير LANDL

```
.  regress BT GDP POP ECODIS DISTW IDBFIN  CONTIG LANG CURRENCY TPS, noconstant

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =     5,130
-------------+----------------------------------   F(9, 5121)      =   9849.75
       Model |  1050608.79          9  116734.31   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  60691.5498      5,121  11.8515036   R-squared       =    0.9454
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.9453
       Total |  1111300.34      5,130  216.627747   Root MSE        =    3.4426

------------------------------------------------------------------------------
          BT |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         GDP |   .0265983   .0024625    10.80   0.000     .0217708    .0314259
         POP |  -.0150138   .0041748    -3.60   0.000    -.0231983   -.0068294
     ECODIS |   .1968552   .0921588     2.14   0.033     .0161846    .3775257
      DISTW |  -.3470783   .0459603    -7.55   0.000    -.4371801   -.2569765
     IDBFIN |    .273355   .0250236    10.92   0.000     .2242981    .3224119
     CONTIG |   2.595479   .1380176    18.81   0.000     2.324905    2.866052
       LANG |   .6627053   .0997138     6.65   0.000     .4672236     .858187
   CURRENCY |   1.741636   .1370793    12.71   0.000     1.472902     2.01037
        TPS |   .6977354   .0985188     7.08   0.000     .5045965    .8908744
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (8ح): نتائج نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (GLS)

```
.  xtreg BT GDP POP ECODIS DISTW IDBFIN LANDL CONTIG LANG CURRENCY TPS, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       5,130
Group variable: id                              Number of groups  =         342

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0579                                         min =          15
     between = 0.3447                                         avg =        15.0
     overall = 0.2065                                         max =          15

                                                Wald chi2(10)     =      496.59
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =      0.0000
```

BT	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
GDP	.0183918	.0057608	3.19	0.001	.0071008	.0296827
POP	-.0054134	.0093995	-0.58	0.565	-.0238361	.0130093
ECODIS	.3494417	.1871293	1.87	0.062	-.0173251	.7162084
DISTW	-.6054494	.1401968	-4.32	0.000	-.8802301	-.3306688
IDBFIN	.0132459	.0269714	0.49	0.623	-.0396171	.0661089
LANDL	.3169547	.2556746	1.24	0.215	-.1841583	.8180676
CONTIG	1.982001	.1128954	17.56	0.000	1.76073	2.203271
LANG	.4209551	.0904217	4.66	0.000	.2437318	.5981784
CURRENCY	.627336	.1698451	3.69	0.000	.2944457	.9602263
TPS	.311656	.1050357	2.97	0.003	.1057898	.5175221
_cons	8.808569	1.793721	4.91	0.000	5.292941	12.3242
sigma_u	1.8939769					
sigma_e	2.6712617					
rho	.33453506	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (9ح): نتائج نموذج التصحيح Heteroskedastic Panels Corrected Standard Errors (HPCSE)

```
. xtpcse BT GDP POP ECODIS DISTW IDBFIN CONTIG LANG CURRENCY TPS, noconstant correlation(ar1) rhotype(tscorr) np1

Prais-Winsten regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:   id                            Number of obs     =       5,130
Time variable:    year                          Number of groups  =         342
Panels:           correlated (balanced)         Obs per group:
Autocorrelation:  common AR(1)                                min =          15
                                                              avg =          15
                                                              max =          15
Estimated covariances      =     58653          R-squared         =      0.9015
Estimated autocorrelations =         1          Wald chi2(9)      =    12184.55
Estimated coefficients     =         9          Prob > chi2       =      0.0000
```

BT	Panel-corrected Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
GDP	.0319476	.003363	9.50	0.000	.0253563	.0385389
POP	-.018683	.004358	-4.29	0.000	-.0272244	-.0101415
ECODIS	.152477	.1662379	0.92	0.359	-.1733432	.4782972
DISTW	-.3223565	.0709995	-4.54	0.000	-.461513	-.1832001
IDBFIN	.1591832	.0543203	2.93	0.003	.0527173	.265649
CONTIG	2.002656	.2037893	9.83	0.000	1.603236	2.402075
LANG	.4886829	.1309125	3.73	0.000	.2320992	.7452666
CURRENCY	1.726071	.2653258	6.51	0.000	1.206042	2.2461
TPS	.5003267	.1858011	2.69	0.007	.1361633	.8644902
rho	.3990704					

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (10ح): نتائج اختبار Breusch and Pagan (LM Test) for Random Effects

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        BT[id,t] = Xb + u[id] + e[id,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                      BT |    15.47065       3.933274
                       e |    7.134352       2.671021
                       u |    3.640029       1.907886

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =  4547.83
                              Prob > chibar2 =   0.0000
```

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (11ح): نتائج اختبار Hausman

```
. hausman fixed random

                 ---- Coefficients ----
                |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                |     fixed        random       Difference          S.E.
----------------+----------------------------------------------------------------
            GDP |     .0283837     .0183918        .0099919        .0162212
            POP |     -.064309    -.0054134       -.0588956        .0398425
         ECODIS |     .4432884     .3494417        .0938467        .3483278
         IDBFIN |    -.0070971     .0132459        -.020343        .0148713
          LANDL |     .3432769     .3169547        .0263222        .8877851
         CONTIG |     1.867744     1.982001       -.1142569               .
           LANG |      .349924     .4209551       -.0710311        .0099698
       CURRENCY |     .2136604      .627336       -.4136756        .0715971
            TPS |     .2171323      .311656       -.0945237        .0311508
----------------------------------------------------------------------------
                          b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
           B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(9) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =      195.79
                Prob>chi2 =      0.0000
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (12ح): نتائج اختبار Wooldridge Test for Autocorrelation

```
. xtserial BT GDP POP ECODIS IDBFIN DISTW CONTIG LANG CURRENCY TPS

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,     341) =     23.519
           Prob > F =      0.0000
```

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (13ح): نتائج اختبار Jarque-Bera Normality Test

```
. jb resid
Jarque-Bera normality test:  216.6 Chi(2)  9.1e-48
Jarque-Bera test for Ho: normality:
```

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

جدول رقم (14ح): نتائج اختبار Modified Wald Statistic for Groupwise Heteroskedasticity

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (342)  =   1.2e+06
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

شكل رقم (1ح): الاتجاه العام لمتوسطات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

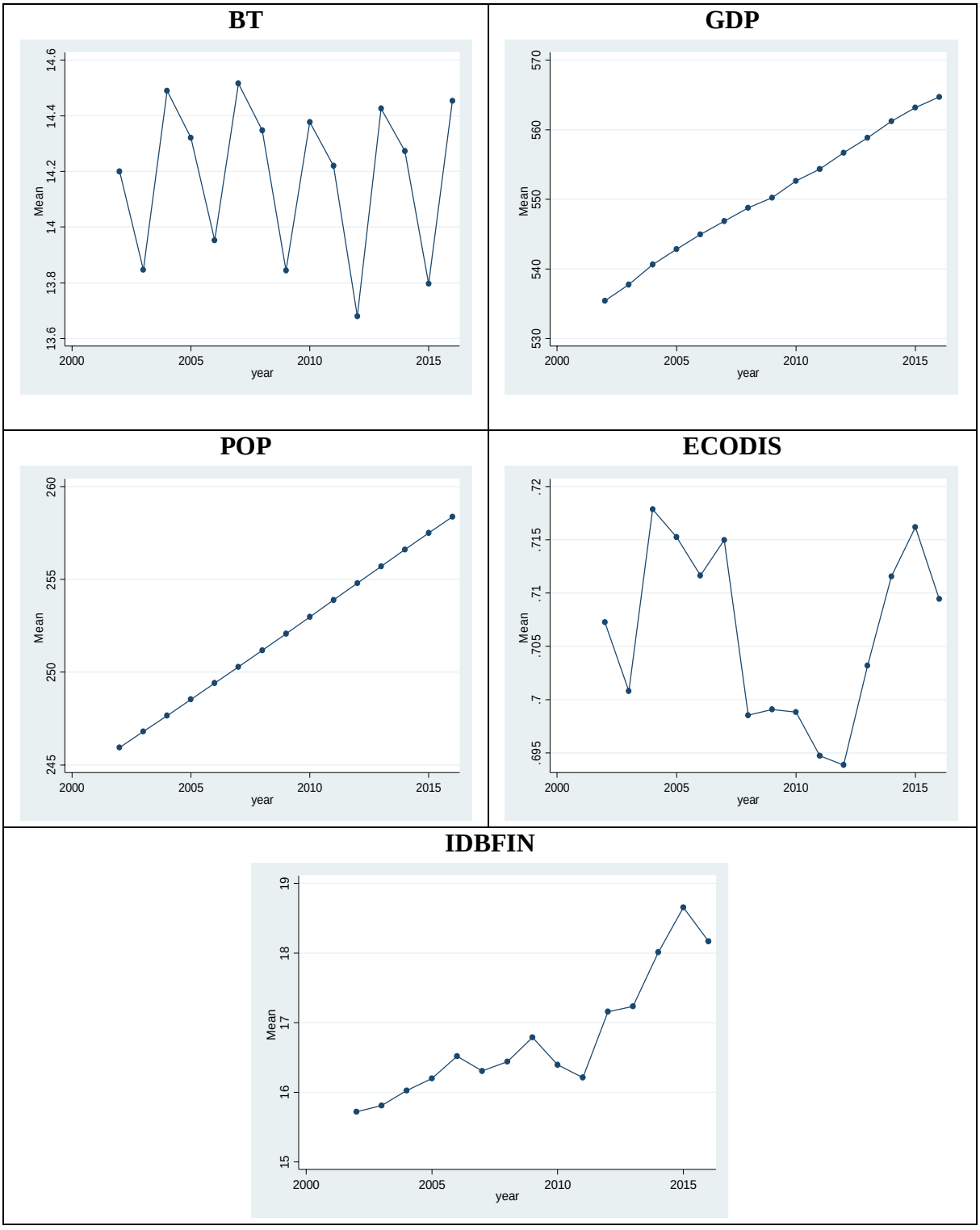

المصدر: الأشكال مستخرجة من برنامج STATA 15

شكل رقم (2ح): التوزيع الطبيعي للبواقي

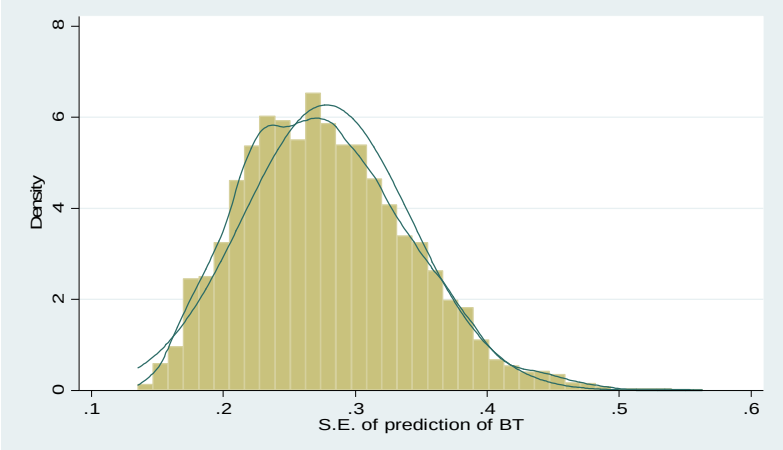

المصدر: النتائج مستخرجة من برنامج STATA 15

شكل رقم (3ح): خريطة توضح توزيع الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على قارات العالم

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات محسوبة من IMF, Direction of Trade Statistics.

منشورات
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية
برلين – ألمانيا

كل الحقوق محفوظة للناشر
المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا
© Democratic Arabic Center
Berlin10315 Gensingerstr :112
Tel :0049-code Germany
54884375-030
91499898-030
86450098-030
book@democratica.de